رسائل جامعية (٨)

مباحث المفاضلة في العقيدة

الدكتور
محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي

دار ابن عفان للنشر والتوزيع



أصل هذا الكتاب رسالة علمية حصل بها مؤلفه على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من قسم العقيدة في الجامعة الإسلامية عام ١٤١١هـ.

وقد طبعت في هذا الكتاب كما قدمت عليه في حينه عدا إضافات طفيفة في مواضع محدودة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فإذا طلبت العلم فاعلم أنه حمل فأبصر أي شيء تحمل
وإذا علمت بأنه متفاضل فاشغل فؤادك بالذي هو أفضل(١)

ولا ريب أن أفضل العلوم وأكملها، العلم الذي خلق الله الخلق من أجله، وأرسل رسله وأنزل كتبه لتقريره، ويبعث الخلق لمحاسبتهم فيه، وخلق الجنة والنار للمجازاة عليه، العلم الذي أمر الله به نبيه في قوله: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] وأمره أن يخبر قومه عنه بقوله: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٦١) ﴾ [الأنعام: ١٦١] فهذا العلم هو الصراط المستقيم، علم العقيدة، الذي ينعقد في القلب وتصدقه الجوارح، والعناية به فقهاً وعملاً هو مراد الله من خلقه، ومورد هذه العقيدة هو

---

(١) البيتان في العقد الفريد ٢ / ٧١.

كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن تمسك بهما فتفقه فيهما ورد إليهما كل شأنه فهو من أهل قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران: ١٠١]، ومن هجرهما وتبدل غيرهما بهما فهو من أهل هذه الآية: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٠٨﴾﴾ [البقرة: ١٠٨] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [المؤمنون: ٧٣، ٧٤].

ولقد شاء الله سبحانه أن نكب عن هذا الصراط المستقيم خلق: ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾.

[الأنعام: ٣٩]

وقد كان تنكب الناكبين عن الصراط إلى سبل متفرقة على شكول متعددة بحسب تعدد أسباب جنوحهم التي يجمعها أنها حيود عن الحق في مباحث العقيدة ومسائلها.

وإن من مباحث العقيدة التي زلت فيها أقدام فنكبت عن الصراط، مباحث المفاضلة، فلقد بنيت على المفاضلة عقائد باطلة، فالرافضة ـ مثلا ـ اعتقدت في علي رضي الله عنه وفي غيره من آل البيت من التفضيل ما لم يرد به كتاب ولا سنة، حتى بلغوا مبلغ إنزالهم منزلة لا تنبغي لغير الله، فأثبتوا في المفاضلة ما لا يجوز اعتقاده مما ينفيه الكتاب والسنة، والمرجئة ـ مثلاً ـ نفوا تفاضل المؤمنين وساووا بين أنبياء الله وفساق المؤمنين في الإيمان، فنفوا في المفاضلة ما يجب اعتقاده مما تثبته نصوص الكتاب والسنة، فكانت مباحث المفاضلة من الأصول

التي يكون امتثال ما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في شأنها سنة، ومخالفته بدعة، وكان من يخالف فيهاصاحب مقالة وجماعته فرقة، ومن ثم أضحت مباحث المفاضلة من الأمور التي نص عليها الأئمة في عقائدهم كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، والطحاوي، والصابوني، والمقدسي، وغيرهم، كما لم يخل منها كتاب في الاعتقاد، كما لم تخل منها كتب المقالات في بيان عقائد المنتسبين إلى الإسلام.

ولم يسبق أن كتب في موضوع المفاضلة بحث مستقل شامل، فليس ثمة بحث يجمع شتاته ويوضح مآخذه، ويجلو أهميته ويبين أثره في اعتقاد المسلم وسلوكه، فالموضوع متناثر في مظانه، وهو بهذا التناثر لم تظهر أهميته أصلا بنيت عليه عقائد ضالة وزلت فيه أقدام ويجب فيه اعتقاد، ففي إفراده بالبحث جمع لشتاته وإظهار لأهميته ووقوف على ما يجب فيه وما يحذر منه وقوفاً أمكن وأضبط لو بقي على حاله، وهذا هو الذي قصدت إليه فتوكلت على الله وسعيت لجمع متفرقات هذا الموضوع فكتبت هذا البحث وأسميته: «مباحث المفاضلة في العقيدة» والتصنيف كما قال أهل العلم عشرة أصناف أحدها جمع المتفرقات، ولقد شاركت بمناقشة مسائل الموضوع وبالترجيح والتوجيه والنقد، واجتهدت في حسن تنظيمه، فقسمته إلى تمهيد وبابين وخاتمة، أما التمهيد فهو في بيان معنى المفاضلة وألفاظها ووجوهها.

وأما الباب الأول فهو في فضل الخالق سبحانه وتفاضل صفاته، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في فضل الخالق، ويشمل مبحثاً في بعض ما وقع من الضلال في هذا الباب، وتكلمت فيه عن ضلال أهل وحدة الوجود والجهمية والمعتزلة.

الفصل الثاني: في تفاضل أسماء الله وصفاته وفيه ثلاث مباحث تحتها مطالب:

المبحث الأول: في تفاضل أسماء الله ودلالة ذلك.

المبحث الثاني: في تفاضل صفات الله ودلالة ذلك.

المبحث الثالث: في ما وقع من الشذوذ والباطل في هذا الباب.

أما الباب الثاني: فهو في تفاضل الخلق، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: في تفاضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيه أربعة مباحث تحتها مسائل:

المبحث الأول: مسائل تمهيدية في التعريف بالنبي والرسول والفَرْق بينهما وصفة الاعتقاد الواجب على العبد في الأنبياء.

المبحث الثاني: في أدلة التفاضل بين الأنبياء ووجوهه جملة.

المبحث الثالث: في المفاضلة بينهم على التفصيل.

المبحث الرابع: في توجيه النهي الوارد عن تفضيل بعض الأنبياء على بعض.

الفصل الثاني: في المفاضلة بين الأنبياء وبقية البشر، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في منزلة الأنبياء في البشر قبل نبواتهم.

المبحث الثاني: في حقيقة النبوة.

المبحث الثالث: في كون الأنبياء أفضل البشر.

المبحث الرابع: عرض المقالات الباطلة في هذا الباب.

الفصل الثالث: في فضل الصحابة والمفاضلة بينهم، وفيه أربعة مباحث تحتها مطالب:

المبحث الأول: في تعريف الصحبة، وبيان فضلها وتفاضلها.

المبحث الثاني: في بيان فضل الصحابة وتفضيلهم على الأمة.

المبحث الثالث: في التفاضل بين الصحابة.

المبحث الرابع: في الآراء الشاذة والمقالات الباطلة في هذا الباب.

الفصل الرابع: في التفاضل بين المؤمنين ومباحث متفرقة في المفاضلة، ومهدت له بتمهيد في بيان مقياس التفاضل في الشرع، ثم جعلته قسمين:

القسم الأول: في التفاضل بين المؤمنين، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: في بيان أن الأصل في تفاضل المؤمنين تفاضل الإيمان.

المبحث الثاني: في الأدلة على تفاضل المؤمنين.

المبحث الثالث: في بيان ما يقع فيه تفاضل المؤمنين.

المبحث الرابع: في جماع أوجه تفاضل المؤمنين.

المبحث الخامس: في تفاضل قرون أمة محمد ﷺ.

المبحث السادس: في تفاضل أمة محمد ﷺ على سائر الأمم.

المبحث السابع: في ما وقع من الباطل في هذا الباب.

أما القسم الثاني: فهو في مباحث متفرقة في المفاضلة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في تفضيل إمامة المفضول الأصلح للإمامة على إمامة الفاضل.

المبحث الثاني: في تفاضل الملائكة.

المبحث الثالث: في المفاضلة بين الملائكة والبشر.

المبحث الرابع: في تفاضل العبادات.

المبحث الخامس: في تفاضل الأمكنة والأزمنة.

الفصل الخامس: في تفاضل المؤمنين في الآخرة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: في التفاضل في البرزخ.

المبحث الثاني: في التفاضل في المحشر.

المبحث الثالث: في التفاضل في الحساب.

المبحث الرابع: في التفاضل في المرور على الصراط وورود الحوض.

المبحث الخامس: في التفاضل في درجات الجنة.

وأما الخاتمة فقد عرضت فيها ثمرة البحث ومحصلته. ووضعت فهرساً لموضوع الرسالة في آخرها.

وقد بذلت وسعي في الوصول بالبحث إلى أقرب منزلة من الكمال وقد اجتهدت لتركيز المادة العلمية في البحث على الوجه الذي يحتمله موضوعه من غير إخلال أو حشو، فأردته مختصراً شاملاً، واجتهدت أن يكون أسلوبه علميا جاداً منظماً سهل المأخذ سريع الفهم قوي الدلالة صحيح العلم. فإن وفقت فمن الله وحده، وإن أخفقت فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان.

وبعد: فإني أضع بين يدي القارئ والناقد جهد المقل، ولا أدعي أنني بلغت في هذا البحث كل ما أريد ولكنني بذلت فيه وخرجت منه بما كتبه الله وقضاه، ولقد قضى سبحانه ألا عصمة لكتاب غير كتابه، فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنما هو كلام الله فحسب، والجميل من المرء أن يغفر قليل خطأ أخيه في كثير صوابه، وإني لأجد فائدتي في نقدي، وأحسن الله لمن دلني على نقص في هذا البحث، وقد قال بعض أهل العلم: النقص سلم الكمال، وأقول ما قال الحريري في ملحمته:

وإن تجد عيباً فسد الخللا   فجل من لا عيب فيه وعلا

وأشكر الله وأحمده أولاً وآخراً على توفيقه وفضله، وأستغفره من خطأي وتقصيري، وله سبحانه الفضل والمنة من قبل ومن بعد لا شريك له، وله الحمد كثيراً دائماً لا شريك له.

وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه.



التمهيد

المسألة الأولى : معنى المفاضلة واشتقاقها في اللغة

المسألة الثانية : ألفاظ المفاضلة

المسألة الثالثة : وجوه التفضيل وأسبابه



تمهيد

المسألة الأولى: معنى المفاضلة واشتقاقها في اللغة:

المفاضلة على وزن مفاعلة، ومعلوم أن هذا البناء فيه التشريك بين جهتين. وفيه معنى المغالبة: فيدل على غلبة أحدهما، فالمفاضلة هي المقارنة بين شيئين أو جهتين وتغليب أحدهما على الآخر في الفضل، إذا فالمفاضلة إثبات الفضل لشيء على آخر، وتقديمه بذلك عليه، ولذا يقال: فاضلته ففضلته، إذا غلبته في الفضل، كما في الصحاح[1]، وفي اللسان: «الفضال والتفاضل: التمازي في الفضل، وفضله: مزاه، والتفاضل بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض، ورجل فاضل: ذو فضل، ورجل مفضول: قد فضله غيره، ويقال: فضل فلان على غيره إذا غلب في الفضل عليهم»[2]، والمفاضلة مصدر قياسي من «فاضل».

والأصل الذي اشتق منه اسم المفاضلة هو الفعل: فضل، يقال: فضل الشيء يفضل كدخل يدخل أو فضل يفضل كحذر يحذر وفيه لغة ثالثة مركبة منها: فضل كحذر يفضل كيدخل وهي نادرة شاذة لا نظير لها[3].

لكن جاء في تاج العروس: «والذي في كتاب الفرق لابن

---

(١) الصحاح: ٥ / ١٧٩١.

(٢) لسان العرب: ١١ / ٥٢٤.

(٣) انظر الصحاح ٥ / ١٧٩١، ومعجم مقاييس اللغة ٤ / ٥٠٨، ولسان العرب ١١ / ٥٢٥، والقاموس المحيط ٤ / ٣١، وبصائر ذوي التمييز ٤ / ١٩٦، وتاج العروس ٨ / ٦١.

سيد[١] أن هذه اللغات الثلاث إنما هي في الفضل الذي يراد به الزيادة فأما الفضل الذي هو بمعنى الشرف فليس إلا لغة واحدة وهي فضل يفضل كقعد يقعد »[٢].

وفي التاج أيضاً: « قال الصيمري[٣] في كتاب التبصرة له: فضل يفضل كنصر ينصر، من الفضل الذي هو السؤدد، وفضل يفضل بكسرها في الماضي وضمها في المضارع من الفضلة وهي بقية الشيء »[٤].

وقد ذكر الجوهري[٥] قول سيبويه[٦] في لغة كسر الماضي وضم

---

(١) لعله ابن السيد البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد، نحوي عالم باللغة له التصانيف فيها منها « المثلث » وهو أوسع واضبط وأفضل من مثلث قطرب، وشرح سقط الزند المعري أحسن من شرح المصنف، ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي سنة ٥٢١هـ. انظر وفيات الأعيان ٣/٩٦، البداية والنهاية ١٢/١٩٨.

(٢) تاج العروس ٨/٦١.

(٣) لعله: أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، صاحب كتاب « التبصرة في النحو » - انظر كشف الظنون ١/٣٣٩.

(٤) تاج العروس ٨/٦١.

(٥) هو اسماعيل بن حماد كان من أعاجيب الزمان ذكاء وعلما وهو إمام في اللغة والأدب، قال الذهبي فيه: « أحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة » مات قريباً من الأربعمائة. انظر سير أعلام النبلاء ١٧/٨٠، ولسان الميزان ١/٤٠٠، ومعجم الأدباء ٦/١٥١.

(٦) سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحاة، كان في ابتداء أمره يصحب أهل الحديث والفقهاء وكان يستملي على حماد بن سلمة فلحن يوماً فرد عليه قوله فأنف من ذلك فلزم الخليل بن أحمد حتى برع في النحو، توفي سنة ١٨٠هـ وقيل غير ذلك. انظر تاريخ بغداد ١٢/١٩٥، والبداية والنهاية ١٠/١٧٦.

المضارع فقال: «قال سيبويه: هذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين» يعني أنه ليس لغة مستقلة وردت، قال سيبويه: «وكذلك نعم ينعم، ومت تموت، وكدت تكود»[1] وكذا يرى الفراء[2] أنها مركبة من لغتين ـ نقل عنه ذلك الأنباري[3] واستحسنه[4] ـ. وعليه تكون لغة كسر الماضي وضم المضارع نادرة شاذة لا نظير لها كما قطع به ابن فارس والجوهري فلا تكون أصلاً مستقلاً.

والفاء والضاد ولام أصل واحد يدل على الزيادة حيث تصرف[5]، ومنه الفضل والفضلة وهي البقية الزائدة من الشيء وكذا منه الفضل والفضيلة وهي الزيادة في الرفعة والشرف، ولذا قال الجوهري: «الفضل والفضلة: خلاف النقص والنقيصة»[6] قال أبو هلال العسكري[7]:

---

(١) الصحاح ١ /١٧٩١.

(٢) هو يحيى بن زياد الديلمي، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال له: أمير المؤمنين في النحو، توفي سنة ٢٠٧ هـ. انظر تاريخ بغداد ١٤ /١٤٩، وتهذيب التهذيب ١١ /٢١٢.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلثمائة ألف شاهد في القرآن. توفي سنة ٣٢٨هـ.

انظر تاريخ بغداد ٣ /١٨١، وطبقات الحنابلة ٢ /٦٩.

(٤) انظر الأضداد ص (١٢).

(٥) انظر معجم مقاييس اللغة ٤ /٥٠٨.

(٦) الصحاح ٥ /١٧٩١.

(٧) هو الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، وصف بالعلم والفقه معاً والغالب عليه الأدب والشعر، توفي بعد سنة ٣٩٥هـ، انظر معجم الأدباء ٨ /٢٥٨، والأعلام ٢ /١٩٦، ومعجم المؤلفين ٣ /٢٤٠.

«الفضل: الزيادة»[1].

قال الراغب[2]: «الفضل: الزيادة على الاقتصار» قال: «وذلك ضربان: محمود كفضل العلم والحلم، ومذموم كفضل الغضب على ما يجب أن يكون عليه».

قال: «والفضل في المحمود أكثر استعمالاً والفضول في المذموم»[3].

والفضيلة هي الدرجة الرفيعة في الفضل[4] قال أبو هلال العسكري: «الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير» قال: «يقال: فضل الشيء في نفسه، إذا زاد، وفضله غيره إذا زاد عليه، وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره»[5] قال الجوهري: «فضله على غيره تفضيلاً أي حكم له بذلك أو صيره كذلك»[6]. وفي تاج العروس: «فضله على غيره تفضيلاً: مزاه، أي أثبت له مزية أي خطة تميزه على غيره»[7].

---

(١) الفروق في اللغة ١٨٩.

(٢) هو الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، أديب من الحكماء العلماء واشتهر حتى كان يقرن بالغزالي وقد كان في عصره إذ توفي سنة ٥٠٢هـ.
انظر الأعلام ٢/٢٥٥، ومعجم المؤلفين ٤/٥٩.

(٣) المفردات ٣٨١، وانظر بصائر ذوي التمييز ٤/١٩٦.

(٤) القاموس ٤/٣١، وبصائر ذوي التمييز ٤/١٩٦.

(٥) الفروق في اللغة ١٨٩.

(٦) الصحاح ٥/١٧٩١.

(٧) تاج العروس ٨/٦١.

والأفضل هو الأعلى درجة في الفضل والأوفر حظاً منه، يقول ابن حزم: «لو جاز أن يكون الأفضل أنقص درجة لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راغب»[(١)]. يقول العز بن عبد السلام[(٢)]: «لا معنى للتفضيل إلا التخصيص بالمناقب والمراتب»[(٣)].

ومما تقدم يعلم أن المفاضلة تدور على أركان أربعة هي: الفاضل، والمفضول، وسبب الفضل ووجهه، والمفَضِّل الحاكم بالفضل. ثم أنت ترى مُدْرِكاً أن جماع الأمر في التفاضل والمفاضلة إنما هو في مورد الفضل وسببه ووجهه فهو قطب رحى الأمر، وهو عند أهل اللغة كما رأيت خصال الخير جملة أو شرف النسب وسيادة القوم وتكون بأحدهما.

المسألة الثانية: ألفاظ المفاضلة:

الأصل في الألفاظ الدالة على المفاضلة ويحكم بها في التفضيل لفظ (أفضل) ثم ما يدل دلالته مما كان بمعناه سواء كان بوزنه تحقيقاً أو كان بوزنه تقديراً، أما ما كان بوزنه تقديراً.

فلفظ (خير)[(٤)] إذا قصد به التفضيل نحو قوله سبحانه: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ

---

(١) المحلى ١/ ٤٤.

(٢) هو عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، الملقب بسلطان العلماء، تولى التدريس والخطابة في دمشق، ثم القضاء والخطابة في مصر، توفي سنة ٦٦٠هـ.
انظر: طبقات الشافعية ٥/ ٨٠، ومفتاح السعادة ١/ ٢٠٩ و٢٠٧.

(٣) بداية السول ص ٣٥.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ هامش (٣).

مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣].

وأما ما كان بوزنه ومعناه فكل لفظ قصد به التفضيل وهو على وزن أفعل، نحو لفظ (أهدى) في قوله سبحانه: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤].

والفارق بين لفظ (أفضل) وغيره مما كان بوزنه ومعناه ـ فيما يبدو ـ أن كلمة (أفضل) تدل على الحكم بالفضل إجمالاً من غير تحديد وجهه وسببه، أما غيرها فيدل على الفضل في صفة الفعل المصاغ منه خاصة، نحو: (أجمل) المشتق من الفعل: جمل، يدل على الفضل في الجمال خاصة، فيكون فيه تحديد وجه الفضل.

واللفظ الدال على المفاضلة قد يلفظ مفرداً كأحسن في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، وقد يلفظ مجموعاً كحسان في قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الرحمن: ٧٠]، وكأحاسن في قوله ﷺ: «إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني منزلاً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً»[1] ورواه أحمد بلفظ «محاسنكم»[2] وقد يلفظ مؤنثاً كالحسنى في قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وورود تثنية هذا اللفظ في قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. كل ذلك في أحكام وقواعد لغوية مبسوطة في كتب النحو[3].

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/ ٣٢٥، والطبراني في المعجم الصغير ٣٠٦.

(٢) المسند ٤/ ١٩٣.

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٤ - ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٧٨ - ١٨٢ وغيرهما.

وقد عقد النحاة في بيان قواعد اللغة باباً سموه (أفعل التفضيل)، وجعلوا هذا الاسم مصطلحاً لكل اسم دل على زيادة سواء كانت زيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم زيادة في نقص كأقبح وأسوأ، وأثبتوا أن استعمال العرب دال على أن أفعل التفضيل لا يصاغ من فعله إلا بشروط، ذكروا منها:

أن يكون الفعل متصرفاً، وأن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يصاغ من الجامد ولا من الذي لا يتفاوت البتة[1].

هذا، والمفاضلة بين شيئين لها وجهين:

الأول: أن تكون فيما يشتركا في أصله، فيُفضَّل الأكمل حظاً منه: مثل قوله ﷺ: «أتعجبون من غيرة سعد؟! لأنا أغير منه»[2].

الثاني: أن تكون فيما يختص أحدهما به عن الآخر فلا يكون منه شيء أصلاً في المفضول.

مثل قول لوط عليه السلام فيما حكاه الله عنه: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] فإنه ليس في إتيان الرجال طهارة أصلا.

ومثل قوله ﷺ يوم أحد رداً على قول أبي سفيان: «أعل هبل»: «قولوا: الله أعلى وأجل»[3]، وهبل لم يكن قط عالياً ولا جليلاً.

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢٩٣ ثم ص ٢٨١، وكذا شرح ابن عقيل ٣/ص ١٧٤ ثم ص ١٥٤.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٩/٣١٩، ومسلم ٢/١١٣٦.

(٣) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٦/١٦٣.

المسألة الثالثة : وجوه التفضيل وأسبابه :

المفاضلة بين شيئين يبنى على معرفة الفضيلة ما هي؟ ومن أولى بها منهما؟ وذلك هو وجه التفضيل وسببه، فما هي وجوه المفاضلة؟

يقول ابن حزم: «الفضل ينقسم إلى قسمين لا ثالث لهما: فضل اختصاص من الله عز وجل بلا عمل، وفضل مجازاة من الله تعالى بعمل، فأما فضل الاختصاص دون عمل فإنه يشترك فيه جميع المخلوقين من الحيوان الناطق والحيوان غير الناطق والجمادات والأعراض» ثم مثل لذلك بأمثلة منها: فضل ناقة صالح على سائر النوق وفضل الحجر الأسود على سائر الحجارة وفضل المساجد على سائر البقاع وفضل شهر رمضان على سائر الشهور، ثم قال: «فأما فضل المجازاة بالعمل فلا يكون البتة إلا للحي الناطق من الملائكة والإنس والجن فقط» قال: «وهذا هو القسم الذي تنازع الناس فيه في هذا الباب الذي نتكلم فيه الآن[1] من أحق به» قال: «فوجب أن ننظر أيضاً في أقسام هذا القسم التي بها يستحق الفضل فيه والتقدم فنحصرها ونذكرها بحول الله وقوته ثم ننظر حينئذ من هو أحق به وأسعد بالنسوق[2] فيه فيكون بلا شك أفضل ممن هو أقل حظاً فيها بلا شك وبالله تعالى التوفيق، فنقول وبالله تعالى المستعان: إن العامل يفضل العامل في عمله بسبعة أوجه لا ثامن لها وهي: المائية وهي عين العمل وذاته، والكمية وهي

---

(١) يعني: باب: «الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة».

(٢) النَسَق ـ بالفتح ـ اسم، وهو من كل شيء ما كان على نظام واحد وجرى مجرى واحداً، والنسْق ـ بالسكون ـ مصدر، وهو التتابع وعطف الشيء على الشيء، انظر تهذيب اللغة ٨/ ٤١١، واللسان ١٠/ ٣٥٢.

العرض في العمل، والكيفية والكم، والزمان، والمكان، والإضافة»[1].
ثم شرع في بيان هذه السبعة فذكر أن أن المائية أن يؤدي أحدهما الفروض كلها والآخر يضيع بعضهما أو أن يؤدياها كلها إلا أن نوافل أحدهما أفضل من نوافل الآخر، وأما الكمية وهي العرض: فأن يقصد أحدهما بعمله الله ويمزج الآخر من قصده شيئاً آخر فيفضله الأول بعرضه في عمله، وأما الكيفية فأن يوفى أحدهما عمله كله بسننه وفرائضه لا ينقص منها والآخر ربما نقص من السنن وإن لم يعطل الفرائض، فيفضله الأول بكيفية العمل، أما الكم فأن يستويا في أداء الفرض ويزيد أحدهما بالنوافل فيفضله بكثرة عدد نوافله، وأما الزمان فكالعامل في صدر الإسلام يفضل العامل بعد قوة الإسلام كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، أما المكان فكفضل الصلاة في المسجد الحرام على الصلاة في غيره، وأما الإضافة فكركعة من نبي أو ركعة مع نبي أفضل من ركعة من غيره أو مع غيره، ويقول الراغب في المفردات: «والفضل إذا استعمل لزيادة أحد الشيئين على لآخر فعلى ثلاثة أضرب: فضل من حيث الجنس كفضل جنس الحيوان على جنس النبات، وفضل من حيث النوع كفضل الإنسان على غيره من الحيوان وعلى هذا النحو قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ۝٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠]، وفضل من حيث الذات كفضل رجل على آخر، فالأولان جوهريان لا سبيل للناقص فيهما أن يزيل نقصه وأن يستفيد الفضل، كالفرس والحمار لا يمكنهما أن

---

(١) الفصل ٤/ ١١٢ – ١١٥.

يكتسبا الفضيلة التي خص بها الإنسان، والفضل الثالث قد يكون عرضياً فيوجد السبيل على اكتسابه ومن هذا النوع التفضيل المذكور في قوله: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾[١] [النحل: ٧١].

وسرد القرافي[٢] في الفروق وجوه التفضيل حتى بلغ عشرين قاعدة مثل لكل منها ثم قال بعد ذلك: «وأسباب الفضل كثيرة لا أقدر على إحصائها خشية الإسهاب»[٣].

وحاصل القول في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ أن وجوه التفاضل وأسبابه كثيرة لا حصر لها، وذلك لأن وجوه الفضل التي بها يكون التفاضل كثيرة لا حصر لها، ولذلك يخطئ من يحصر أسباب التفضيل في أمور محدودة لا تخرج عنها كما هو مذهب الفلاسفة ومن تابعهم من المتكلمين حين حصروا أسباب التفاضل في أربعة مواطن: الحكمة، والشجاعة، والعفة والعدالة[٤].

ولعلنا إن سلكنا طريق التقسيم والتأسيس أن نأتي على جماع هذه الأسباب وأصولها التي تجمعها فلا يخرج شيء منها عن أن يرجع إلى أحدها، والتفاضل يقع في أشياء فتتفاضل فيما بينها، ويقع بأشياء

---

(١) المفردات ٣٨١.

(٢) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي، والقرافي نسبة إلى مقبرة بمصر، من علماء المالكية، مصري المولد والنشأة والوفاة، له تصانيف في الفقه والأصول والنحو وغيرهما. ت ٦٨٤هـ. انظر ترجمته في: كشف الظنون ١١/١١٥٣، هدية العارفين ١/٩٩.

(٣) الفروق ٢/٢١١ – ٢٣٢.

(٤) انظر قانون التأويل ٤٨٢ ومقدمة محققه ص ٢٧٤ – ٢٨٣.

فيتفاضل بها، فهاتان مسألتان: ما يقع فيه التفاضل، وما يقع به التفاضل.

أما ما يقع فيه التفاضل: فإنه يقع فيما فيه حياة وفي ما لا حياة فيه، فالأول كالتفاضل بين البشر وبين الملائكة، والثاني كالتفاضل بين الأمكنة والأزمنة.

ثم هو يقع في الذوات وفي الأعراض[1]، في الذوات كفضل ذات آدم على غيره فيما فيه حياة ـ، وفضل العرش على غيره ـ فيما لا حياة فيه ـ، وأما الأعراض فيقع التفاضل في الصفات كفضل الحلم على الغضب ـ في الإنسان ـ وفيما يقع في الأمكنة والأزمنة من الأعمال كالمسجد أفضل من غيره.

وأما ما يقع به التفاضل فإنه يقع بما لا سبيل إلى اكتسابه، وبما يكتسب، أما الأول فكفضل ذات آدم عليه السلام فإنه فضل بما لا يكتسب، فذاته قد خلقها الله بيده ونفخ فيها من روحه كما في حديث احتجاج آدم وموسى المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال موسى: أنت آدم خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه»[2] وكذا في حديث الشفاعة الطويل المتفق عليه عن أنس رضي الله عنه ـ وفيه أن الناس يأتون آدم فيقولون: «أنت آدم أبو الخلق، خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه»[3] وكذلك خلقه الله

---

(١) العرض: هو ما يحتاج في وجوده إلى محل يقوم فيه كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله، انظر التعريفات للجرجاني ص ١٤٨.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ١١/٥٠٥، ١٣/٤٧٧، وصحيح مسلم ٤/٢٠٤٣.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح ٦/٣٧١، وصحيح مسلم ١/١٨٠.

على صورته كما في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلق الله عز وجل آدم على صورته»[1] وفي حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «فإن الله خلق آدم على صورة الرحمن»[2] وهذه الفضائل ليست مما يكتسب، وكفضل العرش على غيره فإن الله استوى عليه كما ورد ذلك في سبعة مواضع من القرآن[3] وهو تحمله الملائكة وتحف به كما قال سبحانه: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ**﴾ [غافر: ٧].

وأما التفاضل بما يكتسب فهذا خاص بمن يكتسب من الأحياء دون ما لا حياة فيه، أو فيه حياة ولا كسب له كالملائكة ومثال ما يكتسب الغنىٰ فإنه فضل يكتسبه العبد كما قال سبحانه في الآية المتقدم ذكرها قريباً: ﴿**والله فضل بعضكم على بعض في الرزق**﴾.

والجميع عطاء الله وبيده ولذلك أسند التفضيل في الرزق إليه سبحانه مع أن العبد إنما يبلغه بالسعي والتكسب، وقال سبحانه: ﴿**قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ**﴾ [آل عمران: ٧٣]. وقال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ**﴾ [غافر: ٦١].

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح ١١/٤، وصحيح مسلم ٤/٢١٨٣ وانظر ص ٢٠١٧.

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة ١/٢٦٨، وابن أبي عاصم في السنة ١/٢٢٨، وابن خزيمة في التوحيد ص ٣٨، والآجري في الشريعة ٣١٥، والدارقطني في الصفات ٣٦، والبيهقي في الأسماء والصفات ٣٧١. وانظر: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن» لحمود التويجري.

(٣) في الأعراف ٥٤، ويونس ٣، والرعد ٢، وطه ٥، والفرقان ٥٩، والسجدة ٤، والحديد ٤.

الباب الأول

فضل الخالق ـ جل وعلا ـ
وتفاضل أسمائه وصفاته



الفصل الأول

فضل الخالق جل وعلا

وفيــه

مبحث في بعض ما وقع من الضلال في هذا الباب:

- **ضلال الاتحادية أهل وحدة الوجود.**
- **ضلال الجهميــة.**
- **ضلال المعتزلـة.**



الفصل الأول

فضل الخالق سبحانه

فضل الخالق سبحانه أمر لا يدرك ولا يحاط به، قال سبحانه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠]، وكل ما خطر في بالك من فضل الله فالله أفضل من ذلك. وهو سبحانه كما أخبر عن نفسه وكما أخبر عنه رسوله ـ ﷺ ـ، لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، الخالق المالك (يدبر أمر الممالك ويأمر وينهي ويخلق ويرزق ويميت ويحيي ويقضي وينفذ ويعز ويذل ويقلب الليل والنهار ويداول الأيام بين الناس ويقلب الدول، فيذهب ويأتي بأخرى، والرسل والملائكة عليهم الصلاة والسلام بين صاعد إليه بالأمر ونازل من عنده به، وأوامره ومراسيمه متعاقبة على تعاقب الأوقات، نافذة بحسب إرادته ومشيئته فما شاء كان كما شاء في الوقت الذي يشاء من غير زيادة ولا نقصان ولا تقدم ولا تأخر وأمره وسلطانه نافذ في السموات وأقطارها وفي الأرض وما عليها وما تحتها وفي البحار والجو وفي سائر أجزاء العالم وذراته يلقبها ويصرفها ويحدث فيها ما يشاء، وقد أحاط بكل شيء علما وأحصى كل شيء عددا ووسع كل شيء رحمة وحكمة، ووسع سمعه الأصوات فلا تختلف عليه ولا تشتبه عليه، بل يسمع ضجيجها باختلاف لغاتها على تفنن حاجاتها فلا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه كثرة المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين ذوي الحاجات، وأحاط بصره بجميع المرئيات فيرى دبيب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، فالغيب عنده شهادة، والسر عنده علانية، يعلم السر وأخفى من السر، فالسر ما

انطوى عليه ضمير العبد وخطر بقلبه ولم تتحرك به شفتاه، وأخفى منه ما لم يخطر بقلبه بعد، فيعلم أنه سيخطر بقلبه كذا وكذا في وقت كذا وكذا، له الخلق والأمر، وله الملك وله الحمد، وله الدنيا والآخرة، وله النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، وله الملك كله، وله الحمد كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، شملت قدرته كل شيء ووسعت رحمته كل شيء، ووسعت نعمته إلى كل حي ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: ٢٩] يغفر ذنباً ويفرج هما ويكشف كرباً ويجبر كسيراً ويغني فقيراً ويعلم جاهلاً ويهدي ضالاً ويرشد حيراناً، ويغيث لهفاناً، ويفك عانياً ويشبع جائعاً، ويكسو عاريا، ويشفي مريضاً، ويعافي مبتلى، ويقبل تائباً، ويجزي محسنا وينصر مظلوماً، ويقصم جباراً، ويقيل عثرة، ويستر عورة، ويؤمن روعة، ويرفع أقواماً، ويضع آخرين، لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، يمينه ملأى، لا تغيضها نفقة سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه، قلوب العباد ونواصيهم بيده، وأزمة الأمور معقودة بقضائه وقدره، الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة، والسموات مطويات بيمينه، يقبض سمواته كلها بيده الكريمة والأرض باليد الأخرى ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك، أنا الملك، أنا الذي بدأت الدنيا ولم تكن شيئاً، وأنا الذي أعيدها كما بدأتها، لا يتعاظمه ذنب أن يغفره ولا حاجة يُسألها أن يعطيها، لو أن أهل سمواته وأهل أرضه وأول خلقه وآخرهم وإنسهم وجنهم كانوا على أتقى قلب رجل منهم ما زاد ذلك في ملكه شيئا،

ولو أن أول خلقه وآخرهم إنسهم وجنهم كانوا على أفجر قلب رجل منهم ما نقص ذل من ملكه شيئاً، ولو أن أهل سمواته وأهل أرضه وإنسهم وجنهم وحيهم وميتهم ورطبهم ويابسهم قاموا في صعيد واحد فسألوه فأعطى كلا منهم ما سأله ما نقص ذلك مما عنده مثقال ذرة، ولو أن أشجار الأرض كلها ـ من حين وجدت إلى أن تنقضي الدنيا ـ أقلام والبحر وراءه سبعة أبحر تمده من بعده مداد، فكتب بتلك الأقلام وذلك المداد لفنيت الأقلام ونفد المداد ولم تنفد كلمات الخالق تبارك وتعالى، وكيف تفنى كلماته جل جلاله وهي لا بداية لها ولا نهاية، والمخلوق له بداية ونهاية فهو أحق بالفناء والنفاد؟ وكيف يُفني المخلوق غير المخلوق؟ هو الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، والظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء تبارك وتعالى، أحق من ذكر، وأحق من عبد، وأحق من حمد وأولى من شكر وأنصر من ابتغى وأرأف من ملك وأجود من سئل وأعفى من قدر، وأكرم من قصد وأعدل من انتقم، حكمه بعد علمه، وعفوه بعد قدرته، ومغفرته عن عزته، ومنعه عن حكمته وموالاته عن إحسانه ورحمته.

ما للعباد عليه حق واجب ... كلا ولا سعى لديه ضائع
إن عذبوا فبعدله، أو نعمو ... فبفضله وهو الكريم الواسع

هو الملك الذي لا شريك له، والفرد فلا ند له، والغني فلا ظهير له، والصمد فلا ولد له، ولا صاحبة له، والعلي فلا شبيه له، ولا سمي له، كل شيء هالك إلا وجهه، وكل ملك زائل إلا ملكه، وكل ظل قالص إلا ظله، وكل فضل منقطع إلا فضله، لن يطاع إلا بإذنه ورحمته، ولن

يعصى إلا بعلمه وحكمته، يطاع فيشكر، ويعصى فيتجاوز ويغفر، كل نقمة منه عدل، وكل نعمة منه فضل، أقرب شهيد وأدنى حفيظ، حال دون النفوس وأخذ بالنواصي وسجل الآثار وكتب الآجال، فالقلوب له مفضية والسر عنده علانية، والغيب عنده شهادة، عطاؤه كلام وعذابه كلام ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾)[1] [يس: ٨٢]، ووراء هذا ما لا يخطر ببال ولا تناله عبارة ففضله سبحانه لا بداية له ولا نهاية لا نحصي ثناءاً عليه هو كما أثنى على نفسه، أهل الثناء والمجد ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما أتت على بيان فضله سبحانه ولن تأتي، وكيف يكون لها أن تأتي عليه وما من فضيلة في الوجود لشيء من المخلوقات إلا وهو سبحانه واهبها.

فهذا وجه من أوجه لا حصر لها دالة على فضله سبحانه على خلقه وهو أن كل فضيلة لشيء من المخلوقات الله واهبها وهو المتفضل بها على خلقه فهو مالك الفضل وواهبه، قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٧٣] وقال سبحانه: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣].

ومن أوجه فضله سبحانه على خلقه أن فضله عز وجل كامل تام لا نقص فيه ولا عيب فله صفات الكمال، أما فضائل خلقه فهي غير منفكة عن أضدادها، فعلمهم بعد جهل ومشوب بالجهل، وقدرتهم بعد ضعف ومشوبة بالضعف، وملكهم بعد فقر وصائر إلى زوال،

---

(١) ما بين القوسين من ص ٢٩ حتى هنا بنصه من الوابل الصيب لابن القيم ص ١٣٤ – ١٣٨.

وحياتهم بعد عدم وإلى موت[1]، يقول ابن القيم: «ومن تأمل خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها لبعض ودفع بعضها ببعض وتسليط بعضها على بعض، تبين له كمال قدرة الرب تعالى وحكمته وإتقانه ما صنعه وتفرده بالربوبية والوحدانية والقهر وأن كل ما سواه فله ما يضاده ويمانعه كما أنه الغني بذاته وكل ما سواه محتاج بذاته»[2].

والله عز وجل لا يشاركه في فضله شيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] فليس ثمة شيء يفاضل الله فيكون الله أفضل منه، بل له سبحانه الفضل المطلق وهو كما وصف نفسه ذو الفضل العظيم، وفضله سبحانه فضل ذات وفضل أسماء وفضل صفات، فذاته أفضل الذوات وأجلها وأكملها وأعلاها، وأسماؤه أفضل الأسماء وأجلها وأكملها وأعلاها ولذلك كانت أسماؤه حسنى كما قال سبحانه ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه: ٨] ومعنى الحسنى المفضلة على الحسنة[3] الدالة على أحسن الأسماء وأكملها وأتمها المستوفية لصفات الكمال لا يلحقها عيب ولا نقص، قال ابن القيم: «فهي أسماء وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى، إذ لو كانت ألفاظاً لا معاني فيها لم تكن حسنى ولا كانت دالة على مدح ولا كمال»[4].

---

(١) انظر عجائب القرآن ص ١١٢، ١١٣.

(٢) زاد المعاد ٤/ ١٥.

(٣) الفتاوى ٦/ ١٤١ وانظر أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٨٠١، ٨٠٢.

(٤) مدارج السالكين ١/ ٢٨.

ويقول رحمه الله: «وصفاته (سبحانه وتعالى) كلها صفات كمال محض فهو موصوف من الصفات بأكملها وله من الكمال أكمله.

وهكذا أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها فليس في الأسماء أحسن منها ولا يقوم غيرها مقامها ولا يؤدى معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض بل هو على سبيل التقريب والتفهيم، إذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله وأتمه معنى وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص. فله من صفة الإدراكات العليم الخبير دون العاقل الفقيه والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر، ومن صفات الإحسان البر الرحيم الودود دون الرفيق والشفوق ونحوهما، وكذلك العلي العظيم دون الرفيع الشريف، وكذلك الكريم دون السخي، والخالق البارئ المصور دون الفاعل الصانع المشكل، والغفور العفو دون الصفوح الساتر، وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه، فتأمل ذلك فأسماؤه أحسن الأسماء كما أن صفاته أكمل الصفات فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصف به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون»[1].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وبين الخالق تعالى والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة:

(منها) أن الرب تعالى غني بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون

---

(١) بدائع الفوائد ١/١٦٨.

مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجوه، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية.

و(منها) أن الرب تعالى وإن كان يحب الأعمال الصالحة ويرضى ويفرح بتوبة التائبين فهو الذي يخلق ذلك وييسره فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته. وهذا ظاهر على مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقرون بأن الله هو المنعم على عباده بالإيمان، بخلاف القدرية. والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره.

و(منها) أن الرب تعالى أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم كما قال قتادة: أن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا ينهاهم عم نهاهم عنه بخلا عنهم، بل أمرهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم. بخلاف المخلوق الذي يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه بخلا عليه. وهذا أيضاً ظاهر على مذهب السلف وأهل السنة الذين يثبتون حكمته ورحمته ويقولون: أنه لم يأمر العباد إلا بخير ينفعهم، ولم ينههم إلا عن شر يضرهم؛ بخلاف المجبرة الذين يقولون: أنه قد يأمرهم بما يضرهم ويناهم عما ينفعهم.

و(منها) أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهو المنعم بالقدرة والحواس وغير ذلك مما به يحصل العلم وعمل الصالح، وهو الهادي لعباده، فلا حول ولا قوة إلا به. ولهذا قال أهل الجنة (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحق) وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك.

و(منها) أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى. فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة بشكر قليل منها، فكيف والعبادة

من نعمته أيضاً.

و(منها) أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته، فلن يدخل أجد الجنة بعمله، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج إلى مغفرة الله لها: (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة)[1].

وصفاته سبحانه أعلى الصفات وأتمها وأجلها وأكملها ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ١ - ٤] وفضله سبحانه على خلقه لا يدرك ولا يحاط به، ولا يعلمه حق علمه إلا هو سبحانه ليس أعلم بالله من الله ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ولما كانت صفاته سبحانه أفضل الصفات لا يشابهه فيها شيء ولا يشابه بها شيئاً، كانت مجهولة الكيف لا يعلم كيفياتها وحقائقها إلا هو سبحانه، لا يعلمها نبي مرسل ولا ملك مقرب، كيف تعلم كيفيات صفاته وهو سبحانه غيب لا يرى في الدنيا، ثم إذا رآه المؤمنون في الآخرة لا تدرك ولا تحيط أبصارهم بكيفيات صفاته ﴿لا تدركه الأبصار﴾ فله الصفات العلى على الصفة اللائقة بجلاله وعظمته وألوهيته التي لا يدركها خلقه، ومما لم يقع فيه جدل ولم يختلف فيه شخصان ولم يجانبه مذهب ولا ملة أن الخالق له أتم الصفات وأكملها

---

(١) الفتاوى ١/ ٢١٦، ٢١٧.

وأعلاها، قال ابن تيمية رحمه الله في كلام له: «بل ولا زعم أحد أن من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلها مساويا لله في جميع الصفات، بل عامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له سواء كان ملكاً أو نبياً أو كوكباً أو صنما» إلى أن قال: «وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين في الملل والنحل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين «النور» و«الظلمة»، وأن النور خلق الخير والظلمة خلقت الشر، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين: أحدهما: أنها محدثة فتكون من جملة المخلوقات. والثاني أنها قديمة لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور»[1] ولما كان ذلك متقرراً في معلوم الخلق مركوزاً في فطرهم احتجت به الرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - على أممهم في تسفيه جنوحهم إلى أن يساووا مع الله في العبادة من لا يساويه في الصفات وعلى إلزامهم بأنه ما دام ليس لله ند في صفاته فيجب ألا يتخذوا له نداً في العبادة، ومن ذلك ما حكاه الله في كتابه من قول إبراهيم لأبيه: ﴿**إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا** ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢] فبين أن العادم لصفات الكمال ناقص لا يمكن أن يكون معبوداً وبيّن أن العلم بذلك فطري[2]. والله سبحانه لا يساويه شيء حاشاه، ولا يشابهه شيء ولا

(١) الرسالة التدمرية ١١٥، ١١٦.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ١٠/ ١٥٥.

يشبه هو شيئاً تعالى وتبارك، فلو أن شيئاً أشبهه سبحانه لكان مثله إلهاً ولتعددت الآلهة وقد قال عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولو أنه سبحانه أشبه شيئاً لكان مثله محدثاً مخلوقاً ولاحتاج إلى خالق ـ سبحانه وتعالى ـ وللزم التسلسل، ولقد بين سبحانه أحديته ونفى المثل عنه بأبلغ ما يكون البيان وأوفاه وأتمه وذلك في سورة الإخلاص التي هي نسب الرحمن وقد ورد في سبب نزولها أن المشركين قالوا للنبي ﷺ أنسب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤][1]، وما من شيئين متشابهين في الوجود إلا وكان سبب تشابههما راجع إلى أحد ثلاثة أمور لا يخرج السبب في تشابههما أن يكون واحداً منها لا غير:

الأول: أن يكون أحدهما أصلاً للآخر ولذا أشبه الأب ابنه.

الثاني: أن يكون أحدهما فرعاً عن الآخر ولذا أشبه الابن أباه.

الثالث: أن يكونا متناظرين ولذا تشابه سائر بني آدم.

ومن لم يجمعه مع غيره سبب من هذه الأسباب كان أحداً لا يشبهه شيء ولا يشبه شيئاً، وذلك هو الله عز وجل فقوله سبحانه ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ نفي للسبب الأول فليس سبحانه أصلاً لشيء حتى يشبهه، وقوله ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ نفي للسبب الثاني فليس هو سبحانه فرعاً

---

(١) الحديث في المسند ٥/١٣٤، وسنن الترمذي ـ مع التحفة ـ ٩/٢٩٩، ومستدرك الحاكم ٢/٥٤٠ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٥٠، وانظر تفسير ابن كثير ٤/٣٦٦، ومجمع الزوائد ٧/١٤٦، والدر المنثور ٦/٤٠٩، ٤١٠.

عن شيء حتى يشبهه، وقوله ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ نفي للسبب الثالث فليس هو سبحانه وتعالى نظيراً لشيء حتى يشبهه[1]. ولذا كان الأحد سبحانه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ولكن إنما يتوصل لبيان فضله سبحانه بما يكون أوعى للسامع وأمكن، وأسهل وأبين، ومن أجل ذلك أخبر سبحانه وتعالى عن أسمائه وصفاته بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد لأن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يخبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد[2].

ولما كان اتفاق الشيئين في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند إضافته وتخصيصه وتقييده ولا في غيره ـ فلا يعني مثلا اتفاق لبن الجنة ولبن الدنيا في اسم اللبن تماثلهما في المسمى عند إضافة هذا الاسم إليهما وتخصيصه بكل واحد منهما، إذ ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر مميز ولا يلزم من اتفاقهما في القدر المشترك تماثلهما في القدر المميز إذ اتفاقهما إنما هو في القدر المشترك فقط والقدر المشترك إنما يكون عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص، فإذا وقعت الإضافة والتخصيص ظهر التميز ـ لما كان ذلك كذلك سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء توافق أسماء بعض المخلوقين في الإطلاق فسمى نفسه حياً فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وسمى بعض عباده حيا، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] وليس الحي كالحي،

---

(١) انظر الفتاوى ٢ / ٤٣٩.

(٢) انظر الرسالة التدمرية ص ٦١.

وسمى نفسه سبحانه عليما فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [البقرة: ١١٥] وسمى بعض عباده عليما فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الذاريات: ٢٨]، وليس العليم كالعليم، وسمى نفسه حليماً فقال: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [النساء: ١٢] وسمى بعض عباده حليماً فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة: ١١٤]. وليس الحليم كالحليم، وسمى نفسه حفيظاً فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى: ٦] وسمى بعض عباده حفيظاً فقال: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾﴾ [ق: ٣٢]. وحكى قول يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف: ٥٥] وليس الحفيظ كالحفيظ، وسمى نفسه سميعاً بصيراً فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وسمى الإنسان سميعاً بصيراً فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢] وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير، وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة: ١٤٣] وسمى بعض عباده رؤوفاً رحيماً فقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨] وليس الرؤوف كالرؤوف ولا الرحيم كالرحيم، وسمى نفسه بالملك فقال: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] وسمى بعض عباده بالملك فقال: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠] وليس الملك كالملك، وسمى نفسه العزيز فقال: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] وسمى بعض عباده بالعزيز فقال: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] وليس العزيز كالعزيز وليس الجبار كالجبار والمتكبر كالمتكبر، وسمى نفسه بالعظيم فقال: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ

الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وسمى بعض مخلوقاته بالعظيم فقال: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٩] وسمى نفسه شكوراً فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الشورى: ٢٣] وسمى بعض خلقه شكوراً فقال في نوح: ﴿وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً ﴿٢﴾ ﴾ [الإسراء: ٢] وليس الشكور كالشكور ونحو ذلك كثير، وكذا في الصفات سمى الله صفاته بأسماء وسمى صفات عباده بنظير تلك الأسماء، فوصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة فقال: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩] وليست المشيئة كالمشيئة ووصف نفسه بالإرادة ووصف عبده بها فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الأنفال: ٦٧] وليست الإرادة كالإرادة، ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] وليست المحبة كالمحبة، ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا فقال: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] وليس الرضا كالرضا. ونحو ذلك كثير(١).

فإذا وقع بين أسماء الله وأسماء العباد وأسماء صفات الله وأسماء صفات العباد تشابه فإن ذلك لا يقتضي أن يكون لأجله الخالق مثل المخلوق، بل إنه لما كان الله أفضل من خلقه كان كل كمال اتصف به المخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق فالخالق أولى بالاتصاف به فالخالق أولى أن يكون سميعاً بصيراً من المخلوق وهكذا.

---

(١) انظر لمزيد من الأمثلة: التوحيد لابن خزيمة ٢٦ - ٢٩، الرسالة التدمرية ص ١٤ - ٢٠.

وإنما أخبر الله تعالى عن أسمائه وصفاته بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد من باب التيسير على الخلق لأنه لما كانت حاجة الخلق إلى معرفة ربهم وعظيم فضله أعظم الحاجات وضرورة الخلق إلى ذلك فوق كل ضرورة كانت العناية ببيانها أيسر الطرق وأهداها وأبينها ولذلك كان اشتمال القرآن بل والكتب الإلهية كلها على ذكر أسماء الله وصفاته وبيان فضله سبحانه أكثر من اشتمالها على ما عداه، لشرف متعلقها وعظمته وشدة الحاجة إليها، فكانت الطرق إلى تحصيل معرفة ذلك أكثر وأسهل وأبين، وهذا من كمال حكمة الرب سبحانه وتعالى وتمام نعمته وإحسانه أنه كلما كانت حاجة العباد إلى الشيء أقوى وأتم كان بذله لهم أكثر وطرق وصولهم إليه أكثر وأسهل، وأنت ترى أنه لما كانت حاجة الخلق في الحياة إلى الهواء أكثر من حاجتهم إلى الماء والقوت كان بذله لهم أكثر وأيسر من بذله الماء والقوت[1].

مبحث في بعض ما وقع من الضلال في هذا الباب:

لقد ذهب أقوام من المنتسبين إلى الإسلام في هذا الباب ـ باب فضل الله على خلقه ـ إلى مذاهب صريحة أو لازمها نفي فضل الله على خلقه، فمنهم من قصد ذلك ورمى إليه وصرح به وهم غلاة الصوفية الاتحادية أهل وحدة الوجود، ومنهم من وقع فيه بنية تفضيل الله على خلقه ـ كما يزعم ـ فانعكس عليه الأمر حتى جعل الخلق أفضل من الخالق كالجهمية والمعتزلة ومن نحى نحوهم، ممن قدم في الحجة العقل على النقل والقوانين الفلسفية والقواعد المنطقية على الآيات والأحاديث.

---

(١) انظر الصواعق المرسلة ١ / ٣٦٥، ٣٦٦، أو مختصر الصواعق المرسلة ١ / ٦١.

ضلال الاتحادية أهل وحدة الوجود:

وبيان هذا أن نقول: فضل الله على خلقه فضل ذات وفضل أسماء وفضل صفات، وقد ضل أهل وحدة الوجود في فضل ذاته سبحانه فنفوا أن يكون لله فضل على خلقه، لأنهم نفوا الفرق بين الله وخلقه، فالخالق عندهم لا يتميز عن المخلوق لأنه ليس ثمة خالق ولا مخلوق ولا فاعل ولا مفعول، إذ الكون كله وحدة واحدة، فلا يوجد إلا الله، والمخلوقات هي عين الخالق ليست شيئاً غيره، فالعبد رب والرب عبد، إذ ليس في الوجود رب وعبد ولا مالك ومملوك ولا راحم ومرحوم ولا هاد ومهدى ولا منعم ومنعم عليه، بل الرب هو عين العبد، والمالك هو عين المملوك والراحم هو عين المرحوم، والتغاير في الصور هو من تجليات الذات، فالصور مظاهر للذات إذ تظهر تارة في صورة معبود كما ظهرت في صورة فرعون وهبل ونحوه من المعبودات، وتظهر تارة في صور العبيد، وتظهر تارة في صورة هاد كالأنبياء والرسل والعلماء، وتظهر في صورة المهدي كأتباع الرسل وهكذا.

يقول ابن عربي[1] مبيناً عقيدته في الله ـ تعالى عما يقول الظالمون

---

(١) هو من أرؤس الاتحادية أهل وحدة الوجود، محيي الدين ابن عربي، محمد بن علي بن محمد الحاتمي يعرف في الصوفية بـ «الشيخ الأكبر» ولد بمرسية في الأندلس سنة ٥٦٠هـ وارتحل إلى المشرق سنة ٥٩٨هـ ومات بدمشق سنة ٦٣٨هـ، قال الذهبي: «من أردأ تواليفه كتاب الفصوص فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر» وقال فيه العز بن عبد السلام: «شيخ سوء كذاب يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجا»، يقول المقري: «كان بالمغرب يعرف بابن العربي بألف ولام واصطلح أهل المشرق على ذكره بغير ألف ولام فرقاً بينه وبين القاضي =

علوا كبيراً: «فهو الساري في مسمى المخلوقات والمبتدعات ولو لم يكن الأمر كذلك لما صح الوجود فهو عين الوجود، فهو كل شيء حفيظ بذاته فلا يؤوده حفظ شيء، فحفظه تعالى للأشياء كلها حفظه لصورته أن يكون الشيء غير صورته، ولا يصح إلا هذا فهو الشاهد من الشاهد والمشهود من المشهود فالعالم صورته»(١) ويقول: «واعلم أن الحق لم يزل في الدنيا متجليا للقلوب دائماً، فتتنوع الخواطر في الإنسان عن التجلي الإلهي من حيث لا يشعر بذلك إلا أهل الله، كما أنهم يعلمون أن اختلاف الصور الظاهرة في الدنيا والآخرة في جميع الموجودات كلها ليس غير تنوعه هو، فهو الظاهر إذ هو عين كل شيء»(٢).

يقول:

«فعين الخلق عين الحق فيه ... فلا تنكر فإن الكون عينه»(٣)

ويقول:

«ألا كل قول في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه»(٤)

= أبي بكر بن العربي» ومما صنف في بيان كفره كتاب البقاعي المطبوع بتحقيق الوكيل سنة ١٤٠٠هـ باسم «مصرع التصوف أو تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي». انظر: السير ٢٣/ ٤٨، ٤٩، الميزان ٣/ ٦٥٩، ٦٦٠، لسان الميزان ٥/ ٣١١، شذرات الذهب ٥/ ١٩٠، نفح الطيب ٢/ ١٦١، مفتاح السعادة ١٠/ ٢١٤، وهدية العارفين ٢/ ١١٤.

(١) فصوص الحكم - مع شرح القاشاني - ص ١٦٠.

(٢) الفتوحات المكية ٣/ ٤٧٠.

(٣) المرجع السابق ٣/ ٤٧١.

(٤) المرجع السابق ٤/ ١٤١.

ويقول:

«فالحق عين العبد ليس سواه ... والحق غير العبد لست تراه
فانظر إليه به على مجموعه ... لا تفردنه فتستبيح حماه»[1]

ويقول:

«فلا تفر ولا تركن إلى طلب ... فكل شيء تراه ذلك الله»[2]

ويقول:

«لا تراقب فليس في الكون إلا ... واحد العين وهو عين الوجود»
فتسمي في حالة بمليك ... وتكنى في حالة بالعبيد»[3]

ويقول:

«فما ثم إلا الله لا شيء غيره ... وما ثم إلا وحدة الوحدات»[4]

ولما كان الحق سبحانه وتعالى ـ عند هؤلاء ـ تعالى سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ـ هو عين الوجود، كان كل شيء في الوجود عندهم هو الله، رفيعاً كان أم وضيعاً عظيماً أم حقيراً ممدوحاً أم مذموماً، يقول ابن عربي: «ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص وبصفات الذم؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق من أولها إلى آخرها وكلها حق له كما هي صفات المحدثات حق للحق»[5] ويقول في الله ـ تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيراً ـ: «وهكذا تجده في صور المعادن والنبات والحيوان والأفلاك

---

(١) المرجع السابق ٤ / ١٤١.

(٢) المرجع السابق ٢ / ١٥٦.

(٣) المرجع السابق ٢ / ٢١١.

(٤) المرجع السابق ٢ / ٢٨٣.

(٥) الفصوص ـ بشرح القاشاني ص ٨٨.

فسبحان من أظهر الأشياء وهو عينها»[1] ويقول: «حتى الانحناء في السلام عند الملاقاة، ربما انحنى العارفون لإخوانهم عندما يلقونهم في سلامهم فيسر بذلك الشخص الذي ينحني من أجله، وسروره إنما هو من جهله بنفسه حيث تخيل أن ذلك الانحناء والركوع له ممن لقيه إنما لما يستحقه من الرفعة، فيفعله عامة الأعاجم مقابلة جهل بجهل وعادة وعرفاً وهم لا يشعرون، ويفعله العارفون مشاهدة جبروت إلهي يجب الانحناء له إذ لا يرون إلا الله، قال لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، والباطل هو العدم بلا شك والوجود كله حق فما ركع الراكع إلا لحق»[2]. والله عندهم هو السراب الذي يحسبه الظمآن ماء، والنار التي أتاها موسى ـ عليه السلام ـ يقول ابن عربي: «فاعلم أيدك الله أن من التحقيق أن تعطى المغالطة في موضعها حقها، فإنها لها في كتاب الله موضعاً، وهو قوله في أعمال الكفار: كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء والحق هو الذي أعطاه في عين هذا الرائي صورة الماء وهو ليس بالماء الذي يطلبه هذا الظمآن، فتجلى له في عين حاجته» إلى أن قال: «فهذا كنار موسى فتجلى له في عين حاجته، فلم تكن ناراً، كما قلنا:

كنار موسى يراها عين حاجته ... وهو الإله ولكن ليس يدريه»[3]

ويقول في بيان أن الله هو المسمى بكل اسم: «فهو عين ما ظهر، وهو عين ما بطن في حالة ظهوره، وما ثم من يراه غيره، وما ثم من يبطن عنه، فهو ظاهر لنفسه باطن عنه وهو المسمى: أبو سعيد الخراز

---

(١) الفتوحات المكية ٢/٤٥٩.

(٢) الفتوحات ٢/٣٣.

(٣) الفتوحات المكية ٢/٢٦٩.

وغير ذلك من أسماء المحدثات »[1] وكل من قال أنا الله عندهم فقد صدق، وعرف، يقول ابن عربي: « فصاحب العقل ينشد:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وصاحب التجلي ينشد قولنا:

وفي كل شي له آية تدل على أنه عينه

فبينهما ما بين كلمتيهما، فما في الوجود إلا الله ولا يعرف الله إلا الله ومن هذه الحقيقة قال من قال: أنا الله، كأبي يزيد، وسبحاني، كغيره من رجال الله المتقدمين »[2] وفرعون لما ادعى الربوبية عندهم لم يجانب الحق بل كان أشد معرفة للحق من موسى، يقول ابن عربي: « وأما حكمة سؤال فرعون عن الماهية الإلهية بقوله ـ وما رب العالمين ـ فلم يكن عن جهل، وإنما كان عن اختبار حتى يرى جوابه مع دعواه الرسالة عن ربه، وقد علم فرعون مرتبة المرسلين في العلم بالله، فيستدل بجوابه على صدق دعواه » إلى أن قال: « فالسؤال صحيح على مذهب أهل الحق والعلم الصحيح والعقل السليم، فالجواب عنه لا يكون إلا بما أجاب به موسى » ثم ذهب يفسر مقصود موسى في جوابه حتى قال: « فكأنه قال له في جواب قوله: ـ وما رب العالمين؟ ـ قال: الذي يظهر في صور العالمين من علو وهو السماء وسفل وهو الأرض ـ إن كنتم موقنين ـ أو يظهر هو بها ».

قال: « فلما قال فرعون لأصحابه ـ إنه لمجنون ـ كما قلنا في معنى

---

(١) الفصوص ـ بشرح القاشاني ـ ٧٨.

(٢) الفتوحات المكية ١ / ٢٧٢.

كونه مجنوناً، زاد موسى في البيان ليعلم فرعون رتبته في العلم الإلهي لعلمه بأن فرعون يعلم ذلك» إلى آخر ما قال[١]، وقال في موضع آخر: «فكان المتكلم من موسى وهارون الحق، وكان السمع الذي تلقى من فرعون كلام موسى الحق، فحصل القبول في نفسه» قال: «ولما علم فرعون أن الحق سمع خلقه وبصره ولسانه وجميع قواه، لذلك قال بلسان الحق: أنا ربكم الأعلى»[٢].

فأنت ترى كيف جعل الله هو موسى وهارون وهو فرعون وهو أبو سعيد الخراز وهو المنعوت بكل نعت مذموم أو محمود، وهم يمثلون لوحدة الوجود التي يعتقدونها بالخمر الرائقة في الزجاج الرائق، يقول ابن عربي في كلام له: «فضربنا الواحد في الواحد وهو ضرب الشيء في نفسه فصار واحداً، فلبس الواحد الآخر، فكان الواحد رداء وهو الذي ظهر وهو الخليقة المبدَع ـ بفتح الدال ـ وكان الآخر مرتديا، وهو الذي خفى، وهو القديم المبدع فلا يعرف المرتدي إلا باطن الرداء وهو الجمع، ويصير الرداء على شكل المرتدي، فإن قلت: واحد، صدقت عيناً وكشفاً، ولله در من قال:

رق الزجاج وراقت الخمر فتشاكلا فتشابه الأمر

فكأنما خمر ولا قدح وكأنما قدح ولا خمر»[٣]

ويمثلون لها أيضاً بالصورة في مرايا متكثرة متعددة، فالصورة تتكثر بحسب تكثر المرايا، إذ الصورة الواحدة تظهر في المرايا الصغيرة

---

(١) الفصوص ـ مع شرح القاشاني ـ ٣١٦، ٣١٧.

(٢) الفتوحات المكية ٣/ ٥٣٣..

(٣) الفتوحات ١/ ٦٤، وانظر ٣/ ٢٩٠.

صغيرة وفي المرايا الكبيرة كبيرة وفي المستطيلة مستطيلة وهكذا تتكثر مظاهرها بحسب اختلاف المرايا من تحديب وتقعير وطول وقصر واستواء ونحوه ولا يقدح ذلك في كون الصورة واحدة في ذاتها لم تتكثر حقيقة[١].

ويمثلون لها أيضاً بالشجرة أصلها نواة تنتج عنها الشجرة[٢] ومما يمثلون به ما قاله ابن عربي إذ يقول: «فالعالم يعلم من عبد وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وإن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية فما عبد غير الله في كل معبود»[٣] ولما كا الوجود كله وحدة واحدة عندهم كان كل عبادة عندهم حق فكل أديان البرية حق لأنه لم يعبد على كل حال إلا الله ولهذا يقول ابن عربي:

«عقد الخلائق في الإله عقائدا ... وأنا شهدت جميع ما اعتقدوه

لما بدا صوراً له متحولا ... قالوا بما شهدوا وما جحدوه

ذاك الذي أجنى عليهم خلفهم ... بجميع ما قالوه واعتقدوه»

إلى أن قال: «فالعارف الكامل يعرفه في كل صورة يتجلى بها، وفي كل صورة ينزل فيها، وغير العارف لا يعرفه إلا في صورة معتقده وينكره إذا تجلى له في غيرها»[٤] فكل الخلق عندهم موحدون إلا طائفة

---

(١) انظر هذا في فصوص الحكم ـ مع شرح القاشاني ص ٤٠، ٥٠، ٦٨، وفي الدرة الفاخرة ـ مع تأسيس التقديس ص ٢٠٦.

(٢) انظر الفتوحات المكية ٣/٢٨٦.

(٣) الفصوص مع شرح القاشاني ص ٦٧، وانظر الدرة الفاخرة ص ٢٢٩.

(٤) الفتوحات المكية ٣/١٣٢.

واحدة وهم القائلون بالحلول، يقول ابن عربي: «والقائلون بالحلول غير موحدين لأنه أثبت أمرين حال ومحل»[1] فأنت ترى أهل وحدة الوجود نفوا الفرق بين الخالق والمخلوق وجعلوا الخلق عين الخالق ليس شيئاً مبايناً له بل ولا حالاً فيه لأن الحلول إثبات ذاتين أحدهما حل في الآخر وهم لا يثبتون لله ذاتا مباينة لخلقه، وعليه فلا تفاضل بين الخالق والمخلوق وليس لله فضل على خلقه عندهم.

وهو مذهب فاسد باطل يكفي مجرد عرضه لبيان بطلانه ولذلك نقلت تلك العبارات عن مقالاتهم، وكما قال ابن تيمية رحمه الله فيهم: «اعلم ـ هداك الله وأرشدك ـ أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده لا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة، بل وهم أيضاً لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيراً في قولهم»[2].

وكما قال رحمه الله: «ليس معهم من الحق شيء، ولا شبهة حق»[3] ويعترف صاحب الدرة الفاخرة: أن مستندهم فيما ذهبوا إليه هو الكشف والعيان لا النظر والبرهان[4]، وقد بين ابن تيمية رحمه الله مذهبهم وكشف باطلهم، وبين كفرهم، وأنهم أشد كفراً من الجهمية، ومن عباد الأصنام، ومن اليهود والنصارى، وأن مذهبهم يجمع كل شرك في العالم، وتجد ذلك مبسوطاً في الجزء الثاني من

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٨٣.

(٢) الفتاوى ٢/ ١٣٨.

(٣) الفتاوى ٢/ ٤١٤.

(٤) الدرة الفاخرة ـ مع تأسيس التقديس ـ ص ٢٠٢.

الفتاوى، وكذا في التسعينية المطبوعة باسم «بغية المرتادفي الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد» وكذا في «الصفدية». ولعل أصل مقالتهم يرجع إلى قول فرقة من الصابئة وهم الخربانية فإنهم يقولون المعبود واحد بالذات وكثير بالأشخاص في رأي العين، أما الواحد ففي الذات والأول والأصل والأزل، وأما الكثير فلأنه يتكثر بالأشخاص في رأي العين وهي المدبرات السبع والأشخاص الأرضية العالمة الفاضلة فإنه يظهر بها ويتشخص بأشخاصها ولا تبطل وحدته في ذاته[1]. وقد جعلت هذه الفرقة ظهور الله في الأشياء الشريفة الرفيعة، وحددوا ظهوره في أشرف المخلوقات، فهم على شناعة قولهم وبعده في الكفر، إلا أنه أهون من قول أهل وحدة الوجود الجاعلين ظهوره في كل شيء خسيساً كان أم شريفاً ـ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون ـ، قال ابن تيمية: «واعلم أن هذه المقالات لا أعرفها لأحد من أمة قبل هؤلاء على هذا الوجه، ولكن رأيت في بعض كتب الفلسفة المنقولة عن أرسطو أنه حكى عن بعض الفلاسفة قوله: إن الوجود واحد ورد ذلك، وحسبك بمذهب لا يرضاه متكلمة الصابئين، وإنما حدثت هذه المقالات بحدوث دولة التتار»[2].

وقد ذكر الرازي[3] أن أول من أظهر مقالة الحلول والاتحاد في

(١) انظر الملل والنحل ـ في هامش الفصل ـ ٢ / ١٥٢، ١٥٣. والخطط المقريزية ٢ / ٣٤٤. وخبيئة الأكوان ص ١٢. ودائرة معارف القرن العشرين ٥ / ٤٣٠.

(٢) الفتاوى ٢ / ١٧١.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي النسب، كان أحد فقهاء الشافعية المشاهير وأحد أئمة المتكلمين، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: من =

الإسلام الروافض إذ ادعوا الحلول في حق أئمتهم[(١)].

وذكر ابن خلدون[(٢)] أن سلف القائلين بوحدة الوجود كانوا مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين بالحلول وإلهية الأئمة قال: «فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم» وذهب في ذكر أوجه من التشابه بين الفريقين[(٣)]. وكذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نبه إلى التشابه بين الاتحادية والقرامطة في مواضع من كتبه[(٤)].

والحاصل أن أهل وحدة الوجود نفوا صراحة أن يكون لله فضل على خلقه، كيف وهم لا يفرقون بين الخالق والمخلوق، وإن كان فيهم من يقول: إن هذا الوجود بعضه أفضل من بعض والأفضل يستحق أن يكون ربا للمفضول على أن ذلك إنما هو في الظهور لا في الواقع

= لزم مذهب العجائز كان هو الفائز، كانت بينه وبين الكرامية عداوة شديدة، وقد ذكر السبكي بسنده وصيته عند موته وفيها تسفيه الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، ت ٦٠٦، ترجمته في طبقات الشافعية ٥ / ٣٣، البداية والنهاية ١٣ / ٥٥، لسان الميزان ٤ / ٤٢٦.

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص ٧٣.

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي من ولد وائل بن حجر، ولد ونشأ بتونس، ولي قضاء المالكية بمصر في عهد سلطانها برقوق، وله مؤلفات في المنطق والحساب والتصوف، وكتابه في التاريخ مشهور، ت ٨٠٨هـ.

ترجمته في: شذرات الذهب ٧ / ٧٦، وهدية العارفين ١ / ٥٢٩، ونفح الطيب ٦ / ١٧١..

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٤٧٣.

وحقيقة الأمر، إذ في الحقيقة لا تفاضل.

نقل ملا الجامي[1] في كتابه الدرة الفاخرة عن صدر الدين القونوي[2] في رسالته الهادية قوله: «إذا اختلفت حقيقة في كونها في أي شيء أقوى أو أقدم أو أشد أو أولى، فكل ذلك عند المحقق راجع إلى الظهور دون تعدد واقع في الحقيقة الظاهرة، أي حقيقة كانت من علم ووجود وغيرهما، فقابلٌ يستعد لظهور الحقيقة فيه من حيث هي أتم منها من حيث ظهورها في قابلٍ آخر، مع أن الحقيقة واحدة في الكل، والمفاضلة والتفاوت واقع بين ظهوراتها بحسب الأمر المظهر المقتضي تعين تلك الحقيقة تعيناً مخالفاً لتعينه في أمر آخر، فلا تعدد في الحقيقة من حيث هي ولا تجزئة ولا تبعيض»[3] وبذلك المذهب صح

---

(٤) انظر مثلا بغية المرتاد ص ٤٩٠.

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، ولد بجام من بلاد خراسان سنة ٧١٨هـ، وصحب مشايخ الصوفية، وله شرح لفصوص الحكم لابن عربي، وكتابه الدرة الفاخرة هو في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين في وجود الله وصفاته، توفي سنة ٨٩٨هـ انظر ترجمته في شذرات الذهب ٧/ ٣٦٠، ٣٦١، وهدية العارفين ١/ ٥٣٤، والأعلام ٣/ ٢٩٦، ومعجم المؤلفين ٥/ ١٢٢..

(٢) هو محمد بان إسحاق بن محمد، يعرف بالصدر الرومي، من كبار تلاميذ ابن عربي وقد تزوج ابن عربي أمه ورباه، وبينه وبين نصير الدين الطوسي مكاتبات وله تصانيف في التصوف. توفي سنة ٦٧٣هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٩، وهدية العارفين ٢/ ١٣٠، والأعلام ٦/ ٣٠، ومعجم المؤلفين ٩/ ٤٣.
وانظر المجلد الثاني من الفتاوى، فقد بين ابن تيمية جملة من مقالاته وفندها.

(٣) الدرة الفاخرة ـ مع تأسيس التأسيس ـ ص ٢٠١ - ٢٠٣.

عـنـدهـم قـول فـرعـون: «أنا ربـكـم الأعـلى» وبـه فـسروه، يـقـول ابن عربي في تفسير قول فرعون هذا: «أي وإن كان الكل أربابا فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من التحكم فيكم» يقول: «ولما علمت السحرة صدقه فيما قال لم ينكروه وأقروا له بذلك فقالوا: فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا، فالدولة لك، فصح قوله: أنا ربكم الأعلى وإن كان عين الحق فالصورة لفرعون»[1] ويقول شارح الفصوص[2] في شرحه كلام ابن عربي هذا: «وتختلف المظاهر في تجلي صفة الربوبية وتتفاضل، فمن كان أكثر تصرفاً وتحكماً بالنسبة إلى غيره كانت ربوبيته أعلى، ولما كان فرعون صاحب السلطنة في وقته متحكماً في قومه بحسب إرادته ادعى أنه ربهم الأعلى»[3].

هذا هو التفاضل والمفاضلة عند أهل الوحدة لا شيء غير ذلك البتة، وهو كما ترى كفر صريح وأبعد في الكفر من كل كفر معروف، وكما قال الذهبي: إن لم يكن هذا كفر فليس في الدنيا كفر[4].

---

(١) الفصوص بشرح القاشاني ص ٣٢١.

(٢) أعني القاشاني وهو عبد الرزاق بن أحمد توفي سنة ٧٣٠هـ، وله شرح أيضا على تائية ابن الفارض وكتب في التصوف. انظر هدية العارفين ١/٥٦٧، وكشف الظنون ٢٦٦، والأعلام ٣/٣٥٠.

(٣) شرح فصول الحكم ص ٣٢١.

(٤) تقدم ذكره في ص ٤٣ هامش (١).

ضلال الجهمية:

والجهمية لم تبعد كثيراً عن الاتحادية في القول في الله وإن كانت الجهمية أقرب إلى الإسلام من الاتحادية مع كفرهم فقد كفرهم السلف وتكلم فيهم الأئمة(١)، وكلم الجهمية يؤدي إلى وحدة الوجود بل أهل الوحدة نسخة الجهمية كما قال ابن تيمية(٢). ذلك أن الجهمية يقولون إن الله في الأمكنة كلها لا يخلو منه مكان وهو في كل مكان بذاته(٣)، تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً.

إلا أن مقالتهم هذه أخف شناعة من مقالة الاتحادية، فقد أثبتوا ذاتاً منفصلة خالقة ووصفوها بالحلول العام، أما الاتحادية فقالوا الخالق هو عين الأمكنة، والاتحادية جعلت كل وصف في الوجود صفة لله ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوا عظيماً ـ أما الجهمية فقد نفوا عن الله الصفات جميعها، إذ أنكروا الصفات الإلهية كلها بدعوى تنزيه الباري وقالوا بأنه لا يجوز أن يوصف الباري بالصفات لأن الخلق يوصفون بها(٤)، فهم ضلوا في باب فضل الله على خلقه من جهتين: من جهة الذات فجعلوا ذوات المخلوقات أفضل من ذات الله ـ تعالى سبحانه عما يقول الظالمون علوا كبيراً ـ إذ قالوا هو في كل مكان حتى في الحشوش

---

(١) انظر السنة للإمام أحمد ١ /١٠٣ وما بعدها، وخلق أفعال العباد ٣٠، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ١ /٣١٣ وما بعدها، وبغية المرتاد ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) بغية المرتاد ٤١١ وانظر ٣٤٩.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٦ /٢٧، والبداية والنهاية ١٠ /١٩.

(٤) انظر المرجعين السابقين والخطط المقريزية ٢ /٣٤٩، وانظر الحاشية رقم ٢ في الصفحة ٦٢٦ من مقالات الإسلاميين.

وأماكن القذارة ونحوه مما يتنزه عنه الإنسان ـ حاشا الله وتعالى عما يقولون ـ، ومن جهة الصفات فقد عطلوا الله من صفاته، فشبهوه تعالى وتقدس بالمعدوم أو بالناقص أو بالجماد، فإن من ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم لا يكون إلا معدوماً أو يكون موجوداً ناقصاً ميتاً أصم أعمى أبكم أو جماداً، ولقد قال الجهم به صفوان رأس الجهمية[1]: «لا يقال أن الله شيء، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء» لأن الشيء عنده هو المخلوق الذي له مثل[2] قال: «ولا هو أيضاً لا شيء لأنه تعالى خالق كل شيء فلا شيء إلا مخلوق»[3]. فلا يقال لله عنده شيء ولا يقال لا شيء وكذا قول الجهمية في سائر الصفات ينفون عنه الصفة وعدمها فيقولون مثلاً: لا حي ولا لا حي، لا سميع ولا لا سميع، فأنت ترى كيف أرادوا تفضيل الله على خلقه من حيث فضلوا خلقه عليه، ولقد فند قولهم وشبههم ابن تيمية رحمه الله في مواضع من كتبه. وذكر أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بينهما، وكان مما قاله رحمه الله في ذلك: «وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات، وقال لا أقول هو موجود، ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، إذ هي مجاز، لأن إثبات ذلك يستلزم

---

(١) توفي سنة ١٢٨ هـ مقتولاً، وقد قال بخلق القرآن أخذه عن الجعد بن درهم، وكان جبريا نفى استطاعة العبد فكفرته المعتزلة بذلك، وقد كفره أهل السنة والجماعة لقوله في الصفات. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٦، وميزان الاعتدال ١/ ٤٢٦، ولسان الميزان ٢/ ١٤٢، وانظر الملل والنحل بهامش الفصل ١/ ١٠٩.

(٢) مقالات الإسلاميين ١٨١ وقال الأشعري «وقال المسلمون كلهم أن الباري شيء لا كالأشياء».

(٣) الفصل ٤/ ٢٠٥.

التشبيه بالموجود الحي العليم، قيل له: وكذلك إذا قلت: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، كان ذلك تشبيها بالمعدومات وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات، فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات، قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه أن يكون الشيء موجوداً معدوماً أو لا موجوداً ولا معدوماً، ويمتنع أن يوصف ذلك باجتمع الوجود والعدم أو الحياة والموت ونفي العلم والجهل، فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والإيجاب[1]، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ولا حي ولا ميت إذ ليس بقابل لهما، قيل لك:

أولاً: هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر، وأما ما ذكرته من الحياة والموت والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاؤون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾**﴾ [النحل: ٢٠، ٢١] فسمى الجماد ميتاً وهذا مشهور

---

(١) في التحفة المهدية شرح التدمرية ١/ ٧٧: (المتقابلان بالعدم والملكة أمران: أحدهما وجودي، والآخر عدمي؛ فالوجودي هو الصفة الثبوتية التي تقوم بمن من شأنه الاتصاف بها كالبصر، والعلم؛ والعدمي هو فقدان تلك الصفة كالعمى والجهل؛ فإن العمى ـ عدم البصر ـ فما من شأنه قبول البصر، والجهل فقدان العلم عما من شأنه قبول العلم، فالوجودي هو الملكة، والعدمي هو فقدانها والمتقابلان بالإيجاب والسلب هما أمران يلزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر، فالإيجاب معناه الإثبات، والسلب معناه النفي).

في لغة العرب وغيرهم.

وقيل لك ثانياً: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات، أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر، أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك» إلى أن قال رحمه الله: «وقيل له أيضاً: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى»[1].

ضلال المعتزلة:

ونظير ما فعلت الجهمية فعلت المعتزلة، ذهبت لتفضل الله على خلقه وتنفي مشابهته لخلقه ـ بزعمها ـ فجعلت الخلق أفضل منه ـ تعالى الله ـ ووصفته سبحانه بصفات النقص والعدم ـ تعالى وتقدس ـ، فإن المعتزلة عطلت الله من صفاته، وجعلت أسماءه سبحانه أعلاما محضة مجردة عن الصفات، فهي عندهم غير دالة على الصفات، بل هي محض أعلام كأسماء المخلوقات ـ تعالى الله عما يقولون علوا كبيراً ـ ولذلك فأسماء الله في اعتقادهم مترادفات لا لكونها أسماء لمسمى واحد كما هو الحق، بل لأنها لا معاني لها مختلفة، معناها كلها

---

(١) الرسالة التدمرية ٢٤، ٢٥ / ٢٦، ٢٧.

واحد، وهو كونها علم على الإله، وهذا هو إثبات المعتزلة للأسماء إذا قيل أنها تثبت الأسماء، ولذلك فهم يقولون: إن الله حي لا بحياة قادر لا بقدرة عالم لا بعلم، ويزعمون أن نفي الصفات هو التنزيه، وبه يتحقق التوحيد، لأننا إن أثبتنا لله هذه الصفات ـ بزعمهم ـ فقد شبهناه بخلقه لأن هذه الصفات لا تعقل إلا لمخلوق، قالوا: فالله غير قابل لهذه الصفات ولا يجوز أن يوصف بها[1]. ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيراً ـ.

وقد تعقب الإمام ابن تيمية رحمه الله شبههم وفندها في مواضع من كتبه كثيرة، وكان من جملة ما قاله رحمه الله في ذلك: «وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة، قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيها أو تجسيماً، لأنا لا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم فكل ما يحتج به من نفي الصفات، يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جواباً لذلك كان جواباً لمثبتي الصفات»[2].

وقال رحمه الله في موضع آخر: «ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم، فإن

---

(١) انظر تفصيل اعتقادهم هذا في شرح الأصول الخمسة ١٨٢ - ٢٣٢.

(٢) الرسالة التدمرية ٢٤.

قال: العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر وما لم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير، قيل له: هذا اصطلاح اصطلحتموه، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والعمى والخرس والعجمة، وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً، كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصي، وأيضاً فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمي ولا الكلام ولا الخرس، أعظم نقصاً من الحي الأعمى الأخرس، فإذا قيل: إن الباري لا يمكن اتصافه بذلك، كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك، مع أنه إذا جعل غير قابل لهما كان تشبيها له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منها، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات، فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه له بالحي، وأيضاً فنفس نفي هذه الصفات نقص كما أن إثباتها كمال، فالحياة من حيث هي هي، مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها، صفة كمال، وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك، وما كان صفة كمال فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه»[1].

قلت: هذه هي القاعدة: كل كمال اتصف به المخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق فالخالق أولى به. والله أعلم.

---

(١) الرسالة التدمرية ٤٢، ٤٣، وانظر الرسالة الأكملية ص ٣٤ - ٣٦.

وكما قال ابن تيمية رحمه الله: «إن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك»[1]. وليعلم أن من الكمالات ما هو كمال للمخلوق نقص بالنسبة للخالق وهو في الجملة: «كل ما كان مستلزما لإمكان العدم عليه المنافي لوجوبه وقيوميته ـ سبحانه ـ، أو مستلزما للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزما لفقره المنافي لغناه»[2] ومثال ذلك: اتخاذ الصاحبة والولد كمال في المخلوق نقص بالنسبة للخالق، والأكل والشرب كمال في المخلوق نقص بالنسبة للخالق، والغنى بالمال ونحوه كمال في المخلوق نقص بالنسبة للخالق لأنه الغني بنفسه لا بغيره.

(١) الرسالة الأكملية ص ٧ أو مجموعة الرسائل والمسائل المجلد الثاني ص ١٩٥.

(٢) الرسالة الأكملية ص ٣٣ أو مجموعة الرسائل والمسائل المجلد الثاني ص ٢١٤.



الفصل الثاني

تفاضل أسماء الله وصفاته

ـ المبحث الأول: تفاضل أسماء الله تعالى ودلالة ذلك

وفيه تمهيد ومطلبان

ـ تمهيـد.

ـ المطلب الأول ـ أدلة تفاضل أسماء الله.

ـ المطلب الثاني: دلالة تفاضل أسماء الله.

ـ المبحث الثاني: تفاضل صفات الله تعالى ودلالة ذلك

وفيه ثلاثة مطالب

ـ المطلـب الأول: أدلة تفاضل صفات الله.

ـ المطلب الثاني: تفاضل الصفة الواحدة.

ـ المطلب الثالث: دلالة تفاضل الصفات.

ـ المبحث الثالث: ما وقع من الشذوذ والباطل في هذا الباب

المبحث الأول
تفاضل أسماء الله ودلالة ذلك

تمهيد:

قال الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال سبحانه: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨]، وقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

فأسماء الله عز وجل كلها حسنى، متناهية في الكمال ليس فيها اسم غير ذلك أصلاً. وذلك لوجوه من الفضل والحسن لا تحصر ما نجهله منها أكثر وأعظم مما نعلمه، فمن ذلك:

- أن الاسم يشرف بشرف المسمى، فأسماء الله بهذا أشرف الأسماء.

- «أن أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم، فالرب تبارك وتعالى فعاله عن كماله، والمخلوق كماله عن فعاله، فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل، فالرب لم يزل كاملاً، فحصلت أفعاله عن كماله، لأنه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله، كمل ففعل، والمخلوق فعل فكمل الكمال اللائق به»[1].

- أن أسماءه الحسنى هي أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي

---

(١) بدائع الفوائد ١/١٦٢.

العلمية، بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم، لأن أوصافهم مشتركة، فنافتها العلمية المختصة، بخلاف أوصافه تعالى »[١].

● أن أسماءه الحسنى دالة على صفاته سبحانه، وصفاته صفات كمال وعلو، كما تقدم بيانه في الفصل الأول.

● ومن أظهر وجوه فضل الأسماء الحسنى أنه يُتعبد بها.

وأسماؤه سبحانه غير محصورة، وهي كثيرة لا يعلم كثرتها إلا صاحبها سبحانه وتعالى.

ففي الحديث ـ من الدعاء ـ : « وأسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحداً من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك »[٢] وفي الموطأ عن كعب الأحبار في دعائه:

« . . . وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم »[٣]. وعند ابن ماجة نحوه من دعاء عائشة بحضرة النبي ﷺ، إلا أنه ضعيف[٤]، وفي حديث الشفاعة: « ثم يفتح الله عليّ من محامده

---

(١) بدائع الفوائد ١ / ١٦٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١ / ٣٩١، ٤٥٢، وابن أبي شيبة ١٠/٥٣، وأبو يعلى ٥ / ٣٥، والطبراني في الكبير ١٠ / ٢١٩، وصححه ابن حبان ـ الإحسان ٢ / ١٦٠ ـ، والحاكم ١ / ٥٠٩، وضعفه الدارقطني في العلل ٥ / ٢٠١. وانظر سلسلة الصحيحة ح ١٩٨.

(٣) الموطأ ٢ / ٩٥٢.

(٤) سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٦٩، قال ابن حجر: (سنده ضعيف) الفتح ١١ / ٢٢٤، وانظر

وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي»[1]، ومن دعائه في السجود ﷺ قوله: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[2].

والمحامد والثناء هي في أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى. فهذه نصوص دالة على أن أسماءه سبحانه غير محصورة فلا يلتفت إلى من زعم حصرها كما زعمه ابن حزم[3].

وحكى النووي عن ابن العربي أنه ذكر عن بعضهم أن لله ألف اسم[4]، وذكر ابن حجر نقل الرازي عن بعضهم أن لله أربعة آلاف اسم استأثر بعلم ألف منها، وأعلم الملائكة بالبقية والأنبياء بألفين منها، وسائر الناس بألف[5].

كل هذا لا يلتفت إليه، وإنما يجاب عن استدلال ابن حزم ومن وافقه على الحصر، وسيأتي بيان دليله والجواب عنه قريباً إن شاء الله.

مصباح الزجاجة ٢ / ٢٧٢.

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٨ / ٣٩٥، ومسلم ١ / ١٨٥.

(٢) أخرجه مسلم ١ / ٣٥٢.

(٣) انظر المحلى ١ / ٣٠.

(٤) شرح مسلم ١٧ / ٥.

(٥) فتح الباري ١١ / ٢٢٠.

المطلب الأول: أدلة تفاضل أسماء الله:

والحاصل أن أسماء الله كثيرة لا تحصر ولا تحد بعدد، وهي متفاضلة غير متساوية في الفضل بعضها أفضل من بعض، وإن كانت أسماء لمسمى واحد، والأدلة على تفاضل أسماء الله متعددة، فإن النصوص تدل على أن بعض أسمائه سبحانه أفضل من بعض، ففي الآثار ذكر اسمه الأعظم سبحانه وقد وردت روايات متعددة في ذكر الاسم الأعظم، ففي روايات يقول ﷺ: «لقد سأل الله باسمه الأعظم»[(١)] وفي أخرى: «دعى الله باسمه الأعظم»[(٢)]، وفي أخرى: «لقد دعا الله باسمه العظيم»[(٣)]، وفي أخرى: «اسم الله الأعظم في كذا»[(٤)]، وفي رواية: «باسمه الأعظم الأكبر»[(٥)]، وفي رواية: «أسألك باسمك الأعلى الأعز الأجل الأكرم»[(٦)]، على اختلاف في تعيين الاسم الأعظم ما هو؟ وهي مسألة للناس فيها خلاف معروف في كتب العلم[(٧)].

---

(١) انظر مسند أحمد ٥/٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٠، وسنن ابن ماجة ٢/١٢٦٨، وسنن الترمذي ـ مع التحفة ٩٠/٤٥٥.

(٢) انظر سنن الترمذي ـ مع التحفة ـ ٩/٥٢٩، والمستدرك ١/٥٠٤.

(٣) انظر سنن أبي داود ٢/٨٠، وسنن النسائي ٣/٥٢.

(٤) انظر المسند ٦/٤٦١، وسنن الدارمي ٢/٤٥٠، وسنن ابن ماجة ٢/١٢٦٧، وسنن أبي داود ٢/٨٠ وسنن الترمذي ـ مع التحفة ـ ٩/٤٤٧.

(٥) أخرجها الحاكم في المستدرك ١/٥٠٤.

(٦) أخرجها الطبراني، انظر مجمع الزوائد ١٠/١٥٦.

(٧) انظر مشكل الآثار للطحاوي ١/٦١ – ٦٤، وفتح الباري ١١/٢٢٤ فقد ذكر أربعة عشر قولاً في تعيين الاسم الأعظم.

ففي هذه الروايات دلالة ظاهرة على تفاضل الأسماء الحسنى، لدلالتها على أن في الأسماء الحسنى اسم أعظم يفضلها فهو أعظمها.

ومن الأدلة على تفاضل أسمائه سبحانه قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد، من أحصاها دخل الجنة»[1] فخص النبي ﷺ في هذا الحديث الأسماء التسعة والتسعين بهذه الفضيلة، وهي أن من أحصاها دخل الجنة، فاختصت بهذه الفضيلة[2].

---

(١) متفق عليه، انظر صحيح البخاري مع الفتح ٥ / ٣٥٤، وصحيح مسلم ٤ / ٢٠٦٣.

(٢) وقد ورد تعيين الأسماء التسعة والتسعين في روايات مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولم يثبت، بل الصحيح عدم الرفع وأن بعض رواة الحديث سردها من اجتهاده بعد روايته الحديث فكانت من المدرج في الحديث عن النبي ﷺ في بعض طرقه وليست من كلامه، ـ انظر فتح الباري ١١ / ٢١٥ ـ ٢١٩، ولقد اعتنى بعض العلماء بتتبعها من القرآن، ومنهم: سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وغيرهما ـ انظر الفتاوى ٦ / ٣٨٠، ووقع اختلاف في أعيانها، فذكر بعضهم من الأسماء ما لم يذكره البعض الآخر.

وقد ظهر لابن تيمية ـ رحمه الله ـ وجهان من الفهم في تفسير الحديث حمل عليهما اختلاف العلماء في تعيين الأسماء.

أحدهما: أن المراد إحصاء أي تسعة وتسعين اسماً من أسماء الله، فالأسماء غير معينة، ولذا يصح وقوع الاختلاف في التعيين بين المحصين.

ثانيهما: أن المراد إحصاء أسماء معينة من أسماء الله عدتها تسعة وتسعون اسماً ولكن الاسمين اللذين يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام الآخر فيقع الاختلاف لهذا الوجه.

قال ابن تيمية في العلماء الذين جمعوا الأسماء فاختلفوا في تعيينها: (واعتقدوا ـ هم وغيرهم ـ أن الأسماء الحسنى التي من أحصاها دخل الجنة ليست شيئاً معيناً بل من أحصى تسعة وتسعين اسما من أسماء الله دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معينة =

= فالإسمان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام صاحبه، كالأحد والواحد) وذكر في بعض الروايات عن أهل العلم ورود « الأحد » و« المعطي » بدل « الواحد » و« الغني » في روايات أخرى. انظر الفتاوى ٦ / ٣٨٠ .
ولا أرى الحديث دالاً على معنى غير أن أسماء الله على كثرتها إلا أن فيها تسعة وتسعين اسما معينة مخصوصة بأن من أحصاها دخل الجنة، متميزة عن غيرها من أسماء الله بذلك، وهذا هو وجه الحصر في الحديث في قوله ﷺ : « إن لله تسعة وتسعين اسما »، ولو كان المراد إحصاء أيّ تسعة وتسعين اسماً لما كان للحصر وجهٌ، ولكانت الفضيلة للعدد لا للأسماء، ولهذا لم نجد في جواب العلماء على من زعم أن الحديث دال على أن ليس لله من الأسماء إلا هذا العدد من دفع هذا الزعم بأن المراد إحصاء أي تسعة وتسعين اسماً، بل اتفقوا في الجواب على أن في الحديث حصر ولكنه موصوف متعلق بصفته المقصود به تخصيص هذه الأسماء بتلك الفضيلة المذكورة ـ كما في كلام ابن القيم وغيره ـ بل ومثلوا له بما يوضح معناه على الوجه الذي ذكرته نحو: قول من يملك ألف درهم: أعددت مائة درهم للصدقة، فهو تخصيص للمائة دون غيرها للصدقة من غير أن يمنع ملكه غيرها .
أما اختلاف العلماء ـ الذين جمعوا الأسماء ـ في تعيينها، فلا يسوغ حمله على أنهم فهموا أن مراد الحديث إحصاء أي تسعة وتسعين اسماً، ولم يُذكر أن أحداً من المتقدمين الذين جمعوا الأسماء فاختلفوا قال بأن هذا هو المراد، وظاهر صنيعهم أن كلاً منهم اجتهد في تعيين الأسماء المقصودة في الحديث، وجمع كل منهم ما اعتقد أنه هو المعنيُّ في الحديث، واختلفت اجتهاداتهم. لكن قد قال البغوي: « قيل: معنى قوله (من أحصاها) معناه: أحصى من أسماء الله تسعة وتسعين دخل الجنة، سواء أحصى مما جاء في حديث الوليد ابن مسلم أو من سائر ما دل عليه الكتاب أو السنة، ذكر هذا المعنى الشيخ أحمد البيهقي رحمه الله ». شرح السنة ٥ / ٣٥ . وما وقع في هذا الحديث من عدم تعيين الأسماء هو نظير ما وقع في حديث الشعب المتفق عليه، فإن النبي ﷺ قال: « الإيمان بضع وستون شعبة » ولم يعين النبي ﷺ تلك الشعب، فاجتهد العلماء في تعيينها فكان ما قاله ابن حجر في الفتح ١ / =

وأسماء الله غير محصورة في هذا العدد فله سبحانه أسماء غيرها، إذ هذه هي دلالة الحديث التي نقل النووي الاتفاق عليها في قوله: (واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل لجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها)[1].

وقد مثل العلماء لهذا بقول من يملك ألف مملوك: إن لي مائة مملوك أعددتهم للجهاد فليس قوله هذا مانعاً من أن له غيرهم معدون لغير الجهاد، فلا دلالة في الحديث لمن احتج به على حصر الأسماء الحسنى في هذا العدد وأنه ليس لله من الأسماء إلا هذا العدد فقط، كما فعله ابن حزم[2].

= ٥٢: (ولم يتفق من عد الشُعَب على نمط واحد). فعدم تعيين الأسماء التسعة والتسعين نظير عدم تعيين الشُعَب، بل ونظير عدم تعيين الاسم الأعظم فقد قيل: إنه مخفي في الأسماء الحسنى لدلالة حديث عائشة عند البخاري لما دعت ببعض الأسماء بالأسماء الحسنى فقال لها ﷺ: «إنه لفي الأسماء التي دعوت بها» ـ انظر فتح الباري ١١ / ٢٢٥ ـ. ولعل الحكمة من عدم تعيين الأسماء التسعة والتسعين هي الحكمة من عدم تعيين ساعة الجمعة أو ليلة القدر أو الصلاة الوسطى، وقد نقل ابن حجر في الفتح (١١ / ٢١٧) عن الرازي انه قال بجواز أن يكون المراد من عدم تعيين الأسماء التسعة والتسعين أنْ يستمر المرء في المواظبة بإحصاء جميع أسماء الله رجاء أن يقع على تلك الأسماء المخصوصة، والله أعلم.

(١) شرح مسلم ١٧ / ٥، وانظر المقصد الأسني ١٣١، والفتاوى ٦ / ٣٨١، وبدائع الفوائد ١ / ١٦٦.

(٢) انظر المحلى ١ / ٣٠، والدرة ٢٤٢.

ومن الأدلة على تفاوت أسماء الله في الفضل: الحديث المتقدم الذي فيه أن أسماءه سبحانه أقسام منها ما استأثر الله بعلمه، ومنها ما أنزله في كتابه، ومنها ما علمه أحداً من خلقه، ففي هذ دلالة على تفاوتها وعلى اختصاص كل منها بخصيصة.

ثم أن كل دليل من كتاب وسنة دل على تفاضل صفات الله التي تدل عليها أسماؤه، هو دليل على تفاضل تلك الأسماء، لتفاضل دلالتها، لأن الاسم يراد لمعناه لا لحروفه، وسيأتي بيان أدلة تفاضل الصفات في المبحث الثاني إن شاء الله.

وجوه تفاضل أسماء الله:

والناظر في أسماء الله يجد أنها تتفاوت من وجوه عدة يظهر بها تفاضلها، فمن ذلك:

● أن أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره، وهو غالب الأسماء، كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم، وهذا يسوغ أن يُدعا به مفرداً ومقترناً بغيره، فتقول: يا عزيز، ياحليم، يا غفور، يا رحمٰن، يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه الخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد والجمع، ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقروناً بمقابله كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله، فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو، فهو المعطي المانع، الضار المانع، المنتقم العفو، المعز المذل، لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله، لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاء ومنعاً ونفعاً وضراً وعفوا وانتقاماً، وأما أن يثني عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ، فهذه الأسماء المزدوجة

تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت، جارية مجرى الاسم الواحد، ولذلك لم تجيء مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة، فاعلمه، فلو قلت يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك بذلك لم تكن مثنيا عليه ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها»[1] فهذا وجه من وجوه تفاوتها يظهر به تفاضلها فليس الاسم الدال على الكمال بمفرده مساوياً للذي لا يدل على الكمال إلا باقترانه بمقابله.

ومن ذلك:

● أن من أسمائه سبحانه ما يدل على صفة واحدة كالسميع والبصير، ومنها ما يدل على صفات عديدة لا تختص بصفة معينة كالمجيد والعظيم، فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال، وهو موضوع لبلوغ النهاية في كل محمود، ولنيل الشرف بكرم الفعال، وللكثرة، ولذا قالوا: استمجد المرخ والعفار أي استكثرا من النار حتى تناهيا في ذلك حتى إنه يقبس منهما[2]، وكذا العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات الكمال، وكذلك الصمد، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الصمد، السيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمه، وهو الذي قد كمل في أنواع

---

(١) بدائع الفوائد ١/١٦٧، وانظر تفسير الرازي ١٥/٦٧.

(٢) انظر تهذيب اللغة ١٠/٦٨٢، والصحاح ٢/٥٣٦، ومعجم مقاييس اللغة ٥/٢٩٧.

الشرف والسؤدد»[1]، فهذا وجه من وجوه تفاوت أسماء الله، وهو دال على تفاضلها فليس الاسم المتضمن لصفات عديدة كالدال على صفة واحدة.

ومن ذلك:

● أن من الأسماء ما يتضمن سلب صفة نقص عن الله، وهي الصفة المقابلة للصفة التي يثبتها الاسم، كالبصير مثلاً فيها سلب صفة نقص عن الله وهي العمى سبحانه وتعالى وتنزه وتقدس، ومنها ما يرجع إلى التنزيه المحض من كل نقص وعيب جملة وتفصيلاً فيكون متضمناً للكمال المحض كالقدوس والسلام، وهو وجه قريب من سابقه.

ومن ذلك:

● أن من أسمائه سبحانه ما يدل على صفة بعينها، ومنها ما يدل على تلك الصفة وزيادة، كالعليم يدل على صفة العلم مطلقاً، والخبير يدل على علمه بالأمور الباطنة، وكذلك الغني هو الذي استغنى بنفسه عن كل شيء فلا يحتاج إلى شيء، والملك أيضاً لا يحتاج إلى شيء ولكنه يحتاج إليه كل شيء، فيكون الملك مفيداً معنى الغني وزيادة[2].

ويدل على تفاوت الأسماء الحسنى في الفضل، وجود أسماء منها دالة على صفة واحدة، واشتقاقها واحد، مع الاختلاف في مبانيها،

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص ٧٨، وغيره، انظر الدر المنثور ٦/ ٤١٥.

(٢) انظر المقصد الأسنى ص ٢٢.

مثل: القدير المقتدر القادر، والغفور الغفار الغافر، والرحمن الرحيم، ونحو ذلك فإن كلا منها معدود اسماً مستقلاً، وهي متغايرة متفاضلة، دل على تفاضلها صيغ مبانيها، فإن فعّال وفعيل وفعلان صيغ مبالغة و «فعَّال» أبلغ من «فاعل»، ثم «فعلان» أبلغ من «فعيل»، ولذا ذكر ابن جرير أنه لا تمانع بين أهل العلم بلغات العرب أن الرحمن أبلغ من الرحيم[1]، وهو مذهب أكثر العلماء[2].

قال الزمخشري[3]: «في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذلك قالوا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى»[4].

وقال الغزالي[5]: «الغافر يدل على أصل المغفرة فقط، والغفور يدل

---

(١) تفسير الطبري ١ / ٤٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥٠٤، ومعترك الأقران ١ / ٤١٢.

(٣) الزمخشري هو: محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، لقب بجار الله لملازمته في مكة زمنا، معتزلي المذهب مجاهر بمذهبه، ومعدود في أئمة اللغة، توفي سنة ٥٣٨هـ.

انظر وفيات الأعيان ٥ / ١٦٨، ولسان الميزان ٦ / ٤، وشذرات الذهب ٤ / ١١٨.

(٤) الكشاف ١ / ٦، والزمخشري من المعتزلة القائلين بأن أسماء الله أعلام لا معاني لها وفي هذا النقل إلزام من كلامه على بطلان مذهبهم.

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، صوفي فيلسوف، وهو معروف بلقب «حجة الإسلام»، وله نحو مئتي مصنف في التصوف والفلسفة والاعتقاد، وأشهر كتبه «إحياء علوم الدين» خلط فيه خلطاً بين الصالح والفاسد، وكان بخس البضاعة في الحديث.

انظر طبقات الشافعية ٤ / ١٠١، وشذرات الذهب ٤ / ١٠، ووفيات الأعيان ٤ / ٢١٦.

على كثرة المغفرة بالإضافة إلى كثرة الذنوب حتى أن من لا يغفر إلا نوعاً واحداً من الذنوب فلا يقال له: الغفور، والغفار يشير إلى كثرة غفران الذنوب على سبيل التكرار، أي يغفر الذنوب مرة بعد أخرى، حتى أن من يغفر الذنوب جميعاً ولكن أول مرة ولا يغفر للعائد إلى الذنب مرة بعد أخرى لم يستحق اسم الغفار»[1].

فهذه بعض أدلة ووجوه تفاضل أسماء الله فيما بينها، فبعضها أفضل من بعض وهي كلها فاضلة في غاية التمام والكمال ليس فيها نقص، ولذا فإن قولنا بأنها متفاضلة غير قادح في كونها فاضلة كلها متوافرة في الكمال، لأن التفاضل بينها دلالة النصوص كما رأيت، ولأن التفاضل بين الأشياء الفاضلة الكاملة لا يستلزم نقص المفضول كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث إن شاء الله عند نقض قول من نفى تفاضل الأسماء.

المطلب الثاني: دلالة تفاضل أسماء الله تعالى:

تفاضل أسماء الله تعالى يدل على أنها متباينة المعاني، وأن ترادفها إنما هو من جهة المسمى، أي من حيث كونها جميعاً أسماء لذات واحدة هو الله عز وجل، أما من حيث معانيها فهي متباينة، ووجه دلالة تفاضلها على ذلك: أن التفاضل لا يكون إلا بين شيئين فصاعداً، إذ الواحد من كل وجه المترادف من كل وجه لا يعقل فيه شيء أفضل من شيء، والأسماء إذا كانت مترادفة المعانى لا يكون في واحد منها زيادة دلالة على الآخر، بل يقوم كل واحد منها مقام الآخر، ويدل على ما يدل عليه الآخر من معنى سواء بسواء، وليست أسماء الله كذلك، بل

---

(١) المقصد الأسني ٢٢.

إن كل اسم منها يدل على معنى غير المعنى الذي يدل عليه غيره منها، ولذلك وقع التفاضل فيها ولا يقع التفاضل في الأسماء المترادفة، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم[1].

ويدل تفاضل أسماء الله كذلك على أنها أسماء تدل على معان وصفات، وليست أعلاماً محضة لا مفهوم لها إلا مجرد الدلالة المحضة على مسماها، فإن الأعلام المحضة لا تدل على معان ولا يشتق منها أوصاف للمسمى، ولذلك لا يقع فيها التفاضل إذ لا وجه لتفاضلها، إذ لا يفهم منها جميعها إلا معنى واحد وهو الدلالة على المسمى لا غير.

أما أسماء الله فهي معان وأوصاف، ولذلك تشتق منها الأوصاف لله، ولذلك وقع فيها التفاضل ولا يقع التفاضل في الأعلام المحضة.

ففي ثبوت تفاضل أسماء الله نقض لما ضل به المعتزلة ومن لف لفهم من اعتقاد أن أسماء الله أعلام مترادفة.

---

(١) انظر بدائع الفوائد ١ /١٦٨.

المبحث الثاني
تفاضل صفات الله ودلالة ذلك

المطلب الأول: من أدلة تفاضل صفات الله:

معنى تفاضل صفات الله كون بعض الصفات أفضل من بعض لوجه من وجوه الفضل، ومن أدلة تفاضل الصفات: قوله ﷺ: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش، إن رحمتي غلبت غضبي»[(١)]، وفي رواية: «سبقت غضبي»[(٢)] قال ابن تيمية رحمه الله: «وصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبه، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها»[(٣)].

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقول في سجوده: «اللَّهم إني أعوذ برضاك من سخطك. وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»[(٤)]، فكان يستعيذ من صفة السخط بصفة الرضا، ومن عقوبة الله بمعافاته، وبه سبحانه منه، قال ابن تيمية رحمه الله: «ومعلوم أن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه»[(٥)].

وأما قوله: «أعوذ بك منك» فمعناه والله أعلم، الاستعاذة بكل

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦/٢٨٧، ومسلم ٤/٢١٨.

(٢) في البخاري مع الفتح ١٣/٤٠٤، ومسلم ٤/٢١٠٨٨.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ٨٩.

(٤) أخرجه مسلم ١/٣٥٢.

(٥) جواب أهل العلم والإيمان ٩٠.

صفة مرغوب فيها من صفات الله من كل صفة مرهوب منها من صفات الله، فيكون دليلاً جامعاً يدل على تفاضل صفات الله المستعاذ بها والمستعاذ منها جميعها، وقد قال ابن تيمية رحمه الله: « وأما استعاذته به منه فلا بد أن يكون باعتبار جهتين: يستعيذ به باعتبار تلك الجهة، ومنه باعتبار تلك الجهة، ليتغاير المستعاذ به والمستعاذ منه إذ أن المستعاذ منه مخوف مرهوب منه، والمستعاذ به مدعو مستجار به ملتجأ إليه، والجهة الواحدة لا تكون مطلوبة مهروباً منها، لكن باعتبار جهتين تصح »[1] والجهتان متعلقتان بصفاته ولا ريب، وشبه رحمه الله قوله: « أعوذ بك منك » بقوله في حديث البراء في الدعاء عند النوم: « لا منجأ ولا ملجأ منك إلا إليك »[2]. وقال رحمه الله: « ومعلوم أن جهة كونه منجياً غير جهة كونه منجياً منه، وكذلك جهة كونه ملتجأ إليه غير كونه ملتجأ منه، سواء قيل إن ذلك يتعلق بمفعولاته أو أفعاله القائمة به أو صفاته أو بذاته با عتبارين »[3].

ثم إن كل دليل على تفاضل أسماء الله دليل على تفاضل صفاته لأن أسماء الله أسماء وأوصاف.

(١) جواب أهل العلم والإيمان ٩٠، ٩١.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١ / ١١٣، ومسلم ٤ / ٢٠٨٢.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ٩١.

المطلب الثاني: تفاضل الصفة الواحدة:

التفاضل في صفات الله قد يقع في الصفة الواحدة، فتكون الصفة الواحدة متفاضلة، ومن أدلة ذلك: تفاضل صفة الحب والبغض، قال ﷺ: «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»[١] و«أحب» و«أبغض» صيغة تفضيل، وقال ﷺ: «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[٢]، وقال ﷺ: «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق يهريق دمه»[٣]، وكذا تفاضل صفة اليد كما في حديث: «يمين الله ملأي لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات الأرض فإنه لم يغض ما في يمينه، وبيده الأخرى القبض يرفع ويخفض»[٤].

قال ابن تيمية: «فبين ﷺ أن الفضل بيده اليمنى والعدل بيده الأخرى، ومعلوم أنه مع أن كلتا يديه يمين فالفضل أعلى من العدل، وهو سبحانه كل رحمة منه فضل وكل نقمة منه عدل، ورحمته أفضل من نقمته» قال: «ولهذا كان المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن[٥] ولم يكونوا عن يده الأخرى وجعلهم عن يمين الرحمن تفضيل لهم، كما فضل في القرآن أهل اليمين وأهل الميمنة على

---

(١) أخرجه مسلم ١/٤٦٤.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٨/١٨٨، ومسلم ٤/٢٠٥٤.

(٣) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ١٢/٢١٠.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١٣/٤٠٣، ومسلم ٢/٦٩١.

(٥) كما ورد في حديث مسلم في صحيحه ٣/١٤٥٨.

أصحاب الشمال وأصحاب المشأمة، وإن كانوا إنما عذبهم بعدله، وكذلك الأحاديث والآثار جاءت بأن أهل قبضة اليمين أهل السعادة وأهل القبضة الأخرى هم أهل الشقاوة»[1].

ومن تفاضل الصفة الواحدة من صفات الله، تفاضل صفة الكلام، والدلائل عليه كثيرة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فمن ذلك: أن القرآن كلام الله وقد فضله على سائر كتبه التي سبقته وهي كلها كلامه سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ**﴾ [المائدة: ٤٨]، واختص الله القرآن من بين سائر كلامه بخصائص، فاختصه بأن تكفل سبحانه بحفظه، واختصه بأن جعله معجزة نبيه التي اجتمع عليها البشر، واختصه بأن تحدى الخلق أن يأتوا بمثله أو بمثل عشر سور منه أو بمثل سورة منه، وغير ذلك من خصائصه، وتخصيص القرآن بأحكام وفضائل توجب تشريفه وتفضيله، على غيره مما أنزل الله على رسله، وقد قال سبحانه: ﴿**وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم**﴾ [الزمر: ٥٥]، وقال: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ**﴾ [الزمر: ٢٣].

ثم القرآن نفسه متفاضل، كما صح عن رسول الله ﷺ تفضيل بعض آياته وسوره على غيرها، فمن ذلك:

حديث أبيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «يا أبا المنذر، أتدري أي آية في كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم، قال: فضرب في صدري

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ٩٢، ٩٣.

وقال: «والله ليهنك العلم أبا المنذر»[1].

فهذه آية من كلام الله وهي آية الكرسي أعظم آية في كتاب الله، ووردت أحاديث فيها تخصيص بعض الآيات من كتاب الله بفضائل، كما ثبت في الآيتين من آخر البقرة أن من قرأهما في ليلة كفتاه[2]، وكذا ثبت في بعض السور، نحو قوله ﷺ: «يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران»[3] فهذا في تفضيل هاتين السورتين من كلام الله، وفي حديث ابن عباس قال: بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتها نبي قبلك، فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته»[4]، وقال ﷺ: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»[5]، وقال: «والذي نفسي بيده لتعدل ثلث القرآن»[6] ووردت أحاديث عديدة يطول حصرها فيها ما ذكر من تخصيص بعض الآيات والسور بفضائل، وجميعها يدل على أن كلام الله يتفاضل، قال الغزالي: «لعلك تقول: قد توجه قصدك في

---

(١) أخرجه مسلم ١/٥٥٦.

(٢) جاء هذا في الحديث المتفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/٣١٧، ٣١٨، ومسلم ١/٥٥٥.

(٣) أخرجه مسلم ١/٥٥٤.

(٤) أخرجه مسلم ١/٥٥٤.

(٥) أخرجه مسلم ١/٥٥٦.

(٦) أخرجه البخاري ٩/٥٩.

هذه التنبيهات إلى تفضيل بعض القرآن على بعض والكل قول الله تعالى فكيف يفارق بعضها بعضاً؟ وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟ فاعلم: أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وآية المداينات، وبين سورة الإخلاص وسورة تبت، وترتاع من اعتقاد الفرق نفسك الجوارة، المستغرقة بالتقليد، فقلد صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه، فهو الذي أنزل عليه القرآن، وقد دلت الأخبار على شرف بعض الآيات وعلى تضعيف الأجر في بعض السور المنزلة »[1] ونقل السيوطي عن العز بن عبد السلام قوله: « كلام الله في الله أفضل من كلامه في غيره، فـ« قل هو الله أحد » أفضل من « تبت يدا أبي لهب »[2]، فهذا من وجوه تفاضل صفة الكلام ومن وجوهها أيضاً ما قاله ابن تيمية: « إذا كان المخبر به أكمل وأفضل وإذا كان المأمور به أفضل كان الأمر به أفضل »[3] وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، قال ابن تيمية: « معلوم أن تكليمه من وراء حجاب أفضل من تكليمه بالإيحاء وبإرسال رسول، ولهذا كان من فضائل موسى عليه السلام أن الله كلمه تكليماً وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي﴾ »[4] [الأعراف: ١٤٤]، ولقد قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، قال ابن تيمية: « أخبر أنه يأت بخير منها أو مثلها، وهذا بيان من الله لكون

---

(١) جواهر القرآن ٦٢، ٦٣.

(٢) الإتقان ٢/١٩٩.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ٦١.

(٤) جواب أهل العلم والإيمان ٦٦.

تلك الآية قد يأتي بمثلها تارة أو خير منها أخرى فدل ذلك على أن الآيات تتماثل تارة وتتفاضل أخرى»[1].

والحاصل: أن النصوص الشرعية من القرآن وصحيح السنة قاطعة في الدلالة على تفاضل صفات الله عز وجل.

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ١١.

المطلب الثالث: دلالة تفاضل صفات الله:

تفاضل صفات الله عز وجل يدل على تعددها، لأن التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد، إذ لا يكون إلا بين شيئين فصاعداً ـ كما سبق بيانه ـ، وهذا يدل إلى أن صفات الله ليست هي عين ذاته، وإنما هي متعلقة بذاته سبحانه وتعالى، لأن الذات واحدة غير متعددة، ولكنها متصفة بصفات متعددة. واتصاف الذات بالصفات دليل كمالها، لأن الذات المجردة التي لا تتعلق بها صفة ناقصة.

وثبوت تعدد صفات الله يدل على ثبوتها لله عز وجل، فلا يسع المؤمن إلا إثباتها متعددة، لكل منها معنى يغاير معنى الآخر، ولذلك كان ورود إثبات صفات الله في نصوص الشرع إنما يكون على وجه التفصيل، أما النفي فيكون مجملاً، ففي النصوص ذكر أسماء وصفات الله مفصلة، وفيها نفي ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل إجمالاً، وهذا بخلاف طريقة أهل الضلال والباطل الذين يفصلون في النفي، فينفون عنه صفاته على وجه التفصيل، ولا يثبتون له إلا وجوداً مطلقاً لا تتعلق به صفة[1]. وإثبات تفاضل الصفات هو من لوازم إثبات الصفات، فمن أثبت الصفات لزمه إثبات تفاضلها، لأن إثبات التفاضل بين الشيئين، فرع عن إثبات كل واحد منهما بمعناه وما تضمنه من كمال، فينظر في أيهما أفضل وأكمل، أما إذا كان الشيئان منفيين، فلا تفاضل بينهما، لأنه لا وجود لهما أصلاً، فلا كمال ولا فضيلة هناك أصلاً حتى يمكن النظر في التفاضل، ولذلك فإنه يمتنع التفاضل بين صفات الله بناء على مذهب المعطلة الباطل من الجهمية والمعتزلة ونحوهم.

---

(١) انظر الرسالة التدمرية ٨ – ١١ و٧٤، ٧٥.

المبحث الثالث

ما وقع من الشذوذ والباطل في هذا الباب

قد ظهرت أقوال شاذة تمنع وقوع التفاضل في صفات الله، وأعظم ما وقع الكلام فيه واشتهر: التفاضل في كلام الله عز وجل، فمنع تفاضل كلام الله جمع من الناس، واشتهر حتى توهم بعضهم أن هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، وظنوا أن القول بتفضيل كلام الله بعضه على بعض لا يمكن إلا على قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم القائلين بأنه مخلوق، أما أهل السنة فهم مجمعون على أن القرآن غير مخلوق، ولذا اعتقد هؤلاء أن ذلك يمنع وقوع التفاضل في صفات الله القائمة بذاته، يقول ابن تيمية رحمه الله: «ولأجل هذا الاعتقاد ـ (أي اعتقاد أن القرآن كلام الله غير مخلوق) ـ صار من يعتقده يذكر إجماع أهل السنة على امتناع التفضيل في القرآن كما قال أبو عبد الله بن الدراج في مصنف صنفه في هذه المسألة، قال: «أجمع أهل السنة على أن ما ورد في الشرع مما ظاهره المفاضلة بين آي القرآن وسوره ليس المراد به تفضيل ذوات بعضها على بعض إذ هو كلام الله وصفة من صفاته، بل هو كله لله فاضل كسائر صفاته الواجب لها نعت الكمال وهذا النقل للإجماع هو بحسب ما ظنه لازما لأهل السنة، فلما علم أنهم يقولون القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وظن هو أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات لا في الصفات، قال ما قال. وإلا فلا ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله بعضه على بعض: لا في نفسه، ولا في لوازمه ومتعلقاته، فضلاً على أن يكون هذا

إجماعاً»[1]. وقال رحمه الله: «وربما نقل عن بعض السلف في قوله تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] أنه قال: خير لكم منها، أو أنفع لكم. فيظن الظان أن ذلك القائل موافق لهؤلاء، وليس كذلك، بل مقصوده بيان وجه كونه خيراً وهو أن يكون أنفع للعباد، فإن ما كان أكثر من الكلام نفعاً للعباد كان في نفسه أفضل، كما بين في موضعه، وصار من سلك مسلك الكلابية من متأخري أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم يظنون أن القول بتفاضل كلام الله بعضه على بعض إنما يمكن على قول المعتزلة ونحوهم الذين يقولون إنه مخلوق، فإن القائلين بأنه مخلوق يرون فضل بعضه على بعض فضل مخلوق على مخلوق، وتفضيل بعض المخلوقات على بعض لا ينكره أحد. فإذا ظن أولئك أن القول بتفضيل بعض كلام الله على بعض مستلزم لكون القرآن مخلوقاً فروا من ذلك وأنكروا القول به لأجل ما ظنوه من التلازم، وليس الأمر كما ظنوه، بل سلف الأمة وجمهورها يقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكذلك سائر كلام غير الله مخلوق. ويقولون مع ذلك: إن كلام الله بعضه أفضل من بعض، كما نطق بذلك الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين من غير خلاف يعرف في ذلك عنهم»[2]. وقال ابن تيمية رحمه الله: «وفي الجملة فدلالة النصوص النبوية والآثار السلفية والأحكام الشرعية والحجج العقلية على أن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو من الدلالات الظاهرة المشهورة»[3]. وقد وقع في القول بمنع تفاضل كلام الله بعض أفاضل

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ٧٢.

(٢) جواب أهل العلم والإيمان ص ٥٣.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ص ٥٦.

العلماء، كابن جرير الطبري أحد أئمة المفسرين وقد قال: «غير جائز أن يكون من القرآن شيء خير شيء، لأن جميعه كلام الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى ذكره أن يقال بعضها أفضل من بعض وبعضها خير من بعض»[١]. وكذلك ابن حبان إذ قال: «كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت التفاضل»[٢]. وقد نسب هذا القول لبعض الأئمة المتقدمين فقد رُوي عن سفيان بن عيينة، قال محمد بن نصر المروزي[٣]: «حدثنا أبو قدامة قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كنت أقرأ هذه الآية فلا أعرفها (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها). أقول: هذا قرآن، وهذا قرآن، فكيف يكون خيرا منها؟ حتى فسر لي فكان بيناً نأت بخير منها لكم، أيسر عليكم، أخف عليكم، أهون عليكم»[٤]، ونُسِبَ كذلك للإمام مالك، قال القرطبي[٥]: «اختلف العلماء في تفضيل بعض السور والآيات على بعض، وتفضيل بعض أسماء الله الحسنى على بعض، فقال قوم: لا فضل لبعض على بعض، لأن الكل كلام الله، وكذلك أسماؤه لا مفاضلة بينها، ذهب إلى هذا

---

(١) التفسير ١ / ٣٨٣.

(٢) الإحسان ٢ / ٧٥.

(٣) أبو عبد الله، كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم، كان عابداً، وقال الحاكم فيه: إما معصره بلا مدافعة في الحديث، توفي سنة ٢٩٤هـ، انظر سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٣، وتذكرة الحفاظ ١ / ٦٥٠، وتاريخ بغداد ٤ / ٣١٥، وتهذيب التهذيب ٩ / ٤٨٩.

(٤) السنة ٦٦.

(٥) هو محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، معشر، وكان صالحاً متعبداً زاهداً، ت ٦٧١هـ. انظر شذرات الذهب ٦ / ٣٣٥، ومقدمة تفسيره ص (و).

الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر بن الطيب، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي وجماعة من الفقهاء» قال: «وروى معناه عن مالك، قال يحيى بن يحيى[1]: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، وكذلك كره مالك أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها، وقال عن مالك في قول الله تعالى: (نأت بخير منها أو مثلها) قال: محكمة مكان منسوخة، وروى ابن كنانة مثل ذلك كله عن مالك» قال: «واحتج هؤلاء بأن قالوا: إن الأفضل يشعر بنقص المفضول، والذاتية في الكل واحدة وهي كلام الله، وكلام الله تعالى لا نقص فيه»[2] فمأخذ هؤلاء في منعهم التفاضل في كلام الله وصفاته هو توهمهم أن القول بالتفاضل يشعر بنقص المفضول ولا تجوز نسبة النقص لصفات الله عز وجل ، وهذا ظاهر كلام ابن جرير وغيره، ولذلك حملوا التفاضل الوارد في النصوص على تفاضل الأجر والثواب ونحو ذلك مما يتعلق بالصفة مما ليس منها، ولذلك قال ابن حبان: «قوله ﷺ: ألا أخبرك بأفضل القرآن، أراد به بأفضل القرآن لك، لا أن بعض القرآن يكون أفضل من بعض»[3] وقال في حديث الفاتحة أنه ما أنزل في التوراة ولا

---

(١) هو يحيى بن يحيى بن أبي عيسى الليثي بالولاء، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، رحل إلى المدينة شاباً ومسح الموطأ من مالك وعاد إلى الأندلس فنشر فيها مذهب مالك. ت ٢٣٤هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥١٩، وتهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٠.

(٢) تفسير القرطبي ١/ ١٠٩، وانظر البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٣٨، والاتقان ٢/ ١٩٩.

(٣) الإحسان ٢/ ٧٥.

في الإنجيل ولا في الزبور مثلها[1]: «معنى هذه اللفظة (ما في التوراة ولا في الإنجيل مثل أم القرآن) أن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الثواب ما يعطى لقارئ أم القرآن»[2].

وقال ابن جرير في قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها»: «إما بخير منها في العاجل لخفته على من كلفه، أو في الآجل لعظم ثوابه وكثرة أجره، أو يكون مثلها في المشقة على البدن واستواء الأجر والثواب عليه»[3]. ومثله ما رواه ابن نصر عن سفيان المتقدم ذكره.

وعلى هذا جرى جمع من المفسرين[4] وشراح كتب الحديث[5] والمؤلفين في أصول الفقه عند كلامهم على النسخ[6].

فهذا قول بتفاضل متعلق الصفة، أما ذات الصفة فلا تتفاضل

---

(١) انظر الحديث في الموطأ ١ /٨٣، والمسند ٥ /١١٤، وصحيح ابن خزيمة ١ /٢٥٢، وسنن الترمذي ٥ /١٤٣، وسنن النسائي ٢ /١٣٩، والمستدرك ١ /٥٥٧.

(٢) الإحسان ٢ /٧٥.

(٣) التفسير ١ /٣٨٢.

(٤) انظر تفسير القرطبي ١ /٣٧٣، التفسير الكبير ٣ /٢٣٣، البحر المحيط ١ /٣٤٤، تفسير النسفي ١ /٦٨، تفسير البغوي ١ /١٠٤، تفسير الخازن ١ /٩٤، ٢٦٧، أحكام القرآن للجصاص ١ /٥٩.

(٥) انظر عارضة الأحوذي ١١ /٣، وشرح مسلم للنووي ٦ /٩٣، ٩٤، وعمدة القاري ١٨ /٨١.

(٦) انظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ /٩٥، المغني في أصول الفقه للخبازي ٢٥٧، العدة في أصول الفقه ٣ /٧٩١.

عندهم. وقد فند ابن تيمية رحمه الله دعوى أن في القول بتفاضل الصفات قول بنقص المفضول منها، وبين أنه خطأ لا تدفع به دلالات النصوص، وهو وهم غير صحيح، فصفات الله كلها فاضلة في غاية التمام والكمال ليس فيها نقص أصلاً، فالتفاضل فيها تفاضل بين صفات فاضلة كاملة لا نقص فيها ولا عيب، واستشهد رحمه الله بما بينه ﷺ من أن كلتي يمين الرب مباركة ليس فيها نقص ولا عيب بوجه من الوجوه مع أن اليمين أفضلهما، وبأن كل رحمة منه سبحانه فضل وكل نقمة منه عدل ورحمته أفضل من نقمته، وهي تسبق غضبه، وتغلب غضبه(١).

وليست هذه الدعوى في واقعها إلا وهم، وإلا فالمفاضلة بين المخلوقات الفاضلة لا تستلزم نسبة النقص والعيب للمفضول، كالمفاضلة بين الأنبياء مثلاً، فليس قولنا: إن نبيا أفضل من نبي دالاً على أن المفضول ناقص معيب، مع كون الأنبياء مخلوقين والمخلوق قابل للنقص والعيب، فإذا كان التفاضل لا يستلزم نقص المفضول وأنه معيب في المخلوقات التي تقبل النقص والعيب، فكيف بالتفاضل في صفات الله التي لا نقص فيها أصلاً ولا تقبل النقص.

وأما دعوى أن التفاضل إنما يكون في متعلق الصفة من الثواب أو كونه أخف عملاً أو أشق أو نحو ذلك مما ذكر، فقد فندها ابن تيمية أيضاً بما يظهر فسادها، فأجاب مثلاً عن قولهم في الآية (نأت بخير منها) أن الخيرية من جهة كونه أخف عملاً أو أشق وأكثر ثواباً، أو لكونه أنفع للعباد بأجوبة منها:

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ٨٧ – ٩٨.

ـ أن قول القائل: «إنه ليس بعض ذلك خيراً من بعض بل بعضه أكثر ثواباً، رد لخبر الله الصريح فإن الله يقول: (نأت بخير منها أو مثلها) فكيف يقال ليس بعضه خيراً من بعض؟ وإذا كان الجميع متماثلاً في نفسه، امتنع أن يكون فيه شيء خيراً من شيء، وكون معنى الخير أكثر ثواباً مع كونه متماثلاً في نفسه، أمر لا يدل عليه اللفظ حقيقة ولا مجازاً، فلا يجوز حمله عليه، فإنه لا يعرف قط أن يقال هذا خير من هذا وهذا أفضل من هذا، مع تساوي الذاتين بصفاتهما من كل وجه، بل لا بد مع إطلاق هذه العبارة من التفاضل ولو ببعض الصفات»[١].

ـ ثم: «لا يجوز أن يراد بالخير من جهة كونه أخف عملاً أو أشق أو أكثر ثواباً، لأن هذين الوصفين ثابتان لكل ما أمر الله به مبتدأ أو ناسخاً»[٢] «فإذا كانت هذه الصفة لازمة لجميع الأحكام، لم يحسن أن يقال: ما ننسخ من حكم نأت بخير منه أو مثله، فإن المنسوخ أيضاً يكون خيراً ومثلاً بهذا الاعتبار، فإنهم إن فسروا الخير بكونه أسهل، فقد يكون المنسوخ أسهل فيكون خيراً، وإن فسروه بكونه أعظم أجراً لمشقته فقد يكون المنسوخ كذلك، والله قد أخبر أنه لا بد أن يأتي بخير مما ينسخه أو مثله فلا يأتي بدونه»[٣] إذا فلزم أن يكون خيراً في نفسه لا في ما تعلق به.

ـ «وأيضاً فعلى ما قالوه، لا يكون شيء خيراً من شيء، بل إن كان

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ١٧٠.

(٢) جواب أهل العلم والإيمان ٤٨.

(٣) جواب أهل العلم والإيمان ٤٧.

خيراً من جهة السهولة، فذلك خير من جهة الأجر»[1].

ـ ثم «يقال لهؤلاء: ما ذكرتموه حجة عليكم، مع ما فيه من مخالفة النص، وذلك أن كون الثواب على أحد القولين أو الفعلين أكثر منه على الثاني إنما كان لأنه في نفس أفضل، ولهذا إنما تنطق النصوص بفضل القول والعمل في نفسه، كما قد سئل النبي ﷺ غير مرة: أي العمل أفضل؟ فيجيب بتفضيل عمل على عمل، وذلك مستلزم لرجحان ثوابه، وأما رجحان الثواب مع تماثل العملين فهذا مخالف للشرع والعقل»[2].

هذا في جملة ردود قوية دامغة بسطها رحمه الله في كتابه «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن».

ذلك ما وقع من الشذوذ[3] في هذا الباب.

أما ما وقع من الباطل فيه، فهو منع تفاضل الصفات بناء على مذاهب باطلة وقواعد ضالة في الصفات، كما هو مذهب المعتزلة[4] المنكرين للصفات كلها، القائلين بأنه لا يوجد إلا الذات القديمة، والقدم أخص وصف لها، ولا يجوز أن يكون للذات صفة لأن صفة

---

(١) جواب أهل العلم والإيمان ٤٨.

(٢) جواب أهل العلم والإيمان ١٦٧.

(٣) أعني بالشذوذ: القول المبني على اجتهاد في تفسير النص لا يدل عليه اللفظ البتة ولا بوجه من الوجوه لكنه غير مبني على أصل باطل أو على قاعدة من قواعد أهل الضلال.

(٤) انظر مذهب المعتزلة في الصفات شرح الأصول الخمسة ١٥١ وما بعدها، ومقالات الإسلاميين ٤٨٣ وما بعدها وغيره من كتب المقالات.

القديم قديمة، ولو قلنا بالصفات لقلنا بتعدد القدماء، وبناء على هذا المذهب يمتنع حصول التفاضل أصلاً إذ لا يتصور حصول التفاضل في ذات مجردة عن جميع الصفات.

قال ابن تيمية: «من قال: إن صفات الرب لا تتعدد فهو يقول: العلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، والسمع والبصر هو العلم» إلى أن قال: « ثم قد يقولون: إن الصفة هي الموصوف، فالعلم هو العالم، والقدرة هي القادر» قال: «ومعلوم أن في هذه الأقوال من مخالفة المعقول الصريح والمنقول الصحيح ـ بل مخالفة المعلوم بالاضطرار للعقلاء، والمعلوم بالاضطرار من دين الإسلام والرسل ـ ما بين أنها في غاية الفساد شرعاً وعقلاً»[1].

وكذا مذهب الكلابية، أتباع عبد الله بن كلاب، الذي يعتقد: «أن الله سبحانه لم يزل متكلما، وأن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به، وأنه قديم بكلامه، وأن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به والقدرة قائمة به وهو قديم بعلمه وقدرته، وأن الكلام ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم ولا يتجزأ، ولا يتبعض ولا يتغاير، وأنه معنى واحد بالله عز وجل وأن الرسم هو الحروف المتغايرة وهو قراءة القرآن»، «وأن العبارات عن كلام الله سبحانه تختلف وتتغاير وكلام الله سبحانه ليس بمختلف ولا متغاير»، «وإنما سمي كلام الله سبحانه عربياً لأن الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربي، فسمي عربيا لعلة، وكذلك سمي عبرانيا لعلة، وهي أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني، وكذلك

(١) جواب أهل العلم والإيمان ١٦٦.

سمي أمراً لعلة، وسمي نهياً لعلة، وخيراً لعلة»[1] فهذا قول بأن كلام الله معنى واحد قائم بذات الله لا يتغاير، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهكذا، ووافقت الأشاعرة الكلابية حتى لكأن مذهبها واحد، فقالت: إن كلام الله قديم قائم بنفسه، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير، ويدل عليه الخطوط المصطلح عليها بين أهل كل خط، فيقوم الخط في الدلالة مقام النطق باللسان كما يقول الباقلاني[2]، ويقول الجويني: «كلام الله تعالى واحد وهو متعلق بجميع متعلقاته وكذلك سائر صفاته، وهو العالم بجميع المعلومات بعلم واحد، والقادر على جميع المقدورات بقدرة واحدة، وكذلك القول في الحياة والسمع والبصر والإرادة»[3].

وقال: «الكلام هو القول القائم بالنفس، وإن رمنا تفصيلاً فهو القول القائم بالنفس الذي تدل عليه العبارات وما يصطلح عليه من الإشارة»[4]. ويمتنع على مذهب الكلابية والأشاعرة أن يقع التفاضل في صفة الكلام والقدرة والسمع والإرادة وسائر صفات الله لأن كلا منها شيء واحد قائم بالذات لا يتغاير ولا يتعدد، وليس لهم من دليل من كتاب الله ولا من سنة رسوله ولا من عقل صحيح موافق للكتاب والسنة وإنما بنوا مذاهبهم على دلالات عقلية لا يحتج بها في دين الله.

---

(١) مقالات الإسلاميين ٥٨٤، ٥٨٥.

(٢) الإنصاف ١٠٦، ١٠٧.

(٣) الإرشاد ١٣١.

(٤) الإرشاد ١٠٨، وانظر المواقف ٢٩٤، ٢٩٥.

والرد على المعتزلة والكلابية والأشاعرة يكون بنقض أصولهم التي بنوا عليها منع التفاضل في صفات الله وهو أمر يطول ذكره ويخرج بالبحث عن حده، ولكن ابن تيمية رحمه الله نقض مذاهبهم بما لا يدع مجالاً للقول في الفتاوى والمجلد السابع عشر منها في موضوع التفاضل خاصة »[1].

وكان مما قاله في نقض قول الأشاعرة والكلابية: « وجمهور العقلاء يقولون: فساد هذا معلوم بالاضطرار، فإنا نعلم أن معاني « قل هو الله أحد » ليست معاني « تبت يدا أبي لهب »، ولا معاني آية الدين هي معاني آية الكرسي، ولا معاني الخبر عن صفات الله هي معاني الخبر عن مخلوقات الله، وأن تعلق ذلك المعنى بالحقائق المخبر عنها، والأفعال التي تعلق بها الأمر والنهي، إن كان أمراً وجودياً فلا بد له من محل، فإن قام بذات الله فقد تعددت معاني الكلام القائمة بذاته، وإن قام لا بمحل كان ممتنعاً فإن المعاني لا تقوم بأنفسها، وإن كان تعلق ذلك المعنى بالحقائق أمراً عدمياً لم يكن هناك ما يميز بين الخبر والأمر والنهي، بل لا ما يميز بين خبر الله عن نفسه وعن قوم نوح وعاد إذا كان المعنى الواحد لا تعدد فيه فضلاً عن أن يمتاز بعضه عن بعض.

والحقائق المخبر عنها والمأمور بها والمنهي عنها لا تكون بأنفسها مخبراً بها ومنهيا عنها، بل الخبر عنها والأمر بها والنهي عنها هو غير ذواتها، فإذا لم يكن هنا أمر موجود غير ذلك المعنى الذي لا امتياز فيه ولا تعدد وغير المخلوقات التي لا تميز بين الأمر والنهي والخبر، لم يكن هنا ما يميز بين النهي والخبر، ولا ما يجعل معاني آية الوضوء غير معاني

---

(١) وهو الجزء الذي اشتمل على كتاب « جواب أهل العلم والإيمان ».

آية الدين، فإن الحروف المخلوقة الدالة على ذلك المعنى إن لم تدل إلا عليه فلا تعدد فيه ولا تنويع وإن دلت على المتعلقات التي هي عدمية، فالعدم ليس بشيء حتى يكون أمراً ونهياً وخبراً، وليس عند هؤلاء إلا ذلك المعنى وتعلقه بالحقائق المخبر عنها والمأمور بها، ونفس القرآن العربي المخلوق عندهم (هو) الدال على ذلك المعنى، فالمدلول إن كان هو ذلك المعنى لا يتميز فيه أمر عن خبر، ولا أمر بصلاة عن أمر بزكاة، ولا نهي عن الكفر عن إخبار بتوحيد. وإن كانت التعلقات عدمية فالمعدوم ليس بشيء، ولا يكون العدم أمراً ونهياً وخبراً، ولا يكون مدلول التوراة والإنجيل والقرآن وسائر كتب الله أموراً عدمية لا وجود لها، ولا تكون الأمور العدمية هي التي بها وجبت الصلاة وحرم الظلم، ولا يكون المعنى الواحد بتلك الأمور العدمية إلا صفات إضافية وهي من معنى السلبية، فإنها إن لم تكن سلب أمر موجود فهي تعلق ليس بموجود، فحقيقة الأمر ـ على قول هؤلاء أنه ليس لله كلام لا معان ولا حروف إلا بمعنى واحد ـ لا حقيقة له موجودة ولا معلومة»[1]. وبيّن رحمه الله أن التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد، وتعدد صفات الله وكلماته هو القول الذي عليه جمهور المسلمين وهو الذي كان عليه سلف الأمة وأئمتها وهو الموافق لفطرة الله التي فطر عليها عباده[2].

وقد بين رحمه الله تاريخ هذه المقالة ومنشأها وبين أن إنكار تفاضل كلام الله إنما اشتهر القول به بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بخلق القرآن واتفق أئمة السنة وجماهير الأمة على إنكار ذلك ورده فظنت

---

(١) انظر جواب أهل العلم والإيمان ٧٠، ٧١.

(٢) انظر جواب أهل العلم والإيمان ١٥٥.

طائفة كثيرة كابن كلاب ومن وافقه أن رد هذا القول لا يمكن إلا بما جاؤوا به من البدع فردوا على البدعة ببدعة مثلها وتركوا سبيل الكتاب والسنة[1].

(١) انظر جواب أهل العلم والإيمان ٥٢.

الباب الثاني

تفاضل الخلق

الفصل الأول: تفاضل الأنبياء.

الفصل الثاني: المفاضلة بين الأنبياء والبشر.

الفصل الثالث: تفاضل الصحابة والمفاضلة بينهم وبين سائر المؤمنين.

الفصل الرابع: تفاضل المؤمنين ومباحث متفرقة في المفاضلة.

الفصل الخامس: تفاضل المؤمنين في الآخرة.



الفصل الأول

تفاضل الأنبياء وفضلهم



المبحث الأول
مسائل تمهيدية

المسألة الأولى: تعريف النبي والرسول وأصل اشتقاق لفظيهما:

للعلماء في معنى النبي ثلاثة أقوال:

أحدها: أن معناه المنبئ عن الله المبلغ شرعه، على أنه مشتق من: نبأ مهموز الأصل، ونبأ أصل يدل على الإتيان من مكان إلى مكان، ومنه سمي النبأ وهو الخبر، لأنه يأتي من مكان إلى مكان وبه سمي النبي لأنه أنبأ عن الله، أي أخبر عنه، وقد أجازوا همزه وترك الهمز تخفيفاً، وترك همزه هو الأجود عند بعض أهل العلم، بل قال سيبويه: الهمز في النبئ لغة رديئة، يعني لقلة استعمالها لا لأن القياس يمنع ذلك.

وهذا القول في معنى النبي هو الذي عليه أكثر أهل اللغة(١).

وهو الأصح والأضبط لدليلين، شرعي ولغوي، أما الشرعي: فقد وردت قراءة سبعية متواترة بقراءة «النبي» مهموزاً، وهي قراءة نافع(٢)،

---

(١) الصحاح للجوهري ١٥/٤٨٦، ولسان العرب ١/١٦٢، واشتقاق أسماء الله ٢٩٣، ٢٩٤، ومعجم مقاييس اللغة ٥/٣٨٥، ومختار الصحاح ٦٤٢، والنهاية في غريب الحديث ٥/٣، ٤.

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، ثقة صالح، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة وأقرأ الناس، نيفاً وسبعين سنة وتوفي سنة ١٦٩ بالمدينة، انظر غاية النهاية ٢/٣٣٠، وسير أعلام النبلاء ٧/٣٣٦.

قرأ بها في جميع القرآن.

قال الشاطبي:

وجـمـعـاً وفــرداً فــي النبــيء وفي النبوءة الهمز كل غير نافع أبدلا
وقالون [1] في الأحزاب في للنبي مع بيوت النبي الياء شدد مبـدلا [2]

أي أن نافعاً انفرد بهمز النبي في جميع القرآن والبقية قرأوا بترك همزه إبدالاً وانفرد قالون عن نافع بترك الهمز في سورة الأحزاب موافقاً فيهما بقية القراء.

وأما الشاهد اللغوي فهو جمع نبي على «نبآء» كما في قول عباس ابن مرداس [3] يمدح النبي ﷺ:

يا خاتم النبآء إنك مرسل بالخير كل هدى السبيل هداكا

فقال: «نبآء» على أن واحدهم «نبئ» مهموز [4].

وعليه، فالنبي مشتق من نبأ مهموز الأصل.

القول الثاني: أن معناه مشتق من النبو وهو الارتفاع، غير مهموز

---

(١) هو عيسى بن مينا بن وردان، قارئ المدينة ونحويها، أخذ القراءة عن نافع وقد كان ربيبه وهو الذي سماه قالون وهي رومية بمعنى جيد، ت ٢٢٠، انظر غاية النهاية ١ / ٦١٧ وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٣٢٦.

(٢) الشاطبية ٣٩.

(٣) صحابي شهد مع النبي ﷺ الفتح وحنيناً، ويقال: إنه ممن حرم الخمر في الجاهلية، وزعم أبو عبيدة أن الخنساء أمه، وكان ينزل البادية ناحية البصرة. الإصابة ٢ / ٢٧٢.

(٤) انظر الصحاح ١ / ٧٥، واللسان ١ / ١٦٢.

الأصل، والنبي على هذا الاشتقاق معناه: المفضل على سائر الناس برفع منزلته، فهو ارتفع على الخلق وعلا قدره فيهم.

وهو مذهب جماعة من أهل اللغة ولم يجيزوا همزه وخطأوه[١].

والقول الثالث: أن معناه مشتق من النبي بمعنى: الطريق، وسمي النبي به لأنه طريق إلى الهدى[٢]. ولعل هذا يرجع إلى الذي قبله لأن الطريق إنما سمي نبياً لأنه ظاهر مستبين من النبوة.

والأقوال الثلاثة صحيحة في معنى النبي.

وهي مؤتلفة في حق الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ، وقد قال الراغب: «النبي بغير الهمز أبلغ من النبي بالهمز لأنه ليس كل منبأ رفيع القدر والمحل»[٣] وفي هذا نظر، إذ ما بلغ النبي رفعة القدر إلا لكونه منبأ عن الله، وليس هو في جملة المنبئين بل متميز عنهم، ثم الهمز أصح أصلاً لأنه لغة القرآن في أحد قراءاته، وترك الهمز أجود نطقاً فهو لغة القرآن في باقي قراءاته، ولأنه أوفق صرفاً كما بينته كتب اللغة[٤] وهو أخف نطقاً.

أما الرسول فهو مشتق من رسل، وهو أصل يدل على الانبعاث[٥]،

---

(١) انظر الصحاح ١٥/٤٨٦، ولسان العرب ١٥/٣٠٢، واشتقاق أسماء الله ٢٩٤، ومعجم مقاييس اللغة ٥/٣٨٤.

(٢) انظر الصحاح ١٥/٤٨٦، ولسان العرب ١٥/٣٠٢، ومعجم مقاييس اللغة ٥/٣٨٥، وتفسير الطبري ١/٢٥١، ولوامع الأنوار البهية ١/٤٩، والمواقف ٣٣٧.

(٣) المفردات ٤٨٢.

(٤) انظر الصحاح ١٥/٤٨٦، ولسان العرب ١/١٦٢، و١٥/٣٠٣.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٢/٣٩٢.

ولمعناه في اللغة ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنه مشتق من الإرسال بمعنى التوجيه، فالرسول هو المرسل الموجه من الله إلى البشر(١).

الثاني: أنه بمعنى ذو رسول، أي ذو رسالة(٢)، إذ تسمى الرسالة في اللغة رسول، وهو قريب من الأول.

قال الجوهري: «قال أبو بكر بن الأنباري في قول المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، قال: معنى أشهد أعلم وأبين أن محمداً متابع للإخبار عن الله عز وجل، قال: والرسول معناه في اللغة الذي يتابع أخبار الذي بعثه أخذ من قولهم: جاءت الإبل رسلاً: أي متتابعة»(٣).

وجميع ذلك متوجه في معنى الرسول مؤتلف في حقه، فهو مرسل من عند الله، ذو رسالة يبلغها إلى البشر يتتابع عليه الوحي.

المسألة الثانية: الفرق بين النبي والرسول:

لقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أن بين النبي والرسول فرقاً، فمن ذلك:

ـ قوله تعالى في صفة موسى عليه السلام: ﴿**وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا**﴾ [مريم: ٥١]، وفي صفة اسماعيل: ﴿**وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا**﴾ [مريم: ٥٤].

---

(١) انظر لسان العرب ١١/٢٨٣.

(٢) انظر الصحاح ١٢/٣٩١.

(٣) الصحاح ١٢/٣٩١.

فهذان وصفان متغايران إذ لو كانا مترادفين لكان في الكلام حشو يتنزه عنه كلام الباري سبحانه، وهو كقولك زيد فقيه شاعر كاتب، فالصفات متغايرة متعددة وإن كان المتصف بها واحدة.

ـ وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢] فغاير سبحانه بينهما فالعطف يدل على المغايرة.

ـ وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فغاير سبحانه بين وصفي الرسول والنبي.

ـ وفي حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل النبي ﷺ: كم وفى عدة الأنبياء؟ قال ﷺ: «مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، والرسل من ذلك ثلثمائة وخمسة عشر جماً غفيراً»(١).

ـ وفي نفس حديث أبي أمامة هذا قال أبو ذر: يا نبي الله أي الأنبياء كان أول، قال ﷺ: «آدم».

وفي حديث الشفاعة أن آدم يقول: «ائتوا نوحاً فإنه أول رسول بعثه الله»(٢).

فلو كان النبي رسولاً لما صح كون نوح أول الرسل وقبله آدم أول الأنبياء، وغيره من الأنبياء كشيث.

---

(١) أخرجه أحمد ٥/٢٦٦، والحاكم ٢/٢٦٢، وقال على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في تخريج المشكاة ٣/١٥٩٩.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٨/١٠٦، ومسلم ١/١٨٠ وانظر الجامع الصغير ١/١١٣، والدر المنثور ٣/٩٤، والوسائل في مسامرة الأوائل ٦.

ـ وقال ﷺ: «إن الرسالة والنبوة قد انقطعت»[1] فغاير ﷺ بينهما. فهذه دلائل ظاهرة على التفريق بين الرسول والنبي، إلا أنه قد ذهب بعض أهل العلم إلى نفي الفرق بين النبي والرسول، قال القاضي عياض[2]: «اختلف العلماء هل النبي والرسول بمعنى أو بمعنيين، فقيل: هما سواء» قال: «وقيل هما مفترقان» قال: «والذي عليه الجماء[3] الغفير أن كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا»[4].

واستدل نفاة الفرق بين النبي والرسول بقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢] قالوا: قد أثبت لهما الإرسال معاً فلا يكون النبي إلا رسولاً ولا لرسول إلا نبياً[5]. وغاية ما في هذا الاستدلال إثبات الإرسال لهما، وهذا لا يمنع المغايرة بينهما، فكلاهما مرسل

---

(١) أخرجه أحمد ٣/٢٦٧، والترمذي ٤/٤٦٢، والحاكم ٤/٣٩١ وقال على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصحح الحديث السيوطي في الجامع ١/٨٠، والألباني في صحيح الجامع ٢/٦٧.

(٢) هو عياض بن موسى اليحصبي البستي، إمام أهل الحديث في وقته وعالم أهل المغرب وتولى قضاء سبتة وغرناطة. توفي سنة ٥٤٤هـ ـ انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٢، وشذرات الذهب ٤/١٣٨.

(٣) في الصحاح ٢/٧٧١: (وقولهم: جاءوا جَمَّاءَ غَفِيرَاءَ، ممدوداً، والجمّاء الغَفِير، وجَمّ الغفير، وَجَمَّاءَ الغَفِيرِ، أي جاؤوا بجماعتهم: الشريف والوضيع، ولم يتخلّف أحد، وكانت فيهم كثرة) انظر تهذيب اللغة ١٠/٥١٧.

(٤) الشفا ١/٢٥٠، ٢٥١.

(٥) انظر الشفا ١/٥٠، وتفسير الرازي ٢٣/٤٩، والمواهب اللدنية ١/١٩٢، وفيض القدير ١/١٥.

وهما مع ذلك متغايران، إذ الرسول جمع بين النبوة والرسالة، أما النبي فليس له إلا النبوة دون الرسالة، وظاهر نص الآية التفريق بينهما بذكر الوصفين معاً والعطف بالواو المقتضي التغاير.

وقال أبو نعيم[1]: «ومن جعل النبوة من الإنباء التي هي الإخبار لم يفرق بين النبوة والرسالة»[2] وغاية ما في هذا المأخذ، إثبات الإنباء لكل من النبي والرسول، ولكنه لا يمنع اختصاص الرسول بالإرسال مع مشاركته النبي في الإنباء، والله أعلم.

هذا، والمعتزلة على نفي الفرق بين النبي والرسول[3]، إلا أنه يبدو أنهم لم يجمعوا على ذلك فالزمخشري فرق بينهما في الكشاف وهو معتزلي[4].

تعيين الفرق بين النبي والرسول:

فالصحيح الذي تدل عليه النصوص هو التفريق بين النبي والرسول، ولكن ما هو الفرق بينهما؟! وقد تعددت الأقوال في تحقيق الفرق بينهما ما هو على التعيين[5] وحاصل تلك الأقوال أن أيّا منها إنما

---

(١) هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، قال الذهبي فيه: «أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة». توفي سنة ٤٣٠. انظر: ميزان الاعتدال ١/ ١١١، وطبقات الشافعية ٣/ ٧.

(٢) دلائل النبوة ٣٣.

(٣) انظر شرح الأصول الخمسة ٥٦٨، وتفسير الرازي ٢٣/ ٤٩، والتعريفات ١١٠.

(٤) انظر الكشاف ٣/ ٣٧.

(٥) انظر هذه الأقوال في المراجع الآتية: تفسير البغوي ٣/ ٢٩٣، والكشاف ٣/ ٧٣، وتفسير القرطبي ١٢/ ٨٠، وتفسير الرازي ٢٣/ ٤٩، والتعريفات ٢٣٩، وأصول =

يرجع إلى التفريق بينهما من أحد جهتين:

١- إما من جهة صفة الإيحاء إلى النبي والرسول، ومنها قول من قال: من أتاه جبريل بالوحي عياناً وخاطبه مشافهة فهو الرسول، ومن أتاه الوحي إلهاماً أو مناماً أو أخبره رسول في عصره بنبوته فهو النبي، وغيره من الأقوال.

٢- وإما من جهة صفة التبليغ، ومنها قول من قال: الرسول هو الذي يبلغ شريعة جديدة والنبي يبلغ شريعة من قبله، ونحوه من الأقوال.

ولا يخلو أي منها من مأخذ يرد عليه، فالنصوص دالة على أن كلا من النبي والرسول يوحي الله إليه بأمر ونهي وخبر، وأن كلا منهما مأمور بتبليغ هذا الوحي سواء كان وحياً بشريعة جديدة أم لا، ولذلك فإن الفرق الموافق لدلالة النصوص هو الذي قرره وشرحه واستدل له شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب النبوات وحاصله[١]:

أن النبي من أُوحي إليه بأمر ونهي وخبر، وأُمر بتبليغه لقوم يؤمنون به ويعرفون أن ما جاء به حق وأنه من الله، كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول، فمهمة الأنبياء كمهمة العلماء.

أما الرسول فهو من أوحي إليه وأُرسل إلى مخالفين كفار لا يعرفون

= الدين ٥٤، والصلات والبشر ١٣، وشرح الطحاوية ١٠٧، والمواهب اللدنية ١/ ١٩٢، ولوامع الأنوار البهية ١/ ٤٩، وفيض القدير ١/ ١٥، ١٦ وغيرها.

(١) انظر النبوات ٢٢٥ - ٢٥٧.

ما جاء به، فيدعوهم إلى توحيد الله ويكذبونه، ويقع بينه وبينهم نزاع، وقد يكون له أتباع منهم وقد لا يكون.

تنبيه:

ثم كل من قال بالتفريق بين النبي والرسول يقول: كل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً ولا يكون الرسول إلا نبياً، إلا ما كان من العز بن عبد السلام، فقد نقل عنه الفيروز أبادي[1] في كتاب «الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر»[2] قوله في قواعده: «ما كل رسول نبي ولا كل نبي رسول» وارتضى الفيروز أبادي ذلك وشرحه بما ملخصه: أن من أوحي إليه بوحي اختص به واقتصر عليه وحرم على غيره فهو النبي، فإن أمر بتبليغه لغيره إما طائفة مخصوصة كسائر الأنبياء وإما لعامة الناس فهو الرسول، فإن أُمر بالتبليغ ولم يخص في نفسه بحكم مع التبليغ فهو رسول لا نبي.

قلت: فهذا قول بإمكان رسالة بلا نبوة وهذا عجيب، ولا يحتج بقول حتى يحتج له بحجة ظاهرة من الشرع، وما من رسول على سائر أحواله سواء اختص بحكم في نفسه أم لا، إلا وهو مختص من بين

---

(١) هو محمد بن يعقوب الشيرازي، صاحب القاموس، إمام اللغة، اشتهر حتى كان مرجعاً في اللغة والحديث والتفسير، ت ٨١٧. انظر مفتاح السعادة ١ / ١١٧ و انظر الأعلام ٧ / ١٤٦، ١٤٧.

(٢) ص ١٤، ١٥ وقد تطلبت كلام العز في قواعد الإحكام المطبوع فلم أجده فلعله في القواعد الكبرى الذي اختصره في الصغرى كما في طبقات الشافعية ٥ / ١٠٣، وانظر الأعلام ٤ / ٢١. ولكن انظر قواعد الإحكام ص ٢٣٧ فإنه يفهم من كلامه فيه ما نقله الفيروز أبادي.

سائر الناس بالإنباء من الله والإنباء عنه سبحانه وتعالى، وتلك هي النبوة إذ ليست النبوة اختصاص النبي بحكم في نفسه حرم على غيره.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «والنبوة الحق هي إنباء الله لعبده، ونبي الله من كان الله هو الذي ينبئه، ووحيه من الله»(١).

المسألة الثالثة: صفة الإيمان الواجب على العبد بالأنبياء:

الإيمان بالأنبياء ركن من أركان الإيمان، قال سبحانه: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ**﴾ [البقرة: ٢٨٥] وفي حديث جبريل المشهور لما سأله النبي ﷺ عن الإيمان قال ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»(٢).

والإيمان بالأنبياء هو الإيمان بما ورد فيهم وعنهم في كتاب الله وصحيح حديث رسول الله ﷺ إجمالاً فيما أجمل وتفصيلاً فيما فصل، وإليك أمثلة مما ورد في شأن الأنبياء إجمالاً:

١- بين سبحانه أنه بعث أنبياء ورسلاً وأخبر أنه قص بعضهم في كتابه ولم يقصص بعضاً، قال سبحانه: ﴿**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ**﴾ [البقرة: ٢١٣] وقال سبحانه: ﴿**وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن**

---

(١) النبوات ص ٢٥١.

(٢) أخرجه الستة: صحيح البخاري مع الفتح ١/ ١١٤، ٨/ ٥١٣، وصحيح مسلم ١/ ٤٠، وسنن الترمذي ٥/ ٨، وسنن أبي داود ٤/ ٢٢٣، وسنن ابن ماجه ١/ ٢٥، وسنن النسائي ٨/ ١٠١.

﴿ نَّبِيٍّ فِي الأَوَّلِينَ (٦) ﴾ [الزخرف: ٦] وقال سبحانه: ﴿ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾ [النساء: ١٦٤] وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [غافر: ٧٨].

٢- بين سبحانه أنه فضل بعض الرسل والأنبياء على بعض، قال جل شأنه: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء: ٥٥].

٣- بين سبحانه أنه بعث كلا منهم بلسان قومه، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

٤- بين سبحانه أنهم بعثوا بملة واحدة، قال جل وعلا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ (٢٥) ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقال عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].

٥- بين سبحانه أنه لم يرسل إلا رجالاً يوحى إليهم، فقال سبحانه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ﴾ [يوسف: ١٠٩] وقال عز وجل: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٣] وقال جل وعلا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ [الأنبياء: ٧].

٦- أخبر سبحانه أنه ما من نبي ولا رسول إلا استهزأ به وكان له أعداء، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٧) ﴾ [الزخرف: ٧] وقال عز وجل: ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ

كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [يس: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقال جل وعلا: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان: ٣١].

٧- أمر سبحانه بالإيمان بهم على الإجمال دون تفريق، قال سبحانه: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال تعالى: ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال عز وجل: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ ﴾ [النساء: ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً ﴿١٥٠﴾ أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ ﴾.

[النساء: ١٥٠، ١٥١]

٨- أمر سبحانه بالإيمان بما أوتي النبيون على الإجمال دون تفريق بينهم، قال سبحانه: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ [البقرة: ١٣٦] وقال تعالى: ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [آل عمران: ٨٤].

أما التفصيل: فقد قص علينا سبحانه وتعالى عدداً من أنبيائه ورسله فأخبرنا بأسمائهم وأحوالهم مع أممهم ومعجزاتهم وأخبارهم، ومن أمثلة هذا التفصيل ما قصه سبحانه من خبر آدم عليه السلام وخلقه وإسجاد الملائكة له ثم إهباطه إلى الأرض وسببه، وكذا قصة موسى عليه السلام وولادته وربايته في بيت فرعون، ثم خروجه من أرض قومه وسببه، ثم نكاحه ثم عودته ونبوته ورسالته، ثم خبره مع فرعون وقومه ونحو ذلك من أخباره، وكذا قصة نوح قبله وبناءه السفينة وخبر الطوفان، وقد فصل سبحانه أسماء عدد من أنبيائه في كتابه في نحو قوله سبحانه: ﴿**وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾**﴾ [الأنعام: ٨٣ - ٨٦] ونحو ذلك من التفاصيل الواردة في شأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وعليه فالإيمان بالأنبياء يكون إيماناً بجميعهم تفصيلاً فيما فصل وإجمالاً فيما أجمل. أما نبينا محمد ﷺ فيجب الإيمان به على التفصيل إيماناً بنبوته ورسالته وشرعه وتحكيم شرعه في كل شأن والتسليم له.

المبحث الثاني
بعض أدلة التفاضل بين الأنبياء ووجوهه جملة

التفاضل بين الأنبياء ثابت بأدلة الشرع، فمن الكتاب:

قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء: ٥٥] والآيتان نص في التفاضل بين الأنبياء.

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾﴾ [النمل: ١٥] ففي قولهما «كثير» تنبيه إلى أن المفضل عليهما قليل، ووجه دلالة الآية، أنهما عليهما السلام جعلا تفضيل الله لهما على كثير من المؤمنين دون جميع المؤمنين مع كونهما أفضل أهل زمانهما لأنهما أرادا بالبعض المستثنى من المؤمنين من ثبت له ما ثبت لهم من النبوة في الماضين كموسى وهارون، فهو في التفاضل بين الأنبياء، قال ابن سعدي في تفسير الآية: «فحمدا الله على جعلهما من المؤمنين أهل السعادة وأنهما كانا من خواصهم»، وقال: «ولا شك أن المؤمنين أربع درجات: الصالحون، ثم فوقهم الشهداء، ثم فوقهم الصديقون، ثم فوقهم الأنبياء، وداود وسليمان من خواص الرسل وإن كانا دون درجة أولي العزم الخمسة لكنهما من جملة الرسل الفضلاء الكرام الذين نوه الله بذكرهم ومدحهم في كتابه مدحاً عظيماً فحمدا الله على بلوغ هذه

المنزلة»[1]. وأول ما يدخل في قولهما «فضلنا» تفضيلهما بالنبوة وهي أفضل مراتب المؤمنين فلا يكون من يفضلهما إلا من الأنبياء.

ومن السنة:

ما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب وأُحِلَّت لي الغنائم، وجُعِلَت لي الأرض طهورا ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»[2].

فقوله ﷺ: «فضلت على الأنبياء» دليل وقوع التفاضل بينهم.

وفي حديث المعراج دليل على تفاضل الأنبياء، فإنه عليه الصلاة والسلام مر بأنبياء اختلفت الروايات في تعيين منازلهم في السموات فمر على آدم وعيسى ويحيى وإدريس ويوسف وهارون وإبراهيم وموسى كل في سماء، متفاضلون، ويدل على أن تفاوتهم في منازلهم من السموات الوارد في حديث المعراج هو من التفاضل بينهم ما جاء في رواية عند البخاري: «وموسى في السابعة بفضل كلام الله، فقال موسى: رب لم أظن أن ترفع علي أحداً، ثم علا (يعني جبريل) به (يعني النبي ﷺ) فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله»[3].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٥ / ٢٧٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ٣٧١.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح ١٣ / ٤٧٨، وانظر روايات الحديث فيه في ١ / ٤٥٨ و٦ / ٣٠٢، ٣٧٤، ٤٦٧ و٧ / ٢٠١، وفي صحيح مسلم ١ / ١٤٥ وما بعدها.

والأمة مجمعة على أن بعض الأنبياء أفضل من بعض[1]. وقد قال الخازن[2] في قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ «فيه دليل على زوال الشبهة لمن أوجب التسوية بين الأنبياء في الفضيلة لاستوائهم في القيام بالرسالة»[3]، ولم أجد من قال بعدم التفاضل بين الأنبياء إلا ما نقله البغدادي إذ قال: «وزعم ضرار[4] أنه لم يكن بعض الأنبياء أفضل من بعض»[5] إلا أنه قال في موضع آخر: «كان ضرار بن عمرو يقول: لا يجوز تفضيل بعضهم على بعض بعينه»[6] وليس هذا نفيا للتفاضل بل لتعيين الفاضل، ونسب القسطلاني[7] نفي تفاضل الأنبياء إلى مذهب المعتزلة[8]، ولم أجده فيما بين يدي من كتب المقالات وكتب المعتزلة غير المذكور عن ضرار، ورأيت الزمخشري نص

---

(١) تفسير الرازي ٦ / ١٩٥، وتفسير الخازن ١ / ٢٦٥.

(٢) هو علي بن محمد بن إبراهيم الشيحي، من علماء التفسير والحديث، وأحد فقهاء الشافعية، كان خازن الكتب بالمدرسة السميساطية بدمشق، توفي ٧٤١هـ انظر الدرر الكامنة ٣ / ٩٧، والأعلام ٥ / ٣.

(٣) تفسير الخازن ١ / ٢٦٥.

(٤) هو ضرار بن عمرو الغطفاني، معتزلي جلد، له مقالات خبيثة. انظر ميزان الاعتدال ٢ / ٣٢٨، ولسان الميزان ٣ / ٢٠٣.

(٥) أصول الدين ص ١٦٥.

(٦) أصول الدين ص ٢٩٧.

(٧) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري، من علماء الحديث له شرح الصحيحين، وكتب في القراءات والتجويد والسيرة، ت ٩٢٣هـ. انظر الأعلام ١ / ٢٣٢، ومعجم المؤلفين ٢ / ٨٥.

(٨) المواهب اللدنية ٢ / ٤٢.

على تفاضل الأنبياء في تفسيره لآيتي البقرة والإسراء من الكشاف وهو معتزلي، فالله أعلم، وهم مظنة أن يقولوا ذلك، لما تقدم من أنهم لا يفرقون بين النبي والرسول، وقولهم غير قادح في الإجماع فإنه قول من لا يعتد بقوله ولا يلتفت إليه.

وجوه التفاضل بين الأنبياء:

أسباب التفضيل بين الأنبياء لا يعلمها إلا الذي فاضل بينهم سبحانه وتعالى إلا أنه نبهنا سبحانه في كتابه وعلى لسان رسوله إلى شيء من وجوه التفاضل بينهم.

فأولاً: عرفنا من النصوص السابقة أن معنى التفاضل بينهم في الجملة هو اختصاص بعضهم بما ليس للآخر منهم، فهم اشتركوا في صفة خير لا تخلو من أحدهم تساووا فيها فُضلوا بها على سائر البشر ـ كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني ـ ووقع التفاضل بينهم في الأمور الزائدة على المشترك بينهم، فهم اشتركوا في النبوة ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم الله منها، هذا جملة، وقد ورد في النصوص السابقة بيان بعض المتفاضلين والوجوه التي فضلوا بها، فبعد أن ذكر سبحانه تفاضلهم على وجه الإجمال في قوله ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ وقوله: ﴿**وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ قال سبحانه في الآية الأولى على وجه الالتفات بتخصيص بعض الفضائل بالذكر: ﴿**مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ**﴾ وقال في الثانية: ﴿**وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا**﴾.

أما قوله: ﴿**مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ**﴾ فالمراد به موسى عليه السلام إذ هو المشتهر بين الأنبياء بالتكليم وقد قال له سبحانه: ﴿**يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي**﴾ [الأعراف: ١٤٤] وقال تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾**﴾ [النساء: ١٦٤].

وأما قوله: ﴿**وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ فهو محمد ﷺ كما سيأتي بيانه. ووجوه التفاضل كما بينتها النصوص السابقة:

● التفضيل بالتخصيص بمنقبة، كتكليم الله موسى، فمن خص بمنقبة عظيمة من الأنبياء أفضل ممن لم يخص.

● والتفضيل بالبينات والآيات كما قال سبحانه: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ وقال ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب»، فمن كان من الأنبياء أعظم آيات وأكثر معجزات كان أفضل.

● والتفضيل بالتأييد بالملائكة، كما قال سبحانه في عيسى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ وروح القدس هو جبريل عليه السلام في أظهر الأقوال[1]، فمن كان تأييد الله له من الأنبياء بالملائكة أكثر وأظهر كان أفضل، وقال ابن سعدي في الآية: «وأيده بروح القدس أي بروح الإيمان فجعل روحانيته فائقة روحانية غيره فحصل له بذلك القوة والتأييد وإن كان أصل التأييد بهذه الروح عاماً لكل مؤمن بحسب إيمانه كما قال: ﴿وأيدهم بروح منه﴾ لكن ما لعيسى أعظم مما لغيره لهذا خصه بالذكر»[2] وعليه فكل من كان تأييد الله له من الأنبياء بالإيمان أعظم وأقوى كان أفضل.

● والتفضيل بالشرائع كم قال ﷺ: «وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» وكما قال سبحانه عن محمد ﷺ في شأن اليهود: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] وكما حكى الله قول عيسى لليهود: ﴿وَلأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ

---

(١) انظر تفسير الطبري ١ / ٣٢٠، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٤، وتفسير ابن كثير ١ / ١٢٣، وروح المعاني ١ / ٣١٧، وأضواء البيان ١ / ٦٩ وغيرها.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ١ / ١٥٠.

﴿الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠] فكل من أوتي شريعة جديدة من الأنبياء فهو أفضل ثم كل من كانت شريعته أتم وأيسر فهو أفضل.

● والتفضيل بإنزال كتاب، كما قال سبحانه: ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾ فمن أنزل عليه كتاب أفضل ممن لم ينزل عليه كتاب، ثم التفضيل بما في الكتاب من الشرائع ونحوها بين من أنزل إليهم كتاب.

● التفضيل بالدرجات كما قال سبحانه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ يعني مراتب متباعدة ووجوه متعددة[١].

● التفضيل بالمراتب في السماء كما في حديث المعراج.

● التفضيل بكثرة الأتباع كما في حديث الصحيحين أن النبي ﷺ عرضت عليه الأمم فرأي النبي وليس معه أحد والنبي ومعه الرجل والرجلان والنبي ومعه الخمسة والنبي ومعه الرهط والنفر والنبي ومعه العشرة والنبي ومعه السواد العظيم[٢].

قال القاضي عياض في آية البقرة وآية الإسراء: «قال بعض أهل العلم: والتفضيل المراد لهم هنا في الدنيا وذلك بثلاثة أحوال: أن تكون آيته ومعجزاته أبهر وأشهر أو تكون أمته أزكى وأكثر أو يكون في ذاته أفضل وأظهر، وفضله في ذاته راجع إلى ما خصه الله به من كرامته واختصاصه من كلام أو خلة أو رؤية أو ما شاء الله من ألطافه وتحف ولايته واختصاصه»[٣].

---

(١) روح المعاني ٣/ ٢.

(٢) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١١/ ٤٠٥، وصحيح مسلم ١/ ١٩٩.

(٣) الشفا ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

وقال ابن تيمية رحمه الله: «الرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى وبالنصر والقهر كما كان نوح وابراهيم»[1].

فهذه جملة من وجوه تفاضل الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

(١) الفتاوى ١٥/ ١٣١.

المبحث الثالث

التفاضل بينهم على التفصيل وفيه مسائل

المسألة الأولى: التفاضل بين الأنبياء والرسل:

تقرر لدينا في المسألة الثانية من المبحث الأول أن بين النبي والرسول فرقاً لدلالة النصوص على ذلك.

وهذه المسألة ثمرة لتلك، فإن التفاضل إنما يكون في الفوارق بين المتفاضلين لا فيما تساووا فيه من كل وجه.

وفي التفاضل بين الأنبياء والرسل اتفاق على أن الرسول أفضل من النبي، يقول ابن كثير:

«لا خلاف أن الرسول أفضل من بقية الأنبياء»(١) وقال السفاريني: «الرسول أفضل من النبي إجماعا لتميزه بالرسالة التي هي أفضل من النبوة»(٢).

وقد بدأ الله بذكر الرسول قبل النبي في قوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ**﴾ [الحج: ٥٢] وقدم سبحانه الوصف بالرسالة على الوصف بالنبوة في قوله في كل من موسى واسماعيل عليهما السلام: ﴿**وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا**﴾ [مريم: ٥١ و٥٤] فلعل في هذا دلالة على فضل الرسول على النبي، إذ الترتيب كان قاضياً بتقديم النبي على الرسول، لأن النبوة

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/٤٧.

(٢) لوامع الأنوار البهية ١/٥٠.

تكون أولاً ثم الرسالة، ففي تقديمها على النبوة إفادة معنى. ودلل الماوردي[1] على فضل الرسول فقال: «الرسول أعلى منزلة من النبي ولذلك سميت الملائكة رسلاً ولم يسموا أنبياء»[2] ولكن هذا الاستدلال على القول بتفضيل الملائكة على الأنبياء وهو مرجوح. كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ومن أوجه فضل الرسل على الأنبياء:

● أن الرسالة في أصلها قدر زائد على النبوة فهي نبوة وزيادة، فالرسل ساووا الأنبياء في النبوة، وفضلوا عليهم بالرسالة ـ صلوات الله وسلامه على الجميع ـ، يقول القرطبي: «معلوم أن من أرسل أفضل ممن لم يرسل، فإن من أرسل فضل على غيره في الرسالة واستووا في النبوة».

قال: «إلى ما يلقاه الرسل من تكذيب أممهم وقتلهم إياهم وهذا مما لا خفاء فيه»[3] وفي قول القرطبي هذا وجه آخر من وجوه فضل الرسول على النبي وهو ما يلقاه الرسل دون الأنبياء من المنازعة مع أقوامهم، وذكر ابن القيم طبقات المكلفين فجعل الطبقة الأولى مرتبة أولي العزم من الرسل ثم الطبقة الثانية من عداهم من الرسل ثم قال:

---

(١) هو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي، من قضاة عصره البارزين، ولي القضاء في بلدان كثيرة ثم جعل «قاضي القضاة» كان يميل إلى مذهب الاعتزال في مسائل، توفي ٤٥٠هـ. انظر طبقات الشافعية ٣/٣٠٣، وشذرات الذهب ٣/٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) أعلام النبوة ص ٣٨.

(٣) تفسير القرطبي ٣/٢٦٣.

«الطبقة الثالثة الذين لم يرسلوا إلى أممهم وإنما كانت لهم النبوة دون الرسالة فاختصوا بإيحاء الله إليهم وإرساله ملائكته إليهم، واختصت الرسل عنهم بإرسالهم إلى الأمة بدعوتهم إلى الله بشريعته وأمره واشتركوا في الوحي ونزول الملائكة عليهم»[1].

● ومن وجوه فضل الرسول على النبي: أن الرسالة تثمر هداية الكافرين وإزالة الشرك، أما النبوة فتثمر توجيه المؤمنين وصيانة أحكام الله فيهم، وهذا مستفاد مما ذكر من الفرق بين النبي والرسول أن النبي يبعث في مؤمنين والرسول في كافرين، ولا شك أن هداية الكافر خير من تعليم المؤمن وفي كل خير، قال ﷺ لعلي رضي الله عنه لما أمره بدعوة أهل خيبر إى الإسلام: «فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم»[2].

وهذا الإجماع المذكور على فضل الرسول على النبي واقع خلافاً للعز ابن عبد السلام كما يقول السفاريني[3] فإن العز قال: «إن قيل أيهما أفضل النبوة أم الإرسال؟ فنقول النبوة أفضل لأن النبوة إخبار عن عما يستحقه الرب من صفات الجمال ونعوت الكمال، وهي متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق بالله من طرفيه أفضل مما يتعلق به من أحد طرفيه، والنبوة سابقة على الإرسال فإن قول الله لموسى ﴿**إني أنا الله رب العالمين**﴾ مقدم على قوله:

---

(١) طريق الهجرتين ص ٣٥٠.

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧/٤٧٦، ومسلم ٤/١٨٧٢.

(٣) لوامع الأنوار البهية ١/٥٠، ٢/٣٠٠.

﴿**اذهب إلى فرعون إنه طغى**﴾ فجميع ما تحدث به قبل قوله: ﴿**اذهب إلى فرعون**﴾ نبوة، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال، والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب له والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته، وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل: ﴿**اقرأ باسم ربك الذي خلق**﴾ إلى قوله: ﴿**إلى ربك الرجعى**﴾ كان هذا نبوة، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل بيا أيها المدثر قم فأنذر»[1].

ويظهر من كلام العز بن عبد السلام حصره سبب تفضيله النبي على الرسول في أمرين:

الأول: أن النبوة متعلقة بالله من طرفيها، والإرسال متعلق بالله من أحد طرفيه وبالعباد من الطرف الآخر.

الثاني: أن النبوة سابقة على الإرسال.

أما الأول: فإنه لم يعين الطرفين ما هما على التحديد إلا أنه بنى ذلك على تفريقه بين النبوة والرسالة بأن النبوة تعريف الله نبيه به سبحانه وبما يجب له ومثاله في كلامه قول الله لموسى عليه السلام: ﴿**إني أنا الله رب العالمين**﴾ وقول جبريل للنبي ﷺ: «إقرأ باسم ربك الذي خلق» والرسالة الأمر بالتبليغ، ومثاله قوله سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿**اذهب إلى فرعون**﴾ وقوله للنبي ﷺ: ﴿**قم فأنذر**﴾، فكأن النبوة على هذا وحي خاص بالنبي لا يبلغه لغيره، والرسول من أمر بالتبليغ فرجع إلى قول من جعل الفرق بينهما أن النبي من أوحي إليه

---

(١) قواعد الأحكام ص ٢٣٧.

بوحي ولم يؤمر بتبليغه، والرسول من أوحي إليه بوحي وأمر بتبليغه، وهو غير مسلم فإن الإرسال ثابت لهما كما تقدم بيانه في مسألة الفرق، وثبوت الإرسال لهما يجعل النبوة متعلقة بالله وبالعباد كالرسالة فيكون السبب المذكور في تفضيل النبي على الرسول منتقضاً.

وأما الثاني: فإن سبق النبوة دليل على فضل الرسالة عليها لأنه لا يبلغ مرتبة الرسالة إلا من كان نبيا فهي مرتبة شريفة تفضل مرتبة النبوة، فلا يبلغ مبلغ الرسول إلا من كان نبياً أولاً.

ونبوة الرسول تكون إعداداً له للقيام بأعباء الرسالة ـ وهذا مفهوم من كلام العز ـ فدل على فضل الرسالة على النبوة.

وقد فهم السفاريني من كلام العز بن عبد السلام تخصيصه فضل النبوة على الرسالة في حال اجتماعهما في شخص واحد لا مطلقاً قال السفاريني: «الرسول أفضل من النبي إجماعاً، لتميزه بالرسالة التي هي أفضل من النبوة، على الأصح خلافاً لابن عبد السلام» إلى أن قال: «ثم أن محل الخلاف فيهما مع اتحاد محلهما وقيامهما معاً بشخص واحد أما مع تعدد المحل فلا خلاف في أفضلية الرسالة على النبوة»(١) وقال في موضع آخر: «الرسالة أفضل من النبوة ولو في شخص واحد، خلافاً للعز ابن عبد السلام في قوله أن نبوة النبي أفضل من رسالته لقصرها على الحق تعالى، إذ هي الإيحاء بما يتعلق بالباري جل شأنه من غير ارتباط له بالخلق، وأما مع تعدد المحل فلا خلاف في أفضلية الرسالة على النبوة ضرورة جمع الرسالة لها مع زيادة» قال: «على أن الصحيح

(١) لوامع الأنوار ١ / ٥٠.

المعتمد أفضلية الرسالة مطلقاً»[1].

وليس في كلام العز الذي وجدته ونقلته إلا إطلاق تفضيل النبوة على الرسالة لا كما يذكر السفاريني إلا أن يكون وقف على غير ما وقفت عليه.

هذا وقد جاء في كلام لابن حجر في ذكره وجوهاً في تعليل نهي النبي ﷺ عبادة من قول ورسولك الذي أرسلت ليقول ونبيك الذي أرسلت في حديث الدعاء قبل النوم، وكان مما قاله: «أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً»[2] وهذا في عرف اللغة لا في عرف الشرع، بل وصف الرسالة في عرف الشرع يستلزم وصف النبوة.. فالصحيح أن الرسالة أفضل من النبوة، والرسول أفضل من النبي فلفظ الرسول أمدح من لفظ النبي، والله أعلم.

المسألة الثانية: التفاضل بين الرسل:

تقرر في المسألة السابقة كون الرسل أفضل من الأنبياء، ونبين في هذه المسألة أن الرسل يتفاضلون فيما بينهم أيضاً.

قال سبحانه وتعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ**﴾ [البقرة: ٢٥٣] فهذا نص في التفاضل بين الرسل خاصة من جملة الأنبياء، فقد ذكرهم الله عز وجل نصاً فقال: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ**﴾ ثم

---

(١) لوامع الأنوار ٢/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٢) فتح الباري ١/ ٣٥٨.

ذكر سبحانه رسلاً مبيناً أوجه فضلهم.

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] والرسل داخلون في هذا الإطلاق وهو إطلاق يفهم منه تفاضل الرسل فيما بينهم فإنه غير مانع من أن يكون الرسل من الأنبياء متفاضلين فيما بينهم.

وأفضل الرسل أولوا العزم منهم، قال سبحانه وتعالى آمراً نبيه محمداً ﷺ وهو أفضل الخلق: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥] فامتدحهم الله عز وجل بالعزم وخصهم بالذكر من بين رسله، وأمر نبيه محمداً ﷺ وقد فضله على جميع خلقه أن يقتدي بهم.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «أفضل أولياء الله هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم، وأفضل المرسلين أولو العزم»(١) وقال ابن كثير: «لا خلاف أن الرسل أفضل من بقية الأنبياء وأن أولي العزم منهم أفضلهم»(٢).

ومعنى العزم الذي امتدحهم الله وفضلهم به: الحزم والصبر، فإن العزم في أصل اللغة دال على الصريمة والقطع واجتماع القلب على الشيء(٣)، وفي كتاب الله ما يدل على تفسير العزم بالصبر دلالة ظاهرة قال سبحانه: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقال سبحانه حاكيا قول لقمان لابنه: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٧.

(٢) التفسير ٣ / ٤٧.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة ٤ / ٣٠٩، وتفسير الطبري ١٦ / ١٦٠.

أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ ﴾ [لقمان: ١٧] وقال سبحانه: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [الشورى: ٤٣]، وفي ذات الآية المذكور فيها أولو العزم بهذه الصفة ذكر الصبر فقد أمر الله فيها نبيه بالصبر اقتداء بأولي العزم في صبرهم.

والمقصود بالصبر، الصبر على أعباء الرسالة وأمانة أدائها وتحمل مشاقها، والصبر على أذى المرسل إليهم، مع الحزم في الدعوة وأداء الرسالة، ونحوه من المعاني.

مطلب في تعيين أولي العزم :

أولو العزم هم بعض الرسل لا كلهم كما نقل عن بعض السلف ممن حَمَلَ «مِنْ» في الآية على التجنيس لا التبعيض[١]، فإن خروج بعض الرسل من أن يكونوا معنيين في الآية ثابت في كتاب الله، فالله عز وجل أمر نبيه في هذه الآية بالاقتداء بأولي العزم، ونهاه في آية أخرى عن أن يكون كصاحب الحوت يونس عليه السلام إذ قال سبحانه: ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ [القلم: ٤٨] ويونس عليه السلام رسول، قال سبحانه: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ [الصافات: ١٣٩]، وقال: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وقيل: أولو العزم هم كل الأنبياء عدا يونس عليه السلام[٢] وهو مرجوح بأمرين ورد الدليل بهما:

الأول: أن الآية نص في أنهم من الرسل لا من الأنبياء غير الرسل.

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢٦/ ٢٤، وتفسير البغوي ٤/ ١٧٦، وزاد المسير ٧/ ٣٩٢، وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٢٠، وتفسير ابن كثير ٤/ ١٧٣.

(٢) انظر تفسير البغوي ٤/ ١٧٦، وزاد المسير ٧/ ٣٩٣، وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٢٠.

الثاني: أن الله نفى العزم عن آدم عليه السلام وهو نبي ولم يستثنه أصحاب هذا القول قال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [طه: ١١٥].

وما من شك أن الله لم يرسل رسولاً إلا وهو ذو عزم وجد في طاعة الله فيما ائتمنه عليه، ولكن خص هؤلاء بالذكر والتفضيل لأنهم أعظم وأكمل عزما من غيرهم، والله أعلم.

وقد اختلفت الأقوال في تعيين أولي العزم من هم[١]، ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

الأول: قول من جعل التعيين بالصفة لا بالتسمية:

كقول من قال: إنهم الذين امتحنوا في ذات الله في الدنيا بالمحن فلم تزدهم المحن إلا جدا في أمر الله[٢].

وقول من قال: إنهم الذين أمروا بالقتال فأظهروا المكاشفة وجاهدوا الكفرة، وهو مروي عن الشعبي ومجاهد والسدي وغيرهم[٣]، وقول من قال: إنهم الذين لم تصبهم فتنة من الأنبياء، وهو مروي عن الحسن[٤]، وقول من قال: إنهم العرب من الأنبياء، قاله مجاهد والشعبي[٥]. ولم تُذكر للقائلين بما تقدم أدلة لما قالوه.

---

(١) انظرها في تفسير الطبري ٢٦ / ٢٤، وتفسير البغوي ٤ / ١٧٦، وزاد المسير ٧ / ٣٩٢، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٢٠، والدر المنثور ٦ / ٤٥، وغيرها.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٦ / ٢٤.

(٣) انظر تفسير البغوي ٤ / ١٧٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٢٠، وزاد المسير ٧ / ٣٩٢.

(٤) انظر زاد المسير ٧ / ٣٩٢.

(٥) انظر تفسير البغوي ٤ / ١٧٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٢٠، وزاد المسير ٧ / ٣٩٢.

والثاني: قول من جعل التعيين بالتسمية، وهي أقوال:

فقيل: هم الثمانية عشر المذكورون في سورة الأنعام الآيات ٨٤ - ٨٦ لقوله سبحانه في عقب ذكرهم ﴿**أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ [الأنعام: ٩٠] وهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس وإسماعيل واليسع ويونس ولوط[١]. وهو قول يضعفه أمران:

أحدهما: أن فيهم أنبياء ليسوا برسل كزكريا ويحيى وهما من أنبياء بني إسرائيل، وأولو العزم رسل.

ثانيهما: أنهم لم يخصوا تعيينا في أمره سبحانه نبيه بالاقتداء بهم، فقد قال سبحانه بعد أن ذكرهم وقبل الأمر بالاقتداء ﴿**ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم اجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم**﴾ فهو أمر بالاقتداء بهدي الأنبياء جملة، قال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿**أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده**﴾ «أولئك: يعني الأنبياء المذكورين مع من أضيف إليهم من الآباء والذرية والإخوان وهم الأشباه»[٢].

وقيل: هم ستة: نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وموسى عليهم السلام، وهم المذكورون على النسق في سورتي الأعراف والشعراء[٣].

وقيل غير ذلك[٤]، ولكن الأشهر المتداول في كتب العلم أنهم خمسة وهم: محمد، ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة

---

(١) انظر تفسير البغوي ٤ / ١٧٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٢٠، وزاد المسير ٧ / ٣٩٢.

(٢) التفسير ٢ / ١٥٦، وزاد المسير ٧ / ٣٩٢.

(٣) انظر تفسير البغوي ٤ / ١٧٦، وتفسير القرطبي ١٦ / ٢٢٠.

(٤) انظر المراجع السابقة والدر المنثور ٦ / ٤٥.

والسلام، وهم الخمسة المذكورون نصاً في قوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧] وفي قوله سبحانه: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الشورى: ١٣] فقد خصهم الله عز وجل بالذكر في هاتين الآيتين من بين الأنبياء، وهو تنبيه إلى فضلهم بين سائر الأنبياء، وقد خصهم سبحانه بالذكر في ذكره أعظم الأمور وأفضلها وأغلظها، وهو الميثاق الذي قال فيه ﴿ وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً ﴾ ، والوصايا التي شرعها لخلقه، وذلك ما أخذ على جميع النبيين وبُعث به جميع النبيين، وهو العهد الذي بَيْنَ الله وخلقه، وهو إقامة دين الله وعدم التفرق فيه وإسلام الوجه له سبحانه والدعوة إلى ذلك والمجاهدة فيه والموالاة فيه والبراءة فيه، وهؤلاء الخمسة صلوات الله وسلامه عليهم أكمل وأعظم من قام بهذا الميثاق، ولذا خُصوا بالذكر، وهم الذين تفزع الأمم إليهم في الموقف يوم القيامة بعد أبيهم آدم فيتراجعونها حتى تنتهي إلى محمد ﷺ كما في حديث الشفاعة[1].

والقول بأنهم هم أولو العزم، مروي عن ابن عباس وغيره من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «خيار ولد آدم خمسة نوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد ﷺ، وخيرهم محمد ﷺ وصلى الله وسلم عليهم أجمعين»[2]

---

(١) انظره في صحيح البخاري مع الفتح ٨/ ٣٩٥، وصحيح مسلم ١/ ٦٣.

(٢) أخرجه البزار، انظر كشف الأستار ٣/ ١١٤ وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح» المجمع ٨/ ٢٥٥، وكذا أخرجه الحاكم وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد وإن كان =

قال أبو حاتم[1] في آية الأحزاب: ﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم﴾: «أجمل النبيين ثم قال: «ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم» فأفردهم تفضيلاً لهم على سائر الأنبياء[2]» يقول ابن القيم

في بيان طبقات المكلفين: «الطبقة الأولى وهي العليا على الإطلاق مرتبة الرسالة فأكرم الخلق وأخصهم بالزلفى لديه رسله» قال: «وأعلاهم منزلة أولو العزم منهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ وهؤلاء هم الطبقة العليا من الخلائق وعليهم تدور الشفاعة حتى يردوها إلى خاتمهم وأفضلهم ﷺ» قال: «الطبقة الثانية: من عداهم من الرسل على مراتبه من تفضيلهم بعضهم على بعض»[3].

= موقوفاً على أبي هريرة» ووافقه الذهبي، انظر المستدرك مع التلخيص ٢/٥٤٦، وأخرجه الديلمي في الفردوس ٢/٢٨٣، وذكر السيوطي أن ابن عساكر أخرجه قال المناوي «في التاريخ» وصححه السيوطي ـ انظر الجامع الصغير ٢/٨، وفيض القدير ٣/٤٧٠.

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار علماء العربية ورواة الشعر ت ٢٤٨هـ، انظر الفهرست ٨٦، ووفيات الأعيان ٢/٤٣٠.

(٢) كتاب النخل ص ٤٠.

(٣) طريق الهجرتين ص ٢٤٩، ٣٥٠.

مطلب : في تفاضل أولي العزم :

وقد ذكر الله عز وجل أولي العزم في آيتي الأحزاب والشورى المذكورتين، وقد بدأ سبحانه في الآيتين بذكر الطرفين أول الرسل وخاتمهم، وذكر بعدهما الثلاثة مبتدأ بإبراهيم ثم موسى ثم عيسى بحسب ترتيب وجودهم عليهم الصلاة والسلام، وقد بدأ سبحانه في آية الأحزاب بذكر محمد ﷺ لشرفه وفضله عليهم وذلك لأن في الآية ذكر للنبيين في الجملة تعميماً ثم خص سبحانه أفضلهم بالذكر بعد دخولهم في العموم فناسب لذلك الابتداء بذكر محمد ﷺ لكونه أفضل هؤلاء المفضلين، وفي الآية ذكر للميثاق المأخوذ على النبيين فهي متعلقة بالأنبياء خاصة ولذلك قدم محمد ﷺ في الذكر للوجه المذكور قال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧] أما آية الشورى فمتعلقة بالشريعة التي بعثوا بها. ولذا بدأ سبحانه بنوح قبل محمد عليهما الصلاة والسلام، لأن الآية في ذكر دين الإسلام وما وصى الله به الرسل، فناسب ذلك أن يبدأ بنوح، لأن رسالته أول الرسالات، ففيه بيان جلي أن أول رسالات الرسل أوصت بما شرع لأمة محمد ﷺ من الدين، فهو دين أصيل مستقيم لا عوج فيه ولا اضطراب، ثم ذكر سبحانه من بين من توسطوا بين محمد ونوح أشهر أصحاب الشرائع وأفضلهم(١).

قال سبحانه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾.

[الشورى: ١٣]

---

(١) انظر الأنموذج الجليل ٢ / ٧٧، وتفسير ابن كثير ٣ / ٤٧٠، وفتح الرحمن ٤٥٨، وروح المعاني ٢١ / ١٥٤.

فمحمد ﷺ هو أفضل أولي العزم بلا خلاف، يقول ابن كثير: «لا خلاف أن محمداً ﷺ أفضلهم ثم بعده إبراهيم ثم موسى ثم عيسى عليهم السلام على المشهور»[1] يعني ابن كثير أن نوحاً آخرهم في ترتيبهم في الفضل، وقوله: «على المشهور» كأنه إشارة إلى وجود خلاف في ترتيبهم في الفضل بعد محمد ﷺ وقد قطع بأن إبراهيم بعده في الفضل في موضع آخر فقال في إبراهيم: «هو أشرف أولي العزم بعد محمد ﷺ»[2] وقد نص السفاريني على اختلاف العلماء في من يلي النبي ﷺ في الفضيلة منهم، وذكر أن المشهور أنه إبراهيم، قال: «قد اختلف العلماء في من يلي النبي ﷺ في الفضيلة منهم، والمشهور واختاره ابن حجر في شرح البخاري أنه إبراهيم خليل الرحمن، لما ورد أن إبراهيم عليه السلام خير البرية، خص منه محمد ﷺ بإجماع، فيكون أفضل من موسى وعيسى ونوح عليهم السلام، والثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء والمرسلين، قال الحافظ ابن حجر ولم أقف على نقل أيهم أفضل والذي ينقدح في النفس تفضيل موسى فعيسى فنوح عليهم الصلاة والسلام»[3].

وذكر السيوطي أن الإجماع منقول على تقديم إبرهيم عليه السلام، فبعد أن ذكر أن النبي ﷺ أفضل خلق الله على الإطلاق قال:

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٧، وقال ابن كثير بعد ذلك: «وقد بسطناه بدلائله في غير هذا الموضع» وقد بذلت جهدي في البحث في تفسيره وفي البداية والنهاية ولم أقف على هذا الموضع الذي أحال إليه هنا.

(٢) البداية والنهاية ١/ ١٧٠.

(٣) اللوامع ٢/ ٣٠٠ وقد بذلت جهدي في الوقوف على ما نسبه لابن حجر في الفتح فلم أعثر عليه وبخاصة في مظانه من الفتح.

«فخليله إبراهيم يليه في التفضيل، فهو أفضل الخلق بعده، نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وفي الصحيح خير البرية إبراهيم خص منه النبي ﷺ فبقي على عمومه» قال السيوطي: «فموسى وعيسى ونوح الثلاثة بعد إبراهيم أفضل من سائر الأنبياء ولم أقف على نقل أيهم أفضل»[1].

وتعقب المناوي[2] السيوطي في كلامه هذا فقال: «وفاته - (يعني وفاة السيوطي) - أن الفخر الرازي حكى الإجماع على تقديم موسى وعيسى على نوح فإنه قال في أسرار التنزيل: لا نزاع في أن أفضل الأنبياء والرسل هؤلاء الأربعة محمد وإبراهيم وموسى وعيسى»[3].

والحاصل أن النص دال على تفضيل محمد ﷺ والإجماع منعقد عليه. وكذا يدل النص على أن إبراهيم يليه في التفضيل لحديث أنس قال: قال رجل لرسول الله ﷺ: يا خير البرية فقال رسول الله ﷺ: «ذاك إبراهيم»[4]، وقال السيوطي وابن حجر - كما نقله السفاريني عنه -، أنهما لم يقفا على نقل أي الثلاثة أفضل بعد إبراهيم عليه السلام، ولكن النقل دال على تقديم موسى على عيسى عليهما السلام

---

(١) إتمام الدراية ١٧ بهامش مفتاح العلوم.

(٢) هو محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، بضم الميم كان منزويا للبحث والتصنيف وكان قليل الطعام كثير لاسهر فمرض وجعل ولده يستملي منه تاليفه، ت ١٠٣١هـ. انظر الأعلام ٦ / ٢٠٤، ومعجم المؤلفين ١٠ / ١٦٦.

(٣) فيض القدير ٣ / ٤٦٤.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٨٣٩، وأبو داود في سننه ٤ / ٢١٨، وأحمد في المسند ٣ /١٧٨، ١٨٤.

ففي أحاديث المعراج[1] أن النبي ﷺ مر بعيسى في السماء الثانية ومر بموسى في رواية في السادسة، وفي أخرى في السابعة[2]، يعني في

---

(١) تقدمت الإحالة قريباً على مواضع أحاديث المعراج المذكور فيها درجات الأنبياء من الصحيحين ص ١١٧.

(٢) قد يشكل بالرواية التي فيها أن موسى في السابعة تفضيله على إبراهيم لأنه مذكور في ذات الرواية أنه في السادسة، قال ابن حجر: «ولكن المشهور من الروايات أن الذي في السابعة هو إبراهيم وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مسنداً ظهره إلى البيت المعمور» الفتح ١٣ / ٤٨٢ وكذا ورد كون إبراهيم مسنداً ظهره إلى البيت المعمور في روايات أخر كرواية ثابت البناني عن أنس، والبيت المعمور في السابعة بلا خلاف.

ورواية أن إبراهيم في السادسة وموسى في السابعة وقعت من طريقين فقط، من حديث الزهري عن أنس عن أبي ذر، ومن حديث شريك بن عبد الله عن أنس، أما حديث أبي ذر فقد قال فيه أنس ولم يثبت «يعني أبا ذر» كيف منازلهم، فلا شك أن رواية من أثبتها أرجح - (انظر الرواية في البخاري مع الفتح ١ / ٤٥٨ و٦ / ٣٧٤ وفي صحيح مسلم ١ / ١٤٨) -، وأما رواية شريك فإن مسلماً رحمه الله أورد المسند من روايته ثم قال: «وقدم فيه شيئاً وأخر وزاد ونقص» صحيح مسلم ١ / ١٤٨ فهي إشارة إلى اضطراب رواية شريك وضعف ضبطها (انظر فتح الباري ١٣ / ٤٨٣ - ٤٨٦)، قال ابن كثير في إبراهيم عليه السلام: «ثم هو أشرف أولي العزم بعد محمد ﷺ وهو الذي وجده عليه السلام في السماء السابعة مسنداً ظهره بالبيت المعمور» قال: «وما وقع في حديث شريك ابن أبي نمير عن أنس في حديث الإسراء من أن إبراهيم في السادسة وموسى في السابعة فمما انتقد على شريك في هذا الحديث والصحيح الأول» البداية والنهاية ١ / ١٧٠ وانظر ١ / ٣١٣. قال ابن حجر في شريك: «هو مختلف فيه فإذا تفرد عد ما ينفرد به شاذاً، وكذا منكراً على رأي من يقول المنكر والشاذ شيء واحد» قال: «والأولى التزام ورود المواضع التي خالف =

منزلة أعلى من منزلة عيسى عليهم الصلاة والسلام، فموسى أفضل من عيسى، فبقي ترتيب نوح عليه السلام هل هو مقدم عليهما أم مؤخر عنها أم هو بينها؟

ولا نقل يدل على شيء من ذلك وليس الأمر مورد اجتهاد وغاية ما يستطيعه من اجتهد بتأخير نوح الاستدلال بنصوص غاية ما فيها

= فيها غيره والجواب عنها إما بدفع تفرده وإما بتأويله على وفاق الجماعة» الفتح ١٣ / ٤٨٥، وتفرد شريك مندفع في هذه الجملة فقد وافقه الزهري عن أنس عن أبي ذر فيها، إلا أن في رواية الزهري التنصيص على عدم ضبط المنازل، ولكن في رواية شريك ما يدل على أنه ضبط كون موسى في السماء السابعة فقد قال: «كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم إدريس في الثانية.. إلخ» فقوله «فوعيت» دال على ما ذكرنا، إلى أن قال: «وآخر في الخامسة لم أحفظ اسمه» فدل على ضبطه الآخرين، ثم قال: «وموسى في السابعة بفضل كلام الله» قال ابن حجر: «وهذا التعليق يدل على أن شريكاً ضبط كون موسى في السماء السابعة» الفتح ١٣ / ٤٨٢ ثم قال: «فقال موسى: رب لم أظن أن ترفع علي أحداً» وفيه زيادة ضبط، ولكن الثابت في جميع الروايات غير روايتي الزهري وشريك هاتين أن موسى في السادسة وإبراهيم في السابعة، فإن استقام جَمْعٌ بينهما وإلا فالأرجح رواية الجماعة، وقد جُمِعَ بينهما، قال ابن حجر: «جُمِعَ بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة وعند الهبوط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلمه في شيء مما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلمه موسى، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط، فناسب أن يكون موسى بها لأنه هو الذي خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله تعالى، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى فيما يتعلق بأمر أمته في الصلاة» الفتح ١٣ / ٤٨٢.

إثبات منقبة لكل واحد منهم من غير تخيير بين المناقب.

وتقديم أحدهما عليه أو تأخيره عنه ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ بتفضيل منقبة على أخرى مما لا يُقبل اجتهاداً حتى يقوم عليه دليل، لأن ثبوت منقبة لا يستلزم التفضيل بها حتى يرد النص بالتفضيل، فالواجب اعتقاده فضل نوح عليه السلام بعد إبراهيم على الجملة من غير تعيين ترتيبه مع موسى وعيسى عليهم السلام، فيكون حاصل القول في تفاضل أولي العزم أن أفضلهم محمد ثم يليه إبراهيم ثم نوح وموسى وعيسى.

وموسى أفضل من عيسى عليهم الصلاة والسلام أجمعين، والله أعلم.

هذا الذي أراه ـ والله ورسوله بريئان من خطأي ـ أنه لا يفاضل بين نوح وكل من موسىٰ وعيسىٰ لعدم ورود نص في ذلك، ولكن المشهور بين أهل العلم ـ على قول ابن كثير المتقدم ـ تقديم موسى بعد إبراهيم، وإن صح قول الرازي الذي نقله المناوي عنه المتقدم ذكره في ص ١٣٩ أن لا نزاع في تأخير نوح عن الأربعة أولي العزم الباقين، وإن صح كون ذلك إجماعاً فبها ونعمت وإلا فالرأي عندي ما ذكرته، والله أعلم.

مطلب في ذكر بعض خصائص أولي العزم :

سيأتي الحديث في فضائل محمد ﷺ وخصائصه في المسألة الثالثة، ونذكر هنا شيئاً من خصائص بقية أولي العزم ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ أما إبراهيم عليه السلام فمن فضائله وخصائصه عليه السلام أنه خليل الرحمن لم يشاركه في الخلة إلا محمد صلى الله عليهما وسلم، قال سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا

مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النساء: ١٢٥] وقد جعله الله عز وجل إماماً للناس يقتدون به ويهتدون بهديه، قال سبحانه: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا** ﴾ [البقرة: ١٢٤] وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾** ﴾ [النحل: ١٢٠] وقال سبحانه: ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣٠﴾** ﴾ [البقرة: ١٣٠].

وقد أجرى الله على يديه بناء بيته الذي جعله قياماً للناس ومثابة وأمنا وعهد الله إليه ولإبنه تبعاً له تطهير البيت للطائفين والعاكفين والركع والسجود وأمر سبحانه المؤمنين باتخاذ مقامه مصلى قال سبحانه: ﴿ **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾** ﴾ [البقرة: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾** ﴾.

[البقرة: ١٢٧]

وقد حصر الله النبوة والكتاب من بعده في ذريته عليه السلام، قال سبحانه: ﴿ **وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٧﴾** ﴾ [العنكبوت: ٢٧] فلم يأت نبي بعد إبراهيم إلا من ذريته، وهو عليه السلام أول من يكسى يوم القيامة كما في المتفق عليه من حديث ابن عباس قال: قام فينا النبي ﷺ يخطب فقال: «إنكم محشورون حفاة عراة غرلا ـ كما بدأنا أول خلق نعيده ـ الآية وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم»[١].

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، انظره مع الفتح ١١/٣٧٧، ومسلم ٤/٢١٩٤.

وقد جمع الله له منزلتين عظيمتين قال سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾﴾ [مريم: ٤١] فجمع له بين الصديقية والنبوة، وفضائله أكثر من أن تحصر عليه السلام وما علمناه غيض من فيض مما جهلناه في إبراهيم عليه السلام.

وأما نوح ـ عليه السلام ـ فقد جاهد في الله حق جهاده وهو أول رسول بعث في الناس بعد اختلافهم على دينهم واجتيال الشيطان لهم، وقد لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً باذلاً وسعه في الدعوة إلى الله ليلاً ونهاراً سراً وجهاراً، صابراً على أذى قومه، لا تثنيه عن الدعوة إلى ربه سفاهاتهم وتعدياتهم، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٤﴾ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٥﴾﴾ [العنكبوت: ١٤، ١٥]، وقال سبحانه في نوح: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ﴿٦﴾ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴿٧﴾ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾﴾ [نوح: ٥ ـ ١٠] وقال سبحانه عن قوم نوح: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [هود: ٣٢، ٣٣].

وأما موسى عليه السلام فهو كليم الله اشتهر من بين الأنبياء بهذه الحلية قال سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤] وقال سبحانه: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ

لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣، ١٤٤]، وقد ورد ذكر تكليم الله موسى في مواضع من كتاب الله(١). وهو عليه السلام المعني في قوله سبحانه: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله﴾ في قول كافة المفسرين، وقد ثبت تكليم الله آدم عليه السلام في كتاب الله، في نحو قوله سبحانه: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] وقوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة: ٣٥] وقوله: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧] وما بعدها، وظاهر هذا أنه كان كفاحاً بغير واسطة الملك(٢). وفي حديث أبي ذر في عدد الأنبياء والرسل المتقدم ذكره أنه سأل النبي ﷺ عن آدم: أنبيٌّ مكلم هو؟، فقال «نعم نبي مكلم»(٣)، قال ابن عطية: «وقد تأول بعض الناس أن تكليم آدم كان في الجنة فعلى هذا تبقى خاصية موسى»(٤). وقد حمل بعضهم قوله سبحانه في سورة النجم

---

(١) انظر سورة طه الآيات ١١ – ٣٧، ٨٣ – ٨٥، وسورة الشعراء الآيات ١٠ – ١٧، وسورة النمل الآيات ٨ – ١٢، وسورة القصص الآيات ٣٠ – ٣٦، وسورة النازعات الآيات ١٥ – ١٩.

(٢) انظر أضواء البيان ١ / ١٩٤.

(٣) تقدم تخريجه والكلام عنه، في ص ١٤٠ وهو صحيح.

(٤) المحرر الوجيز ٢ / ٢٧١.

﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾ على أن الله أوحى إلى محمد ليلة المعراج كفاحاً بلا واسطة[1] فيكون تكليما، وحمله آخرون على أن الله أوحى إلى محمد بواسطة جبريل[2] فلا يكون تكليما، قال ابن كثير: «وكلا المعنيين صحيح»[3] كأنه يرى أن الأمرين قد وقعا وهو قد قال في قوله سبحانه: ﴿منهم من كلم الله﴾ في آية البقرة ما نصه: «يعني موسى ومحمداً صلى الله عليهما وسلم وكذلك آدم»[4].

وإن صح تكليم الله محمداً ﷺ ليلة المعراج قد يُتَأول أنه وقع في السماء فتبقى خاصية موسى عليه السلام. ومر من فضائله ـ عليه السلام ـ كونه في السماء السادسة، وقد آتاه الله عز وجل تسع آيات بينات[5] إلى فرعون وقومه ظهرت بهن حجته وقامت بينته أيده الله بهن قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] وقال عز وجل: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾﴾ [النمل: ١٢].

وأما عيسى عليه السلام فاختص من بين سائر الخلق بأنه ولد لأم من غير أب، وإنما نفخ جبريل في درع جيب مريم فحملت بعيسى عليه

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢٧و ٢٨، وزاد المسير ٨/٦٧ وتفسير ابن كثير ٤/٢٥٠، والدر المنثور ٦/١٢٣، ١٢٤.

(٢) انظر المراجع السابقة وبقية كتب التفسير.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/٢٥٠.

(٤) المرجع السابق ١/٣٠٥.

(٥) والآيات التسع هي: العصى واليد والسنين وفلق البحر والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم آيات مفصلات.

السلام وتكلم في المهد وآتاه الله من البينات ما فضله به في قوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقد حكى الله كلام عيسى في المهد فكان مما قاله وتظهر فيه من فضائله عليه السلام غرر: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم: ٣٠ - ٣٣]. وقد قال سبحانه في ذكر ولادة عيسى عليه السلام: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ فَحَمَلَتْهُ فَانتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾﴾ [مريم: ١٦ - ٢٢].

وكان من الآيات التي آتاها الله عيسى عليه السلام ما ذكره سبحانه في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٠﴾﴾ [المائدة: ١١٠].

وقد رفعه الله عز وجل إليه، فهو حي في السماء وهو في الثانية كما في أحاديث الإسراء، قال سبحانه في تكذيب اليهود في دعواهم قتله عليه السلام: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨] وهذا من خصائصه ﷺ إذ ليس في الأنبياء حي إلا هو.

وسينزل عليه السلام في آخر الزمان كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وهذا من خصائصه عليه السلام، قال سبحانه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩]. وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ بنزول عيسى عليه السلام(١)، قال ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطاً»(٢) وقال ﷺ: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»(٣) وأجمعت الأمة على نزوله عليه السلام آخر الزمان(٤).

المسألة الثالثة: تفضيل نبينا محمد ﷺ على جميع الخلائق:

محمد ﷺ هو أفضل الأنبياء على الإطلاق بل هو خير الخلائق أجمعين صلوات الله وسلامه عليه، وقد جاءت في ذلك نصوص لا تحصى كثرة فيما أوحاه الله عز وجل في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ وفيما كتب وروي من أقوال الأئمة المهديين من السلف

---

(١) انظر التنصيص على التواتر وبيانه في تفسير الطبري ٣/ ٢٠٤، وتفسير ابن كثير ١/ ٥٧٨ وما بعدها، والنهاية ١/ ١٣٦ وما بعدها، ونظم المتناثر ١٤٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه انظره مع الفتح ٤/ ٤١٤، ومسلم ١/ ١٣٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، انظره مع الفتح ٦/ ٤٩٠، ومسلم ١/ ١٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط ٢/ ٤٧٣، ولوامع الأنوار البهية ٢/ ٩٤.

الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

• قال سبحانه وتعالى: ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾ [البقرة: ٢٥٣] والمعني بقوله: «ورفع بعضهم درجات» محمد ﷺ، قاله ابن عباس والشعبي ومجاهد وغيرهم[١]، قال الزمخشري في هذه الجملة من الآية: «أي ومنهم من رفعه على سائر الأنبياء فكان بعد تفاوتهم في الفضل أفضل منهم بدرجات كثيرة» قال: «والظاهر أنه أراد محمداً ﷺ لأنه هو المفضل عليهم حيث أوتي ما لم يؤته أحد» إلى أن قال: «وفي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى، لما فيه من الشهادة على أنه العلم الذي لا يشتبه والمتميز الذي لا يلتبس، ويقال للرجل: من فعل هذا؟ فيقول: أحدكم أو بعضكم، يريد به الذي تعورف واشتهر بنحوه من الأفعال، فيكون أفخم من التصريح به وأنوه بصاحبه[٢]» وقد خص سبحانه في الآية بالذكر من وجوه التفضيل، التفضيل بالآيات فقال: ﴿**مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ**﴾ وقال: ﴿**وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ**﴾ قال الزمخشري: «وهذا دليل بيّن أن من زيد تفضيلاً بالآيات منهم فقد فضل على غيره، ولما كان نبينا ﷺ هو الذي أوتي منها ما لم يؤت أحد في كثرتها وعظمها، كان هو المشهود له بإحراز قصبات الفضل غير مدافع»[٣].

---

(١) انظر تفسير الطبري ٣/ ٢، وتفسير البغوي ١/ ٢٣٦، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٦٤، والدر المنثور ١/ ٣٢٢.

(٢) الكشاف ١/ ١٥١، ١٥٢.

(٣) المصدر السابق.

وذهب بعض المفسرين إلى احتمال أن يراد بقوله: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ محمد وغيره على الإجمال[1] إلا أنه (يتعين أن يكون المراد من البعض هنا واحداً من الرسل معيناً لا طائفة، وتكون الدرجات مراتب من الفضيلة ثابتة لذلك الواحد، لأنه لو كان المراد من البعض جماعة من الرسل مجملاً، ومن الدرجات درجات بينهم، لصار الكلام تكرار مع قوله فضلنا بعضهم على بعض، ولأنه لو أُريد بعضٌ فُضِّلَ على بعض لقال ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾)[2] بعد قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

● وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [الإسراء: ٥٥] ذكر المفسرون أن الآية في محاجة اليهود وأن المعنى: وإنكم لم تنكروا تفضيل النبيين فكيف تنكرون فضل النبي ﷺ[3]، وقال الزمخشري: « قوله: ﴿ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض﴾ إشارة إلى تفضيل رسول الله ﷺ، وقوله ﴿وآتينا داود زبورا﴾ دلالة على وجه تفضيله، وهو أنه خاتم النبيين وأن أمته خير الأمم لأن ذلك مكتوب في زبور داود وقال الله تعالى: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾ وهم محمد وأمته »[4].

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٢ / ٢٧١، وزاد المسير ١ / ٣٠١ وغيرهما.

(٢) ما بين القوسين بنصه من تفسير التحرير والتنوير ٣ / ٦.

(٣) انظر تفسير البغوي ٣ / ١٢٠ وتفسير الرازي ٢٠ / ٢٣، وتفسير القرطبي ١ / ٢٧٨ وتيسير الكريم الرحمن ٤ / ١٤٣.

(٤) الكشاف ٢ / ٣٦٤.

وقد احتج العلماء ـ كما يقول الخازن ـ بقوله تعالى في الأنعام: «فبهداهم اقتده» لكون النبي ﷺ أفضل الأنبياء لأن ما تفرق في الأنبياء من خصال الفضل اجتمعت فيه ﷺ[1].

● وقال ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة وأعطيت الشفاعة»[2].

● وفي رواية من حديث أبي هريرة: «فضلت على الأنبياء بست»[3] فذكر أربعاً من الخمس المتقدمة إلا الشفاعة وزاد خصلتين هما: «أعطيت جوامع الكلم» و«ختم بي النبيون» فتحصل من الروايتين سبع خصال.

● ومن حديث حذيفة: «فضلنا على الناس بثلاث»[4] وفي روايات أن الخصائص أربع وروايات أنها اثنتين، ويتحصل من مجموع الروايات جملة من خصائصه ﷺ التي فضل بها على الأنبياء تزيد كثيراً على ما حدد في كل رواية من عدد، ذكر ابن حجر أنه ينتظم من الروايات سبع عشرة خصلة قال: «ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع» ونقل عن بعض أهل العلم أن عدد الذي اختص به نبينا ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة[5].

---

(١) تفسير الخازن ٢/١٥٧.

(٢) متفق عليه، انظر صحيح البخاري مع الفتح ١/٥٣٣، وصحيح مسلم ١/٣٧٠.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٧١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١/٣٧١.

(٥) فتح الباري ١/٤٣٩.

وأما اختلاف الروايات في تحديد العدد فإنه لا تعارض فيه، يقول ابن حجر في ذلك: «وطريق الجمع أن يقال: لعله اطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الإشكال من أصله»[١].

• وفي أحاديث الشفاعة من بيان فضله ﷺ على الأنبياء ما هو ظاهر، وقد وصف النبي ﷺ ذلك اليوم بأنه يوم يرغب إليه فيه الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه الصلاة والسلام[٢].

• وقال ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك»[٣].

• وقال ﷺ: «أنا أكثر الأنبياء تبعاً»[٤] وقال: «لم يصدق نبي من الأنبياء ما صدقت وإن من الأنبياء نبياً ما يصدقه من أمته إلا رجل واحد»[٥].

ولقد قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع»[٦]. وقال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»[٧].

---

(١) فتح الباري ١/٤٣٦.

(٢) انظر حديث أبي بن كعب عند مسلم في صحيحه ١/٥٦٢.

(٣) رواه مسلم في صحيحه ١/١٨٨.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١/١٨٨.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ١/١٨٨.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٧٨٢.

(٧) أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ٨/٣٩٥، وسلم ١/١٨٤.

ومن حديث أبي بكر الصديق في الشفاعة أن عيسى عليه السلام يقول للناس إذا أتوه يستشفعونه: «انطلقوا إلى سيد ولد آدم» وفيه أن النبي ﷺ: يقول في دعاء شفاعته: «رب خلقتني سيد ولد آدم ولا فخر»[١].

● وقال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[٢].

وفي معنى «ولا فخر» قال ابن الجوزي: «قال ابن الأنباري: المعنى لا أتبجح بهذه الأوصاف وإنما أقولها شكراً لربي ومنبها أمتي على إنعامه علي، وقال ابن عقيل[٣]: إنما نفي الفخر الذي هو الكبر الواقع في النفس المنهي عنه الذي قيل فيه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾ [لقمان: ١٨]، ولم ينف فخر التجمل بما ذكره من النعم التي بمثلها يفتخر، ومثله قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [القصص: ٧٦] يعني الأشرين، ولم يُردْ الفرح بنعمة الله تعالى»[٤] وقد قال سبحانه: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا

---

(١) رواه أحمد في المسند ١ /٥، والبزار انظر كشف الأستار ٤ /٦٩، ٧٠. قال الهيثمي: «وأبو يعلى» وقال: «ورجالهم ثقات» المجمع ١٠ /٣٧٥.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١ /٢٨١، ٣ /٢، وابن ماجه ٢ /١٤٤٠، والترمذي ٥ / ٥٤٨، وانظر تحفة الأحوذي ١٠ /٣٨٢ وعارضه الأحوذي ١٣ /١٠٢، ١٠٣، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، ورمز السيوطي لحسنه في الجامع ١ /١٠٦ وصححه الألباني في صحيح الجامع ٢ /٢١.

(٣) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، شيخ الحنابلة في عصره، اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته وله كتب أعظمها «الفنون»، ت ٥١٣هـ. انظر طبقات الحنابلة ـ الذيل ـ ٤ /١٤٢، ولسان الميزان ٤ /٢٤٣.

(٤) صفة الصفوة ١ /١٨٣، وانظر فيض القدير ٣ /٤٢.

﴿يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٨] فأمر سبحانه بالفرح بفضله.

وظاهر من النصوص أوجه تفضيله ﷺ على الأنبياء فبعثه إلى الناس كافة، وشريعته أكمل الشرائع، وهو أعظم الناس أمة، وختم الله به النبوات، إلى غير ذلك من معجزاته عليه الصلاة والسلام فهو أكثر الأنبياء آيات، وقد ذكر أن آياته ﷺ تبلغ ألفاً أو أكثر[١]. وقد نحى بعض أهل العلم إلى المفاضلة بين معجزاته ﷺ ومعجزات الأنبياء مبيناً في كل معجزة لنبي أن نبينا أوتي خيراً منها[٢].

ولقد أجمعت الأمة على أنه ﷺ أفضل الخلق[٣]، وهو في كلام الأئمة سلفاً وخلفاً كثير، فمن ذلك ما نقل من عقيدة الإمام أحمد إمام أهل السنة أنه «كان يعتقد أن محمد ﷺ خير الرسل وخاتم الأنبياء والشهيد على الجميع»[٤]. وأنه «كان يقول إن بعض النبيين أفضل من بعض ومحمد ﷺ أفضلهم»[٥].

وعقد النووي في شرح صحيح الإمام مسلم باباً قال: «باب تفضيل نبينا محمد ﷺ على جميع الخلائق»[٦].

وعقد الآجري[٧] باباً في كتابه «الشريعة» فقال: «باب ذكر ما

---

(١) انظر دلائل النبوة للبيهقي ٥ / ٥٠٠، والكشاف ١ / ١٥١.

(٢) كما فعل أبو نعيم في الدلائل من ص ٥٣٧ – ٥٦٤.

(٣) انظر تفسير الرازي ٦ / ١٩٥ وتفسير ابن كثير ٣ / ٤٧، والشفا ١ / ٢٢٦.

(٤) طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٩.

(٥) طبقات الحنابلة ٢ / ٣٠٦.

(٦) ج ١٥ / ص ٣٧.

(٧) هو محمد بن الحسين، أبو بكر، كان حافظاً صنف كتبا في علوم الحديث، =

فضل الله عز وجل به نبينا ﷺ في الدنيا من الكرامات على جميع الأنبياء»[١] وقال الحافظ عبد الغني المقدسي[٢] في عقيدته: «فصل: ونعتقد أن محمداً المصطفى خير الخلائق وأفضلهم وأكرمهم على الله عز وجل وأعلاهم درجة وأقربهم إلى الله وسيلة»[٣].

ومما ينبغي أن يعلم ما اختص به بعض الأنبياء من الفضائل لا يقتضي أفضليته على صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ، فإن المفضول يجوز أن يختص بما ليس للفاضل من غير أن يفضله بما اختص به، وقد وقع نحو هذا في نبينا ﷺ وبعض أتباعه من الصحابة رضوان الله عليهم وهم دون الأنبياء في الفضل، فهذا عمر رضي الله عنه أخبره النبي ﷺ أن الشيطان ينفر منه قال ﷺ: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجا إلا سلك فجا غير فجك»[٤]، وعرض له ﷺ الشيطان في صلاته ولم ينفر منه كما في حديث أبي هريرة[٥] قال القرافي في هذا: «وأين عمر من النبي عليه السلام، غير أنه يجوز أن يحصل للمفضول ما لا يحصل للفاضل» قال: «ومن ذلك أن الأنبياء صلوات الله وسلامه

= ت ٣٦٠هـ ـ انظر تاريخ بغداد ٢/٢٤٣.

(١) الشريعة ٤٩٨.

(٢) هو عبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي المقدسي، حدث وصنف في الحديث تصانيف حسنة كان عابداً ورعاً متمسكاً بالسنة، ت ٦٠٠هـ، انظر تذكرة الحفاظ ٤/١٣٧٢.

(٣) عقيدة الحافظ المقدسي، ضمن المجموعة العلمية السعودية ص ٥٢.

(٤) أخرجه البخاري انظر الصحيح مع الفتح ٧/٤١، ومسلم ٤/١٨٦٤.

(٥) انظره في صحيح البخاري مع الفتح ٦/٤٥٧.

عليهم أفضل من الملائكة على الصحيح، وقد حصل للملائكة المواظبة على العبادة مع جميع الأنفاس، يلهم أحدهم التسبيح كما يلهم أحدنا النفس إلى غير ذلك من الفضائل والمزايا التي لم تحصل للبشر، ومع ذلك فالأنبياء أفضل منهم لأن المجموع الحاصل للأنبياء من المزايا والمحاسن أعظم من المجموع الحاصل للملائكة فمن استقرى هذا وجده كثيراً» إلى أن قال: «فعلى هذه القاعدة تخرجت الإقامة والأذان وأن من خواصهما التي جعل الله تعالى لهما أن الشيطان ينفر منهما دون الصلاة وأن الصلاة أفضل منهما ولا تناقض في ذلك بسبب أن المفضول يجوز أن يختص بما ليس للفاضل»[1]. فالحاصل أن نبينا ﷺ أفضل الخلائق ولا يلتفت إلى غير هذا، ولقد زعم قوم أنه ﷺ لم يكن أفضل من إبراهيم ولا من نوح ولا من آدم عليه السلام لأن الثلاثة آباؤه، وامتنعوا من تفضيل الابن على الأب، وفضلوه على كل نبي لم يكن أبا له[2]. قال البغدادي: «وقياسهم يقتضي أن لا يكون أفضل من إدريس ولا من إسماعيل لأنهم أبواه»[3] ولم ينصوا عليهما، فهم ينطقون عن جهل وسفه، وكذا يقتضي قياسهم أن يكون الأب الكافر المخلد في النار خير من الابن المؤمن المخلد في الجنة كمن نزل فيهم قوله سبحانه: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ...﴾.

[المجادلة: ٢٢]

---

(١) الفروق ٢/١٤٤ - ١٤٦.

(٢) انظر أصول الدين ص ١٦٥.

(٣) نفس المرجع السابق.

المسألة الرابعة: في تفاضل أحوال النبي الفرد:

لا شك أن أحوال النبي الفرد متفاضلة فالنبي بعد النبوة خير منه قبل النبوة هذا في الجملة، قال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَىٰ ﴿٧﴾﴾ [الضحى: ٧] أي أنه كان عليه الصلاة والسلام لا يدري القرآن والشريعة ولا يعلم عن أمر النبوة حتى هداه الله إلى ذلك[١] كما قال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢] وكما قال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

ثم أحوال النبي بعد النبوة متفاضلة ولا شك، ومن شواهد ذلك أن الله قد ذكر في كتابه ذنوباً وقعت من بعض الأنبياء وذكر مع ذلك توبتهم صلوات الله وسلامه عليهم كما قال سبحانه في آدم: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢]، ونحو ذلك مما ورد عن نوح وداود وغيرهم ولا شك أن حال التوبة والإنابة أفضل من الحال الأخرى كما ذكر ابن تيمية قول بعض السلف: كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة[٢].
وما من شك أن حال تلقي الوحي أشرف من غيرها من الأحوال ولذلك كان يعتريه ﷺ فيها ما لا يعتريه في غيرها حتى قالت عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً»[٣]. ولا شك أن حاله بعد تتابع الوحي

---

(١) انظر تفسير البغوي ٤/٤٩٩، وتفسير القرطبي ٢٠/٩٦ وما بعدها.

(٢) انظر الفتاوى ١٠/٢٩٤.

(٣) أخرجه البخاري في أول صحيحه، انظره مع الفتح ١/١٨، ومالك في الموطأ ١/

واعتياده له أفضل من حاله في أوائل البعثة وقد رجف فؤاده عليه الصلاة والسلام ورعب من جبريل يوم نبئ عليه السلام ويوم أرسل[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل»[2] فهذا نص في تفاضل أحواله ﷺ حال النبوة.

٢٠٣، وانظر صحيح مسلم ٤/١٨١٦.

(١) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١/٢٢ و٢٧، وصحيح مسلم ١/١٣٩ - ١٤٣.

(٢) أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ١/٣٠، ومسلم ٤/١٨٠٣.

المبحث الرابع
توجيه النهي الوارد في التفضيل بين الأنبياء

تبين مما تقدم أنه لا بد من اعتقاد التفاضل بين الأنبياء واعتقاد فضل الرسل على الأنبياء وفضل أولي العزم على بقية الرسل وفضل محمد ﷺ على سائر الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليه، لقيام الأدلة الشرعية الصريحة الصحيحة على ذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ نهيه عن التفضيل بين الأنبياء، ونهيه عن تفضيله خاصة على بعض الأنبياء، وفي هذا إشكال يظهر لناظره ويزول لمتأمله، وقد خرج العلماء وجوها من القول في توجيه ذلك النهي.

أما ما ورد عن النبي ﷺ فقد قال ﷺ: «لا تخيروا بين الأنبياء» وفي رواية «لا تفضلوا بين الأنبياء» وهو واقع في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ جالس جاء يهودي فقال: يا أبا القاسم، ضرب وجهي رجل من أصحابك، فقال: «أضربته؟» قال: سمعته بالسوق يحلف، والذي اصطفى موسى على البشر، قلت: أيّ خبيث، على محمد ﷺ؟ فأخذتني غضبة، ضربت وجهه، فقال النبي ﷺ: «لا تخيروا بين الأنبياء...» الحديث[1] وفي رواية «لا تخيروني بين الأنبياء»[2] وفي رواية «لا تفضلوا بين أنبياء الله»[3] وروى القصة أبو هريرة بنحوه إلا أنه قال: «لا تخيروني

---

(١) متفق عليه انظره في البخاري مع الفتح ٥/ ٧٠، ومسلم ٤/ ١٨٤٤.

(٢) أخرجها البخاري انظر صحيحه مع الفتح ٨/ ٣٠٢، و١٢/ ٢٦٣.

(٣) أخرجها البخاري انظر صحيحه مع الفتح ٦/ ٤٥٠، ومسلم ٤/ ١٨٤٤.

على موسى»[1] . وفي حديث ثان قال ﷺ: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»[2] إلا أن النهي في هذا الحديث يحتمل التأويل على وجهين:

الأول: أن يكون المراد بقوله (أنا): رسولَ الله ﷺ نفسَه، قال الخطابي[3]: «وهذا أولى الوجهين وأشبههما بمعنى الحديث، فقد جاء من غير هذا الطريق أنه ﷺ قال: «ما ينبغي لنبي أن يقول إني خير من يونس بن متى» فعم الأنبياء كلهم فدخل هو في جملتهم»[4].

الثاني: أن يكون إنما أراد ﷺ بقوله «لا ينبغي لعبد»: من سواه من الناس، أي لا ينبغي للعبد القائل أن يقول ذلك[5].

وقد دل على أن هذا هو الأولى في معنى الحديث جملة من ألفاظ

---

(١) متفق عليه انظره في البخاري مع الصحيح ٥ / ٧٠، ومسلم ١٨٤٤.

(٢) متفق عليه من حديث ابن عباس انظر صحيح البخاري مع الفتح ٦ / ٤٥٠، ومسلم ١٨٤٦/٤.

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، فقيه محدث، ولي القضاء فحمد فيه، ت ٣٨٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٧ / ٢٣ – ٢٨.

(٤) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧ / ٤٢، والحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه ٤ / ٢١٧ من حديث عبد الله بن جعفر وفي سنده محمد بن إسحاق بن يسار وهو من المشهورين بكثرة التدليس (انظر تبيين المدلسين ص ٤٧ وتعريف أهل التقديس ص ١٢١) ـ فلا يحتج إلا بما صرح فيه بالسماع وقد روى هنا بالعنعنة فلا يحتج به، وأخرج هذا اللفظ الطبراني أيضاً من حديث عبد الله بن جعفر كما في فتح الباري ٦ / ٤٥١.

(٥) انظر معالم السنن ٧ / ٤١، وفتح الباري ٨ / ٢٦٧، وتحفة الأحوذي ١ / ٥٤٢ و٩ / ١١٩.

الحديث في عدد من رواياته في الصحيحين، ففي رواية: «لا أقول إن أحد أفضل من يونس بن متى»[1] وفي رواية: «من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»[2] فلا يصح مع قوله: «فقد كذب» أن يكون المراد رسول الله ﷺ.

وفي رواية يقول ﷺ: «قال ـ يعني الله تبارك وتعالى ـ لا ينبغي لعبدٍ لي (وفي لفظ: لعبدي) أن يقول أنا خير من يونس بن متى»[3]. فقوله: «لعبدٍ لي» يمنع أن يكون المراد رسول الله ﷺ خاصة.

والحاصل أن في الحديثين ينهى رسول الله ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء، وعن تفضيله على موسى ويونس خاصة ـ على حمل الحديث في يونس على أن النبي ﷺ هو المراد ـ وهو ﷺ أفضل منهما ومن سائر الأنبياء وجميع الخلق قطعاً كما تقدمت الدلائل عليه من الكتاب والسنة والإجماع، وفي هذا إشكال ظاهر، وقد وجه العلماء ذلك النهي لإزالة الإشكال في أقوال متعددة، منها:

١ ـ أن النهي ورد قبل أن يعلم النبي ﷺ أنه سيد ولد آدم وأفضل الأنبياء فلما علم أخبر به، وأن النهي عن التفضيل منسوخ بالقرآن[4].

إلا أن في هذا القول نظراً كما يقول ابن كثير، قال: «لأن هذا من

(١) متفق عليه، انظرها في البخاري مع الفتح ٦ / ٤٥١، ومسلم ٤ / ١٨٤٤.

(٢) أخرجها البخاري انظر الصحيح مع الفتح ٨ / ٢٦٧ و٥٤٣.

(٣) أخرجها مسلم في صحيحه ٤ / ١٨٤٦.

(٤) انظر الشفا ١ / ٢٢٦، وتفسير القرطبي ٣ / ٢٦٢، وشرح النووي لمسلم ١٤ / ٣٨، وفتاوى النووي ص ١٩٦. وفتح الباري ٦ / ٤٥٢، وتفسير ابن كثير ١ / ٣٠٥.

رواية أبي سعيد وأبي هريرة[1]، وما هاجر أبو هريرة إلا عام حنين متأخراً، فيبعد أنه لم يعلم بهذا إلا بعد هذا والله أعلم»[2]، وهو كما قال، بل والقول بالنسخ مردود، فإن التفاضل بين الأنبياء وفضل أولي العزم من الرسل منهم وتفضيله ﷺ على يونس، كل ذلك قد ورد في الآيات المكية في سورة الإسراء والأحقاف والقلم وقصة حديث أبي سعيد وأبي هريرة وقعت في المدينة، وكذلك الحديث الآخر في يونس عليه السلام ورد من رواية أبي هريرة وابن عباس، وابن عباس من صغار الصحابة توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة وقد ورد أيضاً من رواية عبد الله بن مسعود.

٢- أن النهي من باب التواضع وهضم النفس ونفي الكبر والعجب[3]. قال القاضي عياض: «وهذا لا يسلم من الاعتراض»[4]. وهذا التوجيه لا يتناسب مع قوله ﷺ «فقد كذب» في رواية «من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب» إن حُمِلَ الحديث على أن المراد بقوله (أنا) رسول الله ﷺ[5]، فإذا حُمِلَ على أن المراد به من سواه ﷺ، فإن لهذا التوجيه وجهه، خاصة مع قوله ﷺ: «إن الله أوصى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على

---

(١) يعني حديث قصة لطم الأنصاري لليهودي المتقدم ذكرها.

(٢) البداية والنهاية ١/ ٢٨٥.

(٣) انظر تأويل مختلف الحديث ص ٧٩، والشفا ١/ ٢٢٧، وشرح صحيح مسلم للنووي ١٤/ ٣٨، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٦٢، وتفسير ابن كثير ١/ ٣٠٥، وفتح الباري ٦/ ٤٥٢، ومعالم السنن بهامش المختصر ٧/ ٤١.

(٤) الشفا ١/ ٢٢٧.

(٥) انظر تحفة الأحوذي ٩/ ١١٩.

أحد »[1] ويكون مناسباً أيضاً مع قوله « ولا فخر » في حديث « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » المتقدم ذكره.

٣- أن النهي عن تعيين المفضول، أما تفضيل بعضهم على بعض في الجملة دون تعيين المفضول فهو دلالة النصوص، قاله ابن عطية[2] واستشهد له بقوله ﷺ: « أنا سيد ولد آدم » بإطلاق دون تعيين. ونقل القرطبي قول من قال: (إن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى، فإن الله أخبر بأن الرسل متفاضلون، فلا تقول: نبينا خير من الأنبياء، ولا من فلان النبي، اجتناباً لما نهي عنه، وتأدباً به وعملا باعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل »[3].

إلا أن في هذا التوجيه نظراً فالله عز وجل لما أخبر أنه فضل بعض النبيين على بعض في آية الإسراء، وبعض الرسل على بعض في آية البقرة، جَعَل يُعيِّن في الآيتين بعض المتفاضلين ويذكر بعض الوجوه التي فضلوا بها، فعمم ثم خص كما هو ظاهر من لفظ الآيتين وقد تقدم ذكرهما مراراً[4].

وقد عين الله عز وجل أولي العزم بالذكر وفضلهم على بقية الأنبياء ـ كما تقدم ـ، والرسل أفضل من الأنبياء كما دل عليه الدليل واتفق

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ٢١٩٩.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٢ / ٢٧٠، وابن عطية هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي مفسر فقيه أندلسي، ت ٥٤٢هـ. انظر الأعلام ٣ / ٢٨٢، ومعجم المؤلفين ٥ / ٩٣.

(٣) تفسير القرطبي ٣ / ٢٦٢.

(٤) انظر تفسير القرطبي ٣ / ٢٦٤.

عليه العلماء، فالرسول أفضل من النبي وفي هذا تعيين كما هو ظاهر، أما الإجمال في قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» فهو دال على التعيين أيضاً، إذ ثبوت كونه ﷺ أفضل من الأنبياء جملة دليل كونه أفضل من كل واحد منهم مفصلاً، هذا مع قيام دليل على التعيين فلقد استدل العلماء بقوله تعالى: ﴿ولا تكن كصاحب الحوت﴾ على أن النبي ﷺ أفضل من يونس، وهذا شاهد على التعيين، فالمراد بالنهي إذا غير هذا الوجه.

٤- أن المراد بالنهي المنع من التفضيل من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها فهم متساوون فيها وإنما التفاضل بالخصائص والمحن ونحوها[١]. قال القرطبي: «وهذا قول حسن فإنه جمع بين الآيات والأحاديث من غير نسخ»[٢].

وقال ابن قتيبة في حديث «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»: «ويجوز أن يريد لا تفضلوني عليه في العمل فلعله أكثر عملاً مني ولا في البلوى والامتحان فإنه أعظم مني محنة»[٣].

٥- أن المراد بالنهي منع التفضيل من عند أنفسنا لأن مقام التفضيل إنما هو إلى الله[٤]، وروي عن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ أنه كان يمنع من المفاضلة بين الأنبياء مع قوله بأن بعضهم أفضل من بعض

---

(١) انظر الشفا ١/ ٢٢٧، وتفسير القرطبي ٣/ ٢٦٢، وشرح النووي لمسلم ١٤/ ٣٨، وفتاوى النووي ١٩٦، وعون المعبود ١٢/ ٤٢٥.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٢.

(٣) تأويل مختلف الحديث ٧٩.

(٤) انظر تفسير ابن كثير ١/ ٣٠٥ وعون المعبود ١٢/ ٤٢٤.

وأن محمداً أفضلهم لكنه يقول ليس تعيين التفضيل إلى أحد منا[1].

٦- أن المراد بالنهي منع التفضيل بمجرد الآراء والعصبية[2]. وهذا قد يؤول إلى سابقه.

٧- أن المراد بالنهي منع التفضيل الذي يؤدي إلى الخصومة والتشاجر[3] وذلك في مثل الحال التي تحاكم فيها اليهودي مع الأنصاري عند النبي ﷺ كما في حديث أبي سعيد وأبي هريرة فهذا التوجيه ملائم لسبب ورود الحديث.

٨- أن المراد بالنهي منع التفضيل الذي يؤدي إلى توهم النقص في المفضول أو الغض منه والإزراء به[4].

قال الخطابي في النهي الوارد: «معنى هذا ترك التخيير بينهم على وجه الإزراء ببعضهم، فإنه ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم والإخلال بالواجب من حقوقهم ويفرض الإيمان بهم، وليس معناه أن يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم فإن الله سبحانه قد أخبر أنه قد فاضل بينهم»[5] وممن قال بهذا التوجيه ابن تيمية رحمه الله وعليه حمل حديث أبي سعيد وأبي هريرة المذكور[6]، وهو لائق بحديث:

---

(١) انظر طبقات الحنابلة ٢/٣٠٦.

(٢) تفسير ابن كثير ١/٣٠٥.

(٣) انظر شرح النووي لمسلم ١٤/٣٨ وفتاوى النووي ١٩٦، وتفسير ابن كثير ١/٣٠٥.

(٤) انظر الشفا ١/٢٢٧، وتفسير القرطبي ٣/٢٦٢، وشرح مسلم للنووي ١٤/٣٨، وفتاوى النووي ١٩٦.

(٥) معالم السنن ـ بهامش مختصر سنن أبي داود ٧/٣٨، ٣٩.

(٦) انظر الفتاوى ١٤/٤٣٦.

«ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى».

فقد ذكر أهل العلم أنه إنما خص يونس عليه السلام بالذكر لما يخشى على من سمع ما قصه الله علينا من شأنه وما كان من قلة صبره، ونهي نبينا عليهما الصلاة والسلام عن أن يكون مثله، من أن يقع في نفسه تنقيص له، فبالغ ﷺ في ذكر فضل يونس عليه السلام لسد هذه الذريعة[1]. إلا أن هناك من خرج بهذه العلة للنهي عن حدها فأطلق حكم النهي لمطلق هذه العلة، فجعل النهي مطلقاً لهذه العلة، فقال كما نقل القرطبي: «لا يقال: النبي أفضل من الأنبياء كلهم ولا من فلان، ولا خير، كما هو ظاهر النهي، لما يتوهم من النقص في المفضول، لأن النهي اقتضى منع إطلاق اللفظ لا منع اعتقاد ذلك المعنى، فإن الله تعالى لما أخبر بأن الرسل متفاضلون فلا تقول: نبينا خير من الأنبياء، ولا من فلان النبي، اجتناباً لما نهي عنه وتأدباً به وعملاً باعتقاد ما تضمنه القرآن من التفضيل»[2].

وظاهر هذا الكلام أن المراد من النهي ـ عند قائله ـ هو منع تعيين المفضول، لا تفضيل بعض النبيين على بعض في الجملة كما في آخر النقل، وهذا مرده إلى القول الذي ذكرناه برقم (٣)، ثم جعل العلة من عدم تعيين المفضول هي دفع توهم نقص المفضول كما في أول النقل، وظاهر هذا جعل تعيين المفضول موهما نقصه، هكذا بهذا الإطلاق وهو خطأ، ويكفي في الجواب عن القول بألاَّ يقال النبي أفضل

(١) انظر الشفا ١ / ٢٢٧، ومعالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧ / ٤١، وفتح الباري ٦ / ٤٥٢.

(٢) تفسير القرطبي ٣ / ٢٦٢.

من الأنبياء أن يورد حديث أبي هريرة في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «فضلت على الأنبياء بست» الحديث[1]. والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه وهو في صحيح مسلم.

الفصل الثاني

المفاضلة بين الأنبياء وبقية البشر

المبحث الأول
منزلة الأنبياء في البشر قبل نبواتهم

لقد كان الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم خيار أقوامهم وأفضلهم، لهم فيهم المنزلة الأثيرة، والدرجة الرفيعة من قبل نبواتهم، إذ قد عصمهم الله عن القبائح والرذائل وعما يزيل الحشمة والوقار ويوجب الازدراء والتعيير، ولذلك لم يحك الله عن المشركين المعادين للأنبياء أنهم عيروا أنبياءهم المبعوثين فيهم بمسبة، أو ازدروهم بقبيح أو نسبوهم إلى نقيصة، مع شدة ما كانوا عليه من الحرص على النيل من الأنبياء والسخرية بهم، وشدة حرصهم على تطلب ما يبرر رد نبواتهم، بل لقد ذكر الله في كتابه أن قوم شعيب قالوا له عليه السلام: ﴿**قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾**﴾ [هود: ٨٧] فاعترفوا له بالرشد والحلم وقالوا: أنت حليم رشيد، فلم تنهانا أن نفعل في أموالنا ما نشاء؟[١].

وحكى سبحانه قول قوم صالح: ﴿**يَا صَالِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا**﴾ [هود: ٦٢] أي كنا نرجو أن تكون فينا سيداً قبل النبوة، وذُكر أنهم كانوا أرادوا تنصيبه ملكاً عليهم[٢]، ولا يسوِّدوه وفيه ما يقدح.

---

(١) انظر زاد المسير ٤ / ١٥٠، وتفسير القرطبي ٩ / ٨٧، وذكر القرطبي أن هذا ـ الذي ذكرته ـ هو أحسن ما قيل في تفسير الآية.

(٢) انظر تفسير الطبري ١٢ / ٣٨، وتفسير القرطبي ٩ / ٥٩.

وكان مما قالوه أيضاً لصالح عليه السلام كما حكى الله عنهم: ﴿إِن نَّقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: ٥٤] ومعنى اعتراك: ألمَّ بك بعد إذ لم يكن فيك. فَبَرَّؤوه أن يكون فيه قبل ذلك سوء في عقله، فهو وصف منهم له بالرشد وكمال العقل، وهكذا الأنبياء كانوا في تمام عقل وكمال رشد من قبل نبواتهم، وقد قال سبحانه وتعالى في إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الأنبياء: ٥١] قال القرطبي: «أي قبل النبوة» قال: «وعليه أكثر أهل التفسير»، قال: «﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ أي إنه أهل لإيتاء الرشد وصالح للنبوة»[١] وقال ابن كثير: «يخبر تعالى عن خليله إبراهيم عليه السلام أنه آتاه رشده من قبل، أي من صغره ألهمه الحق والحجة على قومه»[٢] وقال ابن سعدي في الآية أيضاً: «أي أعطيناه رشده واختصصناه بالرسالة والخلة واصطفيناه في الدنيا والآخرة لعلمنا أنه أهل لذلك وكفء له لزكائه وذكائه»[٣].

وقال سبحانه في إبراهيم والأنبياء من ذريته عليهم السلام: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾﴾ [مريم: ٥٠] أي رزقناهم الثناء الحسن والذكر الجميل من الناس[٤]. ونحو هذا قوله سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ ﴿٤٥﴾ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٦﴾﴾ [ص: ٤٥، ٤٦] قيل في معنى قوله: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ «إن المراد بالدار: الدنيا، والمعنى:

---

(١) تفسير القرطبي ١١/٢٩٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/١٨٢.

(٣) تيسير الكريم الرحمن ٥/١١٩.

(٤) تفسير الطبري ١٦/٧٠.

لتخلص لهم بالثناء الحسن عليهم»[1]. وقال سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِّنَ الأَخْيَارِ ﴿٤٨﴾﴾ [ص: ٤٨] قال ابن سعدي: «يقول الذين لهم كل خلق كريم وعمل مستقيم»[2]. وهذا عام مطلق شامل لحالهم قبل النبوة وبعدها، وقال ﷺ عن نفسه: «ما هممت بقبيح مما كان أهل الجاهلية يعملون به إلا مرتين من الدهر كلتاهما عصمني الله فيهما، قلت ليلة لبعض فتيان مكة ونحن في رعاية غنم أهلنا، فقلت لصاحبي: أبصر لي غنمي حتى أدخل مكة فأسمر فيها كما يسمر الفتيان، فقال: بلى، قال: فدخلت حتى إذا جئت أول دار من دور مكة سمعت عزفاً بالغرابيل والمزامير، فقلت: ما هذا؟ فقيل: تزوج فلان فلانة، فجلست أنظر، وضرب الله تعالى على أذني، فوالله ما أيقظني إلا مس الشمس فرجعت إلى صاحبي، فقال: ما فعلت؟ قلت: ما فعلت شيئاً، ثم أخبرته بالذي رأيت، ثم قلت له ليلة أخرى أبصر لي غنمي حتى أسمر بمكة، ففعل فدخلت فلما جئت مكة سمعت مثل الذي سمعت تلك الليلة، فسألت، فقيل: فلان نكح فلانة، فجلست أنظر وضرب الله على أذني، فوالله ما أيقظني إلا مس الشمس» قال ﷺ: «فوالله ما هممت بعدهما بسوء مما يعمله أهل الجاهلية حتى أكرمني الله بنبوته»[3].

---

(١) تفسير القرطبي ١٥/٢١٨.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ٧/١٤.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه: انظر الإحسان ٨/٥٦، والبزار، انظر كشف الأستار ٣/١٢٩ وقال الهيثمي: «رجاله ثقات» مجمع الزوائد ٨/٢٢٦، وكذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل ص ١٨٦، والبيهقي في الدلائل ٢/٣٣، وقال ابن حجر: «هو حديث حسن متصل ورجاله ثقات» المطالب العالية ٤/١٧٨ وانظر الخصائص الكبرى ١/٨٨.

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ كان ينقل الحجارة مع قومه للكعبة وعليه إزاره فقال له العباس يا ابن أخي لو حللت إزارك فجعلته على منكبيك دون الحجارة ـ وكان القوم يفعلون ذلك ـ، فحلَّ ﷺ إزاره فجعله على منكبيه، فسقط مغشياً عليه، فما رئى بعد ذلك عرياناً ﷺ[1].

فالله عز وجل قد عصم أنبياءه من قبل النبوة عما يُصغِّر أقدارهم، ولذا كانت لهم في أقوامهم المنزلة السامية، ولهم فيهم الذكر الحسن والثناء الجميل.

ولا غرو، فإن الله صنعهم على عينه، واصطنعهم لنفسه، كما قال سبحانه في موسى عليه السلام: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩] وقال: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴿٤١﴾﴾ [طه: ٤١]، وهذا وإن كان في موسى إلا أن النبوة جنس واحد.

ولقد أخبر النبي ﷺ أن في أهل الجاهلية خياراً وقال: «الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»[2] قال النووي: «معناه أن أصحاب المروءات ومكارم الخلائق في الجاهلية إذا أسلموا وفقهوا فهم خيار الناس»[3] فإذا كان في الجاهلية قبل ظهور النبوة خيار، فلا ريب أن الأنبياء خير الناس قبل نبواتهم لا يوازيهم في

---

(١) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١/ ٤٧٤ و٣/ ٤٣٩ و٧/ ١٤٥، وصحيح مسلم ١/ ٢٦٨.

(٢) أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ٦/ ٥٢٥، وانظر ٦/ ٣٨٧، و٤١٤ و٨/ ٣٦٢، وصحيح مسلم ٤/ ١٨٤٧.

(٣) شرح النووي لمسلم ١٥/ ١٣٥.

خيرتهم أحد منهم ذلك أن الله قد اصطفاهم من بين سائر الناس للنبوة، وقد قال سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، والله لا يجعل رسالته إلا في المواضع الشريفة، ولا ينيطها إلا بالأطهار، قال أبو نعيم: «إن الأحسن في سير الملوك، والأحمد في حكمهم، أنهم لا يرسلون مبلغاً عنهم إلا الأفضل، المستقل بأثقال الرسالة، قد ثقفته خدمته وخرجته أيامه، والعقول تشهد أن مثله مقيضاً مرتاداً عند المرسل لمثله في الإبلاغ والتأدية عنه، فالله الحكيم القدير لا يختار للرسالة إلا المتقدم على المبعوث إليهم، المزين بكل المناقب، ولهذا لم يوجد نبي قط به عاهة في بدنه أو اختلاط في عقله، أو دناءة في نسبه، أو رداءة في خلقه، وإليه رجع قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾»[1] وقال ابن القيم: «فالله سبحانه أعلم حيث يجعل رسالاته أصلاً وميراثاً[2]، فهو أعلم بمن يصلح لتحمل رسالته فيؤديها إلى عباده بالأمانة والنصيحة وتعظيم المرسل والقيام بحقه والصبر على أوامره والشكر لنعمه والتقرب إليه ومن لا صلح لذلك»[3].

فالأنبياء هم خيار الناس قبل نبواتهم، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

---

(١) دلائل النبوة ص ٣٤، ٣٥.

(٢) يقصد بالميراث وراثة الرسل والقيام بحمل ما بلغوه عن ربهم وخلافتهم فيه.

(٣) طريق الهجرتين ص ٩٧.

المبحث الثاني
حقيقة النبوة

النبوة منزلة سامية لا تبلغها في فضلها منزلة مما يهبه الله لعباده، فإنها إنباء عن الله وواسطة بينه وبين خلقه في تبليغهم مراده وشرعه، وحقيقة النبوة أنها نعمة من الله يمن الله بها على من يشاء من عباده باختياره سبحانه واصطفائه، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾ [مريم: ٥٨] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧] وقال سبحانه في إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ١٣٠] وقال في موسى عليه السلام: ﴿اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣] وقال تعالى لموسى عليه السلام: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [طه: ١٣].

فالنبوة اختيار من الله واصطفاء واجتباء وهبة منه سبحانه يهبها لمن يشاء: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فلا يبلغها أحد باكتساب ولا بكشف ولا برياضات، ولا ترجع إلى جسم النبي ولا إلى صفة من صفاته[1]، بل ولا إلى علمه بكونه نبياً، قال سبحانه لنبيه ﷺ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ

---

(١) انظر فتح الباري ٦ / ٣٦١.

تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢] فالنبي يجهل كونه نبياً حتى يطلعه الله على ذلك، ولذلك خاف موسى عليه السلام لما ألقى العصا حية تسعى. بل إن النبي لا يطمع قبل النبوة أن يكون نبياً، قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦] فلا تُبْلَغُ النبوة بطمعٍ فيها، ولذلك لبث ﷺ في قومه قبل النبوة أربعين سنة لم يبحث عن النبوة أو يجري لسانه بها، بل هي رحمة من الله بمن اختاره لها، وفوق ذلك فإن النبي لا يضمن بقاء الوحي محفوظاً لديه بعد النبوة، قال سبحانه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً ﴿٨٦﴾ إِلاَّ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيراً ﴿٨٧﴾﴾ [الإسراء: ٨٦، ٨٧] يقول ابن جرير في تفسيرها: «يقول تعالى ذكره: ولئن شئنا لنذهبن يا محمد بالذي أوحينا إليك ولكنه لا يشاء ذلك رحمة من ربك وتفضلاً منه عليك إن فضله كان عليك كبيراً باصطفائه إياك لرسالته وإنزاله عليك كتابه وسائر نعمه التي لا تحصىٰ»[1]. والنبوة كذلك ليست تجارة يتاجر بها من شاء ولذلك نفى الله عن أنبيائه طلب الأجر على الدعوة في نحو قوله: ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [يوسف: ١٠٤] وكان كل نبي يقول لقومه: «ما أسألكم عليه من أجر»[2] فالنبوة إذا محض اختيار من الله واصطفاء واجتباء، ولذلك رد الله زعم المشركين أن النبوة لا تليق إلا برجل عظيم من الأثرياء حين قالوا ـ فيما حكاه

---

(١) تفسير الطبري ١٥/١٠٦.

(٢) انظر الآيات رقم ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠ من سورة الشعراء، والآية ٩٠ من سورة الأنعام، والآية ٧٢ من سورة يونس، والآية ٥١ من سورة هود، والآية ٥٧ من سورة الفرقان، والآية ٢٣ من سورة الشورى، والآية ٤٦ من سورة القلم.

الله عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف: ٣١] رد عليهم سبحانه قائلاً: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]. يقول ابن كثير في تفسيرها: «أي ليس الأمر مردوداً إليهم بل إلى الله عز وجل، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فإنه لا ينزلها إلا على أزكى الخلق قلباً ونفساً وأشرفهم بيتاً وأطهرهم أصلاً»[١] فبيَّن سبحانه في رده زعمهم: أن النبوة رحمة منه يخص بها من يشاء من عباده، وأنها منزلة رفيعة يرفع الله بها عبده فوق خلقه درجات.

ثم إن النبوة قد انقطعت بعد محمد ﷺ فلا نبي بعده البتة، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال ﷺ: «بي ختم النبيون»[٢] وقال ﷺ: «أنا خاتم النبيين»[٣] وقال ﷺ: «إنه لانبي بعدي»[٤] وفي الجملة فإن كونه ﷺ خاتم النبيين وأنه لا نبي بعده ثابت بالتواتر من أحاديث رسول الله ﷺ[٥]. كما هو ثابت بالقرآن أيضاً. فلا مطمع لأحد في هذه المنزلة بعده ﷺ، ولم يبلغها من البشر إلا هو ومن تقدمه من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فلا يبلغها غيرهم إلى قيام الساعة.

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ١٢٨.

(٢) متفق عليه، وقد تقدم.

(٣) متفق عليه من حديث أبي هريرة ـ انظر البخاري مع الفتح ٦/ ٥٥٨، وصحيح مسلم ٤/ ١٧٩١.

(٤) أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ٦/ ٤٩٥.

(٥) انظر نظم المتناثر ص ١٣٢.

المبحث الثالث
الأنبياء أفضل البشر

الأنبياء هم أفضل البشر على الإطلاق، هذه هي دلالة الكتاب والسنة والإجماع والنظر الصحيح.

أما الكتاب:

فقد قال سبحانه وتعالى مبيناً مراتب أوليائه: ﴿**وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾**﴾ [النساء: ٦٩].

فالله قد رتب عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب وبدأ بالأعلى منهم وهم النبيون، وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم قد شق عليهم أن النبي ﷺ في الجنة يرفع مع النبيين في الدرجات العلا فتكون منزلتهم دون منزلته فلا يصلون إليه ولا يرونه ولا يجالسونه، فنزلت الآية[1] مبينة أن من أطاع الله ورسوله يكون من نعيمه في الجنة أن يتمكن من مجالسة الأنبياء ورؤيتهم وزيارتهم، فلا يفوته ذلك ولذلك قال سبحانه: ﴿**مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم**﴾ وقال: ﴿**وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا**﴾ وهذه المعية والرفقة لا تعني تساويهم في الدرجة، بل هم متفاوتون، لكنهم يتزاورون ويتجالسون ويأنسون بقربهم كما كانوا في الدنيا، وهذا بفضل الله

---

(١) انظر تفسير الطبري ٥/١٠٤، وحلية الأولياء ٤/٢٤٠، و٨/١٢٥ وأسباب النزول للواحدي ٩٤ و٩٥، وانظر الدر المنثور ٢/١٨٢، ولباب النقول ـ بهامش الجلالين ـ ١٧٤.

لاتباعهم الأنبياء واقتدائهم بهم.

فالآية نص في تفضيل الأنبياء على البشر فهم أفضل أولياء الله وأرفعهم درجة على الإطلاق.

- وذكر سبحانه جملة من الأنبياء في آيات من سورة الأنعام ثم قال في آخرها: ﴿وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: ٨٦] قال ابن سعدي في تفسير الآية: «وكلاً من هؤلاء الأنبياء والمرسلين فضلنا على العالمين، لأن درجات الفضائل أربع وهي التي ذكرها الله بقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ فهؤلاء من الدرجة العليا»(١).

- وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣] قال الرازي مبيناً وجه الترابط بين هذه الآية والآيات قبلها: «إعلم أنه تعالى لما بين أن محبته لا تتم إلا بمتابعة الرسل بيّن علو درجات الرسل وشرف مناصبهم»(٢) وقال في معرض تفسيره للآية: «بين تعالى أنه اصطفى آدم وأولاده من الأنبياء على كل العالمين»(٣).

فالآية في ذكر الأنبياء خاصة وإن قيل في تفسير لفظ «الآل» فيها بأن المقصود به سائر المؤمنين من ذرية إبراهيم وعمران أنبياء وغير أنبياء، ويشهد لتخصيصها الأنبياء فقط وأنهم هم المعنيون بتفضيلهم على العالمين دون غيرهم أمور:

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ٢ / ٢٠٠.

(٢) تفسير الرازي ٨ / ١٩.

(٣) تفسير الرازي ٨ / ٢٠.

١- قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ﴾ والمراد الاصطفاء بالنبوة كما قاله الحسن وغيره[1]، وكذا قد ورد الاصطفاء مراداً به الاصطفاء بالنبوة في عدد من آيات الكتاب عند ذكر النبيين، كقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] وقوله في موسى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] وقوله: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾.

٢- أنه قد أطلق سبحانه وتعالى وصف الاصطفاء وعنى به الرسل خاصة في قوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل: ٥٩] والرسل هم المصطفون من عباد الله الذين سلم عليهم في العالمين كما بينه سبحانه في كتابه جملة وتفصيلا كقوله سبحانه: ﴿وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨١، ١٨٢] فقوله: ﴿وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ كقوله: ﴿وَسَلامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ وقال سبحانه: ﴿سَلامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الصافات: ٧٩] وقال: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الآخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩] وقال: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِي الآخِرِينَ ﴿١١٩﴾ سَلامٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١٢٠﴾﴾ [الصافات: ١١٩، ١٢٠].

فكما أطلق سبحانه الاصطفاء في آية النمل وهو مقيد في الاصطفاء بالنبوة فكذا في آية آل عمران هذه.

٣- أن الله قد ذكر في الآية النبيين آدم ونوحاً ثم ذكر آل إبراهيم وآل عمران وفيه إشارة إلى أن المراد بالآل الأنبياء خاصة من ذرية إبراهيم وذرية عمران لا عامة المؤمنين.

---

(١) انظر تفسير الطبري ٣/ ١٥٧.

٤- أن الله قد ذكر آل إبراهيم وآل عمران لأن الأنبياء بعد إبراهيم لم يكونوا إلا من ذريتهما، فجمع ذكرهم في لفظ الآل، وهو سبحانه قد ذكر آل إبراهيم، وآل عمران فقط، ويكون في المؤمنين من ليس من ذريتهم، مما يشهد بأن الآية خاصة بالنبيين.

٥- أن قوله سبحانه: ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ شاهد على أن المراد بالآية الأنبياء من سائر المؤمنين، ذلك أن اصطفاء المؤمنين وتفضيلهم على الكافرين أمر ظاهر ظهورا يُستغنى به عن الذكر، فكيف بتفضيل النبيين واصطفائهم على الكافرين، والنبيون معنيون في الآية بلا خلاف، فأن يكون المراد اصطفاء النبيين وتفضيلهم على سائر المؤمنين أولى، والله أعلم.

هذا، وقد قال بعض المفسرين بأن المراد بآل إبراهيم وآل عمران الأنبياء منهم، وقال بعضهم أن المراد بآل إبراهيم - إبراهيم نفسه[(١)].

والحاصل فإن الآية نص في تفضيل الأنبياء على البشر سواء كانت في الأنبياء خاصة وهو الأظهر، أو كانت فيهم وفي أتباعهم من المؤمنين عامة، فإنه إذا كان المؤمنون أفضل البشر قد اصطفاهم الله على العالمين فالأنبياء هم الأفضل إطلاقاً بطريق الأولى.

أما السنة: فمن أدلتها على أن الأنبياء أفضل البشر:

- قوله ﷺ لما سئل عن أشد الناس بلاء قال: «الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل»[(٢)] وهذا صريح في أن الأنبياء أمثل البشر.

---

(١) انظر زاد المسير ١ / ٣٧٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١ / ١٧٢ وقال أحمد شاكر في ترتيبه ٣ / ٤٥، «إسناده =

- وقال ﷺ في أبي بكر وعمر: «هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين»[1] وفي هذا الاستثناء الدليل على أن الأنبياء أفضل الأولين والآخرين.

- وروي عنه ﷺ أنه قال: «إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين»[2].

- واستدل ابن تيمية رحمه الله على فضل الأنبياء على سائر الناس بحديث: «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر الصديق»[3].

= صحيح» وأخرجه الدارمي ٢ / ٣٢٠ وابن ماجه ٢ / ١٤٣٤، والترمذي ٤ / ٥٢٠ وقال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح» والطيالسي ص ٣٠، والحاكم ١ / ٤١ وقال الحاكم: «وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين»، وانظر صحيح الجامع الصغير ٢ / ٤٨ والفتح الرباني ٩ / ١٢٨، وذكره البخاري ترجمة باب في كتاب المرضى - انظر الصحيح مع الفتح ١٠ / ١١١.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٢ / ١١، وابن ماجه ١ / ٣٦ و٣٨، والترمذي ٥ / ٥٧٠، ٥٧١، وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة ١ / ١٢٣ و١٨٩ و٣٧٧، وفي زيادات المسند ١ / ٨٠ وقال أحمد شاكر في ترتيبه ٢ / ٣٧: «إسناده صحيح»، وأخرجه الدولابي في الكنى ١ / ١٢٠ و٢ / ٩٩ وابن حجبان في صحيحه انظر الإحسان ٩ / ٢٥ وموارد الظمآن ٥٣٨، وانظر مجمع الزوائد ٩ / ٥٣، والحديث له طرق منها الحسن لذاته ومنها الضعيف قال الألباني فيه: «وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب، إلا من بعض طرقه حسن لذاته كما رأيت وبعضه يستشهد به» سلسلة الصحيحة ٢ / ٤٩٢، وانظر الفردوس ١ / ٥٣٠.

(٢) أخرجه البزار - كشف الأستار ٣ / ٢٨٨، وقال الهيثمي في المجمع ١٠ / ١٦: رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف.

(٣) الفتاوى ٤ / ٣٣٩، و١١ / ٢٢١، والحديث أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣ / ٣٢٥ وقال =

أما الإجماع:

فقد قال ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء»[1].

وقال: «الأنبياء أفضل الخلق باتفاق المسلمين وبعدهم الصديقون والشهداء والصالحون»[2] وذكر رحمه الله أن تفضيل بعض الفرق غير النبي على النبي مخالف لإجماع الأمة[3].

أما النظر الصحيح:

فإن العقل يقضي بكون الأنبياء خير الخلق وأفضلهم، لأنهم رسل الله والواسطة بينه وبين خلقه في تبليغهم شرعه ومراده من عباده، وشرف الرسول من شرف المرسل وشرف الرسالة، وهم المصطفون من عباد الله اصطفاهم الله واختارهم واجتباهم ولا يختار سبحانه من الخلق إلا أكرمهم عليه وأفضلهم عنده وأكملهم لديه، قال ابن القيم رحمه الله: «ويكفي في فضلهم وشرفهم أن الله سبحانه وتعالى اختصهم بوحيه، وجعلهم أمناء على رسالته، وواسطة بينه وبين

= أبو نعيم: «غريب من حديث عطاء عن أبي الدرداء تفرد به عنه ابن جريح». وأخرجه البغدادي في التاريخ ١٢ /٤٣٨ وفيه ابن جريح وعطاء يد لسان وقد روياه بالعنعنة، انظر التقريب ١ /٥٢٠ و٢ /٢٣ وتعريف أهل التقديس ٩٥، ولا ريب أن الحديث صحيح المعنى.

(١) الفتاوى ١١ /٢٢١.

(٢) منهاج السنة ٢ /٤١٧.

(٣) انظر الفتاوى ١١ /٣٦٤.

عباده، وخصهم بأنواع كراماته فمنهم من اتخذه خليلاً، ومنهم من كلمه تكليماً، ومنهم من رفعه مكاناً علياً على سائرهم درجات، ولم يجعل لعباده وصولاً إليه إلا من طريقهم، ولا دخولا إلى جنته إلا خلفهم، ولم يكرم أحداً منهم بكرامة إلا على أيديهم فهم أقرب الخلق إليه وسيلة وأرفعهم عنده درجة وأحبهم إليه وأكرمهم عليه، وبالجملة فخير الدنيا والآخرة إنما ناله العباد على أيديهم وبهم عرف الله وبهم عبد وأطيع وبهم حصلت محابه تعالى في الأرض»(١).

وأعلى منازل الخلق في تحقيق العبودية لله عز وجل، ولقد حقق الأنبياء عبوديتهم لله فكانوا عباد الله المخلصين الذين بين سبحانه أنهم هم الذين ينجون من السيئات التي يزينها الشيطان، قال الشيطان ـ فيما حكاه الله ـ : ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الحجر: ٣٩، ٤٠] وقال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣] وقد قال الله في حق يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤] فالأنبياء من المخلصين الذين أخلصهم الله واصطفاهم من خلقه فحققوا العبودية له سبحانه ولذلك نعتهم الله بالعبودية التي حققوها فكانوا خير الخلق فيها وبها، قال سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ ﴿٤٥﴾ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٥ ـ ٤٧] وقال سبحانه: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: ١٧] وقال

---

(١) طريق الهجرتين ٣٥٠.

عن سليمان: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾﴾ [ص: ٣٠] وعن أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤] وعن نوح: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإسراء: ٣٠] ونعت سبحانه خير خلقه بالعبودية في المقامات الشريفة فقال في الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وقال في الدعوة: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾﴾ [الجن: ٩] وقال في الوحي: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠] ولقد قام ﷺ يصلي لله حتى تورمت قدماه، وتفطرتا، فقيل له: يا رسول الله أتصنع هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال ﷺ: «أفلا أكون عبداً شكوراً»[(١)] فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد حققوا العبودية لله فهم أتم الخلق عبودية لله ولذلك فهم أكمل الخلق وأفضلهم.

وقد اتضح في المبحثين السابقين أمران ظاهرا الدلالة على أفضلية الأنبياء على البشر وهما:

أولاً: أن الأنبياء كانوا خيار أقوامهم قبل نبواتهم فقد عصمهم الله عما يصغر أقدارهم.

ثانياً: أن النبوة اختيار من الله واصطفاء لا تبلغ بكسب ولا بغيره. فجمع الله للأنبياء الفضل من أطرافه ميزهم على خلقه من قبل النبوة ثم زادهم فضلاً عليهم بالنبوة، فلا يبلغ أحد منزلتهم.

---

(١) متفق عليه من حديث عائشة والمغيرة بن شعبة، انظر صحيح البخاري مع الفتح ٣ / ١٤، ٨ / ٥٨٤، وصحيح مسلم ٤ / ٢١٧١، ٢١٧٢.

وبينت أيضاً أن النبوة قد انقطعت وختمت بمحمد ﷺ فلا تكون فضيلة النبوة ومنزلة الأنبياء لأحد بعده البتة، وعليه فمنزلة النبوة وفضلها مخصوص في عدد محصور من الخلق وهم الأنبياء، لا يشاركهم فيه أحد.

المبحث الرابع
عرض المقالات الباطلة في هذا الباب

١- القول بجواز أن يكون في البشر من يوازي الأنبياء، وجواز أن يكون فيهم من هو أفضل من الأنبياء:

حكى ابن حزم القول بجواز أن يكون في البشر من يوازي الأنبياء عن الجبائي، وحكى القول بجواز أن يكون فيهم من هو أفضل من الأنبياء عن الباقلاني فقال: «إن الجبائي[١] قال: جائز إن طال عمر امرئ أن يعمل ما يوازي عمل نبي من الأنبياء، وقال الباقلاني[٢]: جائز أن يكون في الناس من هو أفضل من رسول الله ﷺ من حيث بعث بالنبوة إلى أن مات»[٣].

وهذا قول مرذول مردود على من يقول به، وليس مورد المفاضلة بين الأنبياء والبشر ما ذكر، فإنه إن وقع إن عاش أحد أكثر من النبي وعمل عملاً أكثر منه في مجموع حياته، فأنَّىٰ له أن يدرك فضل النبوة ومنزلتها، وكذا إن كان عمله أكثر في صورته فأنَّىٰ له أن يدرك فضل

---

(١) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، أحد أئمة المعتزلة، ورأس الطائفة الجبائية، ت ٣٠٣هـ ـ انظر البداية والنهاية ١١ / ١٢٥.

(٢) هو محمد بن الطيب، أبو بكر القاضي، رئيس الأشاعرة في عصره. كان ذكيا حسن الجواب، ت ٤٠٣هـ. انظر تاريخ بغداد ٥ / ٣٧٩.

(٣) الفصل ٤ / ١١٤، ولم أجد فيما بين يدي من مراجع قول الجبائي ولا أستبعده منه فإن له شنعاً أشد من مثل هذا كثيرا، وكذا لم أقف على قول الباقلاني هذا في ما بين يدي من كتبه أو من المراجع غيرها، وإنما نقل ابن حزم كلامه بواسطة ولم يقف عليه كما صرح به في ٤ / ١٦٤ و٢٢٥ في الفصل.

أصل عمل النبي، فعمل النبي طاعة لله وتشريع لأمته، وعمل غيره طاعة لله ومتابعة للنبي، ثم إن ركعة من نبي، بل ومع نبي، خير من ركعة من غيره أو مع غيره، فأنَّىٰ لعامل أن يدرك فضل عمل النبي وقد قال ﷺ لصحابته: «قدعلمتم أني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم»[1].

وقال: «أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له»[2] وقال: «إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا»[3] فالنبي أعلم بالله من سواه وأتقى لله وأخشى له وأصدق وأبر، وما أساس التفاضل في الأعمال إلا هذا، لا مجرد صورة العمل.

ولقد قال ﷺ: «إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ألا لكم الأجر مرتين، فغضبت

---

(١) متفق عليه من حديث جابر، البخاري مع الفتح ١٣ / ٣٣٧، ومسلم ٢ / ٨٨٣.

(٢) أخرجه البخاري عن أنس، انظره مع الفتح ٩ / ١٠٤، ومسلم عن عمر بن سلمة ٢ / ٧٧٩.

(٣) أخرجه البخاري، انظر الصحيح مع الفتح ١ / ٧٠.

اليهود والنصارى فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء، قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت»[1] ففي هذا الحديث بيان ظاهر على أن تفضيل الله أحداً من خلقه على غيره لا يكون بمجرد كثرة العمل، وكذا الحديث الوارد في الصحابة رضوان الله عليهم، وهو قوله ﷺ: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[2] ففيه أن غير الصحابي لو أنفق من الذهب ـ وهو أثمن ما ينفق ـ قدر جبل أحد ـ وهو شيء كثير جداً ـ، ما أدرك ثواب نفقة الصحابي مداً ـ وهو ثلاثة أصواع أي سبعة كيلو غرام ونصف تقريباً ـ بل ونصف المد من أي مالٍ كان، ذهباً أو أقل منه.

وإذا كان سعد بن زيد ـ رضي الله عنه ـ وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة من صحابة رسول الله ﷺ قد أقسم فقال لأهل الكوفة في صحابة رسول الله ﷺ: «والله لمشهد شهده الرجل منهم يوماً واحداً في سبيل الله مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل أحدكم ولو عمر عمر نوح»[3] فهذا قول من يعتد بقوله ويؤخذ به في العمل مع النبي ﷺ فكيف بالعمل من النبي نفسه. وقال ابن تيمية رحمه الله: «قال غير واحد من الأئمة: إن من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح (٦/٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/٢١، ومسلم ٤/١٩٦٧.

(٣) أخرجه ابن شيبة في المصنف ١٢/١٣، وأحمد في المسند ١/١٨٧، وقال أحمد شاكر في ترتيبه: ٣/١٠٨ «إسناده صحيح»، وأبو داود في السنن ٤/٢١٢، وقال المنذري في مختصر سنن أبي داود ٧/٢٩ «وأخرجه النسائي وابن ماجه»، ولم أعثر عليه فيهما بعد البحث، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١/٩٥.

مطلقاً، وعينوا ذلك في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز مع أنهم معترفون بأن سيرة عمر بن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم بالصحبة من الدرجة أمر لا يساويه ما حصل لغيرهم بعلمه»[1] فهذا فيمن صحب النبي فكيف بالنبي نفسه. ثم قد ثبت أن من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، فمن عاش أكثر من النبي وعمل أكثر منه فإن للنبي من جميع عمله مثل أجره فأنى يبلغ منزلة النبي. وذلك التجويز من أولئك المتكلمين وأمثالهم إنما مبناه عندهم الجواز العقلي لا الشرعي، بناء على ما أصلوه من أن الله يجوز أن يفعل كل ممكن، وإلا فهم متفقون على أن الأنبياء أفضل الخلق لكن يقولون: «هذا لم يعلم بالعقل بل علم بالسمع»[2].

٢- مقالة تفضيل الولي على النبي:

لقد كان أول من تكلم بهذه المقالة غالطاً، الحكيم الترمذي أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحسن أحد الأئمة الحفاظ المحدثين، فقد كان يفضل الولاية على النبوة فأنكر عليه ذلك وأخرج من ترمذ، وشهدوا عليه بالكفر[3]، وإنما أُتي ـ غفر الله له ـ فيما يبدو، من جهة الاستنباط الخاطئ وسوء الفهم، فقد قال في قوله ﷺ في المتحابين في الله: «يغبطهم النبيون والشهداء» في رواية بزيادة: «بمكانهم من الله»

---

(١) الفتاوى ٤/٥٢٧.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية ٢/٤١٩.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ١٣/٤٤١، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٠، ولسان الميزان ٥/٣٠٨، الصفدية ١/٢٤٨.

وفي رواية: «يغبطهم بمكانهم النبيون والصديقون» وفي رواية: «ليسوا بأنبياء ولا شهداء»[1].

قال الحكيم الترمذي: «لو لم يكونوا أفضل منهم لم يغبطوهم»[2] وهذا بُعْدُ فهم، ووهم في الاستنباط، فإنه لا يلزم من غبطة الأنبياء والصديقين والشهداء لهم أن يكونوا أفضل منهم، فإنه قد يقع للمفضول من الفضل ما لا يكون للفاضل، كما تقرر فيما سبق وبينته، فإذا غَبَطَ الفاضلُ للمفضول تلك الفضيلة، فلا يُنقص ذلك من منزلته، بل هو دال على تمام فضله، وهذا الشهيد قد كتب الله له من النعيم، ما خصه به دون سائر المؤمنين وفيهم من هو أفضل منه وهم الأنبياء والصديقون، وقد قال ﷺ: «ما من عبد يموت له عند الله خير يسره أن يرجع إلى الدنيا وأن له الدنيا وما فيها إلا الشهيد لما يرى من فضل الشعادة، فإنه يسره أن يرجع إلى الدنيا

(١) انظر روايات هذا الحديث عن معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبو هريرة وأبو مالك الأشعري، أخرجه عن معاذ: الترمذي في سننه ٤ / ٥١٦ وقال: «هذا حديث حسن صحيح» والحاكم في مستدركه ٤ / ٤٢٠ وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال الذهبي: «صحيح»، وأخرجه عن معاذ وعبادة أحمد في المسند ٥ / ٢٢٩ و٢٣٩ و٣٢٨، وقال الهيثمي في المجمع ١٠ / ٢٧٩: «رجاله رجال الصحيح» وابن حبان في صحيحه انظر الإحسان ١ / ٣٩٢ وموارد الظمآن ٦٢٢، وأخرج حديث أبي هريرة: ابن حبان في صحيحه، انظر الإحسان ١ / ٣٩٠ وموارد الظمآن ٦٢١، وقال المنذري في الترغيب ٤ / ٢٠ «رواه النسائي» ولم أعثر عليه في السنن، والبزار انظر كشف الأستار ٤ / ٢٢٨، وأخرج حديث أبي مالك: أحمد في المسند ٥ / ٣٤١ - ٣٤٣، وقال الهيثمي في المجمع ١٠ / ٢٧٧: «رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير حوشب وقد وثقه غير واحد».

(٢) انظر المراجع في الإحالة قبل السابقة ص ١٨٩ هامش ٣.

فيقتل مرة أخرى»[1] وفي رواية أخرى قال ﷺ: «ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء إلا الشهيد يتمنى أن يرجع إلى الدنيا فيقتل عشر مرات لما يرى من الكرامة»[2].

ففي حصر النبي ﷺ هذا التمني في الشهداء من بين سائر الموتى من المؤمنين دليل مجمل[3] على اختصاص الشهيد ببعض النعيم، مع أن فيهم من هو أفضل منه، ولقد تمنى النبي ﷺ ـ الشهادة فقال: «والذي نفسي بيده لوددت أن أقتل في سبيل الله ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا، ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل»[4].

ومن ذا يقول أن الشهيد أفضل من النبي ﷺ لأن النبي تمنى الشهادة؟!! والحكيم الترمذي كان قد صنف مصنفاً غلط فيه في مواضع كما قال ابن تيمية[5]، وهو كتابه «ختم الولاية» الذي نُفي من ترمذ وأخرج منها وشهد عليه أهلها بالكفر بسبب تصنيفه[6]

---

(١) متفق عليه انظر البخاري مع الفتح ٦/١٥، وصحيح مسلم ٣/١٤٩٨.

(٢) متفق عليه انظر البخاري مع الفتح ٦/٢٢، وصحيح مسلم /١٤٩٨.

(٣) وقد وردت أحاديث فيها شيء من التفصيل لبعض ما اختص به الشهيد كالحديث الصحيح الذي فيه أرواح الشهداء في جوف طير خضر وأن لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل وفي الحديث الصحيح الآخر أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة، فخص الشهيد بأن روحه في جوف طير في حين أن أرواح سائر المؤمنين تطير بأنفسها.

(٤) متفق عليه انظر البخاري مع الفتح ٦/١٦، وصحيح مسلم ٣/١٤٩٦، ١٤٩٧.

(٥) انظر الفتاوى ١/٢٢٣.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ١٣/٤٤١، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٤٥ وطبقات الشافعية =

وقد قال الترمذي الحكيم عن نفسه: «ما صنفت شيئاً عن تدبير ولا لأن ينسب إليَّ شيء منه ولكن كان إذا اشتد علي وقتي كنت أتسلى بمصنفاتي»(١) وهذا كاف في توهين مقالاته في هذه المسألة وأنها منه نزغة اصطادها قلمه عن غير فقه ولا تدبر، وقد زعم في كتابه ذلك أن للأولياء خاتم كما أن للأنبياء خاتم، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بمثل ما تكلم به، قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وخاتم الأولياء كلمة لا حقيقة لفضلها ومرتبتها وإنما تكلم أبو عبد الله الترمذي بشيء من ذلك غلطاً لم يسبق إليه ولم يتابع عليه ولم يستند فيه إلى شيء»(٢) قال رحمه الله: «وهو من غلطاته

= الكبرى ٢ / ٢٠ ولسان الميزان ٥ / ٣٠٨، وكتاب ختم الولاية أو الأولياء لا يوجد منه سوى عناوين فصوله وشرح لبعض فصوله كتبه مجهول ـ كما في تاريخ الأدب العربي ٤ / ٧٠ وقال محقق الجزء ١٣ من كتاب سير أعلام النبلاء ص ٤٤١ «لم يصل إلينا مستقلاً إلا أن ابن عربي الحاتمي حفظ لنا صورة عنه في كتابه الفتوحات المكية في مجموعه المائة والخمس والخمسين سؤالاً»، ولكن ابن عربي لم ينص على كتاب الحكيم هذا بل قال: «أعلم أن الدعاوي لما استطال لسانها في هذا الطريق من غير المحققين قديماً وحديثاً جرد الإمام صاحب الذوق التام محمد بن علي الترمذي الحكيم مسائل تمحيص واختبار وعددها مائة وخمسة وخمسون سؤالاً لا يعرف الجواب عنها إلا من علمها ذوقاً وشرباً» إلى أن قال: «فجعلت هذا الباب مجلاها» وسرد الأسئلة وأجاب عنها في مائة صفحة. الفتوحات المكية ٢ / ٣٩ - ١٣٩. وزعم الشعراني كما في بغية المستفيد ص ١٩٣ أن الحكيم ألقى كتابيه في الختم وفي علل الشريعة لما شنعوا عليه بما فيهما من تفضيل الولاية على النبوة ألقاهما في البحر فابتلعتهما سمكة ثم لفظتهما وانتفع بهما».

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٤٤١، ٤٤٢ ولسان الميزان ٥ / ٣٠٨.

(٢) بغية المرتاد ص ٣٩٢.

فإن الغالب على كلامي الصحة»[1]. وكما قال ابن تيمية رحمه الله لم يتابع الترمذي الحكيم على مقالتيه، فانتهتا حيث ابتدأتا، كلمات في مصنف تسلى بها صاحبه، ما كانت عن تدبير، ولا يريد هو أن ينسب إليه شيء منها، حتى جاءت طائفة من المتأخرين منتحلي التصوف فطاروا بالمقالتين، وسعوا بهما في الناس بخيلهم ورجلهم، نادوا بها ودعوا إليها وصنفوا فيها، فصار تفضيل الولي على النبي، ودعوى أن للأولياء خاتم هو أفضلهم كما أن للأنبياء خاتم هو أفضلهم، صار ذلك عقيدة عند طائفة من المتصوفة وبخاصة غلاتهم أهل وحدة الوجود، وكان ممن تولى كبر هذه العقيدة ابن عربي الحاتمي أحد رؤوس الاتحادية، وقد صرح في مواضع من كتبه بأن الولاية أعظم من النبوة، ثم النبوة أعظم من الرسالة، فجعل الولي أفضل من الرسول والنبي، وفضله على الرسول أعظم من فضله على النبي، وكان مما قاله في ذلك:

سماء النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي[2]

ولذلك قدم في فتوحاته الكلام في معرفة مقام الولاية ثم مقام النبوة ثم مقام الرسالة[3]، وقال في مقام الولاية:

من صورة الحق لنا من ولايته ... جميعها فلنا في الحرب إقدام

لنا الخلافة في الدنيا محققة ... وما لها في جنان الخلد أحكام[4]

---

(١) الفتاوى ١١/٣٦٣ وانظر الصدفية ١/٢٤٨.

(٢) لطائف الأسرار ص ٤٩.

(٣) الفتوحات المكية ٢/٢٤٨ - ٢٥٢ - ٢٥٦.

(٤) الفتوحات المكية ٢/٢٤٨.

فالأولياء عنده ـ وقد جعل نفسه منهم ـ نالوا جميع ولاية الله ولهم الخلافة على الخلق محققة، وقال: «فالحق لأصحاب المقامات من الأولياء مطيع، ولكلامهم سميع، لهم جميع المقامات والأحوال وهم ذكران الرجال لا يلحقهم عيب ولا يقوم بهم فيما هم فيه ريب، لهم الآخرة مخلصة كما هي لله، ولهم الدنيا ممتزجة كما هي لسيدهم، فهم بصفات الحق ظاهرون ولذلك جُهلوا»[1] وقال: «للأولياء التفريع والإقبال ولهم الستور والحجاب، إذا قرَّبهم صانهم وسترهم وخباهم فجُهِلوا، وإذا عاقبهم وليسوا بأنبياء أظهر عليهم خرق العوائد فَعُرِفوا، فحجبوا الخلق عن الله»[2] فعقاب الله للأولياء عنده بأن يجري لهم الخوارق، وغمز الأنبياء بقوله «وليسوا بأنبياء» فهذا عقاب خاص للأولياء عنده لا يدركه الأنبياء، ثم لما تكلم بعد مقام الولاية عن مقام النبوة افتتح بقوله:

بين الولاية والرسالة برزخ ... فيه النبوة حكمها لا يجهل[3]

فصرح بأن النبوة منزلة متوسطة بين الولاية قبلها والرسالة بعدها.

ويقول في فصوصه: «أعلم أن الولاية هي الفلك المحيط العالم، ولهذا لم تنقطع، ولها الإنباء العام وأما التشريع والرسالة فمنقطعة»[4]. ويقول عن إخبار النبي ﷺ بأنه لا نبي بعده: «وهذا الحديث قصم ظهور أولياء الله لأنه يتضمن انقطاع ذوق العبودية

(١) الفتوحات المكية ٢/٢٤٩.

(٢) الفتوحات المكية ٢/٢٤٩.

(٣) الفتوحات المكية ٢/٢٥٢.

(٤) فصوص الحكم بشرح القاشاني ص ٢٠٣.

الكاملة التامة فلا ينطلق عليها اسمها الخاص بها »[1].

يقول: « والله لم يتسم بنبي ولا رسول وتسمى بالولي واتصف بهذا الاسم فقال: « الله ولي الذين آمنوا » وقال: « وهو الولي الحميد »[2] ويقول معقباً على كون الرسالة منقطعة: « والولاية ليست كذلك، إذ لو انقطعت من حيث هي كما انقطعت الرسالة من حيث هي، وإذا انقطعت من حيث هي لم يبق لها اسم، والولي اسم باق لله »[3]. فمن حماقات هؤلاء الاتحادية أن الولاية أفضل من النبوة لأنها لا تنقطع كالنبوة ولأن الله سمَّى نفسه « الولي » ولم يسم نفسه « النبي » فهي شنع مفتراة وجرأة على الله ورسوله.

ولما كانت الولاية أفضل من النبوة عند هؤلاء كانت ولاية النبي عندهم أفضل من نبوته، يقول ابن عربي: « إن الرسول من حيث هو ولي أتم من حيث هو نبي ورسول »[4].

ثم الولاية عندهم متفاضلة، وأفضلها: منزلة خاتم الأولياء، فإن للأولياء في اعتقادهم خاتما كما أن للأنبياء خاتماً، ولا يقدح عندهم في مقام خاتم الأولياء كونه تابعاً لخاتم الرسل في التشريع، يقول ابن عربي: « وإن كان خاتم الأولياء تابعاً في الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض ما ذهبنا إليه، فإنه من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) فصوص الحكم بشرح القاشاني ص ٢٠٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

وجه يكون أنزل كما أنه من وجه يكون أعلى »[1] وعلق على حديث النبي ﷺ الذي مثَّل فيه حاله مع الأنبياء بالقصر الذي تُرِكَ فيه موضعُ لبنة فكان هو ﷺ تلك اللبنة فقال ابن عربي: « ولما مثَّل النبي ﷺ بالحائط من اللبن وقد كمل سوى موضع لبنة فكان ﷺ تلك اللبنة، غير أنه ﷺ لا يراها إلا كما قال لبنة واحدة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ، ويرى في الحائط موضع لبنتين، واللبن من ذهب وفضة، فيرى اللبنتين اللتين ينقص الحائط عنهما ويكمل بهما لبنة فضة ولبنة ذهب، فلا بد أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين فيكون خاتم الأولياء تيك اللبنتين فيكمل الحائط بهما »[2] وهذا صريح في رد إخبار النبي ﷺ بانقطاع الوحي وإكمال الرسالات به ﷺ، ولقد غمز ابن عربي في مقام النبي ﷺ بقوله: « غير أنه لا يراها إلا كما قال لبنة واحدة، وأما خاتم الأولياء فيراها لبنتين »، فأي فجور بعد هذا فلكأنه يصرح بأن قول النبي ﷺ بحسب علمه ورؤيته المحدودة ليست كرؤية خاتم الأولياء وعلمه فنعوذ بالله من الزيغ والشنائع، وزاد ابن عربي الأمر إيضاحاً مبيناً وجه كون خاتم الأولياء يراها لبنتين وزاعماً أن متابعة خاتم الأولياء لخاتم الرسل في التشريع إنما هي في الظاهر فقط فيقول: « والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر وهو موضع اللبنة الفضية، وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة الظاهرة متبع

---

(١) الفصوص بشرح القاشاني ص ٤٢.

(٢) الفصوص بشرح القاشاني ص ٤٣.

فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا، وهو اللبنة الذهبية في الباطن فإنه أخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسل»[1].

فخاتم الأولياء عند هؤلاء الاتحادية تابع للنبي ﷺ في الظاهر فقط ولكنه في الباطن وعلى التحقيق يأخذ من ذات المصدر الذي يأخذ منه النبي ﷺ فهو مستغن عنه بل هو أفضل منه ـ تنزه ﷺ عما يقوله الكافرون ـ فإن النبي يأخذ عن الملك، أي عن الله مباشرة ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيراً ـ ويقول ابن عربي: «الولي لا يأخذ النبوة من النبي إلا بعد أن يرثها الحق منهم ثم يلقيها إلى الولي ليكون ذلك أتم في حقه حتى ينتسب في ذلك إلى الله لا إلى غيره»[2].

وأهل وحدة الوجود عندما يتكلمون بخاتم الأولياء ويفضلونه على الأنبياء ويدعون أنه يأخذ عن الله بغير واسطة الملك إنما يريدون بذلك تمرير مذهبهم في وحدة الوجود واتخاذ الوسيلة لدفع الناس للإيمان بوحدة الوجود، ولذلك يقول ابن عربي في الولي ومذهب وحدة الوجود: «وهذا هو أعلى عالم بالله وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم»[3] بل يزعم أن الرسل إنما تأخذ العلم بالله ومعرفته سبحانه من مشكاة

---

(١) الفصوص بشرح القاشاني ص ٤٣.

(٢) الفتوحات المكية ٢/٣٥٣.

(٣) الفصوص بشرح القاشاني ص ٤٢.

الولي فيقول: «حتى أن الرسل لا يرونه متى رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء» ويعلل ذلك فيقول: «فإن الرسالة والنبوة أعني نبوة التشريع ورسالته تنقطعان والولاية لا تنقطع أبداً، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء فكيف من دونهم من الأولياء»[1]. بل وخاتم الرسل أيضاً يأخذ عن خاتم الأولياء عندهم لأن نسبته إليه نسبة الأنبياء يقول ابن عربي: «فخاتم الرسل من حيث ولايته نسبته مع الخاتم للولاية نسبة الأنبياء والرسل معه فإنه الولي والرسول النبي، وخاتم الأولياء الولي الوارث الآخذ عن الأصل المشاهد للمراتب»[2].

فإذا استقر في عقيدة شخص أن الأنبياء والرسل يأخذون معرفة الله من مشكاة خاتم الأولياء سلّم نفسه ومعتقده لهذا الخاتم يأخذ عنه ما يقوله في الله، فإذا قال له أن الله هو كل شيء تقع عليه عينك ويدركه حسك ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا ـ آمن وسلّم فإن هذا كلام المشكاة التي يأخذ منها الأنبياء فكيف لا يأخذ به هو، وهكذا يدرك أهل وحدة الوجود غايتهم ليجد مذهبهم في الناس قبولاً إذ بغير هذا قد استيقنت أنفسهم سفالة مذهبهم عند الناس وأنه غير مقبول ولا مسموع.

ولقد ادعى جماعة من هؤلاء الاتحادية القائلين بوحدة الوجود كل واحد منهم أنه هو خاتم الأولياء، يقول أحد هؤلاء الصوفية صاحب

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الفصوص بشرح القاشاني ص ٤٤ وانظر الشرح.

بغية المستفيد[١]: «وقد ادعى هذا المقام أعني مقام الختم الأكبر جماعة من الصادقين في الأحوال قاله الشعراني رضي الله عنه، وممن ادعاه وظن أنه له حين رآه الشيخ محيي الدين[٢] رضي الله عنه وادعاه له أيضاً بعد وفاته جماعة لما رأوا له نثراً ونظماً من الكلام الحائم حول ذلك المقام» قال: «وممن ادعاها أيضاً الاستاذ سيدي علي وفا لوالده الأستاذ سيدي محمد وفا رضي الله عنهما حسبما نقله الشعراني رضي الله عنه» قال: «وادعاها أيضاً الإمام الجليل سيدي محمد بن سليمان الجزولي مؤلف دلائل الخيرات وكذلك الشيخ العارف بالله الصفي القشاشي حسبما حكاه في الرحلة العياشية» ثم قال: «وقد تقدم لنا مما في طي رمز أول الكلام على أبيات هذه المنظومة أن الخاتم الأكبر المحمدي هو شيخنا وسيدنا وأستاذنا وإمامنا الشيخ الكامل والقطب الشامل مولانا أبو العباس التجاني رضي الله عنه فقد ثبت عنه رضي الله عنه من طريق الإثبات من ملازميه وخاصته أنه أخبر تصريحاً على الوجه الذي لا يحتمل التأويل أن سيد الوجود ﷺ أخبره يقظة بأنه هو الخاتم المحمدي المعروف عند جميع الأقطاب والصديقين وبأن مقامه لا مقام فوقه في بساط المعرفة بالله»[٣].

---

(١) هو (سيدي محمد العربي السائح الشرقي العمري التيجاني) وكتابه هذا شرح لمنظومة «منية المريد» في معتقد التيجانية وإثبات أن التيجاني هو القطب الأكبر. وهو صاحب منزلة خاتم الأولياء، وهذا المؤلف كان شيخ الطريقة التيجانية، انظر ترجمته في الأعلام ٦/ ٢٦٥.

(٢) يعني ابن عربي.

(٣) بغية المستفيد ص ١٩٣، ١٩٤. وإذا علمت أن ابن عربي توفي سنة ٦٣٨هـ وأن التجاني توفي سنة ١٢٣٠هـ عرفت فشو هذه العقيدة وتداولها في طبقات الصوفية =

ولما ذكر ابن تيمية رحمه الله تكلم طائفة من الصوفية في «خاتم الأولياء» وتعظيمهم أمره قال رحمه الله: «وادعى جماعة كل واحد أنه هو كابن عربي» قال ابن تيمية: «وربما قيده بأنه ختم الولاية المحمدية أو الكاملة أو نحو ذلك لئلا يلزمه أن لا يخلق بعده لله ولي»[1].

والحاصل أن غلط الحكيم الترمذي كان مقدمة لضلال هؤلاء الصوفية وفتح لهم الكلام في تفضيل الولي على النبي وفي خاتم الأولياء فتعلقوا به واستندوا إليه[2]. وأتوا ـ كما يقول ابن تيمية ـ بالعظائم التي لم يسبق إليها الترمذي ولا غيره[3] ولكن متكلمة الصوفية هؤلاء كابن عربي وغيره وإن اعتمدوا على كلام الترمذي في الظاهر إلا أنهم في الحقيقة سلكوا مسلك ملاحدة الفلاسفة ووافقوهم في قولهم بتفضيل الفيلسوف الكبير على النبي[4].

وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله أن طائفة من السعدية يفضلون الولي على النبي أيضاً[5].

قال ابن تيمية رحمه الله في رد هذه الضلالات: «فأما الغلو في ولي غير النبي حتى يفضل على النبي ـ سواء سُمِيَ ولياً أو إماماً

= باتصال. انظر ترجمة التجاني واسمه أحمد بن محمد في الأعلام ١/٢٤٥.

(١) الفتاوى ١١/٣٦٣، وانظر ص ٤٤٤.

(٢) انظر بغية المستفيد ص ١٩٢، ١٩٣.

(٣) الصفدية ١/٢٤٨.

(٤) انظر الفتاوى ١١/٢٢٧ و٣٦٣، والصفدية ١/٢٤٩.

(٥) انظر الفتاوى ١١/٣٦٤، ولم أجد لهذه الطائفة بهذا الاسم ذكر في كتب المقالات.

أو فيلسوفا ـ وانتظارهم للمنتظر الذي هو محمد ابن الحسن أو إسماعيل ابن جعفر، نظير ارتباط الصوفية على الغوث وعلى خاتم الأولياء، فبطلانه ظاهر بما علم من نصوص الكتاب والسنة وما عليه إجماع الأمة فإن الله جعل الذين أنعم عليهم أربعة: النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

فغاية من بعد النبي أن يكون صديقاً كما كان خير هذه الأمة بعد نبيها صديقاً، ولهذا كانت غاية مريم ذلك في قوله: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ**﴾ [المائدة: ٧٥][(١)].

ورد رحمه الله على دعوى (خاتم الأولياء) قائلاً: «هذه تسمية باطلة لا أصل لها في كتاب ولا سنة ولا كلام مأثور عمن هو مقبول عند الأمة قبولاً عاماً، ولكن يعلم من حيث الجملة أن آخر من بقي من المؤمنين المتقين في العالم فهو آخر أولياء الله»[(٢)].

وأجاب رحمه الله على دعواهم أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء، فقال: «وليس آخر الأولياء أفضلهم كما أن آخر الأنبياء أفضلهم فإن فضل محمد ﷺ ثبت بالنصوص الدالة على ذلك»[(٣)] وقال رحمه الله: «إن آخر الأولياء أو خاتمهم سواء كان المحقق أو فرض مقدر، ليس يجب أن يكون أفضل من غيره من الأولياء فضلاً عن أن يكون أفضلهم، وإنما نشأ هذا من مجرد القياس على خاتم الأنبياء، لما رأو خاتم الأنبياء هو سيدهم توهموا من ذلك قياساً بمجرد الاشتراك في لفظ

---

(١) الفتاوى ١١/٣٦٤.

(٢) الفتاوى ١١/٣٦٥.

(٣) الفتاوى ١١/٢٢٤.

خاتم فقالوا: خاتم الأولياء أفضلهم وهذا خطأ في الاستدلال، فإن فضل خاتم الأنبياء عليهم لم يكن لمجرد كونه خاتماً بل لأدلة أخرى دلت على ذلك، ثم نقول: بل أول الأولياء في هذه الأمة وسابقهم هو أفضلهم، فإن أفضل الأمة خاتم الأنبياء وأفضل الأولياء سابقهم إلى خاتم الأنبياء، وذلك لأن الولي مستفيد من النبي وتابع له، فكلما قرب من النبي كان أفضل وكلما بعد عنه كان بالعكس، بخلاف خاتم الأنبياء فإن استفادته إنما هي من الله، فليس في تأخره زماناً ما يوجب تأخر مرتبته بل قد يجمع الله له ما فرقه في غيره من الأنبياء، فهذا الأمر الذي ذكرناه من أن السابقين من الأولياء هم خيرهم هو الذي دل عليه الكتاب والسنة المتواترة وإجماع السلف»[1]. وسيأتي في فصل قادم بيان دلالة الأدلة على أن أفضل الأولياء بعد الأنبياء هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

وذكر رحمه الله شبههم العقلية والذوقية والنقلية وفندها بالتفصيل بما لا مزيد عليه[2].

وأجاب رحمه الله على دعواهم أن الرسل يأخذون من مشكاة خاتم الأولياء، فقال هذا مناقض للعقل والدين كما يقال في قول القائل: «فخر عليهم السقف من تحتهم»: لا عقل ولا قرآن، فإنه من المعلوم بالعقل أن المتأخر يستفيد من المتقدم دون العكس ومن المعلوم في الدين أن أفضل الأولياء يستفيدون من الأنبياء»[3].

---

(١) الفتاوى ١١/٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) انظر الفتاوى ١١/٣٦٦ - ٣٧٢.

(٣) الصفدية ١/٢٤٧.

وأجاب رحمه الله عن دعواهم أن خاتم الأولياء يأخذ عن الله من غير حاجة للنبي فقال: «ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد ﷺ من له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد، فهذا كافر ملحد، وإذا قال أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة فهو شر من اليهود والنصارى الذين قالوا: إن محمداً رسول إلى الأميين دون أهل الكتاب، فإن أولئك آمنوا ببعض وكفروا ببعض فكانوا كفاراً بذلك، وكذلك هذا الذي يقول إن محمداً بعث بعلم الظاهر دون علم الباطن آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض فهو كافر، وهو أكفر من أولئك لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علم بحقائق الإيمان الباطنة، وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة، فإذا ادعى المدعي أن محمداً ﷺ إنما علم هذه الأمور الظاهرة دون حقائق الإيمان وأنه لا يأخذ هذه الحقائق عن الكتاب والسنة فقد ادعى أن بعض الذي آمن به مما جاء به الرسول دون البعض الآخر وهذا شر ممن يقول: أؤمن ببعض وأكفر ببعض ولا يدعي أن هذا البعض الذي آمن به أدنى القسمين»[1].

٣- مقالة الرافضة في تفضيل أئمتهم على الأنبياء:

للرافضة في أئمتهم ثلاثة أقوال:

١- أن الأئمة يساوون الأنبياء في المنزلة.

٢- أن الأئمة أفضل من الأنبياء إلا أولي العزم.

---

(١) الفتاوى ١١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

٣- أن الأئمة أفضل من جميع الأنبياء أولي العزم وغيرهم.

هذه أقوالهم في الأنبياء عدا نبينا محمد ﷺ فهم متفقون على أفضليته على سائر الخلق لأنه جد الأئمة، فقولهم فيه ﷺ تبع لقولهم في الأئمة، والثالث هو الذي عليه المتأخرون من الرافضة وكأن المذهب استقر عليه، يقول صاحب الأنوار النعمانية[١] الرافضي: «أعلم أنه لا خلاف بين أصحابنا رضوان الله عليهم في أشرفية نبينا ﷺ على سائر الأنبياء عليهم السلام للأخبار المتواترة، وإنما الخلاف بينهم في أفضلية أمير المؤمنين والأئمة الطاهرين عليهم السلام على الأنبياء ما عدا جدهم ﷺ، فذهب جماعة إلى أنهم أفضل باقي الأنبياء ما خلا أولي العزم فإنهم أفضل من الأئمة، وبعضهم إلى المساواة، وأكثر المتأخرين إلى أفضلية الأئمة عليهم السلام على أولي العزم وغيرهم» قال: «وهو الصواب»[٢] ثم ذهب يسرد جملة من الأخبار الموضوعة والأكاذيب المفتراة ليدلل على أن ذلك هو الصواب.

فالرافضة لم يفضلوا الأنبياء على الأئمة في أحد أقوالهم البتة إلا أولي العزم في قول المتقدمين، ولقد صنف أحد أئمتهم وهو المرتضى[٣]

---

(١) «الأنوار النعمانية» أحد كتب الوافض ومؤلفه من أكابر علماء الشيعة ومحدثي الإمامية، له عدد من المصنفات في مذهب الرافضة وهو نعمة الله بن عبد الله الجزائري يزعمون أنه ولد موسى الكاظم. توفي سنة ١١١٢هـ. انظر مقدمة كتابه هذا ١/ د ـ ل، ونسبته إلى جزائر البصرة ـ انظر هدية العارفين ٢/٤٩٧، ومعجم المؤلفين ١٣/١١٠، والأعلام ٨/٣٩.

(٢) الأنوار النعمانية ١/٢٠، ٢١.

(٣) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهما واضع كتاب نهج البلاغة المكذوب على الإمام علي، وكان يقول بالاعتزال، ت ٤٣٦ هـ. انظر تاريخ بغداد =

رسالة سماها «الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة» احتج فيه ـ قال الطبرسي[1]: «بطريقة لم يسبقه إليها أحد»[2] ـ لتفضيل الأئمة بعد النبي ﷺ على جميع الخلق[3].

وقد عقد المجلسي[4] بابا في كتاب الإمامة من كتابه الضخم بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» قال: «باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم» ثم ذكر تحته ثمان وثمانين رواية من شنائع الأكاذيب الموضوعة المفتراة على رسول الله ﷺ وعلى الأئمة[5].

وعقد في ذات الكتاب باباً قال: «باب أنهم أعلم من الأنبياء عليهم السلام» وأورد تحته ثلاثة عشرة رواية من أكاذيبهم[6].

وتروي الرافضة عن النبي ﷺ أنه قال: «قال لي جبريل:

= ١١ / ٤٠٢/٢ وميزان الاعتدال ٣ / ١٢٤.

(١) هو أحمد بن علي بن أبي طالب، أحد فقهاء الرافضة في القرن السادس، انظر هدية العارفين ١ / ٩١ ومعجم المؤلفين ٢ / ١٠.

(٢) الاحتجاج ٥٠٦/٢٠.

(٣) انظر الاحتجاج ٢ / ٥٠٦ – ٥٠٩، وبحار الأنوار ٢٧ / ٣٣٢ – ٣٣٧.

(٤) هو محمد باقر بن محمد تقي، علامة الرافضة بل هو عندهم ولي مشيخة الإسلام، ت ١١١١هـ.

(٥) بحار الأنوار ٢٥ / ٢٦٧ – ٣١٩.

(٦) بحار الأنوار ٢٥ / ١٩٣ – ٢٠٠.

يا محمد، علي بن أبي طالب خير البشر ومن أبى فقد كفر»[1] وهكذا لم تكتف الرافضة باختلاق الشنائع حتى نسبتها إلى النبي ﷺ وهو منها ومنهم براء.

ولقد قال الخميني زعيم الرافضة في العصر الحالي وقد مات قريباً: «إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[2].

فمن ضروريات مذهب الرافضة كما يقول الخميني أن الأئمة أفضل مقاماً من الملائكة المقربين والأنبياء المرسلين هكذا بهذا الإطلاق من غير استثناء.

والرافضة تعتقد أن التفاضل بين الأنبياء إنما هو في حمل نور الأئمة فمن حمل نور الأئمة من الأنبياء كان أفضل ممن لم يحمله، ولذلك فإن إبراهيم عليه السلام أفضل من موسى عليه السلام عندهم لأن موسى كان خالياً من نور الأئمة ولذلك خاف واضطرب لما رأى الحبال والعصي تسعى، أما إبراهيم فلم يخف وكان مطمئنا حين وضع في المنجنيق وقذف به في النار لأنه مستند إلى ما في صلبه من أنوار حجج الله ولذا فـ «إن من جعله الله من الطبقة العليا يعني الأنبياء حامل أنوار محمد وآل محمد جعله أقوى طاقة وأفضل من الذي لم يجعله حامل أنوارهم من الأنبياء»[3].

---

(١) أمالي الصدوق ص ٧١، وبحار الأنوار ٢٥/٣٠٦.

(٢) الحكومة الإسلامية ٥٢، وانظر كتابه «كشف الأسرار» ص ١٧٣.

(٣) انظر «نبوة أبي طالب» لمزمل حسين ص ١٤٨.

وثمة مقياس آخر للتفاضل بين الأنبياء عند هؤلاء الرافضة ألا وهو حب آل البيت وولايتهم، وفي الترجمة التي عقدها المجلس لباب في كتابه التي ذكرتها بنصها قريباً: «وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم» ومن الروايات الموضوعة التي ذكرها في ذلك الباب: «ما نبئ نبي قط إلا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا»[1]، ورواية وقعت في حديث الإسراء عندهم أن النبي ﷺ قال: «فإذا ملك قد أتاني فقال: يا محمد واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا: على ما بعثوا؟ فقلت: معاشر الرسل والنبيين على ما بعثكم الله قبلي؟ قالوا: على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب، وهو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا﴾[2]. هذه عقيدة الرافضة أن الأنبياء بعثوا بولاية الأئمة والله يقول: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: ٤٥] فالله ورسوله أخبرا أن الأنبياء بعثوا بالتوحيد، توحيد الله في العبادة والرافضة تعتقد أنهم بعثوا بولاية الأئمة، وتنحل هذا الاعتقاد محمداً ﷺ، ولقد أخبر الله أن الحكمة من خلق الخلق هي توحيد الله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦] والرافضة تقول: «لولا وجود الأئمة لما كان في خلقة البشر حكمة ولما ظهرت الفضائل»[3] وينحلون النبي ﷺ أنه قال: «يا علي لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حواء ولا الجنة ولا النار ولا السماء ولا الأرض»[4].

---

(١) بحار الأنوار ٢٥ / ٢٨١، ٣٠٣.

(٢) بحار الأنوار ٢٥ / ٣٠٧ و٣١٨.

(٣) إثبات الإمامة للنيسابوري ص ٤١.

(٤) عيون أخبار الرضا ١ / ٢٦٢، وغاية المرام وحجة الخصام ص ٩.

فلا غرو إذاً ـ وهذه عقيدتهم في الأئمة أن الخلق خلقوا لأجل ولايتهم وأنه لولا وجودهم لم تظهر الفضائل ـ لا غرو أن يعتقدوا أن الأئمة خير من الأنبياء.

والرافضة أكذب خلق الله، يقول ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[1]. وذكر رحمه الله جملة من الآثار الثابتة عن الأئمة في تكذيبهم، عن مالك والشافعي والأعمش وأبو حنيفة، ذكر قول الشافعي: «لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة».

وقول الأعمش: «أدركت الناس ما يسمونهم إلا الكذابين» وقول شريك: «أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً» قال ابن تيمية: «وشريك هذا هو شريك بن عبد الله القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثوري وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه: أنا من الشيعة، وهذه شهادته فيهم»[2] وذكر رحمه الله أن أصحاب الصحيح كالبخاري وغيره لم يرووا عن خيار الشيعة القدماء مع أنهم خيار الشيعة لاتفاق العلماء على أن الكذب في الشيعة أظهر منه في جميع الطوائف وأكثر[3]. وذكر رحمه الله أن البدع متنوعة وأن الخوارج على مروقهم من الدين

---

(١) منهاج السنة ١/٥٩.

(٢) منهاج السنة ١/٦١، وانظر ترجمة شريك في: سير أعلام النبلاء ٨/٢٠٠، وتهذيب التهذيب ٤/٣٣٣.

(٣) منهاج السنة ١/٦٦، ٦٧.

إنما كانت بدعتهم عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب قال رحمه الله: «وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرون بذلك حين يقولون: ديننا التقية وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق، ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنين دون غيرهم من أهل الملة ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق، فهم في ذلك كما قيل: رمتني بدائها وانسلت[1] إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم،

ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم، واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة الإسماعيلية وأمثالهم» قال: «وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأ وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث»[2].

(١) هذا مثل تضربه العرب فيمن يعيّر غيره بما فيه هو، انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ١/١٠٢، ٢٨٦.

(٢) منهاج السنة ١/٦٨، ٦٩.



الفصل الثالث

فضل الصحابة والمفاضلة بينهم

المبحث الأول
تعريف الصحبة وبيان فضلها وتفاضلها

الصحبة في اللغة:

الصحبة مشتقة من الفعل صحب وهو أصل في اللغة يدل على مقارنة شيء ومقاربته[1]، فيشتق من هذا الأصل لكل أمر فيه معنى المقارنة والمقاربة، ومنه قولهم: أصحب الرجل إذا انقاد، وكل شيء لاءم شيء فقد استصحبه[2].

والصاحب المعاشر[3] وفيه معنى المقارنة، وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ ﴿٥٩﴾﴾ [الذاريات: ٥٩] يعني بالذين ظلموا مشركي مكة وبأصحابهم الذين أُهْلِكُوا المذكورين في الآيات قبلها قوم لوط وفرعون وقومه وعاد وثمود وقوم نوح[4]، فسماهم أصحاباً مع بعد ما بينهم في الزمن لمقاربتهم لهم في الحال. ففي إطلاق اسم الصحبة في أصل اللغة توسيع إذ تطلق على أدنى ملابسة. والصحبة، إما جمع صاحب ـ أو اسم جمع له[5] ـ، بمعنى الأصحاب فنقول: هؤلاء صحبة فلان يعني أصحابه أو مصدر قولك صحب يصحب[6].

---

(١) انظر معجم مقايس اللغة ٣/٣٣٥.

(٢) انظر المرجع السابق وتهذيب اللغة ٤/٢٦٢، والصحاح ٢/١٦٢.

(٣) لسان العرب ١/٥١٩.

(٤) انظر زاد المسير /٤٤.

(٥) انظر اللسان ١/٥٢٠، والصحاح ٤/٢٦١.

(٦) تهذيب اللغة ٤/٢٦٢.

في (الكفاية) للخطيب البغدادي[١] أن الباقلاني قال : « لا خلاف بين أهل اللغة في أن القول (صحابي) مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، كما أن القول مُكلَّم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة والمخاطبة والضرب وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال، وكذلك يقال صحبت فلاناً حولاً، ودهرا، وسنة، وشهراً، ويوماً، وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، وهذا هو الأصل في اشتقاق الاسم »[٢].

الصحبة في الاصطلاح :

الصحبة في الاصطلاح هي : « لقيا النبي ﷺ مع الإيمان به والموت على الإسلام سواء طالت مجالسة من لقيه أو قصرت أو رآه من غير مجالسة أو لم يره أصلاً لعارض كالعمى وسواء روى عنه أو لم يرو أو غزى معه أو لم يغز » هذا أصح ما قيل في تعريف الصحبة، كما يقول ابن حجر[٣]، وقال : « هذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما »[٤]. وهذا

---

(١) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي « أبو بكر » أحد الحفاظ المحدثين المؤرخين، له تصانيف مبتكرة في مصطلح الحديث، ت ٤٦٣ هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٧٠، وطبقات الشافعية ٣ / ١٢ .

(٢) الكفاية، وانظر تدريب الراوي ١ / ٢١١ .

(٣) الإصابة ١ / ٨.

(٤) الإصابة ١ / ٨، وانظر قول الإمام أحمد في الكفاية ص ٩٩ وقول البخاري في صحيحه =

التعريف هو قول جمهور العلماء سلفاً وخلفاً، كما يقول ابن كثير[1]، وهو المعروف من طريقة أهل الحديث، كما يقول ابن الصلاح[2]، وقال: «بلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة»[3] قال ابن حجر في اسم الصحبة: «ويطلق أيضاً على من رآه رؤية ولو على بعد»[4] قال ابن كثير: «قد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة: البخاري وأبو زرعة وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة كابن عبد البر[5] وابن مندة وأبو موسى المديني وابن الأثير»[6] قال الإمام أحمد: «كل من صحبه - (يعني رسول الله ﷺ) - سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة»[7] وكذا

= مع الفتح ٧/٣.

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث - ١٥٥.

(٢) هو عثمان بن عبد الرحمن الكردي، من فقهاء الشافعية ومن فضلاء عصره في الحديث ورجاله وعلومه، يقول ابن العماد: «وإذا أطلق الشيخ في علماء الحديث فالمراد به هو» ت ٦٤٣هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠، وشذرات الذهب ٥/٢٢١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٤٦.

(٤) فتح الباري ٧/٣.

(٥) انظر الاستيعاب - بهامش الإصابة - ١/١٣.

(٦) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث - ١٥١، ١٥٢.

(٧) رواه عن أحمد بسنده اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ١/١٦٠.

قال علي بن المديني رحمه الله[1] وقال مالك نحو ذلك[2].

قال ابن حجر: «القول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر، والله سبحانه وتعالى أعلم، وقد كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم به ﷺ قليلاً مقرراً عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمن ذلك ما قرأت في كتاب أخبار الخوارج تأليف محمد بن قدامة المروزي بخط بعض من سمعه منه في سنة سبع وأربعين ومائة» ونقل ابن حجر سند المؤلف حتى قوله: «عن نبيج العنزي عن أبي سعيد الخدري قال: كنا عنده وهو متكئ، فذكرنا علياً ومعاوية، فتناول رجل معاوية فاستوى أبو سعيد الخدري جالساً ثم قال: كنا ننزل رفاقاً مع رسول الله ﷺ فكنا في رفقة فيها أبو بكر فنزلنا على أهل أبيات وفيهم امرأة حبلى ومعنا رجل من أهل البادية فقال للمرأة الحامل: أيسرك أن تلدي غلاماً؟ قالت: نعم، قال: إن أعطيتني شاة ولدتِ غلاماً، فأعطته، فسجع لها أسجاعاً، ثم عمد إلى الشاة فذبحها، وطبخها، وجلسنا نأكل منها ومعنا أبو بكر، فلما علم بالقصة قام فتقيأ كل شيء أكله، قال: ثم رأيت ذلك البدوي أُتِيَ به عمر بن الخطاب وقد هجا الأنصار، فقال لهم عمر: لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ ما أدري ما نال فيها لكفيتكموه ولكن له صحبة من رسول الله ﷺ» قال ابن حجر: «رجال هذا الحديث ثقات»[3].

قال الخطيب البغدادي: «قال ابن عمرو: رأيت أهل العلم

---

(١) انظر المرجع السابق ١ / ١٦٧.

(٢) انظر الفتاوى ٢٠ / ٢٩٨.

(٣) الإصابة ١ / ١١، ١٢، والحديث في المسند ٣ / ٥١، عدا قصة الإتيان به لعمر رضي الله عنه.

يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحلم وأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار ولكن أصحابه على طبقاتهم وتقدمهم في الإسلام »(١).

---

(١) الكفاية ٩٩، وفي هذا اشتراط التمييز فيمن رأى النبي ﷺ لصحة الصحبة وثبوتها، وقد قال ابن حجر في الفتح ٧/ ٣، ٤: «هل يشترط في الرائي أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكتفي بمجرد حصول الرؤية؟ محل نظر، وعمل من صنف في الصحابة يدل على الثاني، فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق وإنما ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام كما ثبت في الصحيح أن أمه أسماء بنت عميس ولدته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة وذلك في أواخر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة»، وقد اختار رحمه الله في الإصابة ١/ ٨ حمل إطلاق العلماء أن من رأى النبي ﷺ فهو صحابي على اشتراط التميز، لأنه لا تصح نسبة الرؤية إلى غير المميز، إلا أنه استثنى من غير المميزين من رآه النبي ﷺ فقال بثبوت صحبته لرؤية النبي ﷺ له لا لرؤيته هو النبي، واعتبره تابعياً من حيث الرواية، ونص عبارته في الإصابة: «وأطلق جماعة أن من رأى النبي ﷺ فهو صحابي وهو محمول على من بلغ سن التمييز إذ من لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه، نعم يصدق أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من هذه الحيثية ومن حيث الرواية يكون تابعياً» فيكون بهذا قد أثبت رحمه الله لمن حاله ما ذكر اسم الصحبة دون ما يتبع الاسم من حكم، لأن التابعي حكمه البحث عن عدالته عند الرواية أما الصحابي فعدل لا يبحث عن عدالته ـ كما سيأتي بيانه ـ، والظاهر والله أعلم رجحان اشتراط التمييز في صحة الصحبة مطلقاً. أما اشتراط بلوغ الحلم في صحة الصحبة فقد عده ابن حجر في الإصابة ١/ ٨ قولاً شاذاً.

وقال ابن حجر في الفتح ٧/ ٤: «هذا كله فيمن رآه وهو في قيد الحياة الدنيوية أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابي وإلا لعد من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو في قبره المعظم ولو في هذه الأعصار».

وقال ابن تيمية: «الصحبة اسم جنس تقع على من صحب النبي ﷺ قليلاً كان أو كثيراً، لكن كل منهم له من الصحبة بقدر ذلك، فمن صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه مؤمناً فله من الصحبة بقدر ذلك»[١].

وقول الجمهور هو المتعين الذي لا ينبغي العدول عنه لقيام النص عليه، فلقد قال ﷺ: «يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ، فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ»[٢] الحديث، وهذا نص صريح باعتبار الصحبة بمجرد الرؤية فقد أخبر ﷺ أنه يقال للفئام الذين يغزون: «فيكم من رأى رسول الله ﷺ»، هكذا «رأى»، ثم إنه يقال لمن بعدهم: «فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ» هكذا «صحب» والمعنى به المقول فيهم سابقاً «من رأى رسول الله ﷺ».

فالصحابي من رأى رسول الله ﷺ مؤمناً به وإن قلت صحبته. قال ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر التعريف المتقدم في صدر هذه المسألة وأنه مبني على الأصح المختار عند المحققين قال: «ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة كقول من قال لا يعد صحابياً إلا من وصف بأحد أوصاف أربعة: من طالت مجالسته أو حفظت روايته، أو ضبط أنه غزا معه، أو استشهد بين يديه وكذا من اشترط في صحة الصحبة، بلوغ

---

(١) الفتاوى ٤ / ٤٦٤.

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري واللفظ لمسلم، البخاري مع الفتح ٦ / ٨٨ و٦١١ و٧ / ٣، ومسلم ٤ / ١٩٦٢.

الحلم، أو المجالسة ولو قصرت»[1] وذكر رحمه الله من الاعتراضات على من اشترط الملازمة أو الغزو أو نحو ذلك أنه يخرج كثيراً من المشهورين بالصحبة والرواية عن الحكم بالعدالة، كوائل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن وفد عليه ﷺ ولم يقم عنده إلا قليلاً وانصرف، وكذلك من لم يعرف إلا برواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل[2].

ونقل السيوطي في «التدريب» من «النكت»: «ولا يشترط البلوغ على الصحيح، وإلا لخرج من أجمع على عده في الصحابة كالحسن والحسين وابن الزبير ونحوهم»[3].

هذا، وينبغي أن يعلم أن لفظ «الصحبة» فيه عموم وخصوص فعمومها يندرج فيه كل من رآه مؤمنا به ﷺ وقد يختص بعض الصحابة بما يتميز به في الصحبة عن غيره، ولذلك لما كان لأبي بكر رضي الله عنه من الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة خصه النبي ﷺ بقوله: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي؟ هل أنتم تاركوا لي صاحبي؟»[4]، في خبر المحاورة التي وقعت بين أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكذا لما كان لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه من الصحبة ما امتاز به هو ومن شاركه فيه من السبق والإنفاق قبل الفتح خصهم النبي ﷺ باسم الصحبة في قوله لخالد بن

---

(١) الإصابة ١/٨ وانظر تدريب الراوي ٢/٢١٢.

(٢) انظر الإصابة ١/١١ وتدريب الراوي ٢/٢١٦.

(٣) تدريب الراوي ٢/٢١٠ ولم أهتدي إلى مكانه من «النكت».

(٤) أخرجه البخاري، انظر الصحيح مع الفتح ٨/٣٠٣.

الوليد رضي الله عنه ـ وكان ممن أسلم بعد الحديبية ـ «لا تسبوا أصحابي»[1].

فضل الصحبة وتفاضلها :

إن للصحبة شرفاً عظيماً وفضلاً فاضلاً ولو لم تقع إلا بمجرد الرؤية، فإن رؤيته ﷺ شرف لمن آمن به، ولقد قال ﷺ: «يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟، فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ؟، فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»[2]. فقد جعل النبي ﷺ فتح الله على المسلمين بسبب من رآه مؤمناً به، وكفى به دلالة على شرف رؤيته ﷺ وعظيم فضلها، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا: «وهذه خاصية لا تثبت لأحد من غير الصحابة ولو كانت أعمالهم أكثر من أعمال الواحد من أصحابه ﷺ»[3]. وقد قال ﷺ في الحديث المتفق عليه في صحابته: «لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[4] وهذا لفضل الصحبة، قال النووي: «معناه لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً

---

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، البخاري مع الفتح ٧ / ٢١، ومسلم ٤ / ١٩٦٧، ١٩٦٨. وانظر الفتاوى ٣٥ / ٥٩ ـ ٦٢.

(٢) تقدم تخريجه تقريباً.

(٣) الفتاوى ٤ / ٤٦٥.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧ / ٢١، ومسلم ٤ / ١٩٦٧.

ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مداً ولا نصف مد » قال: « وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل ولا تنال درجتها بشيء »[1]. ولقد رأينا في الحديث الذي نقله ابن حجر عن كتاب أخبار الخوارج ـ وتقدم تقريباً ـ كيف كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم بالنبي ﷺ قليلاً مقرراً عند الخلفاء الراشدين وغيرهم حتى، قال عمر رضي الله عنه في الرجل صاحب السجع: « لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ ما أدري ما نال منها لكفيتكموه، ولكن له صحبة من رسول الله ﷺ » قال ابن حجر رحمه الله: « وفي ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أن شأن الصحبة لا يعد له شيء »[2].

وعلى هذا جرى اعتقاد الأئمة رحمهم الله، وفي عقيدة الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله أنه كان لا يتبرأ من عين رأت رسول الله ﷺ[3] وقال رحمه الله: « فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير »[4] وسبق نقل قول ابن تيمية رحمه الله: « قال غير واحد من الأئمة: إن كل من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه مطلقاً، وعينوا ذلك في مثل معاوية وعمر ابن عبد العزيز، مع أنهم معترفون أن سيرة عمر بن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم بالصحبة من الدرجة أمر

---

(١) شرح مسلم ١٦/٩٣.

(٢) الإصابة ١/٢.

(٣) انظر طبقات الحنابلة ٢/٣٠٣.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/١٦٠.

لا يساويه ما يحصل لغيرهم بعلمه»[1].

والأدلة الشرعية الناطقة بفضل الصحابة التي سنورد طرفاً منها في المبحث القادم إن شاء الله فيها من البيان الواضح لفضل الصحبة وعظيم قدرها، إلا أن الصحابة متفاضلون في الصحبة، إذ لكل منهم من فضلها القدر الذي أدركه منها، وكما سلف قريباً أن الصحبة فيها خصوص وعموم فهي وإن عمت جميع من رأى النبي ﷺ إلا أن فيهم من اختص من الصحبة بما استحق به التفضيل على غيره فامتاز به، قال ابن حجر: «لا خفاء برجحان رتبة من لازمه ﷺ وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه أو لم يحضر معه مشهداً، وعلى من كلمه يسيراً أو ماشاه قليلاً أو رآه على بعد أو في حال الطفولة، وإن كان شرف الصحبة حاصلاً للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية»[2].

قال السفاريني: «وقسم الإمام ابن الجوزي الصحبة إلى ثلاثة مراتب:

الأولى: من كثرت معاشرته ومخالطته للنبي ﷺ بحيث لا يعرف صاحبها إلا بها فيقال هذا صاحب فلان وخادمه لمن تكررت خدمته لا لمن خدمه مرة واحدة أو ساعة أو يوماً.

الثانية: من اجتمع به ﷺ مؤمناً ولو مرة واحدة لأنه يصدق

---

(١) الفتاوى ٤/٥٢٧.

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٥٦.

عليه أنه صحبه وإن لم ينته إلى الاشتهار به.

الثالثة: من رآه ﷺ رؤية ولم يجالسه ولم يماشه»[1].

فالصحبة متفاضلة في ذاتها ولذلك يتفاضل الصحابة فيها، وهو أمر ظاهر ويزيد في بيان ظهوره ما سيرد في المباحث القادمة من أدلة تفاضل الصحابة، وقد رأى القرطبي ـ رحمه الله ـ أن الصحابة مشتركون في الصحبة بلا تباين ولا تفاضل وإنما وقع تباينهم في الفضائل بما منحهم الله من المواهب والوسائل[2]. وهو رأي لا أجد له وجها، إلا أن يكون مراده استواءهم في القدر الذي تحصل به الصحبة، وهو مجرد الرؤية، والله أعلم.

---

(١) لوامع الأنوار البهية ١/ ٥٢.

(٢) انظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٦٤.

المبحث الثاني
فضل الصحابة وتفضيلهم على الأمة

لقد تظافرت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وصحيح النظر على إثبات فضل صحابة رسول الله ﷺ وعلى أن فضلهم لا يدركه أحد ممن بعدهم فهم أفضل الأمة، وأطرق هنا خمسة مطالب لبيان فضل الصحابة:

الأول : في عدالتهم.

الثاني: في تفضيلهم على الأمة.

الثالث: في تفضيلهم على سائر المؤمنين أتباع الأنبياء مطلقاً.

الرابع: في الحقوق الواجبة لهم على المؤمنين.

الخامس: الواجب فيما شجر بينهم.

المطلب الأول : عدالة الصحابة رضوان الله عليهم :

الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول عدالتهم ثابتة معلومة بتعديل الله ورسوله لهم وثناء الله ورسوله عليهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله لهم وهو المطّلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق، والأدلة الشرعية ناطقة بعدالتهم من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أهل الإجماع وصحيح النظر.

فأدلة الكتاب: الآيات الكثيرة في الثناء عليهم والإخبار عن صدق إيمانهم ومنها:

قوله سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ

بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (٢٩)﴾ [الفتح: ٢٩] ففي هذه الآية أمور:

١- شهادة الله سبحانه للصحابة بمعية رسوله ﷺ فقال واصفاً لهم ﴿**وَالَّذِينَ مَعَهُ**﴾ ولهذه المعية من الفضل الواسع ما لمعناها من المنزلة.

٢- ثناء الله عز وجل عليهم وإخباره بصفاتهم التي يرتضيها وشهادته لهم بأنهم أشداء على الكفار وأنهم رحماء بينهم فهم أعداء أعداء الله، أولياء أولياء الله، وهم يتعبدون الله ركعاً سجداً يبتغون فضل الله ورضوانه.

٣- إخباره سبحانه أنه مدحهم في كتبه السابقة التوراة والإنجيل وضرب لهم خير الأمثلة وأدلها على فضلهم، وجعلهم مثلاً يقتدى بهم.

٤- وعده سبحانه لهم بالمغفرة والأجر العظيم.

فأي فضل بعد ذلك، وأي شهادة بعد شهادة الله وأي ثناء بعد ثنائه سبحانه، فرضوان الله عليهم ما أتم فضلهم وعدالتهم.

وقال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٦٤)**﴾ [الأنفال: ٦٤] ففي الآية شهادة من الله لهم باتباع نبيه ﷺ، وإخبار منه سبحانه بأنه يكفيهم ونبيّه، وقد عطف كفايته لهم على كفايته لنبيه، فأي ثناء بعد هذا وأي تعديل.

وقال سبحانه بعد أن ذم المنافقين وأخبر أنه طبع على قلوبهم: ﴿لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة: ٨٨، ٨٩]. ففي الآيتين شهادة من الله لهم بالإيمان وأنهم مع رسوله وأنهم جاهدوا بأموالهم وأنفسهم، ووعدٌ لهم بالفوز العظيم دلالة على صدق إيمانهم وجهادهم وقبول الله له، فأي تزكية بعد هذه.

وقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، ففي هذه الآية ثناء وتنويه بشأن كافة الصحابة بجميع فئاتهم السابقون من المهاجرين والأنصار ومن اتبعهم وإخبار الله أنه رضي عنهم ورضوا عنه ووعد لهم بالفوز العظيم، فأي تزكية وأي تعديل بعد هذا.

ومثل هذه الآية في الدلالة قوله سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨ - ١٠] ففيها ثناء من الله لجميع الصحابة على تفاوت فئاتهم.

وقد رفع الله أقدارهم إذ أمر نبيه ﷺ بمشاورتهم فقال: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ وفي هذا دلالة على شهادة الله لهم بصدق الإخلاص وتمكن الأمانة وصحة الإيمان، وخالص المودة وكمال النصيحة مع وفور العقل ونبالة الرأي.

وغير تلك من الآيات كثير جداً، يُزَكِّي الله عز وجل فيها صحابة رسوله ويشهد لهم بصحة بواطنهم وطهارة ضمائرهم وصلاح سرائرهم، وكمال ظواهرهم وقبول أعمالهم، ويخبر برضاه عنهم وبما أعدّه لهم من النعيم.

وفي السنة: أدلة كثيرة لا تحصى في تعديل الصحابة وتزكيتهم فمن ذلك:

قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»[1]. فهذه تزكية وتعديل من النبي ﷺ لصحابته اقترنت بيمينه ﷺ، ففيها أشد التأكيد على عدالتهم.

وقال ﷺ: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم...» الحديث[2].

---

(١) تقدم تخريجه وهو متفق عليه، وهو وإن كان وروده فيمن أسلم قبل الفتح وقاتل ـ كما تقدم بيانه ـ إلا أنه جرى في كلام أهل العلم قاطبة على الأخذ بعموم لفظه من غير نظر إلى خصوص سببه، واتفقوا على إيراده في ذكر فضل الصحابة جملة، والخطاب في الحديث وإن كان لبعض الصحابة فإنه يتناول غيرهم من باب أولى لأن نهيه ﷺ صحابته عن سب بعضهم بعضاً نهي لغيرهم أن يسبهم، وفيه تعديل لهم وتزكية، رضوان الله عليهم.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/٣، ومسلم ٤/١٩٦١.

فهذا إثبات لخيرية صحابته وتزكيتهم وتفضيلهم على من بعدهم.

وقال ﷺ: «أصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»[1] فهذه شهادة منه ﷺ أن أصحابه أمان لأمته من ظهور البدع واختلاف القلوب والفتن ونحو ذلك[2].

وغير ذلك من أدلة السنة في الصحابة جملة، وقد ورد في خصوص أفراد من الصحابة وطوائف منهم آيات وأحاديث سيأتي بعضها في المبحث الثالث إن شاء الله.

وأما الاجماع: فإن الأمة مجمعة على عدالتهم لم يخالف إلا من لا يعتد بخلافه من شذوذ المبتدعة الذين لا يقدح شذوذهم في استقرار الإجماع وصحته، ولقد تكاثر نقل الإجماع في العلماء فقد نقله جمع كبير منهم، كابن عبد البر[3]، والخطيب البغدادي[4]، وابن الصلاح[5]، والنووي[6]، وابن كثير[7]، وابن حجر[8] وغيرهم.

وهو إجماع منقول على عدالتهم وأنهم ليسوا بحاجة إلى تعديل وأنه لا يسأل عن حالهم ولا ينظر في أحوالهم بحثاً عن عدالتهم فهم

---

(١) أخرجه مسلم ٤/١٩٦١.

(٢) انظر شرح مسلم للنووي ١٦/٨٣.

(٣) انظر الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ ١/٩.

(٤) انظر الكفاية ٩٦.

(٥) انظر مقدمته ص ١٤٦، ١٤٧.

(٦) انظر شرح مسلم ١٥/١٤٩، والتقريب مع شرح السيوطي ٢/٢١٤.

(٧) انظر اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث ـ ١٥٤.

(٨) انظر الإصابة ١/٩.

عدول قطعاً وجزماً رضي الله عنه.

وأما دلالة النظر الصحيح: على عدالتهم فكما قال الخطيب البغدادي: «على أنه لو لم يَرِدْ من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين»[1].

وكما قال ابن عبد البر: «ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ﷺ ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منها»[2].

المطلب الثاني: تفضيل الصحابة على سائر الأمة:

الصحابة رضوان الله عليهم هم أفضل أمة محمد ﷺ، وما ذكر من الأدلة في المطلب الأول دليل على ذلك، فليس أفضل ممن زكاهم الله وعدلهم وأثنىٰ عليهم ورضي عنهم، وقد أخبر ﷺ أنهم أمان لأمته ما بقي منهم فيها أحد فإن هم ذهبوا أتى الأمة ما توعد، وأقسم ﷺ أن أحد من الأمة إن أنفق مثل أُحُد ذهباً لا يبلغ بذلك مد أحدهم ولا نصيفه، ولقد صرح ﷺ بأنهم رضوان الله عليم خير أمته فقال: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم»[3] وقال ﷺ: «خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم»[4].

---

(١) الكفاية ٩٦.

(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ ١/٢.

(٣) أخرجه مسلم عن أبي هريرة ٤/١٩٦٣.

(٤) أخرجه مسلم عن عمران بن حصين ٤/١٩٦٥، واتفق عليه البخاري ومسلم عن =

قال الإمام أحمد رحمه الله: «فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ﷺ ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير»(١) وقال ذلك علي ابن المديني أيضاً(٢).

المطلب الثالث: تفضيل الصحابة على سائر البشر بعد الأنبياء:

الصحابة أفضل أتباع الأنبياء على الإطلاق دل على ذلك كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وقال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وفسر لفظ الأمة في الآيتين بأن المراد به الصحابة فهو عام مخصوص وقيل بل هو وارد في الصحابة دون غيرهم(٣) أي أنه لا عموم في اللفظ، وعليه فاللفظ ظاهر الدلالة على أن الصحابة أفضل الناس بعد الأنبياء.

وفسر اللفظ بأن المراد به أمة محمد ﷺ عامة(٤)، وهو دال على ما ذكر أيضاً لأن أصل الخطاب لأصحاب النبي ﷺ وإن كان عاماً في

= عمران بلفظ «خيركم قرني»، انظر البخاري مع الفتح ٥/٢٥٨، ومسلم ٤/١٩٦٤، صحيح البخاري مع الفتح ٥/٢٥٨، ومسلم ٤/١٩٦٤.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/١٦٠، وطبقات الحنابلة ١/٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/١٦٧.

(٣) انظر الكفاية ٩٣، وزاد المسير ١/٤٣٨.

(٤) انظر زاد المسير ١/٤٣٨.

أمته فهم المخاطبون أصلاً به وهم يدخلون في عموم اللفظ دخولاً أولياً، وقد ثبت كونهم أفضل الأمة فهم أفضل الأمة التي هي خير الأمم، فهم أفضل الأمم على الإطلاق.

وقال ﷺ: «خير الناس قرني»[١]، وسأله رجل: أي الناس خير؟ قال ﷺ: «القرن الذي أنا فيه»[٢]. ففي الحديثين تعميم تفضيل قرنه ﷺ على الناس، أي جميع الناس، جميع بني آدم، ويؤكد هذا المعنى. قوله ﷺ: «بعثت من خير قرون بني آدم قرنا فقرنا حتى كنت من القرن الذي كنت منه»[٣].

فهذا دال على أن أصحاب النبي ﷺ أفضل أصحاب الأنبياء، أفضل بني آدم بعد الأنبياء، رضي الله عنهم وأرضاهم.

وقال ﷺ في قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾: «إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»[٤] وهذا ظاهر الدلالة على ما ذكرنا.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة

---

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود، انظر البخاري مع الصحيح ٥/٢٥٩، وصحيح مسلم ٤/١٩٦٣.

(٢) أخرجه مسلم ٤/١٩٦٥.

(٣) أخرجه البخاري ـ الصحيح مع الفتح ٦/٥٦٦.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٤٧ و٥/٣، ٥، والدارمي في سننه ٢/٣١٣، وابن ماجه في سننه ٢/١٤٣٣، والترمذي وحسنه ٥/٢١١، والحاكم في المستدرك ٤/ ٨٤، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، قال الألباني في تخريج المشكاة ٣/١٧٧٢: «إسناده حسن».

وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله[1].

المطلب الرابع : الحقوق الواجبة لهم على الأمة :

يجب لصحابة رسول الله ﷺ ما أوجبته النصوص وأجمع عليه المسلمون من حبهم والترضي عنهم والاستغفار لهم، وسلامة الصدور والألسن لهم، قال الطحاوي: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ولا نذكرهم إلا بخير وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[2].

وعقد اللالكائي[3] عنواناً فقال: «سياق ما روي في أن معرفة فضائل الصحابة من السنة»[4] وأسند تحته عدداً من الروايات عن الصحابة والتابعين والأئمة فيها تصريحهم بأن حب الصحابة سنة وكذا معرفة فضائلهم، وعقد عنواناً آخر فقال: «سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على حب الصحابة وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم والكف عن مساوئهم»[5] وأسند عددا من

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٨٩.

(٢) العقيدة الطحاوية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٢٧.

(٣) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، أبو القاسم اللالكائي، من حفاظ الحديث وفقهاء الشافعية له مصنفات في العقيدة. ت ٤١٨هـ.

انظر: تاريخ بغداد ١٤ / ٧٠، وتذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٨٣.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧ / ١٢٣٧.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧ / ١٢٤١.

الروايات عنه ﷺ في ذلك منها قوله ﷺ:

«الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله»(١) وعقد عنواناً فقال: سياق ما روي عن النبي ﷺ من النهي عن الغلو في الحب والبغض في تفضيل الصحابة والاستغراق في الإطراء والذم لهم»(٢).

وقال أبو نعيم: «فالواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله ﷺ إظهار ما مدحهم الله تعالى به وشكرهم عليه من جميل أفعالهم وجميل سوابقهم وأن يغضوا عما كان منهم في حال الغضب والإغفال وفرط منهم عند استزلال الشيطان إياهم، ونأخذ في ذكرهم بما أخبر الله تعالى به فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الآية فإن الهفوة والزلل والغضب والإفراط لا يخلوا منه أحد، وهو لهم غفور(٣) ولا يوجب ذلك البراءة منهم ولا العداوة لهم ولكن يحب على السابقة الحميدة ويتولى للمنقبة الشريفة»(٤). وقال ابن قدامة: «ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقتهم»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري، انظر الصحيح مع الفتح ٧/١١٣.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/١٣٩٤.

(٣) هكذا في المطبوعة (غفور) ولعله: (مغفور).

(٤) الإمامة ٣٤١، ٣٤٢.

(٥) لمعة الاعتقاد ٤٠.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لصحابة رسول الله ﷺ كما وصفهم الله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم»، قال رحمه الله: «ويتبرأون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل» إلى أن قال: «وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره»[١].

ذلك هو الواجب لصحابة رسول الله ﷺ ولا غلو ولا تقصير.

ولقد قام تعظيم صحابة رسول الله ﷺ في نفوس السلف الصالح رضوان الله عليهم حتى ورد في عقيدة الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله أنه كان يسلم أحاديث فضائل الصحابة ولا ينصب عليها المعيار وينكر على من يقول: إن هذه الفضيلة لأبي بكر باطلة، وهذه الفضيلة لعلي باطلة لأن القوم أفضل من ذلك»[٢].

المطلب الخامس: الواجب فيما شجر بينهم:

الواجب على المسلم فيما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم من النزاع في موقعة الجمل وموقعة صفين الإمساك عن ذلك والكف عن

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٨٥ – ٨٨.

(٢) طبقات الحنابلة ٢/٣٠٣.

ذكره أو ذكرهم رضوان الله عليهم بسوء، واعتقاد أن ما شجر بينهم غير قادح في عدالتهم، فالله قد عدلهم وهو أعلم بما سيقع منهم، ونهى رسول الله ﷺ عن ذكرهم بسوء فقال: «لا تسبوا أصحابي» وهو نهي عام مطلق لا يقيده شيء عن السب وما في حكمه، فالنيل من واحد منهم لما شجر بينهم داخل في هذا النهي، قال الإمام أحمد رحمه الله: «النبي عليه السلام قد نهى عن ذكر أصحابه وأن ينتقص أحد منهم وقد علم النبي ﷺ ما يكون بعده من أصحابه، كان رسول الله ﷺ ينبأ بذلك، فالاقتداء برسول الله والكف عن ذكر أصحابه فيما شجر بينهم والترحم عليهم، ونقدم من قدمه رسول الله ﷺ، نرضى بمن رضي به رسول الله ﷺ في حياته وبعد موته»[1].

فالنبي ﷺ قد نهى عن سبهم، وأثنى عليهم وعدلهم مع إخباره عما سيقع بينهم من الشجار[2]، روي عن ابن عباس قوله: «لا تسبوا أصحاب محمد فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم

---

(١) السنة للخلال ص ٤٨١.

(٢) قال ﷺ لعلي رضي الله عنه: «إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر، قال: أنا يا رسول الله؟ قال: نعم» الحديث أخرجه أحمد في المسند ٦ / ٣٩٣، والبزار، انظر كشف الأستار ٤ / ٩٣، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ٢٣٤: «رواه أحمد، والبزار والطبراني ورجاله ثقات» وحسن ابن حجر الحديث في الفتح ١٣ / ٥٥. فهذا إخبار عن موقعة الجمل.

وقال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة دعواهما واحدة» أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ١٣ / ٨١ ومسلم ٤ / ٢٢١٤، والمراد بالفئتين طائفة علي وطائفة معاوية ـ انظر فتح الباري ١٢ / ٣٠٣، ١٣ / ٨٥، فهذا إخبار عن موقعة صفين.

سيقتتلون»[1].

وقد قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

قال ابن بطة[2] رحمه الله: «نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل فقد غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم وفرض ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون، وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم، ولا ينظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار وسائر المنازعات التي جرت بينهم، ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك، ولا تروه عن أحد ولا تقرأه على غيرك ولا تسمعه ممن يرويه، فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه، ومنهم: حماد ابن زيد ويونس بن عبيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن إدريس، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وابن المنكدر، وابن المبارك، وشعيب بن حرث، وأبو إسحاق الفزاري، ويوسف بن

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١/٥٩ و٢/٩١٠، وقال ابن تيمية في المنهاج ٢/٢٢: «وروى ابن بطة بالإسناد الصحيح» وذكر الحديث بسنده.

(٢) هو عبد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العكبري، من كبار الحنابلة في عصره وأحد علماء الحديث، رحل في طلب الحديث، ثم لزم بيته أربعين سنة صنف فيها كتباً كثيرة تزيد على مائة، ت ٣٨٧هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٥٢٩، وطبقات الحنابلة ٢/١٤٤.

أسباط، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث، وعبد الوهاب الوراق. كل هؤلاء قد رأوا النهي عنها والنظر فيها والاستماع إليها وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها، وقد روي عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة متفقة المعاني على كراهية ذلك والإنكار على من رواها واستمع إليها»(١).

وخير ما يقال فيما شجر بين الصحابة ما قاله الإمام أحمد لما سئل عن ذلك فقرأ: ﴿ **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴿١٤١﴾ ﴾ [البقرة: ١٤١]، قال ابن كثير بعد ذكره جواب أحمد هذا: «وكذا قال غير واحد من السلف»(٢) وقد قال عمر بن عبد العزيز لما ذكروا اختلاف أصحاب محمد عنده: «أمر أخرج الله أيديكم منه ما تعملون ألسنتكم فيه»(٣) وقال: «تلك دماء طهر الله منها يدي فلا أحب أن أخضب بها لساني»(٤).

وإن من أصول أهل السنة كما نقل ابن تيمية: أنهم «يتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم ومن طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيها ونقص وغُيِّرَ عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون

---

(١) الشرح والإبانة ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) البداية والنهاية ٨ / ١٣٠.

(٣) الطبقات الكبرى ٥ / ٣٨٢.

(٤) منهاج السنة ٦ / ٢٥٤.

مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى أنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ إنهم خير القرون، وإن المدمن أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ممن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الأمور المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور لهم، ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح»[1].

ولعل الشأن فيهم رضي الله عنهم كما قال ﷺ في أهل بدر: «وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[2]، ولقد كان في الشجار الذي وقع بينهم رضوان الله عليهم جماعة أهل بدر.

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٨٧ – ٨٩.

(٢) متفق عليه من حديث علي رضي الله عنه.

انظر البخاري مع الفتح ٦ /١٤٣، وصحيح مسلم ٤ /١٩٤١.

المبحث الثالث
تفاضل الصحابة

المطلب الأول : أدلة وقوع التفاضل بين الصحابة :

لقد دلت أدلة الشرع من نصوص الكتاب والسنة على وقوع التفاضل بين الصحابة رضوان الله عليهم.

فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾**﴾ [الحديد: ١٠] ففي الآية تفضيل طائفة من الصحابة وهم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على طائفة من الصحابة وهم الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا مع إثبات الفضل للجميع والتنبيه على أن تفضيل بعضهم على بعض لا يفضي إلى تنقيص المفضول إذ ﴿**كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ**﴾.

وقال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [التوبة: ١٠٠] ففي الآية الثناء على الصحابة أجمعين مع تخصيص السابقين الأولين بالذكر وهذا التخصيص ثم التعميم دليل على تفضيل المخصصين بالذكر على العموم.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ**﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قال ابن عباس: «يريد: ليس قدركن عندي مثل قدر غيركن من

النساء الصالحات، أنتن أكرم عليَّ وثوابكن أعظم»[1] ففي الآية دلالة على تفضيل نساء النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابيات على سائرهن.

ومن السنة: ما اتفق عليه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2] وجاء في رواية لمسلم بيان سبب ورود الحديث: أنه كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء فسبه خالد، فقال النبي ﷺ ذلك. وفيه دليل على تفضيل بعض الصحابة على بعض إذ فيه تفضيل عبد الرحمن وطبقته ممن أسلم قبل الفتح وقاتل على خالد وطبقته ممن أسلم بعد الحديبية وقاتل. كما تقدم ذكره.

وقال ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان»[3].

وفي رواية: «كنا نقول ورسول الله حي: أفضل أمة النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان»[4] زاد في رواية: «فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره»[5].

---

(١) زاد المسير ٦/٣٧٨، وتفسير البغوي ٣/٥٢٧.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، انظره مع الفتح ٧/١٦.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ٤/٢٠٦.

(٥) أخرجه الطبراني كما قال الهيثمي في المجمع ٩/٥٨ وابن حجر في الفتح ٧/١٦، قال الهيثمي: «في الأوسط» وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٢/٥٦٨ وصححه الألباني =

فهذا إقرار رسول الله ﷺ التفاضل بين الصحابة، وفيه تفضيل آحاد بأعيانهم على من سواهم وتفضيل واحد بعينه على صاحبه وهو تفضيل أبي بكر على عمر وعمر على عثمان، وقد قال ابن عبد البر: «فضل رسول الله ﷺ جماعة من أصحابه بفضائل خص كل واحد منهم بفضيلة وسمه بها وذكره فيها» قال: «ولم يأت عنه عليه الصلاة والسلام أنه فضل منهم واحداً على صاحبه بعينه من وجه يصح» قلت: لعله يريد أنه لم يصح ذلك عنه ﷺ من قوله لا من إقراره وإلا فحديث ابن عمر صحيح، ثم قال ابن عبد البر: «ولكنه ذكر من فضائلهم ما يستدل به على مواضعهم ومنازلهم من الفضل والدين والعلم وكان ﷺ أحلم وأكرم معاشرة وأعلم بمحاسن الأخلاق من أن يواجه فاضلاً منهم بأن غيره أفضل منه فيجد من ذلك في نفسه، بل فضل السابقين منهم وأهل الاختصاص به على من لم ينل منازلهم فقال لهم: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه، وهو من معنى قول الله تعالى: ﴿**لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا**﴾، ومحال أن يستوي من قاتله ﷺ مع من قاتل عنه، وقال رسول الله ﷺ لبعض من لم يشهد بدر وقد رآه يمشي بين يدي أبي بكر: «تمشي بين يدي من هو خير منك»[1] وهذا لأنه كان أعلمنا ذلك في الجملة

= وأخرجه اللالكائي في الشرح ٧ / ١٣٦٥.

(١) روي عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: رآني النبي ﷺ وأنا أمشي أمام أبي بكر فقال: «أتمشي أمام أبي بكر؟ ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر» أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣ / ٣٢٥ والبغدادي في تاريخ بغداد ١٢ / ٤٣٨ بلفظ: «يا أبا الدرداء، أتمشي أمام من هو خير منك في =

لمن شهد بدراً والحديبية، ولكل طبقة منهم منزلة معروفة وحال موصوفة»[1].

قلت: ثبوت تفضيل طائفة موصوفة من الصحابة على طائفة بالكتاب والسنة دليل قوي للقطع بتفضيل واحد بعينه من الطائفة الفاضلة على واحد بعينه من الطائفة المفضولة، وحديث أبي سعيد دليل لصحة هذا المأخذ فإن سبب وروده نزاع بين واحد بعينه من طائفة فاضلة وهو عبد الرحمن بن عوف ممن أسلم قبل الفتح وقاتل، وآخر بعينه من طائفة مفضولة وهو خالد بن الوليد ممن أسلم متأخراً وقاتل، فقال ﷺ ما قال مما يدل على تفضيله عبد الرحمن على خالد، والله أعلم. وهذا الحديث وإن لم يذكر فيه النبي ﷺ الصحابيين باسميهما إلا أنه كالتنصيص منه ﷺ بتفضيل واحد بعينه على صاحبه، لدلالة سبب الورود على ذلك ولكنه ﷺ - كما قال ابن عبد البر - أكرم وأحلم وأتم خلقاً وأحسن معاشرة من أن يسمى الفاضل والمفضول تسمية صريحة في مثل هذه الحال، والله أعلم.

وهنا مسألة: وهي: التفضال ثابت بين الصحابة رضوان الله عليهم فهل نفاضل بينهم؟

روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

= الدنيا والآخرة؟ ما طلعت الشمس ...»، وقد تقدم الكلام فيه ص ١٧٩ في الهامش وأن فيه مدلسين رووا بالعنعنة، والحديث أخرجه الطبراني أيضا بسندين في أحدهما كذاب وفي الآخر مدلس، ذكر ذلك الهيثمي في المجمع ٩/٤٤.

(١) الاستيعاب - بهامش الإصابة - ١/٩.

«كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم»[1] ففي هذا اللفظ حصر المفاضلة في الثلاثة دون غيرهم، ولكن قد ثبت بالكتاب والسنة تفضيل بعض الصحابة على بعض ـ كما تقدم طرف منه وكما سيأتي بيانه ـ ولا بد من تفضيل من فضله الله واعتقاد ذلك، ولذا قال ابن حجر: «قد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدها وغير ذلك فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهوراً بيناً فيجزمون به ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص»[2].

فمذهب أهل السنة والجماعة تفضيل الصحابة بعضهم على بعض بمقتضى دلالات النصوص، إجمالاً فيما أجملته، وتفصيلاً فيما فصلته.

المطلب الثاني: أوجه التفاضل بين الصحابة:

لقد دل الكتاب والسنة على أوجه حَكَمَا بها في المفاضلة بين الصحابة، وجماع هذه الأوجه هو ما سلف من كل واحد منهم من أعمال البر والطاعات التي تتفاضل منزلتها عند الله.

● فمن أوجه التفاضل بينهم: السبق إلى الإسلام فالسابق إلى الإسلام أفضل من المسبوق، أفاده قوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ

---

(١) البخاري مع الفتح ٧/ ٥٤.

(٢) فتح الباري ٧/ ٥٨.

الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ ...﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

- ومن أوجه التفاضل بينهم: الإنفاق والجهاد قبل الفتح فمن أنفق من قبل الفتح وقاتل أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، أفادته آية سورة الحديد.

- ومن أوجه التفاضل بينهم: شهود بدر كما أفاده قول النبي ﷺ: «لعل الله أن يكون اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[١].

- ومن أوجه التفاضل بينهم: شهادة رسول الله ﷺ بالجنة فمن شهد له بها أفضل ـ كما سيأتي بيانه.

- ومن أوجه التفاضل بينهم شهود بيعة الرضوان فمن شهدها أفضل كما سيأتي بيانه.

- ومن أوجه التفاضل بينهم تخصيص الرسول ﷺ أحدهم بمنقبة.

وغير ذلك من وجوه التفاضل بينهم رضوان الله عليهم، وينبغي الانتباه إلى ما سبق أن بينته في الباب الأول من كون المفضول قد يختص بفضيلة لا توجد في الفاضل إلا أن ذلك لا يقتضي تفضيله بها مطلقاً، فعثمان بن عفان رضي الله عنه لم يحضر بدراً[٢]، ولكنه أفضل بعد أبي بكر وعمر من جميع الصحابة من حضر بدراً ومن لم يحضر.

---

(١) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

(٢) انظر المغازي ١ / ١٥٤، والسيرة النبوية ٢ / ٧٢٠.

المطلب الثالث: فضل الشيخين أبي بكر وعمر:

لقد دلت الأدلة الشرعية على تقديم أبي بكر الصديق في الفضل على سائر الصحابة، ثم من بعده عمر رضي الله عنهما، واختص هذان الشيخان رضي الله عنهما بفضل بعد رسول الله ﷺ ـ لا يشاركهما فيه أحد فهما أفضل الأمة بعد نبيها وهما أفضل الخلق بعد الأنبياء.

● قال تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

«إذ يقول لصاحبه» يعني النبي ﷺ يقول لصاحبه أبي بكر، ففي حديث أبي بكر قال رضي الله عنه: «قلت للنبي ﷺ وأنا في الغار لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا، فقال: «ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما»[(١)] فذكر أبي بكر الصديق رضي الله عنه بوصف الصحبة في القرآن دليل على أنه تميز في صحبته على جميع الصحابة، وهكذا خصه رسول الله ﷺ بوصف الصحبة كما في حديث أبي الدرداء قال: «كانت بين أبي بكر وعمر محاورة فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضباً فاتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله ﷺ ـ فقال أبو الدرداء: ونحن عنده ـ فقال رسول الله ﷺ: أما صحبكم فقد غامر، قال: وندم عمر على ما كان منه، فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي ﷺ وقص

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/ ٨، ومسلم ٤/ ١٨٥٤.

على رسول الله ﷺ الخبر، فقال أبو الدرداء: وغضب رسول الله ﷺ، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم، فقال رسول الله ﷺ: هل أنتم تاركوا لي صاحبي؟ هل أنتم تاركوا لي صاحبي؟، إني قلت: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً، فقلتم كذبت وقال أبو بكر: صدقت»[1].

ففي هذا الحديث من الدلائل الظاهرة على فضل أبي بكر وتفضيله على عمر وسائر الصحابة ما لا تحتاج معه إلى بيان.

● وقال ﷺ: «إن من أمنِّ الناس عليّ في صحبته وماله أبا بكر ولوكنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر، إلا خلة الإسلام، لا يبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر»[2].

● ومن حديث جبير بن مطعم قال: أتت امرأة النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تقول الموت، قال عليه السلام: «إن لم تجديني فأتي أبا بكر»[3].

● ومن حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة» فقلت: من الرجال؟ قال: «أبوها» قلت: ثم من؟ قال:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه وقال «غامر: سبق بالخير».
الصحيح مع الفتح ٨/٣٠٣.

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، البخاري مع الفتح ٧/٢٢٧.
ومسلم ٤/١٨٥٤، ١٨٥٥.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/١٧، ومسلم ٤/١٨٥٦، ١٨٥٧.

«عمر بن الخطاب» فعد رجالاً[1]. فهذا بين الدلالة على تفضيل أبي بكر ثم عمر على جميع الصحابة.

● ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل على الناس، فقال: «بينا رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها، فقالت: إنا لم نخلق لهذا، إنما خلقنا للحرث» فقال الناس: سبحان الله، بقرة تتكلم؟ فقال: «إني أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر» وما هما ثم، «وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب: هذا استنقذتها مني فمن لها يوم السبع يوم لا راعي لها غيري؟» فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم؟ قال: «فإني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر» وما هما ثم[2].

● وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو واقف على عمر في سرير موته بعد أن ترحم عليه: «ما خلفت أحداً أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وحسبت أني كنت كثيراً أسمع النبي ﷺ يقول: «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر»[3].

فهذه نتفة من جملة أحاديث فيها فضيلة ظاهرة لأبي بكر وعمر

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/ ١٨، ومسلم ٤/ ١٨٥٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦/ ٥١٢، ومسلم ٤/ ١٨٥٧، ١٨٥٨.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عباس، البخاري مع الفتح ٧/ ٤١، ٤٢، ومسلم ٤/ ١٨٥٨ - ١٨٥٩.

رضي الله عنهما وفيها الدلالة الساطعة في تفضيلهما على جميع الصحابة.

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ذلك، يقول ابن تيمية رحمه الله: «أما تفضيل أبي بكر ثم عمر على عثمان وعلي فهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين وتابعهم، وهو مذهب مالك وأهل المدينة والليث ابن سعد وأهل مصر، والأوزاعي وأهل الشام، وسفيان الثوري وأبي حنيفة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة، وأمثالهم من أهل العراق، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد، وغير هؤلاء من أئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة» قال: «وحكى مالك إجماع أهل المدينة على ذلك فقال: ما أدركت أحداً ممن اقتدى به يشك في تقديم أبي بكر وعمر»[1].

المطلب الرابع: تفضيل الخلفاء الراشدين والتفاضل بينهم:

أولا: ذكر تفضيلهم على سائر الأمة:

المقصود بالخلفاء الراشدين: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وهؤلاء الأربعة هم أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ بإجماع الصحابة وأتباعهم وإجماع أهل الإجماع من بعدهم حتى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة بإذن الله لا يزيغ عن ذلك إلا زائغ ولقد قال ﷺ:

---

(١) الفتاوى ٤ / ٤٢١، وانظر الرواية عن مالك بما نقله ابن تيمية في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧ / ٣٦٨. وانظر منهاج السنة ٢ / ٧٢، ٧٣.

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[1].

فوصفهم بالهدى والرشاد وجعلهم قدوة للأمة وقرن سنتهم بسنته وفي حديث ابن عمر السابق ذكره قريباً اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على تقديم أبي بكر وعمر وعثمان على سائر الناس، هذا والنبي ﷺ بين أظهرهم يقر ذلك بسكوته عنه ﷺ، ولم يذكر ابن عمر في رواية الصحيح علياً رضي الله عنه وقال: «ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل بينهم»، وقد اتفق العلماء ـ كما ذكر قريباً ـ على تأويل كلام ابن عمر هذا فمما قالوه في ذلك: أنه لا يلزم من تركهم التفاضل إذ ذاك أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل علي على من سواه، قاله ابن حجر[2]، ونقل عن الكرماني قوله: «ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن ذلك كان وقع لهم في بعض أزمنة النبي ﷺ فلا يمنع ذلك أن يظهر بعد ذلك لهم»[3] وقال الخطابي: «وجه ذلك والله أعلم أنه أراد به الشيوخ وذوي الأسنان منهم الذين كان رسول الله ﷺ إذا ضربه أمر شاورهم فيه، وكان علي رضوان الله عليه في زمان رسول الله ﷺ حديث السن» قال: «ولم يُرد ابن عمر الازدراء بعلي رضي الله عنه ولا تأخيره ودفعه على الفضيلة بعد عثمان، وفضله مشهور لا ينكره ابن عمر ولا غيره من الصحابة، وإنما اختلفوا

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٢٦، ١٢٧، وابن ماجه في سننه ١/١٦، وأبو داود في سننه ٤/٢٠١، والترمذي في جامعه ٥/٤٣، والدارمي ١/١٤٥.

(٢) فتح الباري ٧/١٧.

(٣) فتح الباري ٧/٥٨.

في تقديم عثمان عليه»[1] قال ابن حجر معقباً على الخطابي: «ما اعتذر به من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور»[2].

وقال ابن حجر: «الظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضائل الصحابة ظهوراً بينا فيجزمون به ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص» ـ قال: «ويؤيده ما روى البزار عن ابن مسعود قال: «كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب»[3] رجاله موثوقون، وهو محمول على أن ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر»[4] هذا.

وقد جاء في بعض طرق حديث ابن عمر إقراره بتقديم علي على غيره ففيها يقول ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نقول في زمن رسول الله ﷺ رسول الله ﷺ خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأن يكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم، زَوَّجَه رسول الله ﷺ ابنته وولدت له وسد الأبواب إلا بابه في المسجد وأعطاه الراية يوم خيبر»[5].

---

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧ / ١٨ .

(٢) فتح الباري ٧ / ٥٨ .

(٣) انظر كشف الأستار ٣ / ١٩٥، وقال الهيثمي في المجمع ٩ / ١١٦ : «رواه البزار وفيه يحيى بن السكن، وثقه ابن حبان وضعفه صالح جزرة وبقية رجاله ثقات»، وأخرجه الحاكم في المستدرك ٣ / ١٣٥ بلفظ «أقضي» وهو بهذا اللفظ في المطالب العالية ٤ / ٥٧ .

(٤) فتح الباري ٧ / ٥٨ .

(٥) رواه أحمد في المسند ٢ / ١٦ قال ابن حجر في الفتح ٧ / ١٥ «إسناده حسن» وقال =

والحاصل أن هؤلاء الأربعة رضوان الله عليهم من أفضل الأمة بعد نبيها بإجماع الصحابة وأتباعهم، وممن حكى هذا الإجماع الشافعي رحمه الله[1]، وعقد الخلال[2] في السنة عنوانا فقال: «التبعة على من قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي في التفضيل، والحجة فيه أن عليا أفضل من بقي بعد عثمان بإجماع أصحاب محمد ﷺ»[3].

وقال أبو الحسن الأشعري بعد ذكره هؤلاء الأربعة الراشدين: «وهؤلاء هم الأئمة الأربعة المجمع على عدلهم وفضلهم رضي الله عنهم أجمعين»[4].

وقال الصابوني[5] في بيان عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويشهدون ويعتقدون أن أفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي»[6].

= الهيثمي في المجمع ٩ / ١٢٠ : «رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح»، وصحح أحمد شاكر إسناد أحمد، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٢ / ٥٦٩ وقال الألباني: «إنساده جيد، ورجاله رجال البخاري غير هشام».

(١) انظر فتح الباري ٧ / ١٧، والاعتقاد ٣٦٩.

(٢) هو أحمد بن محمد بن هارون، من كبار الحنابلة، وهو جامع علم أحمد ابن حنبل ومرتبه، ت ٣١١هـ، انظر سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٩٧، وتاريخ بغداد ٥ / ١١٢.

(٣) السنة ٤٠٤.

(٤) الإبانة ٢٥٩.

(٥) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو عثمان، مقدم أهل الحديث في خراسان، وشيخ الإسلام، من أئمة أهل السنة ت ٤٤٩هـ انظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٠، وطبقات الشافعية ٣ / ١١٧.

(٦) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١ / ١٢٨.

وقال ابن تيمية رحمه الله: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب موقوفاً ومرفوعاً وكما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسنة، وبعدهما عثمان وعلي»[1].

وقال رحمه الله في بيان أصول أهل السنة: «ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وعن غيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم كما دلت عليه الآثار»[2].

فالواجب اعتقاده تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم على سائر الأمة بل على سائر الخلق بعد الأنبياء على نحو ما تقدم بيانه.

ثانياً: ذكر تفاضل الأربعة رضوان الله عليهم:

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تفضيل أبي بكر وتقديمه على سائر الصحابة ثم تفضيل عمر بعده على عثمان ثم عثمان بعد عمر على من بعده رضوان الله عليهم، وكانوا يتحدثون بذلك في زمن النبي ﷺ وهو يسمعهم فلا ينكره ـ كما تقدم في حديث ابن عمر ـ ثم أجمعوا على تقديم علي بعد عثمان فقدموه وبايعوه بالخلافة.

فالصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر ثم عمر على عثمان ثم عثمان على علي رضي الله عنهم أجمعين، ولقد اتفق

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ١/ ٤٦.

(٢) العقيدة الواسطة ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ص ٨٦.

الناس ـ الصحابة وغيرهم ـ بعد مقتل عمر رضي الله عنه على تفضيل عثمان، حكى هذا الاتفاق صاحبا رسول الله ﷺ ـ عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ـ أما عبد الرحمن فقد قال في قصة بيعة عثمان رضي الله عنه لما اختاره للخلافة بعد عمر: «أما بعد، يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان»[1] وكان قد قال رضي الله عنه قبل ذلك للشيخين عثمان وعلي رضي الله عنهما حين التشاور: «أفتجعلونه ـ (يعني أمر الاختيار) ـ إليّ والله على أن لا آلو عن أفضلكم»[2] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما استخلف عثمان: «أمَّرنا خير من بقي ولم نأل»[3] وقال رضي الله عنه: «إنا اجتمعنا أصحاب محمد فلم نأل عن خيرنا ذي فَوْقٍ فبايعنا أمير المؤمنين عثمان»[4].

---

(١) أخرجه البخاري انظره مع الفتح ١٣ / ١٩٤، وقد كان عبد الرحمن رضي الله عنه قد اجتهد غاية الاجتهاد قال ابن كثير في الباعث الحثيث ص ١٥٥: «حتى سأل النساء في خدورهن والصبيان في المكاتب فلم يرهم يعدلون بعثمان أحدا».

(٢) أخرجه البخاري انظره مع الفتح ٧ / ٦١.

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١ / ٤٦١ قال المحقق: «إسناده صحيح» وابن سعد في الطبقات ٣ / ٦٣، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٢ / ٧٦٠، والخلال في السنة ص ٣٨٤، وقال الهيثمي في المجمع ٩ / ٨٨: «رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح» وأخرجه اللالكائي في الشرح ٧ / ١٣٤٢.

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١ / ٢٩٦، ٤٦٣، قال المحقق في ص ٢٩٦: «رجال الإسناد ثقات» وقال في ص ٤٦٧: «إسناده حسن» وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٣ / ٦٣، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٢ / ٧٦١، وأخرجه اللالكائي في الشرح ٧ / ١٣٤٢.

وقال الإمام أحمد: «لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف إن عثمان أفضل من علي»[1].

ومضى اعتقاد أهل السنة والجماعة على ذلك إلا ما كان من خلاف يسير في المفاضلة بين عثمان وعلي أيهما أفضل؟ بعد أن أجمعوا على تقديم أبي بكر وعمر عليهما في الفضل بلا خلاف وتفضيل أبي بكر على عمر بلا خلاف.

قال الشافعي رحمه الله: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان». قال البيهقي ـ بعد ذكره قول الشافعي هذا بسنده ـ: «وروينا عن جماعة من التابعين وأتباعهم نحو هذا»[2] وقال يحيى بن سعيد القطان[3]: «من أدركت من أصحاب النبي والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما إنما كان الاختلاف في علي وعثمان»[4] والخلاف الذي وقع في ذلك خلاف يسير، وما وقع إلا في المفاضلة بينهما، وتقديم أحدهما على الآخر في الفضل دون الخلافة، فإنهم مجمعون بلا خلاف على تقديم عثمان على علي في الخلافة، وعلى صحة الخلافتين، ثم إن ذاك

(١) السنة للخلال ٣٩٢.

(٢) الاعتقاد ٣٦٩.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، من حفاظ الحديث وأئمة الجرح والتعديل، ثقة حجة من أهل البصرة، قال الإمام أحمد: «لم ترعيني مثل يحيى القطان» ت ١٩٧هـ. انظر تاريخ بغداد ١٤/١٣٥، وتهذيب التهذيب ١١/٢١٦.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/١٣٦٧.

الخلاف قد انقضى واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان على علي ورجع بعض من قال بتقديم علي إلى تقديم عثمان، يقول ابن تيمية رحمه الله: «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي، وقدّم قوم علياً، وقوم توقفوا» قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي، وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[1].

وقال ابن عبد البر بعد ذكره للخلاف الواقع بين أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي: «وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر وتقديم عمر على عثمان وتقديم عثمان علىٰ علي رضي الله عنهم»[2] وقال ابن الصلاح: «وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنة»[3] قال ابن حجر: «الإجماع انعقد بأخرة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[4].

---

(١) العقيدة الواسطة ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٨٦.

(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ ٣ / ٥٤.

(٣) المقدمة ص ١٤٩.

(٤) فتح الباري ٧ / ٣٤.

وحاصل ما كان عليه أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي قبل انعقاد إجماعهم على تفضيل عثمان ثلاثة مذاهب:

الأول: تفضيل عثمان ثم علي ـ وكان مذهب الجمهور.

الثاني: تفضيل علي ثم عثمان ـ وكان قد ظهر في أهل الكوفة.

الثالث: التوقف عن المفاضلة بينهما، وكان قد ظهر في أهل المدينة.

فالمذهب الأول هو الذي كان عليه عامة أهل السنة كما قال ابن عبد البر[1] والخطابي[2]، وابن حجر[3] وغيرهم، وفي هؤلاء من توقف في التفضيل عند عثمان فقال بتفضيل عثمان بعد عمر وسكت على ذلك، مع اعتقاده بالتربيع بعلي، وإنما قصد بالتوقف عند عثمان الاقتداء بحدث ابن عمر المتقدم، وهم لا يقدمون علىٰ علي أحداً بعد الثلاثة، ومن هؤلاء أحمد بن حنبل وصرح رحمه الله بأن التوقف عند عثمان إنما هو عمل بحديث ابن عمر فقال: «نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت، على حديث ابن عمر»[4] وقال رحمه الله: «فإن قال قائل من بعد عثمان؟ قلت: علي»[5] وقال رحمه الله لمن سأله عمن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: «أذهب إليه، ويعجبني أن أقول أبو بكر وعمر وعثمان وأسكت، وإن قال رجل: وعلي، لم أعنفه، ولا يعجبني هذا القول. قال ابن عمر: أبو بكر

---

(١) الاستيعاب ٣/ ٥٤.

(٢) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧/ ١٨.

(٣) فتح الباري ٧/ ١٦.

(٤) السنة للخلال ص ٣٩٧.

(٥) السنة للخلال ص ٤٠٥.

وعمر وعثمان، ونترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفضل بينهم»[1]
وقال رحمه الله: «من وقف على عثمان ولم يبرع بعلي فهو على غير السنة»[2]. وهذا المسلك مروي عن جماعة من أئمة أهل السنة كيحيى بن معين وبشر بن الحارث ويزيد بن زريع ومحمد بن عبيد وعبد الله بن المبارك، وغيرهم[3]، وسبق بيان أن ما ورد في حديث ابن عمر من السكوت عن علي متأول بأمور منها أن الإجماع المنعقد على تقديم علي بعد عثمان إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر.

وأما المذهب الثاني وهو تفضيل علي ثم عثمان بعد أبي بكر وعمر فهو كان مذهب عامة أهل الكوفة، قال الخطابي: «ذهب أكثر أهل الكوفة إلى تقديمه ـ (يعني عليا) ـ على عثمان رضي الله عنهما» قال: «وحدثني محمد بن هاشم حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة عن عبد الصمد قال: قلت لسفيان الثوري: «ما قولك في التفضيل؟ فقال: أهل السنة من أهل الكوفة يقولون: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان، وأهل السنة من أهل البصرة يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، قلت: فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي» قال الخطابي: «قلت: وقد ثبت عن سفيان أنه قال في آخر قوليه: «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم»[4] وكما رجع

---

(١) السنة للخلال ص ٤٠٥.

(٢) طبقات الحنابلة ١/٣١٣.

(٣) انظر السنة للخلال ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/١٣٨٩، ١٣٩٢، ١٣٦٩.

(٤) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧/١٨.

سفيان الثوري رجع غيره من أهل الكوفة. كما قال ابن تيمية رحمه الله: «إن سفيان الثوري وطائفة من الكوفة رجحوا علياً ثم عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره»[1].

وقال ابن حجر: «ذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري، ويقال أنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده»[2] هذا، وقد روى الخلال بسنده عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: «كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»[3] وكان التوقف مذهب يحيى بن سعيد وقال الإمام أحمد: «بلغني أن يحيى كان يقف عند ذكر عمر» قال: «وكان يأخذه من سفيان»[4] يعني الثوري، فلا أدري متى كان التوقف من سفيان؟ والله أعلم.

وأما المذهب الثالث وهو التوقف عن المفاضلة بينهم، فهو رواية عن مالك، ففي المدونة قال ابن القاسم: «وسألت مالكاً عن خير الناس بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، فقال: أبو بكر ثم قال: أو في ذلك شك؟ قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان أيهما أفضل فقال: ما أدركت أحداً ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه ـ يعني عليا وعثمان ـ ويرى الكف عنهما»[5].

---

(١) الفتاوى ٤ / ٤٢٦ وانظر منهاج السنة ٢ /٧٣، ٧٤.

(٢) فتح الباري ٧ /١٦ وانظر الباعث الحثيث ص ١٥٦.

(٣) السنة ٣ / ٣٧ وقال المحقق «إسناده صحيح».

(٤) رواه الخلال بسنده في السنة ص ٣٧٢، وقال المحقق «إسناده صحيح».

(٥) المدونة ٦ / ٤٥١.

وروى ابن عبد البر بسنده أن مالكا سئل: من تقدم بعد رسول الله؟ قال أقدم أبا بكر وعمر ولم يزد على هذا. وروى أيضاً قول مالك: «ليس من أمر الناس الذين مضوا عليه أن يفاضلوا بين الناس»[1] وروى اللالكائي بسنده أن مالكاً سئل عن علي وعثمان فقال: «ما أدركت أحداً ممن يقتدى به إلا وهو يرى الكف عنهما، يريد التفضيل بينهما» فقيل له: فأبو بكر وعمر فقال: ليس في أبي بكر وعمر شك، يريد أنهما أفضل من غيرهما»[2]، وقد ذكر ابن تيمية أن مالكاً رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان ثم علي فقال: «أما عثمان وعلي فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما وهي إحدى الروايتين عن مالك»[3] وقال في موضع آخر: «وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة»[4] وقد اعتمد ابن رشد في كلام له تقديم عثمان ثم علي مذهباً لمالك وقال: «وقيل: إنه الذي رجع إليه مالك بعد أن وقف في عثمان وعلي، فلم يفضل أحدهما على صاحبه على ظاهر ما وقع في كتاب الديات من المدونة» قال ابن رشد: «على أنه كلام محتمل للتأويل»[5] وذكر السيوطي أنه قد «حكى القاضي عياض عن الإمام مالك أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان، قال القرطبي: وهو

---

(١) الانتقاء ٣٥، ٣٦.

(٢) شرح أصول الاعتقاد ٧ /٣٦٨.

(٣) منهاج السنة ٢ /٧٣.

(٤) الفتاوى ٤ /٤٢٦.

(٥) الجامع من المقدمات ١٧٤ وانظر حاشية المحقق رقم (٣).

الأصح إن شاء الله»[1] ولعل من وافق مالكاً على التوقف قبل الرجوع يكون قد رجع إلى تفضيل عثمان على علي كما رجع مالك موافقة له في الرجوع بعد موافقته في التوقف، ولقد روى الخلال بسنده عن أيوب السختياني[2] أنه قال: «دخلت المدينة والناس متوافرون القاسم ابن محمد وسليمان وغيرهما فما رأيت أحداً يختلف في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان»[3].

وتوقف في المفاضلة بين عثمان وعلي من غير أهل المدينة يحيى ابن سعيد القطان من أهل البصرة وقد استغرب عبد الرحمن بن مهدي[4] ذلك فقال ليحيى: «بمن تقتدي في هذا وأهل البصرة ليس هذا قولهم؟!»[5] ذكر ابن حجر أن يحيى القطان تبع مالكاً في التوقف[6]، ولكن قد سبق قبل قليل قول الإمام أحمد أن يحيى أخذ التوقف عن سفيان الثوري، ويحيى قد حكى هذا القول عن سفيان فقد أخرج الخلال أن يحيى بن معين قال: «قال يحيى بن سعيد: كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف، قال يحيى بن معين:

---

(١) تدريب الراوي ٢/٢٢٣، وانظر لوامع الأنوار ٢/٣٥٦.

(٢) هو أيوب بن أبي تميمة، تابعي من حفاظ الحديث، ثقة ثبت، ت ١٣١ هـ.
انظر تهذيب التهذيب ١/٢٩٧، وحلية الأولياء ٣/٣.

(٣) السنة ص ٤٠٣.

(٤) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري اللؤلؤي، أحد كبار حفاظ الحديث، قال فيه الشافعي: «لا أعرف له نظير في الدنيا» ت ١٩٨هـ.
انظر تاريخ بغداد ١٠/٢٤٠، وتهذيب التهذيب ٦٠/٢٧٩.

(٥) السنة للخلال ص ٣٧٢، ٣٧٣.

(٦) فتح الباري ٧/١٦.

«وهو رأي يحيى بن سعيد»[1] كأنه يشير إلى أن ذلك منه موافقة لسفيان فيما رواه عنه. والله أعلم.

والحاصل أن ما روي عن أئمة السلف من تقديم علي على عثمان أو التوقف فيهما قد رجعوا عنه واستقر مذهب أهل السنة على تفضيل عثمان ثم علي. وهذا هو المذهب الحق الذي لا يجوز العدول عنه لثبوته بالأدلة الشرعية من السنة والإجماع وسبق بيانهما من حديث ابن عمر وإجماع الصحابة على تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر وجميع ذلك ثابت صحيح كما تقدم، ولذلك قال الإمام أحمد: «كل من قدم علياً ثم عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»[2] وكذلك قال حماد بن زيد[3] وروى نحو ذلك عن جماعة من الأئمة كسفيان الثوري والدارقطني وغيرهم[4]. حتى أن الأئمة قد تكلموا في تبديع من يقدم علياً على عثمان على قولين[5]. وروى عن بعضهم أنه قال: من قدم علياً على عثمان فعليه لعنة الله، وبعضهم قال: فهو أحمق[6].

هذا، وقد ذكر ابن حزم[7] عن بعض السلف من الصحابة

---

(١) السنة ص ٣٧٣.

(٢) السنة للخلال ص ٣٩٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد ٧ / ١٣٧٠.

(٤) انظر السنة للخلال ٣٧٥، و٣٩٢ والفتاوى ٤ / ٤٢٢ و٤٢٦، و٤٢٨.

(٥) انظر السنة للخلال هي ٣٨٠ - ٣٨٢، والفتاوى ٤ / ٤٢٦.

(٦) انظر شرح أصول الاعتقاد ٧ / ١٣٧٠.

(٧) انظر الفصل ٤ / ١١١.

وغيرهم سمى بعضهم، أن منهم من قال: أفضل الناس بعد النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب ومنهم من قال وبعد جعفر حمزة، وأن منهم من قال أن أفضل الناس بعد النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، وغير ذلك مما ذكره ابن حزم عن بعض السلف من غير أن يذكر إسناداً لما رواه عنهم، وقد قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر وتقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة لا تقديما عاماً وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي»[1] ويشهد لما قاله ابن تيمية من كلام ابن حزم نفسه فقد حمل ما ورد عن أم سلمة رضي الله عنها في ذكرها زوجها قبل النبي ﷺ على أنه مذهبها في التفضيل، قال: «وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها تذكرت الفضل ومن هو خير فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ»[2] والمروي عن أم سلمة في ذلك ما جاء في سياق قصة زواجها بالنبي ﷺ من قولها: «فلما توفي أبو سلمة استرجعت وقلت اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيراً منه» قال: «ثم رجعت إلى نفسي قلت: من أين لي خير من أبي سلمة، فلما انقضت عدتي استأذن علي رسول الله ﷺ» فذكرت قصة خطبة النبي لها ثم زواجها منه ﷺ حتى قولها: «فقد أبدلني الله بأبي سلمة خيراً منه رسول الله ﷺ»[3] وحمل ما ورد في هذه

---

(١) منهاج السنة ٢ / ٧٤.

(٢) الفصل ٤ / ١١١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٢٧، ٢٨، ٦ / ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١، والحاكم ٤ / ١٦ وصححه ووافقه الذهبي، وانظر الفتح الرباني ٢١ / ٦٧، ٦٨، وأصله في صحيح مسلم ٢ / ٦٣٣.

الرواية عن أم سلمة أنه مذهبها وقولها في أفضل الناس بعد رسول الله ـ كما حمله ابن حزم ـ عجيب غاية العجب، ولقد وردت أحاديث في تفضيل أعيان من الصحابة كل واحد في أمر مخصوص كما في حديث: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»(١) ونحو ذلك من الأحاديث ومن قال من السلف مثلاً أفرض الصحابة زيد فليس هذا قول منه بأنه أفضل الصحابة بعد النبي وإن توهم الواهم ذلك.

وقد روى الذهبي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «ما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا ركب الكور رجل أفضل من جعفر». ثم قال الذهبي: «هذا ثابت عن أبي هريرة، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أن مذهبه: أن جعفراً أفضل من أبي بكر وعمر، فإن هذا الإطلاق ليس هو على عمومه، بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون، فالظاهر أن أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهم»(٢).

ومن قبيل ما ذكره ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الخطابي عن بعض المتأخرين إذ قال: «وللمتأخرين في هذا مذاهب، منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وبتقديم علي من جهة القرابة» قال: «وكان بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل قال: وباب الخيرية غير باب الفضيلة، قال: وهذا كما تقول: إن الحر الهاشمي

---

(١) أخرجه الترمذي ٥/٦٢٣، وابن ماجه ١/٢٥٥، وأحمد في المسند ٣/١٨٤، ٢٨١.

(٢) السير ١٤/٥٠٦.

أفضل من العبد الرومي والحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيراً من هاشمي في معنى الطاعة لله والمنفعة للناس، فباب الخيرية متعد وباب الفضيلة لازم»[1] وهذا الذي حكاه الخطابي هو في معنى ما تقرر من أنه قد تكون في المفضول فضيلة لا توجد في الفاضل من غير أن ينال ذلك من تفضيل الفاضل على المفضول، والله أعلم.

وكان ابن عبد البر قال: «اختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر»[2] قال الزركشي: «قد غلط في ذلك ووهم»[3] كيف وهو نفسه ممن نقل اجتماع السلف والخلف على أن علياً أفضل الناس بعد عثمان[4].

---

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧/١٨، ١٩.

(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ ٣/٥٢.

(٣) الإجابة ص ٥٤.

(٤) انظر الاستيعاب ٣/٥٢.

المطلب الخامس: أفضل الصحابة بعد الأربعة:

جاء في عقيدة الإمام أحمد وعلي بن المديني اللتان رواهما اللالكائي بسنده عنهما أنه يلي الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان في الفضل بقية أصحاب الشورى الخمسة: علي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص[1] وهما لا يقدمان على علي أحداً بعد الثلاثة بل قالا هذا موافقة لحديث ابن عمر كما تقدم بيانه.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ما في أهل السنة من يقول: إن طلحة والزبير وسعداً وعبد الرحمن بن عوف أفضل منه - (يعني من علي) - بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم أفضل السابقين الأولين والسابقون الأولون أفضل من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا»[2] والحاصل أن بقية أصحاب الشورى الذين جعل عمر رضي الله عنه فيهم الأمر من بعده يختارون أحدهم أفضل الصحابة بعد علي رضي الله عنه عند أهل السنة والجماعة، وقال الإمام أحمد: «ثم من بعد أصحاب الشورى: أهل بدر من المهاجرين ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولا فأول»[3]. وقد نقل جماعة من أهل العلم أن أفضل الصحابة بعد الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم أصحاب الشورى المذكورون وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل

---

(١) شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٥٩ و١٦٧، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٤٣.

(٢) منهاج السنة ٤/ ٣٩٧.

(٣) شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٥٩.

وأبو عبيدة بن الجراح[١]. ثم من بعد العشرة أهل بدر الذين قال فيهم ﷺ: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[٢] وفي لفظ «فقد وجبت لكم الجنة»[٣] وجاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين ـ أو كلمة ونحوها ـ قال: وكذلك من شهد بدراً من الملائكة»[٤] ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقال فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] وقال فيهم ﷺ: «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد، الذين بايعوا تحتها»[٥].

وقد كانوا أكثر من ألف وأربعمائة صحابي كما في الصحيح[٦].

ذكر هذا الترتيب في الفضل بعد العشرة النووي[٧]، وابن

(١) انظر عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ ص ٣٥، والجامع من المقدمات ص ١٧٥، ومقدمة ابن الصلاح ١٤٩، والباعث الحثيث ص ١٥٦، وتقريب النواوي وشرحه التدريب ٢ / ٢٢٣، ولوامع الأنوار البهية ٢ / ٣٥٧، ومعارج القبول ٢ / ٥٨٤.

(٢) متفق عليه، وقد سبق.

(٣) البخاري مع الفتح ٧ / ٣٠٥.

(٤) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧ / ٣١٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٤ / ١٩٤٢.

(٦) صحيح البخاري مع الفتح ٧ / ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٣.

(٧) التقريب مع التدريب ٢ / ٢٢٣، ٢٢٤.

الصلاح[1]، وابن كثير[2]، وذكر السفاريني تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل أحد بعد أهل بدر وقال هو الأصح، وقال: «لأن الله تعالى قال في أهل بيعة الرضوان: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] وقال في أهل غزوة أحد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ـ فوصفهم في الموضعين بالعفو ووصف أهل البيعة بالرضى وهو أعلى وأسنى وأفضل من العفو» قال: «وهذا ظاهر والله تعالى أعلم»[3] ـ والله أعلم.

المطلب السادس: تفاضل جماعات الصحابة:

لقد دل كتاب الله على تفاضل جماعات الصحابة، فالله عز وجل فضل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، والمقصود بالفتح صلح الحديبية[4]. قال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وفضل الله السابقين

(١) المقدمة ١٤٩.

(٢) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث ـ ١٥٦.

(٣) اللوامع ٢ / ٣٧٢.

(٤) كان الصحابة يعدون الفتح يوم الحديبية كما رواه البخاري عن البراء رضي الله عنه، انظر الصحيح مع الفتح ٧ / ٤٤١، وفي البخاري من حديث عمر رضي الله عنه أن قوله: «إنا فتحنا لك فتحا مبيناً» نزل في منصرفه ﷺ من الحديبية.

الأولين من المهاجرين والأنصار على من دونهم، فقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

وهذا نص على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كما يقول القرطبي[١]، وقد اختلف في تعيين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على أقوال[٢]:

أحدها: أنهم الذين صلوا إلى القبلتين.

الثاني: أنهم أهل بيعة الرضوان.

الثالث: أنهم أهل بدر.

الرابع: أنهم جميع الصحابة بلا استثناء وأن الذين اتبعوهم بإحسان هم تابعوهم من غير الصحابة.

هذه الأقوال المنقولة عن السلف من الصحابة والتابعين، وزاد المتأخرون قولين:

أحدهما: أنهم السابقون بالموت والشهادة، قال ابن الجوزي: «ذكره الماوردي»[٣].

الثاني: أنهم الذين أسلموا قبل الهجرة، قال ابن الجوزي: «ذكره القاضي أبو يعلى»[٤].

---

(١) انظر تفسيره ٨/ ٢٣٦.

(٢) انظر تفسير الطبري ١١/ ٦، والاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ ١/ ٢، ٣، وزاد المسير ٣/ ٤٩٠، ٤٩١، وتفسير القرطبي ٨/ ٢٣٦، والدر المنثور ٣/ ٢٦٩، ٢٧٠.

(٣) زاد المسير ٣/ ٤٩٠.

(٤) زاد المسير ٣/ ٤٩١.

قال القرطبي: «واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم»[1]، والذي أرى في اللفظ دلالة عليه أن المراد بالسابقين الأولين الذين سبقوا إلى الإسلام والهجرة والنصرة وابتدروا ذلك قبل تمكن الإسلام وتتابع الناس عليه، ولا شك أن أول من يدخل في هؤلاء أوائل من أسلم من المهاجرين كالخلفاء الأربعة ومن الأنصار الذين أسلموا ليلتي العقبة. ولعل جميع من أسلم حتى غزوة الحديبية من السابقين الأولين[2]، ذلك أن صلح الحديبية كان فتحاً للمسلمين، فقد نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١] في منصرفه ﷺ من الحديبية[3]، ولم يكن الصحابة يعدّون الفتح إلا الحديبية كما قال البراء رضي الله عنه: «تعدّون أنتم الفتح فتح مكة، وقد كان فتح مكة فتحاً، ونحن نعدُّ الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية»[4] وفي مغازي الواقدي عن أبي بكر وعمر أن كلا منهما قال: «ما كان فتح في الإسلام أعظم من فتح الحديبية»[5] فكان يوم الحديبية فتحاً للإسلام والمسلمين تتابع الناس بعده على الإسلام لما ترتب على الصلح من وقوع الأمن ورفع الحرب وتمكن من يخشى الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد وعمرو وغيرهما، ولعله مما يقوي هذا الرأي تفسير

---

(١) تفسير القرطبي ٨/٢٣٦.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ١/١٤٤، ١٤٥ ففيه سرد أسماء واحد وخمسين صحابياً من السابقين إلى الإسلام ذكرهم الذهبي تحت عنوان «السابقون الأولون».

(٣) كما ثبت في صحيح البخاري، انظره مع الفتح ٨/٥٨٣ و٥٨٧.

(٤) أخرجه البخاري، انظر الصحيح مع الفتح ٧/٤٤١.

(٥) المغازي ٢/٦٠٩، ٦١٠.

جمع من أهل العلم الفتح بالحديبية في قوله: ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا﴾ فيستأنس بهذا التفضيل في الآية على أنه للسابقين الأولين، وبتفسير العلماء للفتح بالحديبية على أن السابقين هم من أسلم قبل الحديبية. والله أعلم.

ودل كتاب الله على تفضيل المهاجرين على الأنصار فقد قدّم الله ذكرهم على ذكر الأنصار في كتابه، قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (٧٤)﴾ [الانفال: ٧٤] فقدم ذكر الذين هاجروا على الذين آووا ونصروا.

وقال سبحانه: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧] فبدأ بذكر المهاجرين بعد النبي ﷺ ثم بذكر الأنصار، وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٨، ٩]، فبدأ بذكر المهاجرين ثم الأنصار، وأفرد سبحانه ذكر المهاجرين في مواضع من كتابه كقوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ...﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥] وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٢٠)﴾ [التوبة: ٢٠].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (٤١) الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى

رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [النحل: ٤١، ٤٢].

قال ابن تيمية رحمه الله في بيان أصول أهل السنة: «ويفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار»[١].

وفي عقيدة الإمام أحمد أنه «كان يقول: أفضل الصحابة أهل بيعة الرضوان وخيرهم وأفضلهم أهل بدر، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وأعيانهم الأربعون أهل الدار، وخيرهم عشرة شهد لهم النبي ﷺ بالجنة وهو عنهم راض وأعيانهم أهل الشورى الذين اختارهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمسلمين وأفضلهم الخلفاء الأربعة[٢].

وقد صنف العلماء الصحابة في طبقات اختلفوا في عددها، قال السيوطي في شرح التقريب: «واختلف في عدد طبقاتهم ـ (يعني الصحابة) ـ باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة»[٣].

قال أحمد شاكر رحمه الله: «وزاد بعضهم أكثر من ذلك، والمشهور ما ذهب إليه الحاكم»[٤].

---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية ص ٨٥.

(٢) طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٢.

(٣) تدريب الراوي ٢ / ٢٢١.

(٤) الباعث الحثيث ص ١٥٦.

والمراتب التي جعلها الحاكم للصحابة هي:

١- قوم أسلموا بمكة.

٢- أصحاب دار الندوة.

٣- المهاجرة إلى الحبشة.

٤- أصحاب بيعة العقبة الأولى.

٥- أصحاب بيعة العقبة.

٦- أول المهاجرين الذين وصلوا والنبي في قباء قبل أن يدخلوا المدينة ويبني المسجد.

٧- أهل بدر.

٨- المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩- أهل بيعة الرضوان.

١٠- المهاجرة بين الحديبية والفتح.

١١- الذين أسلموا يوم الفتح.

١٢- صبيان وأطفال رأووا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرها وعدادهم في الصحابة[١].

ولعل المراتب السبع الأولى هي مراتب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والله أعلم.

أما الطبقات الخمس التي جعلها ابن سعد في كتابه للصحابة فالأمر فيها ما قاله أحمد شاكر: «لو كان المطبوع كاملاً لاستخرجناها

---

(١) معرفة علوم الحديث ٢٣، ٢٤.

منه وذكرناها»[1]، وأظن أن الطبقات التي جعلها ابن سعد هي الطبقات التي صنف عليها ابن الجوزي في كتابه «صفة الصفوة» من ترجم له من الصحابة، فإنه قال: «بدأت بذكر العشرة ثم ذكرت من بعدهم على ترتيب طبقاتهم»[2] والطبقات التي ذكرها خمس هي:

١- الطبقة الأولى على السابقة في الإسلام ممن شهد بدراً من المهاجرين والأنصار، وحلفائهم ومواليهم[3].

٢- من لم يشهد بدراً من المهاجرين والأنصار وله إسلام قديم[4].

٣- من شهد الخندق وما بعدها[5].

٤- من أسلم عند الفتح وفيما بعد ذلك[6].

٥- الذين توفى رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان[7].

وفي المطبوع من طبقات ابن سعد ذكر الطبقتين الأوليين على نفس الوصف الذي ذكره ابن الجوزي تماماً[8]. والعلماء وإن أرادوا بهذا التقسيم معرفة الصحابة لا ذكر التفاضل إلا أنهم قد اعتبروا وجوه الفضل والتفاضل في التقسيم، والله أعلم.

---

(١) الباعث الحثيث ١٥٦.

(٢) صفة الصفوة ١/ ٢٣٤.

(٣) صفة الصفوة ١/ ٣٧٠.

(٤) صفة الصفوة ١/ ٥٠٦.

(٥) صفة الصفوة ١/ ٦٥٠.

(٦) صفة الصفوة ١/ ٧٢٥.

(٧) صفة الصفوة ١/ ٧٤٦.

(٨) انظر طبقات ابن سعد ٣/ ٦ و٤/ ٥.

المطلب السابع : تفاضل الصحابيات :

لا ريب أن التفاضل كما أنه واقع بين الصحابة واقع بين الصحابيات أيضاً، ولقد ثبت في الكتاب والسنة تفضيل نساء النبي ﷺ عامة وخديجة وعائشة خاصة وابنته فاطمة رضي الله عنهن على جميع الصحابيات.

قال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فهذا في تفضيل نساء النبي ﷺ عامة وأنه لا يلحقهن في فضلهن إن اتقين الله أحد من النساء فهن أكرم على الله من غيرهن.

وقال ﷺ: «خير نسائها مريم ابنة عمران، وخير نسائها خديجة»[١]. فهذا في تفضيل خديجة رضي الله عنها.

وقال ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام»[٢] فهذا في تفضيل عائشة رضي الله عنها.

وقال ﷺ: «يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين، أو سيدة نساء هذه الأمة»[٣].

وفي لفظ: «أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة»[٤].

وقد اشتهر الخلاف في خديجة وعائشة وفاطمة أيهن أفضل[٥]

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦ / ٤٧٠، ومسلم ٤ / ١٨٨٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧ / ١٠٦، ومسلم ٤ / ١٨٩٥.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١ / ٧٩، ٨٠ ومسلم ٤ / ١٩٠٥، ١٩٠٦.

(٤) البخاري مع الفتح ٦ / ٦٢٨.

(٥) انظر أصول الدين ٣٠٦، والروض الأنف ٢ / ٢٦٨، والإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة ٥٦ – ٥٩، وفتح الباري ٧ / ١٣٩، وانظر بدائع الفوائد ٣ / ١٦٣، =

رضي الله عنهن، قال ابن تيمية: «أفضل نساء هذه الأمة خديجة وعائشة وفاطمة، وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع وتفصيل»[1].

وإنا إذا نظرنا في النصوص الواردة في تفضيل كل واحدة منهن - رضي الله عنهن - وجدنا أن اللفظ الوارد في تفضيل خديجة وهو قوله ﷺ: «خير نسائها خديجة» إنما يتضح تمام معناه بمعرفة الضمير على أي شيء يعود، وقد ورد ما يفسر ذلك صريحاً فقد قال ﷺ: «لقد فضلت خديجة على نساء أمتي»[2]، وقال ﷺ: «أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية»[3] قال ابن حجر: «وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل»[4] وقال ﷺ: «حسبك من نساء العالمين: مريم ابنة عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد وآسية امرأة فرعون»[5].

= وجلاء الأفهام ١٢٢.

(١) الفتاوى ٤/٣٩٤.

(٢) أخرجه البزار - كشف الأستار ٣/٢٣٦ - وكذا الطبراني كما قال الهيثمي وابن حجر، وقال الهيثمي في المجمع ٩/٢٢٣: «فيه أبو يريد الحميري ولم أعرفه وبقية رجاله وثقوا» وقال ابن حجر في الفتح ٧/١٣٥: «أخرجه النسائي بإسناد صحيح».

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١/٣١٦، وقال ابن حجر في الفتح ٦/٤٧١، ٧/١٣٥: «أخرجه النسائي بإسناد صحيح» وأخرجه الحاكم ٢/٥٩٤، وصححه ووافقه الذهبي وابن حبان في صحيحه - الإحسان ٩/٧٣، وقال الهيثمي في المجمع ٩/٢٢٣: «أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم رجال الصحيح» وصححه الألباني في صحيح الجامع ١/٣٧١.

(٤) فتح الباري ٧/١٣٥.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣/١٣٥، والترمذي في جامعه ٥/٦٦٠ وقال: «هذا =

فهذا النص في خديجة رضي الله عنها أنها أفضل نساء الأمة.

ثم إن اللفظ الوارد في تفضيل فاطمة رضي الله عنها وهو قوله ﷺ: «يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين، أو سيدة نساء هذه الأمة» وفي لفظ «سيدة نساء أهل الجنة» فهو صريح لا لبس فيه ولا يحتمل التأويل، وهو نص في أنها أفضل نساء الأمة وسيدة نساء أهل الجنة، وقد شاركت أمها في هذا التفضيل فهي وأمها أفضل نساء أهل الجنة، وهي وأمها أفضل نساء الأمة، بهذا وردت النصوص.

وأما اللفظ الوارد في تفضيل عائشة رضي الله عنها وهو قوله ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام» فهو لفظ لا يستلزم الأفضلية المطلقة كما يقول ابن حجر[1] وقال رحمه الله: «وليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضي الله عنها على غيرها، لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لما فيه من تيسير المؤنة وسهولة الإساغة، وكان أجل أطعمتهم يومئذ، وكل هذه الخصال لا تستلزم ثبوت الأفضلية له من كل جهة فقد يكون مفضولاً بالنسبة لغيره من جهات أخرى»[2] ومحصل القول في الحديث أنه دال على أفضلية عائشة إلا أنه لا يستلزم الأفضلية المطلقة إذ هو مقيد بما

= حديث صحيح»، وابن حبان في صحيحه ـ الإحسان ٩ / ٧١ ـ والحاكم ٣ / ١٥٨ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في تخريج المشكاة ٣ / ١٧٤٥.

(١) الفتح ٧ / ١٠٧.

(٢) الفتح ٦ / ٤٤٧.

ورد في خديجة وفاطمة رضي الله عنهما فهو دال على تفضيل عائشة على النساء إلا خديجة وفاطمة.

وأما حديث عمرو بن العاص لما سأل النبي ﷺ: أي الناس أحب إليك؟ فقال ﷺ: «عائشة»[1] فإن ابن حبان رحمه الله دلل على تقييده في نسائه ﷺ فقد عقد عنوانا في صحيحه فقال: «ذكر خبر وهم في تأويله من لم يحكم صناعة الحديث» وأخرج تحته حديث عمرو بلفظ: «قلت: يا رسول الله أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، فقلت: إني لست أعني النساء إنما أعني الرجال، فقال: أبو بكر أو قال أبوها» ثم قال ابن حبان: «ذكر الخبر الدال على أن مخرج هذا السؤال معا كان عن أهله دون سائر النساء في فاطمة وغيرها» وأخرج بسنده عن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ: من أحب الناس إليك؟ قال: «عائشة» قيل له: ليس عن أهلك نسأل، قال: «فأبوها»[2]، ثم هو محمول على إرادة الأحياء من زوجاته الموجودات حين السؤال، ثم هو وإن دل على عموم تفضيلها رضي الله عنها إلا أنه مقيد بالنص في خديجة وفاطمة والله أعلم.

فالنصوص دالة دلالة بينة لا تحتاج إلى تأويل على أن عائشة تلي خديجة وفاطمة في الفضل رضي الله عنهن، وعلى المخالف أن يأتي بالدليل على استثناء عائشة رضي الله عنها، من قوله ﷺ في كل من خديجة وفاطمة أنها أفضل أهل الجنة وأنها سيدة نساء هذه الأمة.

على أن لعائشة رضي الله عنها من الفضائل كالعلم مثلا ما

---

(١) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

(٢) الإحسان ٩/ ١١٩.

تختص به عن خديجة وفاطمة رضي الله عنهن، وفضائلها رضي الله عنها لا تحصر، إلا أن هذا على نحو ما تقرر من أنه لا يلزم من ثبوت خصوصية شيء من الفضائل ثبوت الفضل المطلق.

هذا، والنص لم يرد بتفضيل خديجة أو فاطمة على عائشة لفظاً كما ورد بتفضيل أبي بكر على عمر مثلاً ولو لا ما حدث من الكلام في هذا الأمر واشتهار الخلاف فيه حتى أنه قد أُلِّفَ[1] فيه لكان الواجب الأخذ بالأصل وهو أن يسعنا ما ورد في الشرع من إقرار ما جاء من الفضل لخديجة، وما جاء منه لفاطمة، وما جاء منه لعائشة على نحو ما ورد في النصوص من غير تعرض للمفاضلة بينهن، فإن دعت حاجة شرعية لذكر المفاضلة بينهن ذكرت، والله أعلم.

وقد قامت بعض الأدلة غير التي ذكرت على تفضيل خديجة على عائشة منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أتى جبريل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام وطعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني وبشرها ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب»[2] وفي حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ يوما: «يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام، فقلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ترى ما لا أرى، تريد رسول الله ﷺ»[3] فالسلام لخديجة رضي الله عنها كان من الرب سبحانه ومن جبريل، ولعائشة

---

(١) قال البغدادي في أصول الدين ص ٣٠٦: «وللحسين بن الفضل رسالة في ذلك».

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧ / ١٣٤، ومسلم ٤ / ١٨٨٧.

(٣) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧ / ١٠٦.

رضي الله عنها من جبريل فقط[1]، وفي المتفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت في خديجة للنبي ﷺ: «ما تذكر من عجوز من عجائز قريش حمراء الشدقين هلكت في الدهر فقد أبدلك الله خيراً منها»[2]. وورد في هذه القصة في غير الصحيحين بأسانيد حسان زيادة أن النبي ﷺ غضب حتى أقسمت عائشة ألا تذكر خديجة بعد ذلك إلا بخير[3] وفي رواية زيادة قوله ﷺ: «ما أبدلني الله خيراً منها» وذكره ﷺ جملة من فضائلها[4]. ولقد قالت عائشة رضي الله عنها: «ما غرت على أحد من نساء النبي ﷺ ما غرت على خديجة وما رأيتها ولكن كان النبي ﷺ يكثر ذكرها، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يبعثها في صدائق خديجة، فربما قلت له: كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة؟ فيقول: إنها كانت وكانت وكان لي منها ولد»[5].

وقد قال ابن العربي في خديجة رضي الله عنها: «وهي أفضل نساء الأمة من غير خلاف»[6] قال ابن حجر: «رد بأن الخلاف ثابت

---

(١) انظر فتح الباري ٧/١٠٧، ١٣٩ وجلاء الأفهام ص ١٢٣.

(٢) البخاري مع الفتح ٧/١٣٤، ومسلم ٤/١٨٨٩.

(٣) أخرجه أحمد والطبراني كما قال ابن حجر في الفتح ٧/١٤٠ وقال الهيثمي في المجمع ٩/٢٢٤: «رواه الطبراني وأسانيده حسنة».

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/١١٨، قال الهيثمي في المجمع ٩/٢٢٤: «إسناده حسن» وذكر ابن حجر في الفتح ٧/١٤٠ أن الطبراني قد أخرجه أيضاً.

(٥) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧/١٣٣.

(٦) عارضة الأحوذي ١٣/٢٥٣.

قديما وإن كان الراجح أفضلية خديجة»[1] وعائشة رضي الله عنها أفضل زوجات النبي ﷺ بعد خديجة، لأنه لم يقيد من عموم تفضيلها على النساء إلا خديجة وفاطمة بالنص ولقد ورد فيما لا يحصى من النصوص ما يدل على تفضيلها رضي الله عنها على بقية زوجاته ﷺ، منها حديث: «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، قالت عائشة: فاجتمع صواحبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة والله إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، وإنما نريد الخير كما تريده عائشة فمري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا إليه حيث كان، أو حيث دار، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت: فأعرض عني، فلما عاد إلي ذكرت له ذلك، فأعرض عني، فلما كان في الثالثة ذكرت له، فقال: يا أم سلمة، لا تؤذيني في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها»[2] وفي رواية: «أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله»[3]. وحديث: «أن رسول الله ﷺ لما كان في مرضه جعل يدور في نسائه ويقول: أين أنا غداً؟ حرصاً على بيت عائشة، قالت عائشة: فلما كان يومي سكن»[4].

وروى أن زياداً بعث إلى أزواج النبي ﷺ بمال وفضل عائشة فجعل مبعوثه يعتذر إلى أم سلمة فقالت: «يعتذر إلينا زياد فقد كان

---

(١) فتح الباري ٧/١٣٩.

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧/١٠٧.

(٣) أخرجها مسلم ٤/١٨٩١.

(٤) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٧/١٠٧.

يفضلها من كان أعظم علينا تفضيلاً من زياد رسول الله ﷺ»[1].

ثم زوجات النبي ﷺ أفضل نساء الأمة لقوله تعالى: ﴿**يا نساء النبي لستن كأحد من النساء**﴾ وإنما خصت فاطمة رضي الله عنها من عموم الآية بقوله ﷺ فيها أنها سيدة نساء الأمة[2]، وقد قيل إن الإجماع انعقد على أفضلية فاطمة[3].

والحاصل أن فاطمة سيدة نساء هذه الأمة، ونساء النبي ﷺ أفضل المؤمنات على الإطلاق وأفضلهن خديجة وقد شاركتها ابنتها فاطمة في كونهما أفضل نساء الأمة، ثم بعد خديجة عائشة ثم بقية أزواجه ﷺ بعد عائشة، هذا وفي حديث عائشة رضي الله عنها الطويل الذي فيه ما وقع لزينب بنت رسول الله ﷺ من الإيذاء والمتاعب لما خرجت من مكة بعد قدوم أبيها ﷺ المدينة قال ﷺ في زينب: «هي أفضل بناتي، أصيبت في»[4].

---

(١) قال الهيثمي في المجمع ٩ / ٢٤٢: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن» وقد روى كذلك أن عمر رضي الله عنه كان يفضل عائشة في العطاء على بقية أزواج النبي ﷺ، والله أعلم.

(٢) والسنة تخص عموم القرآن، بإجماع الأمة في السنة المتواترة، ومخالفة الحنفية وطائفة من المتكلمين للصحابة والأئمة الثلاثة وعامة أهل العلم في خبر الآحاد، انظر: الإحكام لابن حزم ٢ / ٦٦، وشرح اللمع للشيرازي ١ / ٣٥١، وروضة الناظر ١٢٧، ١٢٨، وأعلام الموقعين ٢ / ٣١٨، وإرشاد الفحول ١٣٩.

(٣) انظر فتح الباري ٧ / ١٠٩.

(٤) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١ / ٤٤، ٤٥، والحاكم في المستدرك ٢ / ٢٠١ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وأخرجه البزار ـ كشف الأستار ٣ / ٢٤٢، قال الهيثمي في المجمع ٩ / ٢١٣ «رواه =

وهذا يشكل مع ما ورد في فاطمة رضي الله عنها من التفضيل لأنه يدل على أن زينب أفضل من فاطمة رضي الله عنهما.

وقد أجاب الطحاوي عن هذا الإشكال بأن ذلك كان متقدماً ثم وهب الله لفاطمة من الفضائل والأحوال الشريفة ما لم يشاركها فيه أحد من نساء الأمة، قال: «وكانت - (يعني فاطمة) - قبل ذلك الوقت الذي استحقت زينب ما استحقت من الفضيلة صغيرة غير بالغة مما لا يجري لها ثواب بطاعتها ولا عقاب بخلافها»[1].

وذكر ابن حجر وجهاً آخر من الجواب وهو احتمال تقدير «من» فيكون المراد من أفضل بناتي[2].

المطلب الثامن: هل يكون في غير الصحابة من يفضل بعضهم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «تنازع العلماء: هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم؟ على قولين» قال ذلك عقب قوله في كلام له: «وبينا أن تفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد، كما أن تفضيل القرن الأول على الثاني، والثاني على الثالث لا يقتضي ذلك بل في القرن الثالث من هو خير من كثير من في القرن الثاني»[3] وقال رحمه الله في موضع آخر: «لا يكون من بعد

= الطبراني في الكبير والأوسط بعضه، ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح». وقال ابن حجر في الفتح ٧/١٠٩ في سند الحديث «سند جيد».

(١) مشكل الآثار ١/٤٦، ٤٧.

(٢) الفتح ٧/١٠٩.

(٣) منهاج السنة ٤/٦٠٠.

الصحابة أفضل من الصحابة» وقال ابن حجر في شرح حديث «خير القرون قرني»: «واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين، والتابعون أفضل من أتباع التابعين، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد؟ محل بحث، وإلى الثاني نحا الجمهور، والأول قول ابن عبد البر»[1] وقال القسطلاني: «ذهب أبو عمر بن عبد البر إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة»[2]. قال ابن حجر: «لكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة فإنه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحديبية»[3] قال ابن حجر: «والذي يظهر أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه بأمره أو أنفق شيئاً من ماله بسببه لا يعد له في الفضل أحد بعده كائناً من كان، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠][4].

وقد سبق نقل قول سعيد بن زيد ـ أحد العشرة المبشرين بالجنة ـ رضي الله عنه: «والله لمشهد شهده الرجل منهم يوماً واحداً في سبيل الله مع رسول الله أفضل من عمل أحدكم ولو عمر عمر نوح»[5].

---

(١) الفتح ٧/٦.

(٢) المواهب اللدنية ١/٤٢٤.

(٣) الفتح ٧/٧، وقد تطلبت كلام ابن عبد البر في الاستيعاب وهو مظنته ثم في المطبوع من التمهيد، فلم أوفق للعثور عليه.

(٤) الفتح ٧/٦.

(٥) تقدم ذكره وتخريجه في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الثاني.

قال ابن حجر: «ومحصل النزاع يتمحض فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة»[1].

قال: «والذي عليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يعد لها عمل لمشاهدة رسول الله ﷺ وأما من اتفق له الذب عنه والسبق إليه بالهجرة أو النصرة وضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده فإنه لا يَعْدلُه أحد ممن يأتي بعده لأنه ما من خصلة من الخصال المذكورة إلا وللذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده، فظهر فضلهم» قال القسطلاني في حديث خير الناس قرني: «هذا يدل على أن أول هذه الأمة خير ممن بعدهم وإلى هذا ذهب معظم العلماء وأن من صحبه ﷺ ورآه ولو مرة من عمره أفضل من كل من يأتي بعده وأن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل، هذا هو مذهب الجمهور»[2]. ولقد تقدم في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل بيانُ فضل الصحبة وكيف كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم بالنبي ﷺ قليلاً مقرراً لدى الخلفاء الراشدين وغيرهم، ونقلُ قول الإمامين أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني: «الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير، وقول ابن تيمية: «قال غير واحد من الأئمة: إن من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه مطلقاً، وعينوا ذلك في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز مع أنهم معترفون بأن سيرة عمر ابن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم

---

(١) الفتح ٧/٧ وانظر المواهب اللدنية ١/٤٢٤، والصواعق المحرقة ص ٢١٣.

(٢) المواهب اللدنية ١/٤٢٤.

بالصحبة من الدرجة أمر لا يساويه ما حصل لغيرهم بعلمه».

فهذا إذا مذهب الأئمة أنه لا يكون في غير الصحابة من هو خير من بعضهم مطلقاً، وأن أفضلية الصحابة أفضلية أفراد لا أفضلية مجموع، وقد سبق ذكر جملة من الأدلة على تفضيل الصحابة على سائر الأمة بل وعلى سائر البشر بين النبيين. والذي يظهر والله أعلم أن المسألة لا تحتمل أن يقال فيها نزاعا لأنه لم ينقل خلاف عن غير ابن عبد البر رحمه الله إلا ما قاله ابن حجر من أن القرطبي ـ وهو متأخر كثيراً عن عصر الأئمة من السلف ـ صرح بأنه قد يكون في الصحابة من هو أفضل من بعض الصحابة[1]، وابن تيمية رحمه الله الذي قال: «تنازع العلماء» قد قال في موضع آخر: «وبالجملة اتفقت طوائف السنة والشيعة على أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها واحد من الخلفاء ولا يكون من بعد الصحابة أفضل من الصحابة»[2] فذكر الاتفاق على أنه لا يكون في غير الصحابة من يفضلهم، وأما ما نقل عن ابن عبد البر فإن نص عبارته كما نقلها القسطلاني وابن حجر الهيتمي، بعد ذكره جملة أحاديث: «فهذه الأحاديث تقتضي مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها في فضل العمل إلا أهل بدر والحديبية»[3] وإنا إذا نظرنا في هذه العبارة اتضح لنا فيها أمران:

الأمر الأول: القول بالتسوية بين أول هذه الأمة وآخرها إلا أهل

(١) الفتح ٧/٧.

(٢) الفتاوى ١١/٢٢٣.

(٣) المواهب اللدنية ١/٤٢٤، والصواعق المحرقة ٢١٢.

بدر والحديبية، ونلحظ في هذا شيئين:

١- أن مقصود ابن عبد البر مقارنة مجموع أول الأمة عدا أهل بدر والحديبية بمجموع آخرها، من غير تعرض منه لأفراد المجموعتين.

٢- أنه قد صرح بالتسوية دون المفاضلة.

الأمر الثاني: أنه صرح بأن هذه التسوية في فضل العمل لا في الأفضلية المطلقة، ومعلوم أن مجرد التساوي في فضل العمل بل ومجرد زيادة فضل العمل لا تستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، ثم أن ابن عبد البر جعل مساواة الصحابة عدا أهل بدر والحديبية في فضل العمل محصورة في آخر هذه الأمة لا في مطلق من يأتي بعد الصحابة. وعلى هذا فأين القول بأنه قد يكون في غير الصحابة من يفضل بعضهم من كلام ابن عبد البر؟!! ونسبة هذا القول إلى ابن عبد البر إنما هي في الحقيقة نسبة إلى ما فهمه من نسبه إلى ابن عبد البر لا نسبة إليه، ولذا قال ابن حجر: «وقد تعقب كلام ابن عبد البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة»[1] فجعله مقتضى كلام ابن عبد البر لا نصه، ولا أجد فيه ما قاله ابن حجر، والله أعلم.

هذا، وما ذهب إليه ابن عبد البر من التساوي في فضل العمل، مندفع بما فاز به الصحابة من زيادة فضيلة المشاهدة التي لا يساويهم فيها أحد، ولقد تواتر عنه ﷺ قوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» واستفاضت النصوص الصحيحة عنه بذلك[2]. وقد

---

(١) الفتح ٧/٧.

(٢) انظر نظم المتناثر ص ١٢٧، وقد تقدم تخريج الحديث.

قال ﷺ: «لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم»[1].

ولكن ابن عبد البر ذهب فيما نقله عنه القسطلاني وابن حجر الهيتمي إلى أن حديث «خير الناس قرني» ليس على عمومه، بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول وقد جمع قرنه ﷺ جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان وأهل الكبائر الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحد[2] وزاد الأمر تبيانا ـ فيما نقله عنه ابن حجر ـ لتأكيد مذهبه في تساوي آخر الأمة مع الصحابة عدا أهل بدر والحديبية، فجعل السبب في كون القرن الأول خير القرون أنهم كانوا غرباء في إيمانهم لكثرة الكفار حينئذ وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم قال: «فكذلك أواخرهم إذا أقاموا الدين وتمسكوا به وصبروا على الطاعة حين ظهور المعاصي والفتن كانوا أيضاً عند ذلك غرباء وزكت أعمالهم في ذلك الزمان كما زكت أعمال أولئك»[3].

والجواب عن هذا أن يقال: أما قوله إن قرن النبي ﷺ جمع المنافقين، فالمنافقون غير معنيين قطعاً بقوله «خير الناس» وإنما المعني المؤمنون، أما المنافقون فهم من جملة الكفار الذين كانوا في قرنه ﷺ، وأما أهل الكبائر فمن أقيم عليه الحد فقد محيت كبيرته ولقد قال ﷺ في ماعز: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم»[4] وقال في

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ١٣ / ٢٠.

(٢) انظر المواهب اللدنية ١ / ٤٢٤، والصواعق المحرقة ٢١٢.

(٣) فتح الباري ٧ / ٧٠٦، وانظر فيض القدير ٤ / ٢٨٠.

(٤) أخرجه مسلم ٣ / ١٣٢٢.

الغامدية: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له»[1] ومن لم يقم عليه الحد فالظن فيمن عمته تزكية الله ورسوله أن يكون قد تاب والتوبة تجب الحوبة، فإن لم يكن قد تاب وذلك غير مظنون فإن معه من أسباب المغفرة ما ليس لغيره من السابقة والفوز بصحبة النبي ﷺ، والله أعلم.

وأما الأحاديث التي احتج بها ابن عبد البر فهي لا تخرج عن أحد ثلاثة أحاديث: إما ضعيف فلا يحتج به، وإما حسن، وإما صحيح لمجموع طرقه[2]، وجملة الأجوبة عنها إما بأنها لا تستلزم المساواة فإنه قد تكون في المفضول مزية لا تكون في الفاضل، وإما بأن ما تدل عليه من المساواة إنما هو باعتبار ما يمكن أن يجتمعا فيه وهو عموم الطاعات المشتركة بين سائر المؤمنين فهذا الذي قد يقع فيه التساوي، أما ما اختص به الصحابة من المشاهدة والسابقة فإنه لا يسع أحداً أن يأتي بما يقاربه فضلاً عن أن يماثله، وإما بأن ما تدل عليه من المساواة المقصود به أن ذلك يحصل فيما يظهر للرائي وإلا فأول الأمة أفضل في نفس الأمر[3].

ونمثل على الأحاديث التي أوردها والأجوبة عنها بأقواها دلالة وهو حديث أبي ثعلبة الخشني وفيه: «فإن وراءكم أيام الصبر فمن صبر فيهن كان كمن قبض على الجمر، للعامل فيهن أجر خمسين

(١) أخرجه مسلم ٣/١٣٢٤.

(٢) انظر فتح الباري ٧/٦، والمواهب اللدنية ١/٤٢٤، والصواعق المحرقة ٢١٢، ٢١٣، وفيض القدير ٤/٢٨٠ و٥/٥١٧.

(٣) انظر المراجع السابقة وفتاوى النووي ص ١٨٠، ١٨١.

رجلاً يعملون مثل عمله» قالوا: يا رسول الله أجر خمسين منهم؟ قال: «أجر خمسين منكم»[١] والجواب عنه ما قاله ابن حجر: «على أن حديث: «للعامل منهم أجر خمسين منكم» لا يدل على أفضلية غير الصحابة على الصحابة لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة، وأيضاً فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة إلى ما يماثله في ذلك العمل فأما ما فاز به من شاهد النبي ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعد له فيها أحد»[٢].

هذا، وقد ذكر ابن حجر أن القرطبي صرح بأنه قد يكون في غير الصحابة من يفضل بعض الصحابة، وقد أخرج ابن الجوزي حديثاً مرفوعاً في كتابه الموضوعات بسند فيه وضاع كذاب، وآخر ضعيف عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «يكون في آخر الزمان خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر»[٣].

وأخرج نعيم بن حماد في الفتن قال: حدثنا ضمرة عن ابن شوذب عن محمد بن سيرين أنه ذكر فتنة تكون، فقال: «إذا كان ذلك فاجلسوا في بيوتكم حتى تسمعوا على الناس بخير من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. قيل: يا أبا بكر!! خير من أبي بكر وعمر؟!، قال: قد كان يفضل على بعض الأنبياء»[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود ٤ /١٢٣، والترمذي ٥ /٢٤٠، وابن ماجه ٢ /١٣٣١، والحاكم ٤ / ٣٢٢ ووافقه الذهبي في تصحيحه وابن حبان في صحيحه ـ الإحسان ١ /٣٠٢ ـ والطحاوي في مشكل الآثار ٢ /٦٥ وغيرهم.

(٢) الفتح ٧ /٧.

(٣) الموضوعات ٣ /١٩٨.

(٤) الفتن ١ /٣٥٨.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف قال: «أبو أسامة عن عوف عن محمد قال: في هذه الأمة خليفة لا يفضل عليه أبو بكر ولا عمر»[1].

وهذا المروي عن محمد بن سيرين إن صح سنداً فهو باطل مخالف لأدلة الكتاب والسنة والإجماع على أن أبا بكر وعمر أفضل الخلق بعد النبيين والمرسلين، والواجب إن صح سنداً تأويله على ما أُوِّل عليه حديث: «بل أجر خمسين منكم» علىٰ ما تقدم.

---

(١) المصنف ١٥/١٩٨.

المبحث الرابع
الآراء الشاذة والمقالات الباطلة في هذا الباب

رأي من لا يرى التفضيل بين الصحابة:

قال المارزي[1]: «أما تفضيل الصحابة بعضهم على بعض فقد ذهبت فرقة إلى الإمساك عن هذا وأنه لا يفضل بعضهم على بعض وقالت هم كالأصابع فلا ينبغي أن يتعرض للتفضيل بينهم»[2]. وهذا مردود بصريح ما في الكتاب والسنة من التفضيل بين الصحابة، ولقد كان الصحابة وهم أشد ورعاً وأكثر التزاما بالشرع يفاضلون بين أبي بكر وعمر وعثمان والرسول ﷺ بين أظهرهم، بل إن القطع بتفضيل أبي بكر على الأمة ثم عمر من بعده ثم عثمان بعد عمر ثم علي بعد عثمان رضي الله عنهم أجمعين، وتفضيل عائشة على نساء الأمة بعد خديجة وفاطمة رضي الله عنهن، وإظهار هذا ونشره من الدين وهو مشروع متأكد المشروعية مع ظهور أهل الباطل الذين ينتقصون هؤلاء الصحابة وينالون منهم من الرافضة ومن لف لفهم.

أخرج اللالكائي بسنده عن إبراهيم بن أعين قال: سألت شريك بن عبد الله فقلت: يا أبا عبد الله أرأيت من قال: لا أفضل أحداً على أحد، قال: هذا أحمق! أليس قد فُضل أبو بكر وعمر، قال: قلت:

---

(١) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، بفتح الزاء وقد تكسر نسبة إلى مازر، بلدة بجزيرة صقلية. أحد الأعلام المشهورين في حفظ الحديث والكلام عليه ت ٥٣٦هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٠٤، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٨٥.

(٢) المعلم بفوائد مسلم ـ مخطوط ل ٨٤.

فأدركت أحداً يُفضل عليهما؟! قال: لا، إلا مفتضح»[1].

وأشد شذوذاً من مذهب الذين لا يفضلون مطلقاً ما نقله الخطابي عن بعض المتأخرين أنهم لا يقدمون بعض الخلفاء الأربعة على بعض[2] كيف والنص صريح في التفضيل بين هؤلاء الأربعة خاصة؟!!

رأي ابن حزم في تفضيل نساء النبي على العشرة وغيرهم:

ذهب ابن حزم إلى تفضيل نساء النبي ﷺ على سائر الصحابة على الإطلاق، وأفضل الصحابة بعدهن أبو بكر ثم عمر[3].

قال ابن تيمية: «وأما نساء النبي ﷺ فلم يقل إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول» إلى أن قال رحمه الله: «وبالجملة فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة»[4].

وأما حجة ابن حزم لما ذهب إليه فقد قال: «إن أفضل الناس أعلاهم في الجنة درجة وأعلى أهل الجنة درجة من كان مع النبي ﷺ في سرره وقصوره وليس هذا إلا لنسائه ﷺ فهن معه بلا شك في

---

(١) شرح أصول الاعتقاد ٨/١٣٦٩.

(٢) انظر معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ ٧/١٨.

(٣) انظر الدرة ص ٣٦٥، ٣٦٦، والفصل ٤/١١٧ – ١٢٢، والمحلى ١/٤٤.

(٤) الفتاوى ٤/٣٩٥، ٣٩٦.

درجة واحدة في الجنة إذ لا يمكن البتة أن يحال بينه وبينهن في الجنة ولا أن ينحط عليه السلام إلى درجة يسفل فيها عن أحد من الصحابة فقد وجب ضرورة أن يشهد لهن كلهن بأنهن أفضل من جميع الخلق كلهن بعد الملائكة والنبيين عليهم السلام» قال: «ومارية أم إبراهيم داخلة معهن في ذلك لأنها معه في الجنة ومع ابنها منه بلا شك»[1] وهذه حجة فاسدة، قال ابن تيمية رحمه الله: «وهذا يوجب عليه أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم وأن تكون زوجة كل رجل من أهل الجنة أفضل ممن هو مثله وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الولدان ومن يزوج به من الحور العين أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا كله مما يعلم بطلانه عموم المؤمنين»[2].

وقد التزم ابن حزم بهذا اللازم الفاسد بإدخاله مارية وإبراهيم في درجة نساء النبي ﷺ في التفضيل ثم قال بعد ذلك: «لا يقال إن إبراهيم ابن رسول الله ﷺ أفضل من أبي بكر أو عمر ولا يقال أيضاً أن أبا بكر وعمر أفضل من إبراهيم» مع إقراره أن مكان إبراهيم في الجنة أعلى من مكانهما فقد قال: «فلو قال قائل أيما أفضل في الجنة وأعلى قدراً مكان إبراهيم ابن رسول الله ﷺ أو مكان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، قلنا مكان إبراهيم أعلى بلا شك»[3] فكيف تثبت بهذا الخلط حجة؟!، يَجْزِمُ بأن من كان مع النبي في درجته في الجنة أفضل من أبي بكر وعمر وغيرهما ثم

(١) هذا مجموع من ألفاظه في المحلى ١ / ٤٤، والدرة ٣٦٥ والفصل ٤ / ١١٨.

(٢) الفتاوى ٤ / ٣٩٥.

(٣) الفصل ٤ / ١٢٠.

يتوقف في بعض من كان كذلك! ومخرج ابن حزم من هذا أن قال: «فضل إبراهيم ليس على عمل أصلاً وإنما هو اختصاص مجرد وإكرام لأبيه ﷺ وأما نساؤه عليه السلام فكونهن وكون سائر أصحابه عليهم السلام في الجنة إنما هو جزاء لهن ولهم على أعمالهن وأعمالهم»[1] وهذا منه تصريح بأن نساء النبي ﷺ كانت لهن درجة النبي في الجنة جزاء لهن على أعمالهن لا لمجرد مرافقته ﷺ في الجنة فكأنه يقول أنهن استحقين منزلة النبي في الجنة تماماً كما استحقها النبي ﷺ لا لكونهن توابع له وما أعظم هذه من فرية تلزم كلام ابن حزم وتدل على فساده، وهذا اضطراب من ابن حزم فبعد أن جعل الأفضل من كان مع النبي في الجنة جعله من تساوى مع النبي في الجزاء، فأي تخليط فاسد هذا، ولكن ابن حزم استدرك على نفسه هذه أيضاً فقال: «فإن قال قائل إنهن لولا رسول الله ﷺ ما حصلن تلك الدرجة وإنما تلك الدرجة له عليه السلام، قلنا وبالله تعالى التوفيق: نعم، ولا شك أيضاً في أن جميع الصحابة لولا رسول الله ﷺ ما حصلوا أيضاً على الدرج التي لهم فيها فإنما هي إذا على قولكم لرسول الله ﷺ كما قلتم ولا فرق وبقي الفضل والتقدم لهن كما كان في كل ذلك ولا فرق»[2] غفر الله لابن حزم لكأنه يصر على أنهن استحقين منزلة النبي في الجنة جزاء على أعمالهن.

فلا ندري ما هي حجته فنناقشه فيها، أهي أنهن مرافقات للنبي ﷺ في الجنة لكونهن زوجاته في الدنيا فنقول له: هذا لا يستلزم

---

(١) الفصل ٤/١١٩.

(٢) الفصل ٤/١٢٠، ١٢١.

الأفضلية التي ذهبت إليها إذ ثبوت فضلية للمفضول يختص بها لا تقتضي تقديمه على الفاضل، وقد نقضت حجتك هذه بما ذهبت إليه من التوقف في تفضيل إبراهيم ابن رسول الله ﷺ مع اعتقادك مرافقته أباه ﷺ في الجنة، أم أن حجته أن لهن من العمل ما استحقين به منزلة النبي ﷺ في الجنة، فنقول له: ومن ذا الذي يعتقد أن يكون أحد من الخلق مساوياً لأقل الأنبياء درجة في فضل العمل فكيف بأفضل الأنبياء وسيد المرسلين ﷺ، ورحم الله ابن حزم وغفر له ولنا.

ولابن حزم حجة أخرى ذكرها في الفصل فقال في قوله سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] قال: «فأوجب الله لهن حكم الأمومة على كل مسلم، هذا سوى حق إعظامهن بالصحبة مع رسول الله فلهن رضى الله تعالى عنهن مع ذلك حق الصحبة له كسائر الصحابة إلا أن لهن من الاختصاص في الصحبة ووكيد الملازمة له عليه السلام ولطيف المنزلة عنده عليه السلام والقرب منه والحظوة لديه ما ليس لأحد من الصحابة رضي الله عنهم» قال: «فهن أعلى درجة في الصحبة من جميع الصحابة ثم فضلن سائر الصحابة بحق زائد وهو حق الأمومة الواجب لهن كلهن بنص القرآن»[1] والجواب عن هذا ما تكرر تقريره من أن ثبوت فضل يختص به المفضول لا يستلزم أفضليته المطلقة، ولو أنا سلكنا سبيل تعداد الفضائل لوجدنا في الصحابة أو في بعضهم من تزيد فضائله على ما ذكره ابن حزم من فضائل زوجات النبي ﷺ، فعلى سبيل المثال قد تقدم إخبار النبي ﷺ أن أبا بكر أمَنُّ الناس عليه في صحبته.

---

(١) الفصل ٤/ ١١٧.

وهذا وحده يَرْجُح بما ذكره ابن حزم من ملازمة زوجات النبي ﷺ له، فعلى ابن حزم أن يأتي بدليل على تفضيل زوجات النبي ﷺ وإلا فإن اجتهاده مدفوع بقيام الدليل من الكتاب والسنة والإجماع على تفضيل غيرهن من الصحابة على سائر الصحابة، والله أعلم.

ولقد ادعى ابن حزم دعوى فقال: «ثم وجدناهن لا عمل من الصلاة والصدقة والصيام والحج وحضور الجهاد يسبق فيه صاحب من الصحابة إلا كان فيهن، فقد كن يجهدن أنفسهن في ضيق عيشهن على الكد في العمل بالصدقة والعتق ويشهدن الجهاد معه عليه السلام»[1] وهذه دعوى لا تسلم لابن حزم ولا دليل له على أن واحدة من نسائه ﷺ شاركته غزواته كما حصل من كثير من الصحابة الذين لم تفتهم غزوة مع النبي ﷺ عدا ما شاركوا فيه من السرايا، والله أعلم.

رأي من فضل أهل الصفة على العشرة وغيرهم:

ذكر ابن تيمية رحمه الله القول بتفضيل أهل الصفة على العشرة المبشرين بالجنة وغيرهم وأبطله، وإليك ما قاله بنصه[2]: «وأما تفضيل أهل الصفة على العشرة وغيرهم فخطأ وضلال، بل خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب موقوفاً ومرفوعاً، وكما دل على ذلك الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسنة، وبعدهما عثمان وعلي، وكذلك سائر أهل الشورى، مثل: طلحة، والزبير بن وسعد

---

(١) الفصل ٤/١١٧.

(٢) في الفتاوى ١١/٥٦، ٥٧، ومجموعة الرسائل والمسائل ١/٤٦، ٤٧.

وعبد الرحمن بن عوف، وهؤلاء مع أبي عبيدة بن الجراح ـ أمين هذه الأمة ـ ومع سعيد بن زيد هم العشرة المشهود لهم بالجنة.

وقد[1] قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، ففضَّل السابقين قبل فتح الحديبية إلى الجهاد بأنفسهم وأموالهم[2] على التابعين بعدهم، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضي الله سبحانه عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار[3].

وقد ثبت في فضل البدريين ما تميزوا به على غيرهم. وهؤلاء الذين فضلهم الله ورسوله فمنهم من هو من أهل الصفة، وأكثرهم لم يكونوا من أهل الصفة[4]، والعشرة لم يكن فيهم من هو من أهل الصفة إلا سعد بن أبي وقاص فقد قيل إنه أقام بالصفة مرة، وأما أكابر المهاجرين من الأنصار مثل الخلفاء الأربعة، ومثل سعد بن معاذ وأسيد ابن الحضير وعباد بن بشر وأبي أيوب الأنصاري ومعاذ بن جبل وأبي ابن كعب ونحوهم لم يكونوا من أهل الصفة، بل عامة أهل الصفة

---

(١) (وقد) غير موجودة في الفتاوى.

(٢) في الفتاوى: (بأموالهم وأنفسهم).

(٣) من قوله تعالى: «رضي الله عنهم» في تمام الآية إلى قول ابن تيمية: والأنصار، غير موجود في مجموعة الرسائل.

(٤) (وأكثرهم لم يكونوا من أهل الصفة) غير موجود في مجموعة الرسائل.

إنما كانوا من فقراء المهاجرين، والأنصار كانوا في ديارهم، ولم يكن أحد ينذر لأهل الصفة ولا لغيرهم» أ.هـ.

رأي من جعل من مات في حياة النبي أفضل ممن بقي:

ذكر ابن رشد وابن حجر أن قوما ذهبوا إلى أن أفضل الصحابة من استشهد في حياة رسول الله ﷺ مثل حمزة وجعفر ونحوهم[١] قال ابن حجر: «وعين بعضهم، منهم جعفر بن أبي طالب»[٢] أضاف ابن رشد أنهم يفضلون كذلك من مات في حياته ﷺ وإن لم يكن من الشهداء قال ابن رشد: «وإياه اختار ابن عبد البر» قال: «ومن حجتهم قوله ﷺ لشهداء أحد: (هؤلاء أشهد عليهم)، فقال أبو بكر الصديق: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا؟

فقال رسول الله ﷺ: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي»[٣] وشهادة النبي ﷺ على شهداء أحد ثابتة مروية في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث، أما قول أبي بكر وجواب النبي ﷺ فهي زيادة لم أجدها في جميع روايات الحديث التي وقفت عليها[٤].

---

(١) انظر الجامع من المقدمات ١٧٦ والفتح ٧ / ١٧.

(٢) الفتح ٧ / ١٧.

(٣) الجامع ١٧٦.

(٤) انظر روايات الحديث بألفاظ فيها بعض اختلاف ولكن دون الزيادة المذكورة في البخاري مع الفتح ٣ / ٢١٢ و٢١٧، و٧ / ٣٧٤، ومسند أحمد ٥ / ٤٣١، وسنن ابن ماجه ١ / ٤٨٥، والترمذي ٣ / ٣٥٤، والنسائي ٤ / ٦٢، والإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٥ / ٨٠، وطبقات ابن سعد ٣ / ٥٦٢، ومعاني الآثار للطحاوي =

فأما شهادته ﷺ لشهداء أحد فلا تستلزم الأفضلية المطلقة وإنما هي فضلية ثابتة لهم، ولو استلزمت الأفضلية المطلقة لاستلزمت ذلك بشهادته ﷺ لغيرهم لأعمال يعملونها نحو قوله ﷺ في المدينة: «لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد إلا كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة»[1] فهل تستلزم هذه الشهادة من النبي ﷺ لمن صبر في المدينة على شدتها أن يكون أفضل الأمة؟! لا يقول ذلك أحد.

ثم وإن فرض استلزام الحديث الذي استشهدوا به الأفضلية المطلقة لكان مقيداً بما ثبت في أبي بكر وغيره من الصحابة من التفضيل.

وأما الزيادة في الحديث وهي قول أبي بكر وجواب الرسول ﷺ عنه وقوله: «لا أدري ما تحدثون بعدي» فهذا على تقدير ثبوته قد يجاب عنه بأن ذلك كان متقدما على ما ثبت في أبي بكر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم من التفضيل ثم قام الدليل بعد ذلك على تفضيل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وتفضيل بقية أصحاب الشورى ونحو ذلك، ومما يشهد لهذا على سبيل المثال أن من أدلة تفضيل أبي بكر على الصحابة تقديم النبي ﷺ له في الصلاة ليؤم الصحابة وكان ذلك قبيل وفاته ﷺ، ثم لقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلى على أهل أحد صلاته على الميت ثم انصرف إلى المنبر وخاطب جميع الصحابة قائلاً: «إني فرطكم وأنا شهيد عليكم» قال: «وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي»[2] فهذه شهادة

= ١/ ٥٠٣، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/ ١٠، ١١، ومجمع الزوائد ١٠/ ١١٩.

(١) أخرجه مسلم ٢/ ١٠٠٤.

(٢) أخرجه البخاري، انظر الصحيح مع الفتح ٣/ ٢٠٩ و٦/ ٦١١ و٧/ ٣٤٩، ٣٧٧.

وتزكية والله أعلم. وقد أجاب ابن رشد عن الحديث فقال: «وهذا لا حجة لهم فيه لأن الحديث ليس على عمومه في أبي بكر وغيره لأن العموم قد يراد به الخصوص»[1].

رأي من قال أن أفضل الصحابة مطلقاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

ذكر ابن حجر أن هناك من قال أفضل الصحابة مطلقاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه، متمسكاً بقوله ﷺ في أبي بكر «وفي نزعه ضعف» في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي فيه قول النبي ﷺ: «بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ضعفه ثم استحالت غرباً، فأخذها ابن الخطاب فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن»[2] قال ابن حجر في تمسكهم بذلك: «وهو تمسك واه»[3].

ولم يذكر ابن حجر وجه استدلالهم ولعله توهمهم أن قوله ﷺ في أبي بكر: «وفي نزعه ضعف» مع قوله في عمر: «فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع عمر» فيه تفضيل لعمر على أبي بكر، وليس الأمر كذلك، فإن معنى «في نزعه ضعف» كما يقول الشافعي: «يعني قصر مدته وعجلة موته وشغله بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والتزيد

---

(١) الجامع ١٧٦، ١٧٧.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/١٩، ومسلم ٤/١٨٦٠.

(٣) الفتح ٧/١٧.

الذي بلغه عمر في طول مدته»(١).

قال ابن حجر في كلام الشافعي هذا: «جمع في كلامه ما تفرق في كلام غيره»(٢).

فالمراد إذا بالنزع الضعيف والنزع القوي قصر مدة الخلافة وطولها فيتهيأ في الطويلة ما لا يتهيأ في القصيرة من الفتوحات والغنائم. قال النووي: «وأما قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه (وفي نزعه ضعف) فليس فيه حط من فضيلة أبي بكر ولا إثبات فضيلة لعمر عليه وإنما هو إخبار عن مدة ولايتهما وكثرة انتفاع الناس في ولاية عمر لطولها ولاتساع الإسلام وبلاده والأموال وغيرها من الغنائم والفتوحات ومصر الأمصار ودون الدواوين، وأما قوله ﷺ: «والله يغفر له» فليس فيه تنقيص له ولا إشارة إلى ذنب وإنما هي كلمة كان المسلمون يدعمون بها كلامهم ونعمت الدعامة» قال: «وقد سبق في الحديث في صحيح مسلم أنها كلمة كان المسلمون يقولونها أفعل كذا والله يغفر لك»(٣) يقصد النووي بالحديث الذي أشار إليه حديث جابر أن النبي ﷺ قال له في بعير له: «أتبيعينه بكذا وكذا؟ والله يغفر لك؟» قال جابر: هو لك يا نبي الله، قال النبي ﷺ: «أتبيعينه بكذا وكذا؟ والله يغفر لك» الحديث ثم قال أبو نضرة الراوي عن جابر: فكانت كلمة يقولها المسلمون، افعل كذا وكذا والله يغفر لك»(٤).

---

(١) الأم ١/١٦٣.

(٢) الفتح ٧/٣٩.

(٣) شرح مسلم ١٥/١٦١.

(٤) صحيح مسلم ٢/١٠٨٩، ١٠٩٠.

مقالات الذين فضلوا علياً بعد النبي ﷺ:

أولاً: الرافضة أخزاهم الله:

لقد تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب في المبحث الرابع منه، بيان أن الرافضة أخزاهم الله يعتقدون أن أئمتهم أفضل الخلق بعد محمد ﷺ، وأفضل الأئمة علي بن أبي طالب، ولذا فعلي في اعتقادهم هو أفضل الخلق بعد النبي ﷺ وصرحوا بهذا في كتبهم، فمثلاً قد عقد صاحب الأنوار النعمانية نوراً، في بيان أن أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ هو علي بن أبي طالب، وقال في أوله: «من كان أفضل من إبراهيم ونوح وموسى وعيسى بالدلائل السابقة لا يحتاج تفضيله على غيرهم إلى الدليل»[1] والرافضة مجمعون على تفضيل علي رضي الله عنه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى أنه ليس بعد النبي ﷺ أفضل منه، هكذ قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله[2].

أما أبو بكر وعمر وعثمان فلا فضيلة لهم عند الرافضة أخزاهم الله لأنهم عندهم كفار مرتدون وكذا سائر الصحابة عدا نفر منهم استثنوهم، قال الكليني[3] في الكافي: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة» وهم: «المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري

---

(١) الأنوار النعمانية ١ /٣٧.

(٢) مقالات الإسلاميين ٧٤، ٧٥.

(٣) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني ـ بضم الكاف وكسر اللام ـ شيخ الإمامية الروافض في عصره، صنف الكافي في عشرين سنة، ت ٣٢٩ هـ.
انظر سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٨٠، والأعلام ٧ /١٤٥.

وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم»[1] وقيل للكليني: «إن الناس يفزعون إذا قلنا: إن الناس ارتدوا» فقال لسائله: «إن الناس عادوا بعد ما قبض رسول الله ﷺ أهل جاهلية»[2].

ويقول صاحب الأنوار النعمانية: «إن الصحابة كانوا على النفاق لكن كانت نار نفاقهم كامنة في زمنه - (يعني النبي ﷺ) - فلما انتقل إلى جوار ربه برزت نار نفاقهم لوصيه ورجعوا القهقري، ولذا قال عليه السلام ارتد الناس كلهم بعد النبي ﷺ إلا أربعة سلمان وأبو ذر والمقداد وعمار، وهذا مما لا إشكال فيه»[3] فزاد رابعاً غير مرتد، وقال الرازي في بيان عقائد الرافضة: «وهم يكفرون الصحابة ويقولون إن الخلق قد كفروا بعد النبي ﷺ إلا علياً وفاطمة والحسن والحسين والزبير وعمار وسلمان وأبا ذر ومقدادا وبلالاً وصهيباً»[4] ولقد استشكل الرافضة تزويج النبي ﷺ ابنتيه لعثمان بن عفان رضي الله عنهم، وعثمان عندهم منافق كافر أخزاهم الله ولحل هذا الإشكال عندهم اختلف علماؤهم هل كانتا بنتين للنبي ﷺ وسلم من خديجة أم أنهما ربيبتاه من أحد زوجي خديجة الأولين، ولكن صاحب الأنوار النعمانية حل هذا الإشكال بقوله: «وهذا الاختلاف لا أثر له لأن عثمان في زمن النبي ﷺ قد كان ممن أظهر الإسلام وأبطن النفاق وهو ﷺ قد كان مكلفاً بظواهر الأمور كحالنا نحن

---

(١) الكافي ٨ / ٢٠٥ وانظر ص ٢٣٦.

(٢) الكافي ٨/٢٤٦.

(٣) الأنوار النعمانية ١ / ٨١.

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٥٦.

أيضاً وكان يميل إلى مواصلة المنافقين رجاء الإيمان الباطني منهم »[1].
هكذا حل الإشكال بأن عثمان رضي الله عنه كان منافقاً في اعتقاده واعتقاد أهل ملة الرافضة.

ثم قال: « وإنما الإشكال في تزويج علي عليه السلام أم كلثوم لعمر بن الخطاب وقت تخلفه لأنه قد ظهرت منه المناكير وارتد عن الدين ارتدادا أعظم من كل من ارتد »[2] قال: « فكيف ساغ في الشريعة مناكحته وقد حرم الله تعالى نكاح أهل الكفر والارتداد واتفق عليه علماء الخاصة »[3] هذا هو اعتقاد الرافضة أخزاها الله في الصحابة، رفضوا ما آتى الله صحابة رسول الله ﷺ من الفضل، قال ابن تيمية: « أما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والنفاق » قال: « ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملةويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق فهم في ذلك كما قيل (رمتني بدائها وانسلت)[4] إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم »[5].

---

(١) الأنوار النعمانية ١ / ٨١.

(٢) الأنوار النعمانية ١ / ٨١.

(٣) الأنوار النعمانية ١ / ٨٢.

(٤) هذا مثل يضرب لمن ينسب إلى غيره عيباً هو فيه، انظر قائله وقصته في مجمع الأمثال ١ / ٢٨٦، وانظر ص ١٠٢.

(٥) منهاج السنة ١ / ٦٨، ٦٩.

وعلي رضي الله عنه وأرضاه بريء مما ذهبت إليه الرافضة، ولقد بلغه في حياته أن نفراً يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له أهل فخطب رضي الله عنه في الناس مبيناً عظيم حق أبي بكر وعمر حتى قال: «ألا ولن يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري» نقل الخطيب البغدادي بعد أن أسند هذا الحديث قول أحد رواته وهو أبو عبد الله البوشنجي[1]: «هذا الحديث الذي سقناه ورويناه من الأخبار الثابتة لأمانة حماله وثقة رجاله واتقان آثريه وشهرتهم بالعلم في كل عصر من أعصارهم إلى حيث بلغ من نقله إلى الإمام الهادي علي بن أبي طالب رضي الله عنه حتى كأنك شاهد حول المنبر وعلي فوقه»[2] وقال ابن تيمية رحمه الله: «قد روى عن علي من نحو ثمانين وجهاً وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»[3] وقال: «قد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة وقد أسمع من حضر خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»[4] وقال رحمه الله: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب موقوفاً ومرفوعاً»[5]. وقد أخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية قال: «قلت لأبي: أي الناس خير بعد

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن سعيد، شيخ أهل الحديث في زمانه بنيسابور، ت ٢٩١هـ انظر تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/٥٨١.

(٢) الكفاية ٥٣٤، ٥٣٥.

(٣) الفتاوى ٤/٤٠٧، ومنهاج السنة ١/١١، ١٢ و٣٠٨ و٧/٥١١.

(٤) منهاج السنة ١/١١ و٣٠٨.

(٥) الفتاوى ١١/٥٦، ومنهاج السنة ١١/٣٠٨.

رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين»[١].

وتقدم ذكر الحديث المتفق عليه[٢] في قول علي رضي الله عنه وهو واقف على عمر في سرير موته بعد أن ترحم عليه: «ما خلفت أحداً أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك...» الحديث.

ومقالات الرافضة كما يقول الإسفراييني[٣]: «ليست مما يستدل على فسادها فإن العاقل ببديهة العقل يعلم فسادها وينكر عليها فلا يمكن أن تحمل منهم هذه المقالات إلا على أنهم قصدوا بها إظهار ما كانوا يضمرونه من الإلحاد والشر بموالاة قوم من أشراف أهل البيت، وإلا فليس لهم دليل يعتمدون عليه، ويجعلون خرافات مقالاتهم إليه، حتى أنهم لما رأوا الجاحظ يتوسع في التصانيف ويصنف لكل فريق قالت له الروافض صنف لنا كتاباً، فقال لهم: لست أدري لكم شبهة حتى أرتبها وأتصرف فيها، فقالوا له: إذا دللتنا على شيء نتمسك به، فقال: لا أرى لكم وجهاً إلا أنكم إذا أردتم أن تقولوا شيئاً مما تزعمونه تقولون أنه قول جعفر بن محمد الصادق، لا أعرف لكم سبباً تستندون إليه غير هذا الكلام، فتمسكوا بحمقهم

---

(١) البخاري مع الفتح ٧ / ٢٠.

(٢) في ص ٢٤٥.

(٣) هو طاهر بن محمد، أبو المظفر، مشهور باسم «شهفور» من فقهاء الشافعية وله مصنفات في التفسير والأصول ت ٤٧١هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٠١، وطبقات الشافعية ٤ / ١٧٥.

وغباوتهم بهذه السوءة التي دلهم عليها، وكلما أرادوا أن يختلقوا بدعة أو يخترعوا كذبة نسبوها إلى ذلك السيد الصادق وهو عنها منزه وعن مقالتهم في الدارين»[1].

هذا، وفي الرافضة فرقة يقال لهم الراوندية يقولون أن أفضل الصحابة العباس بن عبد المطلب»[2]. قال ابن حجر: «ومنهم من ذهب إلى العباس» أي كونه أفضل الصحابة، قال: «وهو قول مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة بل ولا من أهل الإيمان»[3].

ثانيا: الزيدية والمعتزلة:

أما الزيدية فقد أجمعوا على تفضيل علي علىٰ سائر الصحابة كما يقول أبو الحسن الأشعري[4]، مع إثباتها خلافة الشيخين أبي بكر وعمر[5].

وأما المعتزلة ففي شرح الأصول الخمسة أن متقدميهم ذهبوا إلى

---

(١) التبصير في الدين ص ٤٣.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ٢١ و٤٦٢.

(٣) فتح الباري ٧/١٧.

(٤) مقالات الإسلاميين ٧٤، ٧٥.

(٥) والزيدية ثلاث فرق يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي في أيام خروجه وهي: الجارودية والسليمانية والبترية، والجارودية نحت في الصحابة منحى الرافضة وكفرت أبا بكر وعمر، وأما السليمانية والبترية فعلى ما ذكرنا من تثبيت خلافة الشيخين والإقرار بفضلهما وهما تُكَفِّران الجارودية لتكفيرها الصحابة ويتبرءان منها ـ انظر الفرق بين الفرق ٢٢ و٣٢ – ٣٤، والتبصير في الدين ٢٧ – ٢٩ وخطط المقريزي ٢/٣٥١.

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي إلا واصل ابن عطاء فإنه يفضل علياً على عثمان، وأن فيهم من توقف في الأفضل من هؤلاء الأربعة، وأن في متأخريهم من فضل علياً ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان وأن المتأخرين على أن أفضل الصحابة علي ثم الحسن ثم الحسين[1].

والجامع بين الزيدية والمعتزلة تثبيتهم إمامة الشيخين وعثمان بعدهما ويقرون لهم بالفضل إلا أنهم يفضلون علياً عليهم ويجوزون إمامة المفضول. وهذا لا شك أهون بكثير من مقالة الرافضة خذلهم الله.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة، وأما التفضيل فأئمتهم وجمهورهم كانوا يفضلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي متأخريهم من توقف في التفضيل، وبعضهم فضل علياً فصار بينهم وبين الزيدية نسب واشج من جهة المشاركة في التوحيد والعدل والإمامة والتفضيل»[2].

ومذهبهم محجوج بالكتاب والسنة والإجماع ـ كما تقدم بيانه.

---

(١) شرح الأصول الخمسة ٧٦٧، وانظر مقالات الإسلاميين ص ٤٥٨.

(٢) منهاج السنة ١ / ٧٠.

الفصل الرابع

التفاضل بين المؤمنين ومباحث متفرقة في المفاضلة



الفصل الرابع
التفاضل بين المؤمنين ومباحث متفرقة في المفاضلة

تمهيد: مقياس التفاضل في الشرع:

لقد خلق الله الخلق لغاية عظيمة بينها سبحانه في كتبه وعلى ألسنة رسله، ألا وهي عبادته سبحانه والتذلل إليه بالطاعة والاستسلام والانقياد، ولقد بين سبحانه أنه سخر المخلوقات كافة لعبادته فما من شيء إلا وهو يسجد له عز وجل ويسبح بحمده، وبين أنه استثنى من هذا التسخير صنفين من المخلوقات ركب فيهم مناط الاختيار وهو العقل وكلفهم بالعبادة تكليفاً.

قال سبحانه: ﴿**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**﴾ الذاريات، وهذه في المكلفين خاصة، والمعنى لم أخلقهم إلا لآمرهم بالعبادة وأكلفهم بها، فمنهم من يمتثل ومنهم من يعصي، ولما ذكر سبحانه غير المكلفين قال: ﴿**ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والدواب**﴾ فعمهم من غير استثناء ثم لما ذكر المكلفين قال: ﴿**وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ**﴾ [الحج: ١٨] فاستثنى وقال سبحانه في غير المكلفين أيضاً: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾**﴾ [النحل: ٤٨، ٤٩].

فالعبودية لله هي الأمر الجامع الذي يجتمع فيه ما تفرق من المخلوقات في الأنواع والأجناس والذوات والصفات، وهي مراد الله الذي من أجله خلق وبرأ، والجميع متساوون في كونهم خلق الله وملك الله وخاضعون لتقديره وتدبيره، وإنما يتفاضلون عنده سبحانه بمقدار تفاوتهم في عبوديتهم له، فإن المكلف إذا عبد الله كان أفضل من غير المكلف، لكون عبادته لله باختيار مع القدرة على المعصية، فعبوديته أتم وأكمل وأما إذا أعرض عن عبادة الله، كانت الحيوانات والجمادات ونحوها من غير المكلفين أفضل منه، لأنها أتم عبودية وأكمل حين ذلك، ولذا يتمنى الكافر مصير البهائم يوم القيامة كما قيل في تفسير قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا ﴿٤٠﴾﴾ [النبأ: ٤٠][(١)]، فمصيرها خير من مصيره لأنه لم يتعلق بها حق لله ضيعته كما تعلق به فضيعه، إنما تقتص الجماء من القرناء كما في حديث عثمان رضي الله عنه[(٢)] ثم تكون ترابا، والمكلف الكافر لتضييعه مقام العبودية يخلد في العذاب.

ثم إن المكلفين العابدين لله يتفاضلون بمقدار تفاوتهم في تحقيق مراد الله منهم، ولذا كان أفضل الخلق أتمهم عبودية لله، وكلما ازداد العبد عبودية لله، ازداد كماله وعلت درجته[(٣)]، فتفاضل الخلق هو في تفاضلهم في عبوديتهم لله، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾

(١) انظر تفسير ابن جرير ١٠/١٧، والدر المنثور ٦/٣١١.

(٢) الذي أخرجه أحمد في المسند ٢/٧٢.

(٣) انظر العبودية ص ٨٠.

[هود: ٧] وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴿٧﴾﴾ [الكهف: ٧] وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢] وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣].

وقال ﷺ لأبي ذر: «انظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى»[(١)] وقال ﷺ: «إن أنسابكم هذه ليست بمسبة على أحد كلكم بنو آدم طف الصاع لم تملؤوه ليس لأحد على أحد فضل إلا بدين أو تقوى»[(٢)] وقد قيل للنبي من أكرم الناس؟ قال: «أكرمهم أتقاهم»[(٣)] فليس التفاضل عند الله بجنس أو نسب وإن تفاضل به الخلق بينهم بل التفاضل عند الله بالتقوى التي هي ملاك أمر العبودية، فما وقع من فضل في الذوات أو الصفات أو نحوها لعبد على عبد فقد يُفَضِّلَه به العباد، ولكنه لا يقتضي تفضيله عند الله حتى يقوم بحق العبودية في هذا الفضل فيفضل به عند الله لما تعلق به من حظ العبودية لا لذاته، واستدلالنا لهذا الذي نقوله أن النبي ﷺ قال: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥/١٥٨، وقال ابن كثير تفرد به أحمد انظر تفسيره ٤/ ٢١٨ وانظر الترغيب والترهيب ٣/٦١٢ ومجمع الزوائد ٨/٨٤ ففيهما أن رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاع وقد حسنه السيوطي في الجامع ١/١٠٩ وكذا الألباني في صحيح الجامع ٢/٣٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٥، ١٥٨ وعزاه السيوطي في الجامع للبيهقي في شعبه وأشار إليه بالصحة، الجامع ٢/١٣٧.

(٣) أخرجه البخاري انظر الصحيح مع الفتح ٦/٤١٤.

وأعمالكم»[1].

فإذا ضم قوله ﷺ «إن الله لا ينظر إلى صوركم» إلى قوله في حديث آخر: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير» وفي رواية: «خير وأفضل وأحب إلى الله»[2] تحقق ما قلناه، فالله لا تفضل الصور عنده إلا بالعبودية، فالقوي البنية لا ينظر الله إليه إلا إذا ترتب على هذه القوة حظها من العبودية بأن يكون أشد إقداما على العدو في الجهاد، وأسرع في الخروج إليه والذهاب في طلبه، أشد عزماً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أرغب في الصوم والصلاة ونحوها من العبادات، أنشط في أدائها، فيكون في ذلك كله ونحوه خير من الضعيف لفضل قوته وإن كان في كل خير لاشتراكها في الإيمان إلا أن القوي أتم عبودية لله فهو عند الله أفضل لحظ العبودية التي اكتسبها بقوته، وإن كان عند الناس أفضل لحظ القوة ذاتها، وكذا إذا نظرنا في قوله ﷺ: «وأموالكم» أي ولا ينظر الله إلى أموالكم مع قوله سبحانه: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾ [البقرة: ٢٦١] تحقق ما قلناه، فالله لا ينظر إلى الأموال من حيث كثرتها ولكن من حيث ما تعلق بها من حظ العبودية، فكل من كان صرفه ماله في العبودية أفضل كان أفضل. ثم

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ٤/١٩٨٧، وأحمد في المسند ٢/٢٨٥، وابن ماجة في السنن ٢/١٣٨٩.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح ٤/٢٠٥٢، وأحمد في المسند ٢/٣٦٦، وابن ماجة في السنن ١/٣١، وانظر شرح النووي لمسلم ١٦/٢١٥.

إذا نظرنا في لفظ الحديث نفسه لوجدناه دالا على ما قلناه، فإن فيه أن الله إنما ينظر في ما تنعقد عليه نية القلب وتصدقه الأعمال من التصرفات في الصور التي صوّر الله خلقه بها، أو الأمول التي آتاهم إياها، لا ينظر إلى الصور والأموال بل ينظر إلى ما يتعلق بها من حظ العبودية.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تنازع الناس في المفاضلة بين الفقير الصابر والغني الشاكر ثم قال: «والصواب في هذا كله ما قاله الله تبارك وتعالى حيث قال: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي أنه سئل: «أي الناس أفضل؟ قال: أتقاهم» وذكر رحمه الله الحديث ثم قال: «فدل الكتاب والسنة أن أكرم الناس عند الله أتقاهم» إلى أن قال: «فمن كان من هذه الأصناف أتقى الله فهو أكرم عند الله وإذا استويا في التقوى استويا في الدرجة»[1].

فالعبودية هي المقياس الشرعي الذي تقوم عليه المفاضلة بين الخلق، بل حتى ما يكون من التفاضل في الأزمنة والأمكنة إنما هو لحظ العبودية المتعلق بها، وكما يقول ابن رشد[2]: «البقاع لم يفضل

---

(١) الفتاوى ١١/ ١٩٥، ١٩٦ وانظر منهاج السنة ٤/ ٦٠٨.

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي المالكي ت ٥٢٠هـ. أندلسي لم ينتقل من الأندلس طالباً للعلم، ولا خرج عن قرطبة يروي عن العلماء، كان من تلامذته القاضي عياض، كان فقيها تولى القضاء في قرطبة وله تآليف في الفقه والحديث والكلام. انظر مقدمة المحقق لكتابه «الجامع من المقدمات».

بعضها على بعض لمعنى موجود فيها من خاصية تختص بها، وإنما فضلت عليها لتفضيل الله لها برفع درجات العاملين فيها»[1] أي أنها إنما تفضل بمضاعفة الحسنات والسيئات فيها لا لذواتها، ولذلك كانت المساجد أحب البقاع إلى الله[2] لما تعلق بها من العبودية وكذا الأزمنة لا تتفاضل لمعنى موجود في ذواتها وإنما لما خصها الله به من

مضاعفة أجر عمل العبد فيها وما خصها الله به من العبادات التي وقّتها فيها، وكذا نجد العبادات نفسها ينبني تفاضلها على أيها أعظم أجراً وأكثر حسنات، أيها أحب إلى الله وأقرب، ولذلك اتفق أهل العلم على أن الفرض أفضل من النفل[3].

لقوله سبحانه وتعالى في الحديث القدسي: «وما تقرب عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه»[4].

فالعبادة هي مجال التفاضل والعبودية لله هي المقياس في التفاضل إليها المفزع فيه، وما نظر في تفاضله من غير جهة العبودية فتلك مفاضلة في غير الشرع وعند غير الله، أما عند الله وفي شرعه فالتفاضل في حظ العبودية حيث تصرف. وإنما تكون العبرة في العبودية التي يتفاضل بها هو إحسان العمل لا كثرته فلرب نهر صاف خير من بحر

---

(١) الجامع من المقدمات ص ٣٤٩ وانظر ص ٣٤٥.

(٢) كما في حديث مسلم ١ / ٤٦٤.

(٣) إلا ما استثنى لدلالة النص عليه كفضل ابتداء السلام وهو سنة على رده وهو واجب، وهي مواضع معدودة ثلاثة أو أربعة مواضع النفل فيها أفضل من الفرض، انظر غذاء الألباب شرح منظومة الآداب ١ / ٢٨٦.

(٤) أخرجه البخاري انظر صحيحه مع الفتح ١١ / ٣٤١.

كدر، والآيات المذكورة آنفاً دالة على ذلك.

وينبغي التنبيه إلى أن العبودية هي سبب التفاضل ووجهه في الشرع لا غير إلا أن ينص الشرع على سبب آخر كالنبوة في النبي، والصحبة في الصحابي.

القسم الأول
التفاضل بين المؤمنين

المبحث الأول
الأصل في تفاضل المؤمنين تفاضل الإيمان

إنما يتفاضل المؤمنون بتفاضلهم في الإيمان، والإيمان يتفاضل، وتفاضل الإيمان زيادته ونقصانه، وتكون زيادته بالطاعة ويكون نقصانه بالمعصية، ولقد قامت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله بأن الإيمان يزيد وينقص:

ففي الكتاب: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٧٣)**﴾ [البقرة: ١٧٣] وقال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ [الأنفال: ٢] وقال عز وجل: ﴿**فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤)**﴾ [التوبة: ١٢٤] وقال سبحانه: ﴿**وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا (٢٢)**﴾ [الأحزاب: ٢٢] وقال عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا**﴾ [الفتح: ٤] وقال تعالى: ﴿**لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا**﴾ [المدثر: ٣١]، وقال عز وجل: ﴿**إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى (١٣)**﴾ [الكهف: ١٣]، وقال: ﴿**وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى**﴾ [مريم: ٧٦]، وقال: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ (١٧)**﴾

[محمد: ١٧]، وقال: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿١٠٩﴾﴾.
[الإسراء: ١٠٩]

فهذه آيات من القرآن مصرحة بأن الإيمان يزيد، قال ابن حجر: «وبثبوتها يثبت المقابل فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة»[(١)] وعقد ابن مندة عنواناً قال: «ذكر الأعمال التي يستحق بها العامل زيادة الإيمان والتي توجب النقصان»[(٢)] فما وقعت فيه الزيادة وجب وقوع النقصان فيه.

ومن السنة:

قول النبي ﷺ للنساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن» قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل؟» قلن: بلى. قال: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟» قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها»[(٣)].

فهذا تصريح من النبي ﷺ بأن الإيمان يقبل النقص وهو دليل على أن الإيمان يقبل الزيادة.

وعلى هذا جرى اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص وهو مروي عن الأئمة وهو منقول بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين

---

(١) الفتح ١/٤٧.

(٢) الإيمان لابن مندة ٢/٥٤١.

(٣) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ١/٤٠٥، وسملم ١/٨٦، ٨٧.

كما يقول ابن حجر[1] قال: «وحكاه فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة»[2] وروى اللالكائي بسنده عن يعقوب بن سفيان[3] أنه أخبر أنه وجد كل من أدرك من عصره بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة على القول بأن الإيمان يزيد وينقص[4]. وروى بسنده عن سهل بن المتوكل ابن حجر الشيباني[5] قال: «أدركت ألف أستاذ أو أكثر كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[6]. ونقل ابن حجر عن اللالكائي أنه: «روى بسنده الصحيح عن البخاري قال: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»[7] وذكر ابن القيم أن الشافعي وغيره حكوا إجماع السلف على أن الإيمان يزيد وينقص[8] ، وقد قال ابن تيمية: «وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان فيه عن الصحابة ولم يعرف

---

(١) الفتح ١/٤٧ وانظر شرح أصول الاعتقاد ٥/ ٩٤١ – ٩٦٤، والإيمان لابن تيمية ٢٩٢ – ٢٩٤.

(٢) الفتح ١/٤٧.

(٣) هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي، محدث روى عن أكثر من ألف شيخ، ت ٢٧٧هـ. انظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٨٠ وتهذيب التهذيب ١١/٣٨٥.

(٤) شرح أصول الاعتقاد ٥/٩٥٧ و٩٦٤.

(٥) هو سهل بن المتوكل بن حجر، أبو عصمة البخاري، الثقات لابن حبان ٨/٢٩٤.

(٦) شرح أصول الاعتقاد ٥/٩٥٧ و٩٦٤.

(٧) الفتح ١/٤٧، وانظر شرح أصول الاعتقاد ٥/٨٨٩.

(٨) المنار المنيف ص ١١٣.

فيه مخالف من الصحابة»[1] ولكن لا شك أن فيمن جاء بعد الصحابة من السلف من خالف فقال الإيمان لا يزيد ولا ينقص وهم حماد بن أبي سليمان[2] ومن اتبعه من فقهاء الكوفة كأبي حنيفة وغيره[3]، ولكن قولهم كان شاذاً في أهل السنة والجماعة واجتمع أهل الأئمة على الإنكار عليهم ورد ما شذوا به عن أهل السنة[4]، وهم مع قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص يقولون بتفاضل المؤمنين في الأعمال[5] فهو إجماع على تفاضل المؤمنين.

وأما وجه كون الأصل في تفاضل المؤمنين تفاضل الإيمان، أن الإيمان إنما كان متفاضلاً يقبل الزيادة والنقصان لأنه شُعب كما قال رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الإيمان»[6] فمن استكمل الشُعب استكمل الإيمان ومن نقص منها نقص من إيمانه، وبهذا يتصور تفاضل المؤمنين إذ لو كان الإيمان شيئاً

---

(١) الإيمان لابن تيمية ٢١١.

(٢) هو حماد بن أبي سليمان مسلم، أبو إسماعيل الأشعري، أحد أئمة الفقهاء، وهو أول من أرجأ العمل على مسمى الإيمان من أهل السنة، صدوق له أوهام، ت ١٢٠هـ أو قبلها.

انظر سير أعلام النبلاء ٤ / ٢٣١، وميزان الاعتدال ١ / ٥٩٥.

(٣) انظر الإيمان لابن تيمية ١١٤ و٢٨١.

(٤) انظر السنة للخلال ٥٦٢ – ٥٨١ وشرح أصول الاعتقاد ٥ /٩٨٦ – ١٠٠٥.

(٥) انظر متن الفقه الأكبر ـ بذيل شرحه ـ ص ١٦٩، وانظر شرحه ص ٧٠، ٧١، وانظر العقيدة الطحاوية ـ مع شرحها ـ ص ٣٧٣، وانظر الشرح ص ٣٧٥.

(٦) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وهذا لفظ مسلم ١ /٦٣ ولفظ البخاري «بضع وستون» الصحيح مع الفتح ١ /٥١.

واحداً لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يتفاضل لَتَسَاوَىٰ أهله فيه لِتَسَاوِي حظهم منه، لأنه يكون حينها شيئاً واحداً فلا يقبل الزيادة فيزيد أحد المؤمنين على آخرٍ فيه فيفضله، ولا يقبل النقص فينقص أحد المؤمنين عن آخر فيه فيكون مفضولاً، وعليه فيكون إيمان الأنبياء وإيمان أحاد المؤمنين متساوياً، وهذا باطل.

المبحث الثاني
من أدلة تفاضل المؤمنين

قال تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء: ٦٩] هذه طبقات المؤمنين وهي دليل على تفاضلهم.

وقال الله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾﴾ [النساء: ٩٥]، هذا نص في التفاضل بين المؤمنين وبيان لوجه من وجوه ذلك التفاضل فالآية ناطقة بأن من جاهد في سبيل الله أفضل ممن قعد عن الجهاد من غير عذر مانع من الجهاد، ومع أن الجميع مؤمن بالله وكلا وعد الله الحسنى إلا أن الله فضل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

في هذه الآية إخبار بتفاضل المؤمنين في الإيمان وذلك قوله سبحانه: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ أي يرفعهم بإيمانهم على من ليس بمنزلتهم في الإيمان[1]، وإخبار بتفاضلهم في وجه من وجوه الإيمان

---

(١) انظر زاد المسير ٨/١٩٣.

وهو العلم وذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ أي ويرفع الذين أوتوا العلم على من ليس بعالم.

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] قد قسم الله هذه الأمة إلى ثلاثة أنواع ظالم لنفسه وهو المفرط في فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات ومقتصد وهو المؤدي للواجبات التارك للمحرمات وقد يترك بعض المستحبات ويفعل بعض المكروهات، والسابق بالخيرات بإذن الله وهو الفاعل للواجبات والمستحبات التارك للمحرمات والمكروهات وبعض المباحات[1].

فالآية دليل على تفاضل المؤمنين.

وقال سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤] هذا إخبار بتفضيل المؤمنين على المؤمنات، فإن الرجال من المؤمنين يفضلون النساء من المؤمنات في وجوه الإيمان كالجمعة والجماعات والجهاد والخلافة ونحو ذلك من أمور الإيمان، وتوضح هذا التفاضل عدة نصوص نحو قوله ﷺ في النساء أنهن ناقصات دين وتفسيره ﷺ نقصان دينهن بسقوط وجوب عبادة الصلاة عليهن حال الحيض والنفاس وكذا تركهن الصوم في تلك الحال، أما الرجال فإنه لا يسقط عنهم وجوب الصلاة بحال، وكذا حديث عائشة رضي الله عنها أنهن كن يرين الجهاد أفضل الأعمال فقالت لرسول الله ﷺ: «ألا نغزو ونجاهد معكم؟» فقال النبي ﷺ:

(١) انظر تفسير ابن كثير ٣/ ٥٥٥.

«جهادكن الحج»[1].

ومن أدلة تفاضل المؤمنين أيضاً:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء الفقراء إلى النبي ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلا والنعيم المقيم يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ولهم فضل من أموالهم يحجون بها ويعتمرون ويجاهدون ويتصدقون قال ﷺ: «ألا أحدثكم بما إن أخذتم به أدركتكم من سبقكم ولم يدرككم أحد بعدكم، وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم إلا من عمل مثله؟ تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»[2] وفي رواية أن الفقراء رجعوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله ﷺ: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[3].

ففي هذا الحديث بيان ظاهر لتفاضل المؤمنين وذكر لبعض وجوه التفاضل بينهم فهم يتفاضلون في الحج والعمرة والجهاد والصدقة والذكر والصوم والصلاة ونحو ذلك من شرائع الإسلام.

---

(١) أخرجه البخاري عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها في مواضع من صحيحه بألفاظ متقاربة جمعت منها هنا، انظر الصحيح مع الفتح ٤ / ٧٢ و٦ / ٤ و٧٥.

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٢ / ٣٢٥ ومسلم ١ / ٤١٦، ٤١٧.

(٣) أخرجها مسلم ١ / ٤١٧.

وقال ﷺ: «إن من خياركم أحاسنكم أخلاقاً»[1] فهذا دليل على تفاضل المؤمنين وأن من أوجه تفاضلهم حسن الخلق.

وسئل ﷺ: أي المسلمين أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»[2].

وقال ﷺ: «بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره. قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين»[3].

فهذا صريح في تفاضل المؤمنين في الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم من حديث معاوية رضي الله عنه، وهذا لفظ مسلم، البخاري مع الفتح ١٠ / ٤٥٢ ومسلم ٤ / ١٨١٠.

(٢) أخرجه مسلم ١ / ٦٦ وانظر البخاري مع الفتح ١ / ٥٤.

(٣) أخرجه البخاري ١ / ٧٣ ومسلم ٤ / ١٨٥٩.

المبحث الثالث
في أي شيء يقع تفاضل المؤمنين

تبين من سياق الأدلة السابقة في المبحث السابق دلالتها على أن تفاضل المؤمنين واقع في الأعمال، وأن زيادة الإيمان ونقصانه إنما تكون في الأعمال، فتكون الزيادة بالطاعات ويكون النقصان بنقص الطاعات وارتكاب المعاصي، ولذلك عقد البخاري باباً في كتاب الإيمان من صحيحه جعل عنوانه: «تفاضل أهل الإيمان في الأعمال»[١] وترجم النووي في شرح صحيح مسلم بابا في كتاب الإيمان فقال: «بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله»[٢] وباباً آخر بعنوان: «بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات..»[٣] وعقد اللالكائي عنوانا فقال: «سياق ما دل أو فسر من الآيات من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما رواه عن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء أئمة الدين أن: الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[٤].

ونقص الإيمان ليس منحصراً فيما يحصل به الإثم، فلا ينقص الإيمان بلا معصية فقط، بل بنقص الطاعات، كما دل عليه قوله ﷺ في النساء أنهن ناقصات دين وفسر النقص بترك الحائض الصلاة

---

(١) الصحيح مع الفتح ١/٧٢.

(٢) ج٢/٤١.

(٣) ج٢/٦٥.

(٤) شرح أصول الاعتقاد ٥/٨٩٠.

والصوم، ثم نقص الطاعات قد يكون على وجه التكليف كما هو الحال في الحائض والنفساء في تركهن الصلاة والصوم، وقد يكون على وجه العذر كمن ترك الجماعة لعذر، وعليه فإن نقص الإيمان يقع على وجهين: إما بما يحصل به الإثم وهو المعصية، وإما بما لا يحصل به إثم وهو نقص الطاعات بأحد وجهين إما التكليف أو العذر.

ثم إن الأعمال التي يقع فيها التفاضل إما أعمال قلوب وإما أعمال جوارح، فإن الإيمان يتفاضل في القلب، ويتفاضل في الجوارح أما تفاضله في القلب فمن أدلته قوله سبحانه في المؤمنين إذا تُلي عليهم كتاب الله: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩] فهذه زيادة في عمل القلب وهو الخشوع الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقال إبراهيم عليه السلام فيما حكاه الله عنه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

فهذه زيادة الإيمان في القلب بزيادة طمأنينته.

وفي حديث الرؤية الطويل الذي فيه ذكر الصراط أخبر النبي ﷺ أن من المؤمنين من ينجو فيجوز الصراط ولا يدخل النار، قال ﷺ: «فإذا رأوا أنهم قد نجوا وبقي إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله صورهم على النار، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا

ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه فيخرجون من عرفوا»[1] فهذا صريح صراحة ظاهرة بينة أن الإيمان يتفاضل في القلب وأن المؤمنين يتفاضلون بما يقوم في قلوبهم من الإيمان وأن منهم من يكون في قلبه مثقال دينار من إيمان ومنهم من يكون في قلبه مثقال نصف دينار ومنهم من يكون في قلبه مثقال ذرة، ومنهم من يكون في قلبه أكثر من ذلك كله.

قال ابن تيمية رحمه الله: «إن أعمال القلوب مثل محبة الله ورسوله وخشية الله تعالى ورجائه ونحو ذلك هي كلها من الإيمان كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف وهذا يتفاضل الناس فيه تفاضلاً عظيماً»[2].

وأما تفاضله في أعمال الجوارح فما تقدم في المبحث الثاني من النصوص فيه الدلالة الظاهرة على ذلك، والأدلة على أن التفاضل بين المؤمنين يكون بأعمال القلوب وأعمال الجوارح كثيرة لا تنحصر.

---

(١) متفق عليه من حديث أبي سعيد، البخاري مع الفتح ١٣ / ٤٢١، ومسلم ١ / ١٦٩، ١٧٠ وهذا لفظ البخاري.

(٢) الإيمان لابن تيمية ص ٢٢٢.

المبحث الرابع
جماع أوجه تفاضل المؤمنين

يتفاضل المؤمنون فيما بينهم من أوجه عديدة يجمعها وجهان:

الوجه الأول: تفاضلهم فيما شُرع لهم، وهو التفاضل من جهة ما أُمروا به أو نهوا عنه.

الوجه الثاني: تفاضلهم في القيام بما شُرع لهم، وهو التفاضل من جهة امتثالهم الأمر واجتنابهم المنهي عنه.

أما الوجه الأول: فيضم أوجهاً عدة منها:

١- التفاضل بينهم من جهة نزول الأمر بواجبات في الشرع على بعضهم دون البعض منهم من لم يدركه الأمر، فإن ما وجب على المؤمنين بعد نزول القرآن كله وإكمال الدين لم يجب على المؤمنين في أول الأمر، فلم تجب الصلاة مثلاً من أول الأمر بل إنما فرضت قبيل الهجرة ليلة الإسراء والمعراج[١] فمن مات قبل وجوب الصلاة فلم يصل يكون مؤمناً قد أدى ما وجب عليه من الإيمان، وتحريم الخمر ـ مثلا ـ لم يكن من أول الأمر فمن مات قبل تحريمها وكان شارباً للخمر لم يكن عاصيا ناقص الإيمان بذلك لأنه لم يرتكب منهيا عنه حين شربها، وعلى هذا فقس، يقول أبو عبيد[٢]: «أقام النبي ﷺ بمكة

---

(١) انظر صحيح البخاري مع الفتح ١/٤٥٨ وما بعدها.

(٢) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي، هو من علماء الإسلام في زمانه، ومن كبار علماء الحديث والأدب والفقه وله فيها مصنفات، ت ٢٢٤هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٢/٤٠٣، وتهذيب التهذيب ٧/٣١٥.

بعد النبوة عشر سنين أو بضع عشر سنة يدعو إلى هذه الشهادة خاصة، وليس الإيمان المفترض على العباد يومئذ سواها[1]، فمن أجاب إليها كان مؤمناً لا يلزمه اسم في الدين غيره، وليس يجب عليهم زكاة ولا صيام ولا غير ذلك من شرائع الدين» قال: «فلما أثاب الناس إلى الإسلام وحسنت فيه رغبتهم زادهم الله في إيمانهم أن صرف الصلاة إلى الكعبة بعد أن كانت إلى بيت المقدس» قال: «ثم خاطبهم وهم بالمدينة باسم الإيمان المتقدم لهم في كل ما أمرهم به أو نهاهم عنه»[2] وذكر آيات في التشريع أمراً ونهيا مصدرة بـ ﴿**يا أيها الذين آمنوا**﴾ فما وجب على من أدرك الأمر أكمل مما وجب على من مات قبل أن يدركه فهو تفاضل من جهة ما يجب على المؤمن.

٢- التفاضل بين المؤمنين من جهة معرفة ما وجب وتبلغه، يقول ابن تيمية رحمه الله: «لا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه غيره، فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها لزمه من الإيمان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره، ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطناً وظاهراً ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين، مات مؤمناً بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع منه مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها وعمل بها، بل إيمان هذا أكمل وجوباً ووقوعاً فإن ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وما وقع منه أكمل»[3].

---

(١) كان هذا حتى وجبت الصلاة قبل الهجرة.

(٢) الإيمان لأبي عبيد ٥٤، ٥٥.

(٣) الإيمان لابن تيمية ص ٢١٩.

ويقول رحمه الله: «الإنسان قد يكون مكذباً منكراً لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها وأمر بها ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية أو الحديث أو يتدبر ذلك أو يفسر له معناه أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه، فيصدق بما كان مكذباً به ويعرف ما كان منكراً وهذا تصديق جديد، وإيمان جديد ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافراً بل جاهلاً»[1].

فمن بلغه الأمر المشروع وعلمه فأصبح مكلفاً به أكمل ممن لم يبلغه ولم يعلمه فلم يكلف به.

٣- تفاضلهم من جهة ثبوت التشريع لبعضهم مع قيام المانع له للآخر، وهذا يعم الحائض والنفساء في تركهم الصوم والصلاة مع من لم يكن كذلك، والمعذور بترك الجمعة والجماعات مع من لا عذر له فغير المعذور تجب عليه والمعذور سقط عنه الوجوب بالعذر، ومن كان عنده ما تجب عليه فيه الزكاة مع من لم يكن كذلك فذاك واجبة عليه الزكاة وهذا غير واجبة عليه، وغير المستطيع للحج مع من يستطيعه وقد قيد الله وجوب الحج بالاستطاعة[2].

فمن ثبت في حقه تشريع يكون ما شرع له من الإيمان أكمل ممن لم يثبت في حقه ذلك التشريع.

وأما الوجه الثاني: وهو تفاضل المؤمنين من جهة قيامهم بما شرع

(١) المرجع السابق ص ٢٢٤.

(٢) ويشهد لهذا الحديث أبي هريرة في الصحيحين وقد تقدم وفيه قال الفقراء للنبي ﷺ: «ذهب أهل الدثور بالأجور».

لهم، فإنه يضم وجوها عدة كذلك تقدم في المبحث الثاني ذكر عدد منها.

المبحث الخامس
تفاضل قرون أمة محمد ﷺ

لقد ثبت في الصحيحين ـ كما سبق ذكره ـ تفضيل النبي ﷺ لقرنه ثم قرنين بعده على سائر قرون الأمة فهي ثلاثة قرون مفضلة جزماً وورد في الصحيحين الشك في القرن الرابع.

وذكر ابن تيمية رحمه الله أن ابن حبان ونحوه من علماء أهل الحديث جزموا بالقرن الرابع فتكون القرون المفضلة أربعة، وذكر أن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح[1].

أما حديث الثلاثة ففي الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»[2] فذكر ﷺ قرنين بعد قرنه.

ومن حديث عائشة عند مسلم قالت: سأل رجل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني ثم الثالث»[3].

وأما الشك في الرابع ففي الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال: قال النبي ﷺ: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» قال عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة»[4].

---

(١) الفتاوى ٢٠/٢٩٥.

(٢) سبق ذكر موضعه من الصحيحين ص ٣١٠.

(٣) صحيح مسلم ٤/١٩٦٥.

(٤) البخاري مع الفتح ٥/٢٥٨، ٢٥٩ و٧/٣، و١١/٢٤٤ و٥٨٠، وصحيح مسلم ٤/ ١٩٦٤.

وكذا جاء الشك في الرابع في رواية أبي هريرة عند مسلم[1] وفي رواية عبد الله أيضاً عند مسلم[2].

وقد جاء في بعض روايات حديث «خير الناس قرني» عن النعمان ابن بشير اثبات الرابع من غير شك ولفظه: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[3].

بل وورد إثبات القرن الخامس أيضاً في رواية عن بريدة الأسلمي ولفظه: «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[4].

وأما ثبوت زيادة القرن الرابع في الصحيح الذي عناه ابن تيمية فليس في هذا الحديث بل في حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين: «يأتي زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقال: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم»[5]

---

(١) صحيح مسلم ٤/١٩٦٣، ١٩٦٤.

(٢) صحيح مسلم ٤/١٩٦٣.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٦٧ وقال الهيثمي في المجمع ١٠/١٩: «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط وفي طرقهم عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث وبقية رجال أحمد ورجال الصحيح».

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥/٣٥٧ وأبو يعلى كما في المجمع ١٠/١٩ وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

(٥) سبق بيان موضعه في الصحيحين.

هكذا المتفق عليه ثلاثة فئام، وزاد مسلم في رواية عن أبي سعيد أيضاً: «ثم يكون البعث الرابع فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب النبي ﷺ؟ فيوجد الرجل، فيفتح لهم»(١).

وفي حديث جابر الذي أوله: «أن الله اختار أصحابي على العالمين» جاء في آخره: «واختار أمتي أربع قرون القرن الأول والثاني والثالث والرابع»(٢).

وأما القرون بعد هذه المفضلة، فقد قال ﷺ: «لا يأتي زمان إلا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم»(٣) ولكنه قال ﷺ: «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»(٤).

---

(١) صحيح مسلم ٤/١٩٦٢.

(٢) سبق تخريجه وهو من زوائد البزار وفي رجاله اختلاف.

(٣) سبق تخريجه وهو في البخاري.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦/٦٣٢ وصحيح مسلم ٣/١٥٢٤.

المبحث السادس

تفضيل أمة محمد ﷺ على سائر الأمم

أمة محمد ﷺ هي أفضل الأمم وأكملها إيماناً كما بين كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا غرو فهي حظ النبي ﷺ من الأمم ولا يكون حظه ﷺ وهو أفضل الخلق وسيد الأنبياء والمرسلين إلا أفضل الحظ، وهو ﷺ حظهم من الأنبياء ولا يكون من حظه من الأنبياء أفضلهم وسيدهم إلا أفضل الأمم، روي عنه ﷺ أنه قال: «إنكم حظي من الأمم وأنا حظكم من الأنبياء»[1].

قال ابن كثير: «وإنما حازت هذه الأمة قصب السبق إلى الخيرات بنبيها محمد صلوات الله وسلامه عليه فإنه أشرف خلق الله وأكرم الرسل على الله وبعثه الله بشرع كامل عظيم لم يعطه نبي قبله ولا رسول من الرسل، فالعمل على منهاجه وسبيله يقوم القليل منه ما لا يقوم العمل الكثير من أعمال غيرهم مقامه»[2] قال تعالى: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] قال ابن كثير في

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ٧٤١ و٤/ ٢٦٦ والطبراني كما في المجمع ١/ ١٧٣، ١٧٤ وفيه رجل ضعيف واتهم بالكذب وهو جابر الجعفي، وأخرجه البزار من طريق آخر ـ كشف الأستار ٣/ ٣٢١ قال الهيثمي في المجمع ١٠/ ٦٨ في حديث البزار: «رجاله رجال الصحيح غير أبي حبيبة الطائي وقد صحح له الترمذي حديثاً وذكره ابن حبان في الثقات». وبسند البزار أخرجه ابن حبان في صحيحه ـ الإحسان ٩/ ١٧٢ ـ والحديث صحيح المعنى.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٩٢.

تفسيرها: «أي يا هذه الأمة إن الله اصطفاكم واختاركم على سائر الأمم وفضلكم وشرفكم وخصكم بأكرم رسول وأكمل شرع»[1].

وقال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وهذا نص في أن هذه الأمة خير الأمم.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وقال صلى الله عليه وسلم: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»[2].

وقال ﷺ: «بعثت في خير قرون بني آدم قرنا فقرنا حتى كنت في القرن الذي كنت فيه»[3].

وقال ﷺ: «إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/٢٣٧.

(٢) سبق تخريجه، وإسناده حسن.

(٣) سبق تخريجه، وهو في البخاري.

الشمس على قيراطين قيراطين ألا لكم الأجر مرتين، فغضبت اليهود والنصارى وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء، قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت»[١] ففي هذا الحديث من تفضيل أمة محمد ﷺ على الأمم عامة وعلى أهل الكتاب خاصة ما لا خفاء فيه.

وقال ﷺ: «أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا فكان لليهود يوم السبت وكان للنصارى يوم الأحد فجاء الله بنا فهدانا الله ليوم الجمعة، فجعل الجمعة والسبت والأحد، وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة، نحن الآخرون من أهل الدنيا، والأولون يوم القيامة، المقضي لهم قبل الخلائق»[٢].

فهذا إخبار بتفضيل أمة محمد ﷺ وأن الأمم تبع لهم وأنهم أول الخلق في القضاء يوم القيامة.

وقال ﷺ: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم»[٣].

وقال ﷺ: «يضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته»[٤]. فأي أمة تفضل أول الأمم تجوز على الصراط وأول أمة تدخل الجنة بل وأي أمة أفضل من الأمة التي

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٦/ ٤٩٥، ٤٩٦، وقد تقدم.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٥٨٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٢/ ٥٨٥، ٥٨٦.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣ ومسلم ١/ ١٦٤.

أقامها الله شاهدة للأنبياء على أممهم.

قال ﷺ: «يجيء نوح وأمته فيقول الله تعالى: هل بلغت؟ فيقول: نعم أي رب، فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون لا ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد ﷺ وأمته فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ والوسط العدل»[1].

وقال ﷺ: «ترد عليّ أمتي الحوض وأنا أذود الناس عنه كما يذود الرجل ابل الرجل عن إبله» قالوا: يا نبي الله أتعرفنا؟ قال: «نعم، لكم سيما ليست لأحد غيركم، تردون عليّ غرا محجلين من آثار الوضوء»[2].

ففي هذا من خصائص هذه الأمة ما تفضل به على سائر الأمم، ولقد خص الله أمة محمد ﷺ بخصائص في الدنيا لم تشاركها فيها أمة غيرها فسهل لها الدين ولم يجعل عليها فيه من حرج ووضع عنها الإصر والأغلال التي كانت على من قبلها من الأمم، أحل لها الغنائم ولم تحل لأحد قبلها، وجعل لها الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان.

وقد تقدم ذكر دلائل هذه الخصائص وغيرها.

وهذه النصوص ـ وغيرها ـ ناطقة بتفضيل أمة محمد ﷺ على سائر الأمم.

---

(١) أخرجه البخاري ٦ / ٣٧١.

(٢) أخرجه مسلم ١ / ٢١٧.

وأما قوله سبحانه: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [البقرة: ٤٧] فإن المقصود به عالمي زمانهم(١).

(١) انظر تفسير الطبري ١/٢٠٨، ٢٠٩ وزاد المسير ١/٧٦ والدر المنثور ١/٦٨.

المبحث السابع
ما وقع من الباطل في هذا الباب

لقد اشتهر ما أحدثته طوائف المرجئة من الجهمية والكرامية ومن نحا نحوهم في هذا الباب من الباطل المناقض لأدلة الكتاب والسنة، وشاركهم هذا الإحداث في الدين الخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم فأطبقوا على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأنه شيء واحد لا يتعدد وأن أهله فيه سواء لا تفاضل بينهم بره وفاجرهم في الإيمان سواء كل مؤمن كامل الإيمان، إلا أنهم تباينوا في حكم الكبيرة إذا وقعت من المؤمن أتضر إيمانه أم لا؟

فذهبت المرجئة إلى أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وذهبت المعتزلة والخوارج إلى أن الكبيرة تخرج من الملة فور وقوعها عند الخوارج فمن عصى عند الخوارج كافر جزما، والمعتزلة زعمت أن الكبيرة ترفع اسم الإيمان عن الفاسق ولكنها لا توجب له الكفر حتى يموت من غير توبة منها. فقالوا: الفاسق في منزلة بين منزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر حتى ينظر على أي شيء يموت فإن مات تائباً من الذنب رجع إلى الإيمان وإن مات غبر تائب فهو كافر جزماً، فالفاسق كافر عند الخوارج بارتكاب الذنب وهو كافر عند المعتزلة بالموت على عدم التوبة من الذنب، أما أن توجب المعصية نقص الإيمان فلا،

وأن يكون الفاسق مؤمناً مفضولاً وغير الفاسق مؤمناً فاضلاً فلا[1]، وليس لقول ناقض الكتاب والسنة وإجماع أهل الإجماع إلا الرد.

---

(١) انظر مقالة طوائف المرجئة المذكورة في: مقالات الإسلاميين ص ١٣٢، ١٣٣ و١٣٤ و١٣٦، ١٣٧ و١٤٧. والفرق بين الفرق ٢٠٢، ٢٠٣ و٢٠٧ والتبصير في الدين ٩٧ والملل والنحل - بهامش الفصل - ١/١٨٦ - ١٨٨ و١٩٠، ١٩١ و١٩٣ واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٧٠، ٧١ وخطط المقريزي ٢/٣٤٩، ٣٥٠.
وانظر مقالة المعتزلة المذكورة في شرح الأصول الخمسة ص ٦٩٧ و٧٠٨.
وانظر مقالة الخوارج المذكورة - علماً بأن الخوارج أجمعت على تكفير مرتكبي الذنوب إلا النجدات منهم فلا يكفرون أصحاب الذنوب من موافقيهم -: مقالات الإسلاميين ٨٦، والفرق بين الفرق ٧٣ والتبصير في الدين ٤٥ واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٤٦.

القسم الثاني
مباحث متفرقة في المفاضلة

المبحث الأول
تفضيل أمامة المفضول الأصلح للإمامة على إمامة الفاضل

تولية المفضول في سائر الولايات والإمارات مع وجود الفاضل جائزة، إذا كان المفضول أصلح للتولية كأن يكون الفاضل ضعيفاً والمفضول قوياً، أو يكون المفضول حسن السياسة والتدبير والفاضل خلاف ذلك، وتولية الأنفع للمسلمين وإن كان مفضولاً هو الأولى، يقول ابن القيم: «وبهذا مضت سنة رسول الله ﷺ فإنه كان يولي الأنفع للمسلمين على من هو أفضل منه، كما ولى خالد بن الوليد من حيث أسلم على حروبه لنكايته في العدو، وقدمه على بعض السابقين من المهاجرين والأنصار مثل عبد الرحمن بن عوف وسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر، وهؤلاء ممن أنفق من قبل الفتح وقاتلوا وخالد كان ممن أنفق بعد الفتح وقاتل، فإنه أسلم بعد صلح الحديبية هو وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة الحجي، ثم أنه فعل مع بني جذيمة ما تبرأ النبي ﷺ منه حين رفع يديه إلى السماء وقال: «اللّهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»[1] ومع هذا فلم يعزله، وكان أبو ذر من أسبق السابقين وقال له: «يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمَّرنَّ على اثنين ولا تولَّينَّ مال

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٨/٥٧.

يتيم»[1] وأمَّر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل لأنه كان يقصد أخواله بني عذرة، فعلم أنهم يطيعونه ما لا يطيعون غيره للقرابة وأيضاً فلحسن سياسة عمرو وخبرته وذكائه ودهائه فإنه كان من أدهى العرب ودهاة العرب أربعة هو أحدهم، ثم أردفه بأبي عبيدة وقال: «تطاوعا ولا تختلفا» فلما تنازعا فيمن يصلي سلم أبو عبيدة لعمرو فكان يصلي بالطائفتين وفيهم أبو بكر[2]. وأمَّر أسامة بن زيد مكان أبيه لأنه ـ مع كونه خليقاً للإمارة ـ أحرص على طلب ثأر أبيه من غيره، وقدم أباه زيداً في الولاية على جعفر ابن عمه مع أنه مولى ولكنه أسبق الناس إسلاماً قبل جعفر، ولم يلتفت إلى طعن الناس في إمارة أسامة وزيد وقال: «إن تطعنوا في إمارة أسامة فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان خليقاً للإمارة ومن أحب الناس إلي»[3].

قال ابن القيم: «والمقصود أن هديه ﷺ تولية الأنفع للمسلمين وإن كان غيره أفضل منه»[4].

قال ابن تيمية: «ولذلك كان ـ (يعني النبي ﷺ) ـ يستعمل الرجل لمصلحة مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو أفضل منه في العلم والإيمان». قال: «وهكذا أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ رضي الله عنه ما زال يستعمل خالداً في حرب الردة وفي فتوح العراق

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٤٥٨.

(٢) انظر هذا الحديث في المسند ١/١٩٦.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/٨٦ وصحيح مسلم ٤/١٨٨٤.

(٤) أعلام الموقعين ١/١٠٦، ١٠٧ وانظر السياسة الشرعية ٢٢، ٢٣.

والشام وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل وقد ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى فلم يعزله من أجلها بل عتبه عليها لرجحان المصلحة على المفسدة في بقائه»[١].

وقال ابن حجر: «والذي يظهر من سيرة عمر في أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الدين فقط بل يضم إليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها، فلأجل هذا استخلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم كأبي الدرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة»[٢].

وقال ابن تيمية: «سئل الإمام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قوي فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزى؟ فقال: أما الفاجر القوي فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين فيغزى مع القوي الفاجر»[٣].

وقال: «سئل بعض العلماء: إذا لم يوجد من يُولَّىٰ القضاء إلا عالم فاسق أو جاهل ديِّن فأيهم يقدم؟ فقال: إن كانت الحاجة إلى الديِّن أكثر لغلبة الفساد قُدِّم الدين، وإن كانت الحاجة إلى العالم أكثر لخفاء الحكومات قدم العالم»[٤].

---

(١) السياسة الشرعية ٢٣.

(٢) الفتح ١٣/ ١٩٨، ١٩٩.

(٣) السياسة الشرعية ٢١.

(٤) السياسة الشرعية ٢٥، ٢٦.

وقال ابن حجر الهيتمي: «اعلم أنه يجوز نصب المفضول مع وجود من هو أفضل منه لإجماع العلماء بعد الخلفاء الراشدين على إمامة بعض من قريش مع وجود أفضل منهم ولأن عمر رضي الله عنه جعل الخلافة بين ستة من العشرة منهم عثمان وعلي رضي الله عنهما وهما أفضل أهل زمانهما بعد عمر فلو تعين الأفضل لعين عمر عثمان فدل عدم تعيينه أنه يجوز نصب غير عثمان وعلي مع وجودهما»[1].

ولقد قال عمر رضي الله عنه لما جعل الأمر إلى الستة: «فإن أصابت الأمرة سعداً فهو ذاك»[2]. هذا مع علمه بأن عثمان وعلي أفضل من سعد، ولقد اجتمعت الأنصار بعد وفاة النبي ﷺ إلى سعد ابن عبادة في السقيفة ليولُّوه خليفة مع علمهم بأن أبا بكر وعمر وغيرهما أفضل منه، وقال أبو بكر يوم السقيفة: «بايعوا عمر أو أبا عبيدة»[3] وهو أفضل منهما بلا شك، ففي هذا دليل على أن الصحابة كانوا يرون جواز إمامة المفضول ولو كانوا يرون عدم جوازه لكان فيما ذكر عنهم تساهل وتضييع لحدود الله حاشاهم عن ذلك رضوان الله عليهم.

ويتأكد جواز إمامة المفضول إذا كان أقدر من الفاضل على القيام بمصالح المسلمين وأعرف بتدبير الملك كما تقدم، وكذا إذا كان يترتب على إقامة الفاضل مفسدة شرعية راجحة مثل وقوع الفتن وتضييع الحقوق.

---

(١) الصواعق المحرقة ص ٩.

(٢) البخاري مع الفتح ٧ / ٧١.

(٣) انظر: خبر يوم السقيفة في البخاري مع الفتح ٧ / ١٩، ٢٠.

ولقد ذكر ابن تيمية رحمه الله أنه لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في الشهادة[1].

هذا، وقد خالف في هذه المسألة جماعة من أهل الكلام والضلال.

قال ابن حزم: «ذهبت طوائف من الخوارج وطوائف من المعتزلة وطوائف من المرجئة منهم محمد بن الطيب الباقلاني ومن اتبعه، وجميع الرافضة من الشيعة إلى أنه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه»[2]. وما نسبه ابن حزم للباقلاني صحيح فإنه قال بوجوب أن يكون الإمام الأفضل في الأمة إلا أنه استثنى فقال: «إلا أن يمنع عارض من إقامة الأفضل فيسوغ نصب المفضول»[3] وبين هذا العارض الذي قصده وهو خوف الفتنة والتمارج واختلاف السيوف[4].

قال إمام الحرمين: «لا معتصم لمن يمنع إمامة المفضول إلا أخبار آحاد في غير الإمامة التي نتكلم فيها، كقوله ﷺ: «يؤمكم أقرؤكم»[5] ولا يفضي هذا وأمثاله إلى القطع، كيف ولو تقدم المفضول في إمامة الصلاة لصحت الإمامة وإن ترك الأولى فهذا قولنا في

(١) منهاج السنة ٣/٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) الفصل ٤/١٦٣ وانظر: أصول الدين ٢٩٣.

(٣) التمهيد ٤٧١.

(٤) انظر التمهيد ٤٧٥.

(٥) أخرج مسلم من حديث أبي مسعود الأنصاري «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» صحيح مسلم ١/٤٦٥.

إمامة المفضول»[1].

وقال ابن حزم: «ما نعلم لمن قال أن الإمامة لا تجوز إلا لأفضل من يوجد حجة أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من صحة عقل ولا من قياس ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو أحق قول بالإطراح»[2].

(١) الإرشاد ٣٦٣.

(٢) الفصل ٤/١٦٣.

المبحث الثاني
تفاضل الملائكة

الملائكة عباد مكرمون هم الملأ الأعلى الذين عند الله لا يستكبرون عن عبادته يسبحون الليل والنهار لا يفترون ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون وهم خلق كريم خلقوا من نور وهم جنود الله سخرهم الله في تسيير أمور الكون وفي القيام بعبادته وتعظيمه، منهم الموكل بالقطر والموكل بالجبال، والموكل بالنطفة في الرحم، والموكل بقبض الأرواح، والموكل بفتنة القبر، ومنهم خزنة جهنم، وما منهم إلا له مقام معلوم وهم خلق كثير لا يحصي عددهم إلا الله ﴿**وما يعلم جنود ربك إلا هو**﴾ لا يعرف من جميع المخلوقات ما يتجدد من جنسه في كل يوم سبعون ألفا غير ما ثبت في الملائكة في قوله ﷺ في حديث المعراج: «فرفع لي البيت المعمور فسألت جبريل، فقال: هذا البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم»[(١)] والملائكة متفاضلون بعضهم أفضل من بعض، وأفضلهم المقربون الذين قال الله فيهم: ﴿**لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾ [النساء: ١٧٢].

قال الرازي: «قوله: ﴿**وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾ يدل على أن طبقات الملائكة مختلفة في الدرجة والفضيلة فالأكابر منهم مثل جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وحملة العرش»[(٢)] والملائكة

---

(١) البخاري مع الفتح ٦/٣٠٢، وصحيح مسلم ١/١٤٦.

(٢) تفسير الرازي ١١/١١٩.

المقربون هم المسمون بالكروبيين[1].

قال ابن الأثير: «وفي حديث أبي العالية: (الكروبيين سادة الملائكة) هم المقربون»[2].

قال ابن كثير وقد ذكر أقسام الملائكة: «ومنهم الكروبيون الذين هم حول العرش وهم أشرف الملائكة مع حملة العرش، وهم الملائكة المقربون كما قال تعالى: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3].

وأفضل المقربين رؤساء الملائكة الثلاثة الذين كان النبي ﷺ يذكرهم في دعائه الذي يفتتح به صلاته إذا قام من الليل فيقول: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض...»[4] الحديث.

قال ابن القيم في هذا الحديث: «فذكر هؤلاء الثلاثة من الملائكة لكمال اختصاصهم واصطفائهم وقربهم من الله وكم من ملك غيرهم في السماوات فلم يسم إلا هؤلاء الثلاثة، فجبريل صاحب الوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل صاحب القطر الذي به حياة الأرض والحيوان والنبات وإسرافيل صاحب الصور الذي إذا نفخ فيه

---

(١) انظر الفتاوى ٤/ ٣٥٧ والبداية والنهاية ١/ ٤٩، ومعارج القبول ٢/ ٨٧.

(٢) النهاية ٤/ ١٦١ ولم أعثر على هذا الحديث في شيء من كتب الحديث التي وقفت عليها.

(٣) البداية والنهاية ١/ ٤٩.

(٤) أخرجه مسلم ١/ ٣٥٤.

أحيت نفخته بإذن الله الأموات وأخرجتهم من قبورهم»[1]. وقد خص الله جبريل وميكائيل في كتابه بالذكر وعطف ذكرهما على ذكر الملائكة فقال: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة: ٩٨] قيل إنما خصهما بالذكر تشريفاً لهما[2].

وأفضل الملائكة ومقدمهم جبريل عليه السلام، قال الله عز وجل فيه: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧] فشرفه الله عز وجل بذكره وذم معاديه، وذكر سبحانه دليل فضله وتشريفه وهو وظيفته الشريفة الكريمة: تبليغ الوحي للرسل من الله، فهو الواسطة بين الله ورسوله، وقد سماه الله في كتابه بأسماء شريفة ووصفه بأوصاف كريمة، قال سبحانه: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] فسماه روح القدس، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣] فسماه الروح الأمين، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] أي أن القرآن نزل به جبريل ووصف سبحانه جبريل بصفات كريمة كلها تقتضي تفضيله على سائر الملائكة فهو رسول كريم وذو قوة، وهو مكين المنزلة عند ذي العرش ومطاع في السموات تطيعه الملائكة، وأمين على وحي الله ورسالاته[3] ولقد خصه الله بالذكر في مواضع من كتابه، قال سبحانه: ﴿فإن الله هو مولاه وجبريل

---

(١) زاد المعاد ١/٤٣.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٢/٣٦.

(٣) انظر زاد المسير ٧/٤٣.

وصالح المؤمنين﴾ [التحريم] فذكره سبحانه بعد ذكر نفسه ولم يذكر سواه من الملائكة، وقال سبحانه: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] ففي هذه الآيات تخصيص من الله له في الذكر مع ذكر الملائكة، وقال ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً نادى جبريل: إن الله قد أحب فلانا فأحبه، فيحبه جبريل ثم ينادي جبريل السماء أن الله قد أحب فلانا فأحبوه فيحبه أهل السماء»[١]. وفي هذا الحديث ما لا يخفى من بيان فضل جبريل عليه السلام وأنه ليس فقط مبلغ كلام الله إلى الرسل بل وإلى الملائكة أيضاً.

ومن أفضل الملائكة أهل بدر منهم كما في الحديث أن جبريل سأل النبي ﷺ: «ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين ـ أو كلمة نحوها ـ قال: وكذلك من شهد بدراً من الملائكة»[٢].

---

(١) البخاري مع الفتح ١٣ / ٤٦١، ومسلم ٤ / ٢٠٣٠.

(٢) سبق تخريجه وهو في البخاري.

المبحث الثالث
التفاضل بين الملائكة والبشر

هذه مسألة كثر الكلام فيها في كتب المتأخرين من أهل العلم أخذاً ورداً، وطال طولاً أخرجها عن فائدتها وحدها، وخلاصة ما قيل فيها أن الناس فيها على مذاهب ثلاثة[1]:

الأول: تفضيل الملائكة على البشر مطلقا، وإليه ذهبت المعتزلة وبعض الأشعرية وابن حزم ومال إليه بعض أهل السنة وبعض الصوفية واستدلوا بأدلة من كتاب الله وسنة رسوله لها وجهها في الدلالة على قولهم كقوله سبحانه في بني آدم: ﴿ **وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً** ۝٧٠ ﴾ [الإسراء: ٧٠] فقال على كثير ولم يقل على كل ومن عساه أن يكون الخارج من هذا الكثير إلا الملائكة، وبقوله سبحانه: ﴿ **لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ** ﴾ [النساء: ١٧٢] ومثل هذا دال لغة على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه، وبقوله سبحانه: ﴿ **قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ** ﴾ [الأنعام: ٥٠] والمعنى عندهم أني لا أدعي فوق منزلتي، وبقوله ﷺ: «يقول الله تعالى: (أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ

---

(١) انظر في هذه المسألة: مقالات الإسلاميين ٤٨ و٢٢٦ و٤٣٩، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ٢٣٥ والفصل ٥/ ٢٠ وما بعدها. والمحلى ١/ ١٣ وأصول الدين ١٦٦ والمواقف ٣٦٧ وفتح الباري ١٣/ ٣٨٦ - ٣٨٨ وشرح الطحاوية ٢٧٧، ولوامع الأنوار البهية ٢/ ٣٩٨ والمواهب اللدنية ٢/ ٤٤ وغيرها.

ذكرته في ملأ خير منه) »[1] وهو نص في الأفضلية، وهي أدلة على ما ترى من الدلالة، إلا أن المخالفين ردوا على الاستدلال بها ورد هؤلاء على ردودهم.

الثاني: تفضيل الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة: وهو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة وكذا جمهور أصحاب الأشعري واستدلوا بأدلة ظاهرة الدلالة على قولهم، كقوله سبحانه: ﴿ **وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم** ﴾، والفاضل لا يسجد للمفضول، وقوله سبحانه: ﴿ **وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴿٣٢﴾ ﴾ [الدخان: ٣٢] وقوله: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴿٣٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٣٣] هذه في الأنبياء، أما في صالح البشر فكقوله سبحانه: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ** ﴿٧﴾ ﴾ [البينة: ٧] وهي أدلة في القوة على ما ترى، إلا أن المخالفين ردوا على الاستدلال بها وعلى الرد رد، ورأى قوم أن الأدلة متكافئة فكان قول ثالث وهو التوقف والسكوت عن التفضيل. وإنا إن ذهبنا نتتبع الأدلة والردود ورد الردود لخرج بنا الموضوع عن حده وطال طولاً لا نستطيع الوقوف عند حد له. وهي مسألة ـ كما ذكرت ـ كثر فيها الاختلاف وتشعبت فيها الاستدلالات وتشابكت وعظم فيها الجدال حتى خرج بها بعضهم مخرج المنافرة والمفاخرة فأخذ يقول: منا الأنبياء ومنا الأولياء، فرُدَّ عليه بأن للملائكة أن تقول: أليس منكم فرعون وهامان؟ أليس منكم من ادعى الربوبية؟[2] وأساء بعضهم الأدب فقال: كان الملك

---

(١) أخرجه الشيخان، البخاري مع الفتح ١٣ / ٣٨٤ ومسلم ٤ / ٢٠٦١.

(٢) انظر طبقات الحنابلة ٤ /٢٠٧.

خادماً للنبي ﷺ أو أن بعض الملائكة خدموا بني آدم[1]. وهذه المسألة قد قال فيها ابن تيمية رحمه الله: «المسألة على هذا الوجه لست أعلم فيها مقالة سابقة مفسرة، وربما ناظر بعض الناس على تفضيل الملك، وبعضهم على تفضيل البشر، وربما اشتبهت هذه المسألة بمسألة التفضيل بين الصالح وغيره»[2].

وقال ابن كثير: «أكثر ما توجد هذه المسألة في كتب المتكلمين والخلاف فيها مع المعتزلة ومن وافقهم» قال: «أقدم كلام رأيته في هذه المسألة ما ذكره الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة أمية بن سعيد ابن العاص أنه حضر مجلساً لعمر بن عبد العزيز وعنده جماعة فقال عمر: ما أحد أكرم على الله من كريم بني آدم» وذكر بقية الواقعة وفيها معارضة أحدهم بتفضيل الملائكة واستدلال كل[3].

ولقد نزع جماعة من أهل العلم إلى أن هذه من فضول المسائل، قال البيهقي في التفاضل بين الملائكة والبشر: «والأمر فيه سهل، وليس فيه من الفائدة إلا معرفة الشيء على ما هو به»[4] وقال شارح الطحاوية: «وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لقلة ثمرتها وأنها قريب مما لا يعني ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[5].

---

(١) انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٩.

(٢) الفتاوى ٤ / ٣٥٤.

(٣) البداية والنهاية ١ / ٥٤ وانظر: الخبر الذي ذكره ابن كثير في تهذيب تاريخ دمشق ٣ / ١٣٦.

(٤) شعب الإيمان ١ / ١٨٢.

(٥) شرح الطحاوية ص ٢٧٨.

وقال: «وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول»[1].

ونقل عن تاج الدين الفزاري[2] من كتاب له في تفضيل البشر على الملك ما نصه: «أعلم أن هذه المسألة من بدع الكلام التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة ولا من بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كبير من المقاصد، ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع عن الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه لم يخل كلامه من ضعف واضطراب»[3].

ولم تكن المسألة عند السلف موضع نظر وأخذ ورد ولم تكن لهم بها عناية فائقة بحيث ينصبونها موضوعاً للنظر والاستدلال ولم يقع بينهم فيها كلام وخلاف، وقد رويت عن الصحابة أحاديث موقوفة ومرفوعة فيها ذكر لهذه المسألة في بعضها تفضيل المؤمن على الملائكة وبعضها تفضيل المؤمن على بعض الملائكة وبعضها تفضيل بني آدم على الملائكة ولكنها أحاديث إما ضعيفة أو موضوعة مثل حديث:

---

(١) شرح الطحاوية ص ٢٨٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري، تاج الدين الفركاح فقيه شافعي، قال ابن العماد في ترجمته: قال الذهبي: فقيه الشام درس وناظر وصنف وانتهت إليه رئاسة المذهب في الدنيا كما انتهت إلى ولده برهان الدين، وكان من أذكياء العالم وممن بلغ رتبة الاجتهاد ومحاسنه كثيرة وهو أجل ممن ينبه عليه مثلي» توفي في ٦٩٠هـ.

انظر طبقات السبكي ٥ / ٦٠ وشذرات الذهب ٥ / ٤١٣، ٤١٤.

(٣) شرح الطحاوية ص ٢٧٩.

«المؤمن أكرم على الله عز وجل من بعض الملائكة»[1] وحديث: «أن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون ونحن نسبح بحمدك ولا نأكل ولا نلهوا فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة فقال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان»[2]، وحديث: «ما من شيء أكرم على الله يوم القيامة من بني آدم قيل يا رسول الله ولا الملائكة؟ قال: ولا الملائكة إن الملائكة مجبورون بمنزلة الشمس والقمر»[3] وكلها ضعيف وموضوع.

وقال ابن تيمية بعد ذكر بعض هذه الأحاديث: «وأقل ما في هذه

---

(١) أخرجه ابن ماجه ٢ / ١٣٠٢ وهو من زوائد ابن ماجة قال فيه البوصيري في مصباح الزجاجة ٢ / ٢٨٨: «هذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبي سفيان» قال فيه ابن حجر في التقريب ٢ / ٤٧٨: «متروك» وقال الهيثمي في المجمع ١ / ٨٢: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو المهزم وهو متروك»، وقد ذكر ابن تيمية الحديث في الفتاوى ٤ / ٣٦٥ بسند ابن ماجه بلفظ «المؤمن أكرم على الله من الملائكة الذين عنده» فلا أدري أرواية هي أم خطأ في النقل. والله أعلم.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة ٢ / ٤٦٩ وفي سنده مجهول وآخر لا تعرف له ترجمة، وقال الهيثمي في المجمع ١ / ٨٢: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي وهو كذاب متروك وفي سند الأوسط طلحة ابن زيد وهو كذاب».

(٣) قال الهيثمي في المجمع ١ / ٨٢: «رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن تمام وهو ضعيف» وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٤ / ٤٥ وفيه عبد الله بن تمام، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ» انظر العلل المتناهية ١ / ٣٠٤.

الآثار أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكير منهم لذلك، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها وتفرق الآراء فقد كان ذلك المستقر عندهم»[١] وقال: «قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالح البشر على الملائكة وتروى على رؤوس الناس ولو كان هذا منكراً لأنكروه فدل على اعتقادهم ذلك»[٢].

وقد جاء عن الإمام أحمد أنه كان يفضل صالحي المؤمنين على الملائكة ويخطئ من يفضل الملائكة على بني آدم»[٣].

وقد فصل ابن تيمية في هذه المسألة تفصيلاً طويلاً قرر فيه مذهب أهل السنة تفضيل صالح البشر على الملائكة[٤]، ونقل عنه ابن القيم: «أنه سئل عن صالحي بني آدم والملائكة أيهما أفضل، فأجاب بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزهين عما يلابسه بنو آدم مستغرقون في عبادة الرب ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير حال صالحي البشر أكمل من حال الملائكة» قال: «وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل وتتفق أدلة الفريقين ويصالح كل منهم على حقه»[٥].

---

(١) الفتاوى ٤ / ٣٦٩، ٣٧٠.

(٢) الفتاوى ٤ / ٣٧١.

(٣) طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٩ و٣٠٦.

(٤) استغرق في الجزء الرابع من ص ٣٥٠ إلى ص ٣٩٢.

(٥) بدائع الفوائد ٣ / ١٦٣.

وإنا إذا اعتقدنا ما قد تقرر في التمهيد أول هذا الفصل من أن مقياس التفاضل في الشرع العبودية وأن الأفضل هو الأكمل عبودية لله ظهر أن الأنبياء وصالح البشر أفضل من الملائكة لأنهم أكمل عبودية لله منهم فإن عبادة من حقق العبادة مع إمكان المعصية منه وقدرته عليها أكمل من عبادة من حققها مع عدم إمكان المعصية منه ولا قدرة له عليها، وبهذا المأخذ يكون للمسألة ثمرتها ويتعلق بها من الأمور الدينية كبير من المقاصد ذلك أن العبد إذا علم أن تحقيقه العبودية لله يرتفع به في الفضل على منزلة الملائكة مع فضلهم وعلو منزلتهم ازداد إيمانا وقوي وازع التعبد منه ووقف على عظيم فضل التوحيد واستشعر ذلك استشعارا يزيده سعياً لتحقيق العبودية لله. والأولى ألا نفاضل بين الملائكة والبشر إلا من هذا الوجه أما إن اتسع المقال وخرج عن حده هذا إلى النظر في حقيقة كل من النوعين في خلقته ومكان معيشته ونحو ذلك من خصائص كل نوع التي لا يشاركه فيها النوع الآخر، فهذه مفاضلة بين خصائص كل نوع وما ثبت لكل من الفضائل، ولقد تقدم مراراً أن ثبوت فضيلة وخصيصة لشيء لا تستلزم تفضيله مطلقا وغاية ما نستطيع أن نقوله أن هذه الخصيصة أفضل من تلك من غير أن يستلزم ذلك أن يكون من ثبتت له الخصيصة الفاضلة أفضل من الآخر، والله أعلم.

وثمة أمر يجب ذكره وهو أن ثبوت التفاضل بين الملائكة والبشر دليل ثبوت التفاضل بين المؤمنين في الإيمان وفيه رد على المرجئة النافين ذلك.

المبحث الرابع
تفاضل العبادات

العبادات متفاضلة بعضها أفضل من بعض، ومن أدلة تفاضلها قوله ﷺ وقد سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله ورسوله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»[1]، وسأله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها» قال: ثم أي؟ قال: «ثم بر الوالدين» قال: ثم أي؟ قال: «ثم الجهاد في سبيل الله»، قال ابن مسعود: حدثني بهن ولو استزدته لزادني[2]، وسأله رجل: أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف[3] وقالوا له ﷺ: أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»[4].

فهذه الأحاديث وأمثالها فيها دلالة ظاهرة على تفاضل العبادات وأن بعضها أفضل من بعض، ويلاحظ في هذه الأحاديث وأمثالها أن الأجوبة مختلفة مع أن السؤال واحد وهو عن أفضل الأعمال، وقد أجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

قال ابن حجر: «ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١/٧٧ ومسلم ١/٨٨.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢/٩ ومسلم ١/٩٠.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١/٥٥ ومسلم ١/٦٥.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١/٥٤ ومسلم ١/٦٦.

وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال: أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره، فقد كان الجهاد في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكن من أدائها، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل، أو أن أفضل ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق، أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت من وهي مراده»[1].

ويظهر في هذه الأجوبة بعض وجوه التفاضل بين العبادات، ولعله بالإمكان أن نحصر تفاضل العبادات في جهتين:

الأولى: جهة العبادة نفسها.

الثانية: جهة العابد.

أما تفضيل العبادة من جهتها نفسها فيظهر في وجوه متعددة منها:

١- تفاضلها من حيث الوجوب والاستحباب، وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «ما تقرب عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه»[2] فهذا دليل على أن الفرائض أفضل من النوافل لأنها أحب الأعمال إلى الله، وقد نقل ابن حجر عن بعض العلماء في

---

(١) فتح الباري ٢/ ٩.

(٢) سبق تخريجه وهو في البخاري. انظر غذاء الألباب ١/ ٢٨٦.

بيان بعض وجوه فضل الفرائض على النوافل ما حاصله: أن الأمر بالفرائض جازم أما بالنوافل على سبيل الترغيب والاستحباب، وأن الفرائض يقع بتركها المعاقبة بخلاف النوافل، وأن الفرض كالأصل والأس والنفل كالفرع والبناء، وأن أداء الفرائض قد يقع تخوفا من العقوبة أما النفل فلا يقع إلا رغبة في الثواب[1].

وقد تقدم في التمهيد لهذا الفصل ذكر اتفاق العلماء على أن الواجب أفضل من السنة إلا في مواضع ثلاثة أو أربعة السنة فيها أفضل من الواجب، وهي: ابتداء السلام فإنه أفضل من رده مع أن الابتداء سنة والرد واجب، وإبراء المعسر أفضل من إنظاره مع أن الإبراء سنة والإنظار واجب، والتطهر قبل الوقت سنة وهو أفضل من التطهر عند دخول الوقت وهو واجب، والختان قبل البلوغ سنة وبالبلوغ يجب والأول أفضل وهذا ما ذكر العلماء أنهم استثنوه من عموم تفضيل الفرض على النفل.

٢- تفاضلها من حيث تفاضل الأزمنة، وهذا نحو قوله ﷺ: «إن عمرة في رمضان تقضي حجة معي»[2] ففي هذا الحديث تفضيل العمرة في زمن خاص وهو رمضان على العمرة في غيره من الأزمنة.

٣- تفاضلها من حيث تفاضل الأمكنة، وهذا نحو قوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»[3]. فهذا صريح في أن الصلاة في هذين المكانين أفضل من

---

(١) انظر فتح الباري ١١ / ٣٤٣.

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٤ / ٧٢.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٣ / ٦٣، ومسلم ٢ / ١٠١٢.

الصلاة في غيرهما من بقية المساجد. إلى غير ذلك من وجوه تفاضل العبادات من هذه الجهة، جهة العبادات نفسها، أما تفاضلها من جهة العابد فوجهه اختلاف أحوال العابدين، فمن ذلك تفاضل صلاة المصلي بحسب قيامه وقعوده، قال ﷺ: «من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»(١) وهذا يدل على أن من صلى قائما ـ سواء للعذر إذا كانت الصلاة فريضة أو للجواز إذا كانت الصلاة نافلة ـ كانت عبادته أفضل لحاله هذا من عبادة من صلى قاعداً.

ومن ذلك تفاضل الصلاة بحسب الاجتماع والانفراد، قال ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»(٢).

ومن ذلك تفاضل الصلاة بحسب التفاوت في مقدار الخطى إليها قال ﷺ: «أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشى فأبعدهم»(٣).

ومن ذلك تفاضل الصدقة بحسب الأمل في الحياة وعدمه، جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجرا؟ قال: «أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى (وفي لفظ: وتأمل البقاء) ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت: لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٢/٥٨٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢/١٣١، ومسلم ١/٤٥٠.

(٣) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم، البخاري مع الفتح ٢/٣٧، ومسلم ١/٤٦٠.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٣/٢٨٥ ومسلم ٢/٧١٦.

وقد رأينا في أجوبة العلماء على اختلاف جواب النبي ﷺ في أحاديث للسائلين عن أفضل العمل أن ذلك كان لاختلاف أحوال السائلين وأنه ﷺ أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم.

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أن الناس في أفضل العبادة وأنفعها أربعة أصناف: قال: «الصنف الأول: عندهم أنفع العبادات وأفضلها أشقها على النفوس وأصعبها» قال: «وهؤلاء هم أهل المجاهدات والجور على النفس».

قال: «الصنف الثاني: قالوا أفضل العبادات التجرد والزهد في الدنيا والتقلل منها غاية الإمكان وإطراح الاهتمام بها وعدم الاكتراث بكل ما هو فيها» ثم قسم هؤلاء إلى أقسام.

قال: «الصنف الثالث: رأوا أن أنفع العبادات وأفضلها ما كان فيه نفع متعدد، فرأوه أفضل من ذي النفع القاصر». قال: «قالوا ولهذا كان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب».

قال: «الصنف الرابع: قالوا أن أفضل العبادة العمل على مرضاة الرب في كل وقت بما هو مقتضي ذلك الوقت ووظيفته»، ومثل له بأمثلة منها: «الأفضل في وقت الوقوف بعرفة الاجتهاد في التضرع والدعاء والذكر دون الصوم المضعف عن ذلك» ومنها: الأفضل في العشر الأخير من رمضان لزوم المسجد فيه والخلوة والاعتكاف دون التصدي لمخالطة الناس والاشتغال بهم».

وقد ذكر رحمه الله طرفاً من أدلة كل، ومال إلى ترجيح الصنف

الرابع وقال فيهم: «وهؤلاء هم أهل التعبد المطلق والأصناف قبلهم أهل التعبد المقيد، فمتى خرج أحدهم عن النوع الذي تعلق به من العبادة وفارقه يرى نفسه كأنه قد نقص وترك عبادته فهو يعبد الله على وجه واحد وصاحب التعبد المطلق ليس له فرض في تعبد بعينه يؤثره على غيره بل غرضه تتبع مرضاة الله تعالى أين كانت فمدار تعبده عليها، فهو لا يزال متنقلاً في منازل العبودية، كلما رفعت له منزلة عمل على سيره إليها واشتغل بها حتى تلوح له منزلة أخرى فهذا دأبه في السير حتى ينتهي سيره فإن رأيت العلماء رأيته معهم وإن رأيت العباد رأيته معهم وإن رأيت المجاهدين رأيته معهم إلى آخر كلامه رحمه الله»[1].

وتفاضل العبادات دليل تفاضل الإيمان، وهو دليل على تفاضل المؤمنين، وتفاضل أحوال العابدين وجه من وجوه تفاضل المؤمنين، وفي جميع هذا دحر لمن ينفي تفاضل المؤمنين من المرجئة وغيرهم.

---

(١) مدارج السالكين ١/٨٥ – ٩٠.

المبحث الخامس
تفاضل الأزمنة والأمكنة

بين الأمكنة تفاضل وكذا بين الأزمنة، وتفاضل الأزمنة والأمكنة لا لمعنى فيها اقتضى ذلك ولكن لما تعلق بها مما خصت به من العبادات كرمضان بالصوم والمساجد الثلاثة بشد الرحال، أو خصت به من تعظيم ثواب العمل فيها كالعمل في عشر ذي الحجة والصلاة في المسجد الحرام، وقد تقدم التنبيه إلى هذا في تمهيد هذا الفصل.

قال ابن القيم: «نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة مزية البتة وإنما هو لما يقع فيها من الأعمال الصالحة فلا مزية لبقعة البيت والمسجد الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على أي بقعة سميتها في الأرض وإنما التفضيل باعتبار أمر خارج عن البقعة لا يعود إليها ولا إلى وصف قائم بها»[١].

وتفاضل الأزمنة تفاضل قرون وتفاضل شهور وتفاضل أيام وتفاضل ليال وتفاضل ساعات.

أما تفاضل القرون فكما تقدم ذكر فضل قرنه ﷺ على سائر قرون بني آدم وفضل القرنين أو الثلاث بعده، كما سبق بيانه بأدلته.

وأما تفاضل الشهور فكفضل شهر رمضان على سائر شهور السنة قال سبحانه يمدح شهر الصيام ويبين سبحانه شيئاً مما اختصه به من بين سائر الشهور من إنزال القرآن العظيم فيه وإيجاب الصوم فيه:

---

(١) زاد المعاد ١/٥٢.

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومن وجوه تفضيل شهر رمضان أن فيه ليلة هي بمفردها خير من ألف شهر وهي ليلة القدر كما قال تعالى: ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾ ومع انضمام فضل بقية ليالي رمضان يكون رمضان خير شهور السنة.

وأيضاً كفضل الأشهر الحرم قال سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾.

[التوبة: ٣٦]

وهذه الأشهر الحرم بينها ﷺ في قوله: «السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة وذو الحجة ومحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»[١].

ووجه تفضيل هذه الأشهر هو كون الحرمات فيها أشد تعظيماً منها في غيرها فتعظيم الطاعات وتعظيم انتهاك المحارم فيها أشد من تعظيمه في غيرها[٢] وقد قال ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان: شهر الله المحرم»[٣] فهذا شاهد على تعظيم الطاعات فيها.

وأما تفاضل الأيام فكفضل أيام عشر ذي الحجة، قال ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر»

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٨/ ١٠٩، ٦/ ٢٩٣ ومسلم ٣/ ١٣٠٥.

(٢) انظر زاد المسير ٣/ ٤٣٢.

(٣) أخرجه مسلم ٢/ ٨٢١.

فقالوا: يا رسول الله: ولا الجهاد في سبيل الله؟ فقال ﷺ: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء»[1]. ففي هذا الحديث أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من غيرها من أيام السنة، ووجه فضلها أن العمل الصالح إذا وقع فيها فهو أحب إلى الله تعالى من نفسه إذا وقع في غيرها.

وأفضل أيام العشر اليوم الذي سماه الله يوم الحج الأكبر، وقد اختلفت في تعيينه الأقوال إذ قيل هو يوم عرفة وقيل هو يوم النحر[2].

ورجح ابن جرير كونه يوم النحر وأقام دلائل ذلك[3] وهو الأرجح لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات التي حج بهذا، وقال: هذا يوم الحج الأكبر»[4].

وقال ابن القيم: «والقرآن قد صرح بأن الأذان يوم الحج الأكبر، ولا خلاف أن النداء بذلك إنما وقع يوم النحر بمنى، فهذا دليل قاطع على أن يوم الحج الأكبر يوم النحر»[5].

وقد ورد في يوم عرفة فضائل اختص بها فقد قال ﷺ: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم

---

(١) أخرجه الترمذي ٣ / ١٣٠، وأبو داود ٢ / ٣٢٥ وابن ماجه ١ / ٥٥٠.

(٢) انظر تفسير الطبري ١٠ / ٤٩ - ٥٤، وزاد المسير ٣ / ٣٩٦، والدر المنثور ٣ / ٢١١.

(٣) تفسير الطبري ١٠ / ٥٣.

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً، البخاري مع الفتح ٣ / ٥٧٤ ووصله أبو داود ٢ / ١٩٥ وابن ماجه ٢ / ١٠١٦ وانظر تغليق التعليق ٣ / ١٠٤، ١٠٥ وصحيح سنن أبي داود للألباني ١ / ٣٦٧.

(٥) تهذيب السنن - بهامش المختصر - ٢ / ٤٠٦.

يباهي بهم الملائكة، فيقول: ما أراد هؤلاء؟»[1] وقال ﷺ: «صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده»[2].

والحاصل أن عشر ذي الحجة أفضل أيام السنة وأفضلها يومي النحر وعرفة.

ويوم الجمعة أيضاً يوم فاضل قال فيه ﷺ: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة»[3]. فهذا دليل على فضله وبيان لوجه هذا الفضل، ولا يعني قوله ﷺ أن يوم الجمعة خير يوم طلعت عليه الشمس أنه أفضل من أيام العشر، فإن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ولكن يوم الجمعة في العشر أفضل من الجمعة في غيرها لاجتماع الفضلين فيه[4].

ويوم عاشوراء أيضاً يوم فاضل قال ﷺ: «صيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر به السنة التي قبلها»[5]. فهذه فضيلة هذا اليوم على غيره من الأيام.

---

(١) أخرجه مسلم ٢/٩٨٣.

(٢) مسلم ٢/٨١٩.

(٣) مسلم ٢/٥٨٥.

(٤) انظر فتح الباري ٢/٤٦٠.

(٥) مسلم ٢/٨١٩.

وأما تفاضل الليالي، كفضل ليلة القدر التي قال الله فيها: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣﴾ [القدر: ٢، ٣] وبين سبحانه وتعالى أوجه فضلها في قوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١] ففي هذه الليلة أنزل الله القرآن وهي الليلة المباركة التي قال فيها سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] وقال سبحانه: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤﴾ [القدر: ٤] وقال: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان: ٤] فهي ليلة يكثر فيها تنزل الملائكة لكثرة بركتها وفيها يُفَصَّل من اللوح المحفوظ إلى الملائكة أمر السنة وما يكون فيها من الآجال والأرزاق وما يكون فيها إلى آخرها[١]. وقال سبحانه: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥] فهي خير كلها ليس فيها شر إلى مطلع الشمس[٢].

وقد قال ﷺ: من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»[٣] وأمر ﷺ بتحريها فقال: «تحرّوا ليلة القدر»[٤] وكذا باقي ليالي العشر الأواخر من شهر رمضان كلها ليال فاضلة مفضلة على غيرها من الليالي وأفضلها ليلة القدر.

قالت عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا دخل العشر

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٤/ ١٣٨ و٥٣٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٤/ ٥٣٢.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/ ٢٥٥، ومسلم ١/ ٥٢٣.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/ ٢٥٩، ومسلم ١/ ٨٢٣.

شد مئزره وأحيا ليلة وأيقظ أهله»[1] وقالت: «كان رسول الله ﷺ يجتهد في رمضان ما لا يجتهد في غيره، وفي العشر الأواخر منه ما لا يجتهد في غيره»[2].

وهكذا يتضح من النصوص السابقة أن الأزمنة متفاضلة وأن تفاضلها لما وقع فيها من الفضائل وما يكون للعمل فيها من فضل الثواب مما لا يكون للعمل في غيرها، فعلى المؤمن ألا يعتقد فضل زمن على آخر لذاته أو لمعنى فيه بل تفاضلها لما ذكر من وجوه الفضل فتعظيم هذه الأزمنة إنما يكون في استغلالها بالطاعات والاجتهاد فيها لا بغير ذلك.

وكما تتفاضل الأزمنة، تتفاضل الأمكنة أيضاً، وقد قال ﷺ: «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»[3] وهو دليل على تفاضل الأمكنة وأن تفاضلها لا لشيء في ذاتها بل لما تُهيأ له وتستعمل فيه، فإن فضل المساجد لكونها بيوت الطاعات وأساسها على التقوى وهي محل ذكر الله وتعبده لا تكون إلا لذلك لا لشيء سوى الطاعة البتة. أما الأسواق فإنها محل الغش والخداع والربا والأيمان الكاذبة وإخلاف الوعد والإعراض عن ذكر الله وغير ذلك مما في معناه[4] وعليه فإنه كلما كان ما تعلق بالأمكنة أو اختصت به أحب إلى الله كلما كان المكان أفضل من غيره.

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/٢٦٩، ومسلم ١/٨٣٢.

(٢) مسلم ٢/٨٣٢.

(٣) مسلم ٤٦٤.

(٤) انظر شرح النووي لمسلم٥/١٧١.

وأفضل بقاع الأرض مكة المكرمة والمدينة المنورة، فقد قال ﷺ في مكة يوم الفتح: «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلي خلاها». قال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم ولبيوتهم، قال: قال: «إلا الإذخر»[1] وقال ﷺ: «وإن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين فإنها لا تحل لأحد بعدي فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يفدى وإما أن يقيد»[2] وقال ﷺ: «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس»[3] وقال ﷺ: «لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح»[4].

فهذه الأحاديث ظاهرة في خصائص مكة المكرمة التي اختصت بها من وجوه الفضل والتفضيل فهي بلد محرم حرمه الله ولم يحرمه الناس وأنها مازالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض وإلى يوم القيامة وأن القتال والقتل فيها محرم وأنه لا يقطع شجرها ولا ينفر صيدها ولا يلتقط لقطتها إلا من أراد تعريفها فقط ونحو ذلك من الأحكام التي تضمنتها الأحاديث مما يدل على شرف مكة وفضلها.

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤ / ٤٦، ومسلم ٢ / ٩٨٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٥ / ٨٧، ومسلم ٢ / ٩٨٨.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤ / ٤١، ومسلم ٢ / ٩٨٧.

(٤) رواه مسلم ٢ / ٩٨٩.

وكذا ثبت في المدينة المنورة من الخصائص والفضائل ما يدل على فضلها فقد حرمها النبي ﷺ ودعا لها بالبركة ورغب في سكناها وأخبر عن صيانتها من دخول الطاعون والدجال إليها، وأخبر أنها تنفي شرارها ونحو ذلك مما ثبت في المدينة من أحاديث النبي ﷺ، ففي شأن تحريمها قال ﷺ: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة»(١) وقال ﷺ: «اللَّهم إني أحرم ما بين جبليها مثل ما حرم إبراهيم مكة، اللَّهم بارك لهم في مدهم وصاعهم»(٢) وفي صحيفة علي رضي الله عنه: «المدينة حرم من عير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلا»(٣) وقال ﷺ: «اللَّهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة»(٤).

وفي الترغيب في سكنى المدينة قوله ﷺ: «لا يصبر على لأواء المدينة وشدتها أحد من أمتي إلا كنت له شفيعاً يوم القيامة أو شهيداً»(٥) وقال ﷺ: «من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فإني أشفع لمن يموت بها»(٦).

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤ / ٣٦٤، ومسلم ٢ / ٩٩٠.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٩ / ٥٥٤، ومسلم ٢ / ٩٩٣.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١٣ / ٢٧٥، ومسلم ٢ / ٩٩٥.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤ / ٩٦، ومسلم ٢ / ٩٩٤.

(٥) أخرجه مسلم ٢ / ١٠٠٤.

(٦) أخرجه أحمد ٢ / ٧٤ و١٠٤، والترمذي ٥ / ٦٧٦، وابن ماجه ٢ / ١٠٣٩ وابن حبان -الإحسان ٦ / ٢١ وهو صحيح كما في الجامع الصغير ٢ / ١٦٣ وصحيح الجامع =

وأما صيانتها من الطاعون والدجال فقد قال ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال»[1] وأما نفيها الخبث فقد قال ﷺ: «أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب، وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكبر خبث الحديد»[2] وقال ﷺ: «إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها»[3] وقال ﷺ فيمن أراد المدينة وأهلها بسوء: «لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء»[4].

وهذه وغيرها أدلة ظاهرة على فضل المدينة المنورة، ولقد أجمع العلماء بلا خلاف بينهم على أن مكة والمدينة أفضل الأرض[5] ولكن نُقل بعض الخلاف في المفاضلة بينهما وقد ذهب عامة أهل العلم وجمهور الفقهاء إلى أن مكة أفضل من المدينة ونقل هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عمر وجابر وأبو هريرة وابن الزبير وعبد الله بن عديس، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وذهب المالكيون والمدنيون وبعض البغداديين والبصريين إلى أن المدينة أفضل من مكة وروى عن ابن عمر[6] وقال ابن عبد البر: «قد

= ٥/ ٢٣٩ وتخريج أحاديث المشكاة ٢/ ٨٣٩.

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/ ٩٥، ومسلم ٢/ ١٠٠٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/ ٨٧، ومسلم ٢/ ١٠٠٦.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١٣/ ٢٠١، ومسلم ٢/ ١٠٠٦.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٤/ ٩٤ ومسلم ٢/ ١٠٠٨.

(٥) انظر الجامع ٣٤٣، والحجج المبينة ٣٧.

(٦) انظر: التمهيد ٦/ ١٨ والشفا ٢/ ٩٠ والجامع ٣٤٣.

روى مالك ما يدل على أن مكة أفضل الأرض كلها ولكن المشهور عن أصحابه في مذهبه تفضيل المدينة»[1]. وذكر ابن حجر أن تفضيل مكة على المدينة حُكي عن مالك[2].

وقال الباجي: «ذهب مالك إلى أن سكنى المدينة أفضل»[3] ولا يلزم من هذا أن مالكا يقول بتفضيل المدينة على مكة.

والقول الفصل في المسألة ما قاله ابن عبد البر رحمه الله: «المواضع كلها والبقاع أرض الله فلا يجوز أن يفضل منها شيء على شيء إلا بخير يجب التسليم له» قال: «وإني لأعجب ممن يترك قول رسول الله ﷺ إذ وقف بمكة على الحزورة وقيل على الحجون وقال: والله إني لأعلم أنك خير أرض الله وأحبها إلى الله ولولا أهلك أخرجوني منك ما خرجت[4] وهذا حديث صحيح». قال: «فكيف يترك مثل هذا النص الثابت ويمال إلى تأويل لا يجامع متأوله عليه»[5]. وليس في موضع النزاع حديث صحيح صريح غير هذا فلا ينبغي العدول عنه، وقد استدل من فضَّل المدينة على مكة بأحاديث ضعيفة وقيل في

(١) التمهيد ٢/ ٢٨٩.

(٢) فتح الباري ٣/ ٦٧.

(٣) المنتقى ٧/ ١٩٧.

(٤) أخرجه أحمد ٤/ ٣٠٥، والترمذي ٥/ ٦٧٩ وقال: حسن غريب صحيح، وابن ماجه ٢/ ١٠٣٧ والدارمي ٢/ ٢٣٩ وابن حبان ـ الإحسان ٦/ ٩ ـ والحاكم ٣/ ٧ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه ابن عبد البر كما ترى وقال في ٦/ ٣٢ من التمهيد بعد ذكر الحديث بسنده «وهذا من أصح الآثار عن النبي ﷺ»، وقال الألباني في تخريج المشكاة ٢/ ٨٣٢: إسناده صحيح.

(٥) التمهيد ٢/ ٢٨٨.

بعضها موضوع وبتأويلات لأحاديث صحيحة ليست نصا في موضع النزاع[1] والتأويلات كما قال ابن عبد البر: «لا يجامع عليها ولا حجة فيها» وقد ذكر ابن عبد البر رحمه الله أن ما احتج به مفضلوا المدينة على مكة إنما يُحتج به على من أنكر فضل المدينة وكرامتها: «وأما من أقر بفضلها وعرف لها موضعها وأقر أنه ليس على وجه الأرض أفضل من مكة منها فقد أنزلها منزلتها وعرف لها حقها واستعمل القول بما جاء عن النبي ﷺ في مكة وفيها، لأن فضائل البلدان لا تتدرك بالقياس والاستنباط وإنما سبيلها التوقيف»، وقال رحمه الله: «والآثار في فضل مكة عن السلف أكثر»[2] وقال: «فهذا عمر وعلي وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عمر وجابر يفضلون مكة ومسجدها ـ وهم أولى بالتقليد ممن بعدهم»[3].

وحاصل القول: أنه لا داعي للمفاضلة بين مكة والمدينة لعدم وجود نص صريح صحيح في المفاضلة بينهما بعينهما وليسعنا ما ورد في النصوص فنثبت ونؤمن لكل منهما بما ثبت من فضائله وخصائصه من غير تعرض للمفاضلة بينهما، فإن دعى داع شرعي للمفاضلة بينهما فالصيرورة إلى تفضيل مكة لازم لعموم حديث «والله إني لأعلم أنك خير أرض الله وأحبها إلى الله» وهو صحيح صريح مؤكد بأربع مؤكدات: القسم وأن واللام والجملة الإسمية وليس ثم حديث صحيح ولا صحيح صريح يفيد تخصيص عمومه وتقييد إطلاقه.

---

(١) انظر: الجامع ٣٤٥ – ٣٤٩، والمحلى لابن حزم ٧/٢٧٩ – ٢٩٠، والفتاوى ٢٧/٣٦.

(٢) التمهيد ٢/٢٩٠.

(٣) التمهيد ٦/٣٤.

وهاتان البقعتان هما أفضل بقاع الأرض كما قدمنا لما خصتا به من الأحكام الشرعية.

وفي كل من المدينتين الفاضلتين بقاع فاضلة خصت بفضائل تميزها عن بقية بقاع المدينتين كفضل عرفات ومزدلفة ومنى في مكة وقد خص كل منها بمناسك خصت بها في الحج، وكمسجد قباء في المدينة وخص بما جاء في الحديث من أنه ﷺ كان يأتيه راكباً وماشياً[1]. وأفضل بقاع المدينتين المسجدان الشريفان المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة ووجه فضلهما بينه ﷺ في قوله: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في ما سواه إلا المسجد الحرام»[2] وفي رواية بزيادة: «وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا ـ يعني مسجد المدينة ـ»[3] وهذا نص أن المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة.

وهذان المسجدان هما أفضل بقاع الأرض على الإطلاق ثم يليهما في الفضيلة المسجد الأقصى ففي الحديث «لا تشد الرحال

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٣/ ٦٩، ومسلم ٢/ ١٠١٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٣/ ٦٣، ومسلم ٢/ ١٠١٢.

(٣) أخرجها أحمد ٣/ ٣٤٣، ٣/ ٣٩٧ والبزار ـ كشف الأستار ١/ ٢١٤ ـ، قال الهيثمي في المجمع ٤/ ٤: «رجال أحمد والبزار رجال الصحيح» وذكر أن الطبراني أخرجه أيضاً وابن حبان ـ الإحسان ٣/ ٧٣ ـ وابن ماجه ١/ ٤٥١ بسند صحيح رجاله ثقات كما في مصباح الزجاجة ١/ ٢٥٠، والبيهقي في السنن الكبرى ٥/ ٢٤٦ وذكر المنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ٢١٦ أن ابن خزيمة أخرجه في صحيحه، وصحح الحديث الألباني في صحيح الجامع ٣/ ٢٥٨.

إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى»[1].

فهذه المساجد تشترك مع غيرها من المساجد في كونها أفضل البقاع لقوله: «أحب البلاد إلى الله مساجدها»[2] ثم تنفرد عن سائر المساجد بما خصت به من الأحكام والفضائل ثم تفاضلت لتفاضل خصائصها.

والحاصل أن الأزمنة والأمكنة متفاضلة، وتفاضلها لا لشيء في ذواتها ولكن لما تعلق بها من الفضائل، وأنه لا يصح اعتقاد فضل زمن على آخر ولا فضل مكان على آخر من غير نص شرعي، لأن ذلك مآله إلى الخبر والتوقيف، ويتفرع عن عدم صحة اعتقاد فضل زمان أو مكان من غير دليل بطلان ما يترتب عليه من الأعمال، فاعتقاد فضل مكان لم يرد بتفضيله نص والعمل بمقتضى هذا الاعتقاد الفاسد بتحريه بالتقرب إلى الله فيه باطل، ولذلك كان اعتقاد فضل القبور واعتقاد أفضلية العبادة عندها وما ترتب على هذا من بناء المشاهد عليها والسفر إليها والتعبد عندها ونحو ذلك مما أفضى إلى عبادة القبور والمشاهد من دون الله كله باطل مردود، فلا يعتقد فضل بقعة ولا يعمل بهذا الاعتقاد حتى يقوم الدليل عليه، وكذا لا يصح اعتقاد فضيلة لزمن لم يرد بها نص والعمل بهذا الاعتقاد باطل، كتخصيص يوم المولد النبوي بالعبادة لاعتقاد تخصيصه بهذا الفضل فإنه باطل مردود لعدم الدليل عليه البتة، وعلى ذلك فقس.

---

(١) متفق عليه، البخاري ٣/٦٣، ومسلم ٢/١٠١٤.

(٢) تقدم تخريجه وهو عند مسلم في صحيحه.

مسألة: في بعض ما شذ من أقوال في هذا البحث:

ظن القاضي عياض أن الخلاف الواقع في المفاضلة بين مكة والمدينة أنه في غير قبر النبي ﷺ فقال أثناء ذكره ذلك الخلاف: «ولا خلاف أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض»(١) فحكاه إجماعا.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما التربة التي دفن فيها النبي ﷺ فلا أعلم أحداً من الناس قال أنها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى إلا القاضي عياض فذكر ذلك إجماعا، وهو قول لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه ولا حجة عليه» قال: «والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله، فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام»(٢) وقال رحمه الله: «وما ذكره بعضهم من الإجماع على تفضيل قبر من القبور على المساجد كلها فقول محدث في الإسلام، لم يعرف عن أحد من السلف ولكن ذكره بعض المتأخرين فأخذه عنه آخر وظنه إجماعاً لكون أجساد الأنبياء أنفسها أفضل من المساجد فقولهم يعم المؤمنين كلهم فأبدانهم أفضل من كل تراب في الأرض ولا يلزم من كون أبدانهم أفضل أن تكون مساكنهم أحياء وأموات أفضل، بل قد علم

---

(١) الشفا ٢ / ٩١ وانظر الحج المبينة ٤٨.

(٢) الفتاوى ٢٧ / ٣٧، ٣٨.

بالاضطرار من دينهم أن مساجدهم أفضل من مساكنهم»[1] وقال: «وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أحب البقاع إلى الله المساجد» فليس في البقاع أفضل منها وليست مساكن الأنبياء لا أحياء ولا أمواتا بأفضل من المساجد، هذا هو الثابت بنص الرسول واتفاق علماء الأمة، وما ذكره بعضهم من أن قبور الأنبياء والصالحين أفضل من المساجد وأن الدعاء عندها أفضل من الدعاء في المساجد حتى المسجد الحرام والمسجد النبوي فقول يعلم بطلانه بالاضطرار من دين الرسول ويعلم إجماع علماء الأمة على بطلانه إجماعا ضرورياً»[2].

وأرى أن قول القاضي عياض بتفضيل قبر النبي ﷺ كأنه تخصيص منه لقول من فضل المدينة كلها على مكة لأن النبي ﷺ خُلق من تربتها قالوا: إن النبي ﷺ دفن في التربة التي خلق منها وهو أفضل الخلق فهي أفضل البقاع[3] واحتجوا بأحاديث موضوعة فيها أن الميت يدفن في التربة التي خلق منها[4].

والجواب عنها من أربعة أوجه:

الأول: ردها وبطلان الاستدلال بها لشدة ضعف بعضها ووضع البعض الآخر ولم يرق شيء منها إلى درجة الاحتجاج ولا قريباً منه.

---

(١) الفتاوى ٢٧ / ٢٦١.

(٢) الفتاوى ٢٧ / ٢٦٠.

(٣) انظر: نوادر الأصول ٧٢ ووفاء الوفاء ١ / ٣٢.

(٤) انظر: المحلى ٧ / ٢٨٥، ٢٨٦ والفتاوى ٢٧ / ٢٦١.

الثاني: أن المخلوق من تراب هو آدم أما ذريته فقد خلقت من سلالة من ماء مهين[١].

الثالث: ما ذكره ابن تيمية من أنه لو ثبت أن الميت خلق من التراب الذي دفن فيه فإن خلقه من مني أبويه أقرب إلى خلقه من ذلك التراب ولا يلزم من كون الميت أفضل أن يكون ما منه خلق أفضل وإلا لصح أن يقال أن بدن عبد الله أبي النبي ﷺ أفضل من أبدان الأنبياء ولا يقول هذا أحد[٢].

الرابع: أنه إذا قدر أن الميت خلق من تراب القبر فإنه ينبغي التمييز بين ما صار من ذلك التراب بدنا للميت وما بقي منه تراباً، فإذا ما دفن في قبره وجب التمييز بين ما تحلل من بدن الميت وبين بقية تراب القبر فتكون الفضيلة المزعومة لما تحلل من بدن الميت أما ما بقي من القبر فحكمه حكم أمثاله من سائر التراب[٣].

والحاصل: أن تخصيص مكان أو زمان بفضيلة على غيره حق خالص لله تعالى لا يشاركه فيه غيره، فلا يجوز اعتقاد فضل زمان أو مكان إلا بدليل من كتاب الله أو من صحيح سنة رسوله ﷺ، ومن الباطل اعتقاد فضل زمان أو مكان بلا دليل أو بدليل باطل، ويعظم بطلان هذا الاعتقاد إذا ترتب عليه تخصيص ذلك المكان أو ذلك الزمان بعبادة لم يشرعها الله كما يفعل من يخصص ليلة النصف من شعبان أو ليلة السابع والعشرين من رجب أو يوم مولد النبي ﷺ

(١) انظر: الفتاوى ٢٧ / ٢٦١.

(٢) انظر: الفتاوى ٢٧ / ٣٧ و٢٦٢.

(٣) انظر الفتاوى ٢٧ / ٢٦٣.

بعبادات لم يرد بها نص بناء على اعتقاد فضيلة لم تثبت، والتشريع حق خالص لله لا يشاركه فيه أحد فلا يشرع عبادة إلا الله ولا يخصص زمانا ولا مكاناً بعبادة أو فضيلة إلا الله.

ولقد عهد أهل العلم أن عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات ونحو ذلك أنهم يوردون ما يروى في هذا الباب سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين.

الفصل الخامس
تفاضل المؤمنين في الآخرة
وتفاوت أهل النار فيها

المبحث الأول
التفاضل في البرزخ

المقصود بالبرزخ الحياة في القبور قبل البعث وسميت هذه الحياة بالبرزخ لأنها واقعة بين الحياتين الدنيا والآخرة والبرزخ في اللغة الحاجز بين الشيئين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠] أي حاجز بينهما يمنعهما من الاختلاط[١] وتسمية الحياة في القبور حتى البعث برزخاً واردة في كتاب الله، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] قال مجاهد وغيره من أئمة التفسير في قوله: ﴿وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ قالوا: ما بين الموت إلى البعث[٢].

والبرزخ أول منازل الآخرة وإن عد حاجزاً بينها والدنيا، فعن النبي ﷺ أنه قال: «القبر أول منازل الآخرة»[٣].

والمؤمنون يتفاضلون في البرزخ وتتفاوت درجاتهم تفاوتاً عظيماً،

---

(١) انظر تهذيب اللغة ٧/ ٦٧٠ والصحاح ١/ ٤١٩.

(٢) انظر تفسير الطبري ١٨/ ٤١.

(٣) أخرجه ابن ماجة ٢/ ١٤٢٦ والترمذي ٤/ ٤٧٩ والحاكم ١/ ٣٧١ وهو في المسند من زيادات عبد الله ١/ ٣٧١.

وقال أحمد شاكر في ترتيب المسند: إسناده صحيح ١/ ٤٥٤ وصححه الألباني في صحيح الجامع ٢/ ٨٥.

وأفضلهم درجة في البرزخ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأرواح الأنبياء في أعلى عليين، في الملأ الأعلى، ويدل على ذلك حديث الإسراء والمعراج المخرج في الصحيحين ـ ومضى ذكر طرف من رواياته فيها وتخريجه ـ وفيه أن النبي ﷺ التقى بالأنبياء في السموات على اختلاف منازلهم فيها، وأنه رأى موسى قائما يصلي ورأى عيسى قائما يصلي ورأى إبراهيم قائما يصلي[1] ورأى إبراهيم مسنداً ظهره إلى البيت المعمور[2].

وفي أحاديث الإسراء والمعراج دلالتان:

الأولى: أن الأنبياء أفضل المؤمنين حياة في البرزخ.

الثانية: أن الأنبياء متفاضلون في حياتهم البرزخية.

وقد ورد في الأنبياء قوله ﷺ: «إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء»[3].

ومن تفاضل المؤمنين في البرزخ ما ثبت في فضل الشهداء من قوله ﷺ لما سئل عن قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا**

---

(١) كما روى مسلم في صحيحه ١/١٥٧.

(٢) كما روى مسلم في صحيحه ١/١٤٦.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/٨ وأبو داود ١/٢٧٥ و٢/٨٨ وابن ماجه ١/٣٤٥ و٥٢٤ والنسائي ٣/٩٢ والدارمي ٢/٢٤ وابن حبان ـ الإحسان ٢/١٣٢ ـ والحاكم ٤/٥٦٠ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصحح الألباني في صحيح الجامع ٢/٢٤٤ وانظر مختصر المنذري لسنن أبي داود وتهذيب السنن في هامشه ٢/١٥٤، ١٥٥.

﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩] فقال ﷺ: «أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوى إلى تلك القناديل فاطلع إليهم ربهم اطلاعة فقال: هل تشتهون شيئاً؟ قالوا: شيء نشتهي؟ ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا، ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب، نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا»[١].

وقال ﷺ: «ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء إلا الشهيد يتمنى أن يرجع إلى الدنيا فيقتل عشر مرات لما يرى من الكرامة»[٢].

فالشهيد اختص بحياة في البرزخ امتاز بها عن غيره من المؤمنين، قال شارح الطحاوية في الشهداء: «فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم وإن كان الميت أعلى درجة منهم، فلهم نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه»[٣]. إلا أن الشهيد يتساوى مع بقية المؤمنين في المؤاخذة بالدَّيْن وإن كان يمتاز في سوى ذلك، قال ﷺ: «يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدّين»[٤].

فمن المؤمنين طائفة يحبسون في البرزخ عن الجنة وهم المحبوسون

---

(١) أخرجه مسلم ٣/١٥٠٢، ١٥٠٣.

(٢) سبق تخريجه وهو متفق عليه.

(٣) شرح الطحاوية ٣٩٦.

(٤) أخرجه مسلم ٣/١٥٠٢.

بدين عليهم حتى يؤدى، ففي الحديث أن النبي ﷺ صلى على جنازة ـ وفي رواية صلى الصبح ـ فلما انصرف قال: أههنا من آل فلان أحد؟ قالوا: نعم، قال: «إن فلانا ـ لرجل منهم ـ مأسور بدينه عن الجنة ـ (وفي رواية محتبس على باب الجنة في دين عليه) ـ فإن شئتم فافدوه وإن شئتم فأسلموه إلى عذاب الله»[1].

وفي هذا الحديث دلالة على أن في المؤمنين في البرزخ من يحبس على باب الجنة حتى يزول سبب الحبس، وهو دال على أن فيهم من يدخل الجنة، وهناك أحاديث تدل على أن في المؤمنين من يعذب في البرزخ بذنوب ارتكبوها وفيها دلالة على تفاوت هؤلاء في العذاب على تفاوتهم فيما آتوا من الذنوب، وهي أحاديث يطول حصرها جداً ومن أمثلتها قوله ﷺ لأصحابه: «إنه أتاني الليلة آتيان، وأنهما ابتعثاني، وأنهما قالا لي: انطلق، وإني انطلقت معهما، وإنّا أتينا على رجل مضطجع وإذا آخر قائم عليه بصخرة وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيتهدهد الحجر ههنا فيتبع الحجر فيأخذه فلا يرجع إليه حتى يصبح رأسه كما كان، ثم يعود فيفعل به مثل ما فعل في المرة الأولى. قال: قلت لهما: سبحان الله ما هذا؟ قال: قالا لي: انطلق، قال: فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق لقفاه وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشرشر شدقه إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه قال: وربما قال أبو

(١) أخرجه أحمد ٥/١١، ١٣، ٢٠ وأبو داود ٣/٢٤٦، والنسائي ٧/٣١٥ والبيهقي في السنن ٦/٧٦ والطيالسي في مسنده ٢٢١، والحاكم ٢/٢٥ وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في أحكام الجنائز ١٥.

رجاء فيشق، قال: ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصحّ ذلك الجانب كما كان، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل المرة الأولى، قال: قلت سبحان الله ما هذان؟ قال: قالا لي: انطلق، فانطلقنا فأتينا على مثل التنور، قال: فاحسب أنه كان يقول فإذا فيه لغط وأصوات، قال: فاطلعنا فيه فإذا فيه رجال ونساء عراة وإذا هم يأتيهم لهب من أسفل منهم فإذا أتاهم اللهب ضَوْضَوْا، قال: قلت لهما ما هؤلاء؟ قال: قالا لي: انطلق انطلق، قال فانطلقنا فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم وإذا في النهر رجل سابح يسبح وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كثيرة وإذا ذلك السابح يسبح ثم يأتي ذلك الذي قد جمع عنده الحجارة فيفغر له فاه فيلقمه حجرا فينطلق يسبح ثم يرجع إليه كما رجع إليه فغر فاه فألقمه حجرا، قال: قلت لهما: ما هذان؟ قال: قالا لي: انطلق انطلق، قال: فانطلقنا فأتينا على رجل كريه المَرْآةِ كأكره ما أنت راء رجلاً مرآة، وإذا عنده نار يحشها ويسعى حولها قال: قلت لهما ما هذا؟ قال: قالا لي: انطلق انطلق، فانطلقنا فأتينا على روضة معتمة فيها من كل نَوْر الربيع وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط، قال: قلت لهما: ما هذا ما هؤلاء؟ قال: قالا لي: انطلق انطلق، قال: فانطلقنا فانتهينا إلى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منه ولا أحسن، قال: قالا لي: ارق فيها، قال: فارتقينا فيها فانتهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة فأتينا باب المدينة فاستفتحنا ففتح لنا فدخلناها فتلقانا فيها رجال شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راء وشطر كأقبح ما أنت راء،

قال: قالا لهم: اذهبوا فقعوا في ذلك النهر، قال: وإذا نهر معترض يجري كأن ماءه المحض في البياض فذهبوا فوقعوا فيه، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة، قال: قالا لي: هذه جنة عدن، وهذاك منزلك، قال: فسما بصري صعدا، فإذا قصر مثل الربابة البيضاء، قال: قالا لي: هذاك منزلك، قال: قلت لهما: بارك الله فيكما ذراني فأدخله، قالا: أما الآن فلا وأنت داخله، قال: قلت لهما: فإني قد رأيت منذ الليلة عجبا فما هذا الذي رأيت؟ قال: قالا لي: أما أنا سنخبرك: أما الرجل الأول الذي أتيت عليه يثلغ رأسه بالحجر فإنه الرجل يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة. وأما الرجل الذي أتيت عليه يشرشر شدقه إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه فإنه الرجل يغدو من بيته فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق. وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فإنهم الزناة والزواني. وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقم الحجر فإنه آكل الربا. وأما الرجل الكريه المرآة الذي عند النار يحشها ويسعى حولها فإنه مالك خازن جهنم. وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم عليه الصلاة والسلام. وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة ـ قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله وأولاد المشركين، فقال رسول الله ﷺ: وأولاد المشركين ـ وأما القوم الذين كانوا شطر منهم حسنا وشطر منهم قبيحاً فإنهم قوم خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئاً تجاوز الله عنهم»[1].

ففي الحديث أن من المؤمنين في البرزخ من يثلغ رأسه أي يشدخ

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ١٢/٤٣٨، ٤٣٩.

بالحجر، وأن منهم من يكون في تنور الزناة والزواني، وأن منهم من يكون في نهر الدم يسبح فيه ويلقم بالحجارة، ذلك لمعاصي أتوها، وأن منهم من يكون شطره حسنا وشطره الآخر قبيحا لخلطه عملا صالحا وآخر سيئا.

وفي هذا مع ما قبله دلالة ظاهرة على تفاضل المؤمنين في البرزخ.

المبحث الثاني
التفاضل في المحشر

أخبر النبي ﷺ أن المؤمنين يحشرون حفاة عراة غرلا[(١)] وأخبر سبحانه أنه يحشر الكافرين على وجوههم، قال سبحانه: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧] وقال: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤] وسئل ﷺ: كيف يحشر الكافر على وجهه؟ فقال ﷺ: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة»[(٢)].

وقد قال ﷺ: «يحشر الناس على ثلاث طرائق راغبين وراهبين واثنان على بعير وثلاثة على بعير وأربعة على بعير وعشرة على بعير، ويحشر بقيتهم النار تقيل معهم حيث قالوا وتبيت معهم حيث باتوا وتصبح معهم حيث أصبحوا وتمسي معهم حيث أمسوا»[(٣)] أخرجه البخاري في باب الحشر وذكره مع الحديثين السابقين في حشر المؤمنين وحشر الكافرين.

وقد نقل ابن حجر عن الخطابي ـ قال: «وصوب عياض ما ذهب إليه الخطابي وقواه» ـ أن الحشر في هذا الحديث يكون في الدنيا قبل قيام الساعة يحشر الناس أحياء إلى الشام، وأما الحشر من القبور إلى

---

(١) كما في حديثي عائشة وابن عباس المتفق عليهما، والبخاري مع الفتح ١١/٣٧٧، ٣٧٨ ومسلم ٤/٢١٩٣، ٢١٩٤.

(٢) أخرجه البخاري، البخاري مع الفتح ١١/٣٧٧.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١/٣٧٧ ومسلم ٤/٢١٩٥.

الموقف فهو خلاف هذه الصورة من الركوب على الإبل والتعاقب عليها وإنما هو ما ورد في الحديث حفاة عراة مشاة[1].

ونقل رحمه الله عن بعض أهل العلم الجزم بأنه الحشر بعد الخروج من القبور، وهو ظاهر صنيع البخاري من إيراده الحديث على الوجه المذكور.

ونقل رحمه الله عن بعض أهل العلم أن حمله على الحشر من القبور أقوى من أوجه، وذكر أربعة أوجه، منها: أن الحشر إذا أطلق في عرف الشارع إنما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصه بدليل[2]. وذكر ابن حجر أنه قد جمع بين هذا الحديث وحديث حشر الناس عراة حفاة مشاة بأنهم يخرجون من قبورهم على هذا الوصف ثم يفترق حالهم من ثم إلى الموقف على ما في هذا الحديث[3] ومعلوم أن القيامة أحوال متعددة، إلا أن ابن حجر رجح أن الحشر الوارد في الحديث إنما يكون قبل المبعث[4]. والحديث دال على التفاضل في الحشر، وقد نقل ابن حجر عن بعض أهل العلم قوله «نرى أن هذا التقسيم الذي وقع في هذا الحديث نظير التقسيم الذي وقع في تفسير الواقعة في قوله تعالى: ﴿وكنتم أزواجا ثلاثة﴾ الآيات، فقوله في الحديث (راغبين راهبين) يريد به عوام المؤمنين وهم من خلط عملا صالحاً وآخر سيئا فيترددون بن الخوف والرجاء، يخافون عاقبة سيئاتهم

(١) انظر فتح الباري ١١/ ٣٧٩.

(٢) انظر فتح الباري ١١/ ٣٨٠.

(٣) انظر فتح الباري ١١/ ٣٧٩.

(٤) انظر فتح الباري ١١/ ٣٨٢.

ويرجون رحمة الله بإيمانهم وهؤلاء أصحاب الميمنة، وقوله (واثنان على بعير... إلخ) السابقين وهم أفاضل المؤمنين يحشرون ركباناً، وقوله (وتحشر بقيتهم النار) يريد به أصحاب المشأمة»[1].

وقد ذكر ابن القيم أن المراد بالطبقات المذكورة في آخر سورة الواقعة ـ طبقة المقربين وطبقة أصحاب اليمين، وطبقة المكذبين ـ الطبقات عند الحشر الأول[2].

ولعل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾﴾ [مريم: ٨٥] شاهد للطائفة الثانية وهم الركبان لأن الوفد لا يكون إلا راكبا كما روي عن علي رضي الله عنه[3] وقد نقل المفسرون عن أئمة التفسير أن الحشر المذكور في هذه الآية إنما يكون عند المنصرف من بين يدي الله في طريقهم إلى الجنة[4] فهم لا يركبون إلا من الموقف أما إذا خرجوا من القبور فحفاة عراة مشاة إلى الموقف كما يقول القرطبي[5].

ومن الأحوال الفاضلة في الحشر، حال الشهيد فقد قال ﷺ: «لا يكلم أحد في سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله، إلا جاء يوم القيامة وجرحه يثعب اللون لون دم والريح ريح مسك»[6].

---

(١) فتح الباري ١١/ ٣٨٠.

(٢) التبيان في أقسام القرآن ص ١٥١.

(٣) انظر المسند ٢/ ٣٧٧ وتفسير القرطبي ١١/ ١٥٢ والدر المنثور ٥/ ٢٨٥.

(٤) انظر تفسير البغوي ٣/ ٢٠٩ وتفسير ابن كثير ٣/ ١٣٨، وتفسير القرطبي ١١/ ١٥٢ والدر المنثور ٤/ ٢٨٤.

(٥) التفسير ١١/ ١٥٣.

(٦) أخرجه مسلم ٣/ ١٤٩٦.

ومن الأحوال الفاضلة في المحشر، حال الذين يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله ومنهم السبعة الذين ذكرهم النبي ﷺ في قوله: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»(١).

وقال ﷺ: «تدني الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار الميل» قال الراوي: فلا أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض أم الميل الذي تكتحل به العين؟ قال ﷺ: «فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق فمنهم من يكون إلى كعبه ومنهم من يكون إلى ركبته ومنهم من يكون إلى حقويه ومنهم من يلجمه العرق إلجاماً» وأشار ﷺ بيده إلى فيه(٢).

فهذا دليل على تفاضل الخلق في وقوفهم بالمحشر قبل فصل القضاء.

ومن الأحوال المفضولة في الحشر، حال المتكبرين كما في الحديث: «يحشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال يغشاهم الذل من كل مكان»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري، البخاري مع الفتح ٢/١٤٣.

(٢) أخرجه مسلم ٤/٣١٩٦.

(٣) أخرجه أحمد ٢/١٧٩ والترمذي ٤/٥٦٥ وقال: حديث حسن صحيح.

وأفضل أمم المؤمنين في المحشر أمة محمد ﷺ، فقد اختصها الله عز وجل فيه بما تمتاز به عن غيرها، ومن هذه الخصائص:

- اختصاصها بأنها أكثر اتباع الأنبياء عدداً، كما في حديث صحيح مسلم الذي تقدم ذكره: «أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة».

- وتميزها بعلامة تعرف بها وهي أنهم يأتون غرا محجلين من آثار الوضوء كما في الحديث: «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء»[1].

وقال ﷺ: «لكم سيما ليست لأحد غيركم تَرِدُون عليّ غرا محجلين من آثار الوضوء»[2].

وأفضل أحوال أهل المحشر وأكملهم حال الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا ريب، وأفضل أحوال الأنبياء حال آدم وأولي العزم من الرسل الخمسة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم كما دل عليه صراحة حديث الشفاعة المخرج في الصحيحين وقد سبق ذكره فأهل المحشر يقصدونهم خاصة من بين سائر الأنبياء والمرسلين لكي يشفعوا عند الله لإراحتهم من هول الموقف، ومحمد ﷺ هو أفضل أهل المحشر وحاله أفضل أحوالهم فهو صاحب الشفاعة العظمى التي يتدافعها الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم.

وجميع ما تقدم دال على التفاضل في المحشر.

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١/٢٣٥ ومسلم ١/٢١٦.

(٢) أخرجه مسلم ١/٢١٧.

المبحث الثالث
التفاضل في الحساب

قسم الله عباده في الحساب قسمين:

الأول: من يكون حسابه يسيرا وهم أهل اليمين، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ ﴾.

[الانشقاق: ٧، ٨]

الثاني: من يلقى سوء الحساب وهم أهل جهنم، قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٨﴾ ﴾.

[الرعد: ١٨]

وفي نصوص السنة دلالة على أن المؤمنين في الحساب ثلاثة أصناف:

● فصنف لا يحاسب، وهؤلاء طائفة من أمة محمد ﷺ أخبر عنهم ﷺ وعدتهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا حساب، ففي الحديث: «عرضت علي الأمم، فجعل يمر النبي ومعه الرجل، والنبي ومعه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد، ورأيت سواداً سد الأفق فرجوت أن تكون أمتي، فقيل: هذا موسى وقومه، ثم قيل: انظر، فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بلا حساب»[١].

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١٠/ ٢١١، ومسلم ١/ ١٩٧.

وفي رواية: «هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفا قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب»[1].

فهذه زيادة فضيلة لهؤلاء أنهم يتقدمون الأمة، وجاء في وصفهم أنهم يدخلون الجنة: «متماسكين آخذ بعضهم ببعض، لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر»[2].

وفي حديث آخر أنهم يدخلون زمرة واحدة[3].

وفي رواية في الصحيحين «سبعون ألفا، أو سبعمائة ألف» شك من الراوي[4].

ووقع في أحاديث أخرى في غير الصحيحين أن مع السبعين ألفا زيادة عليهم[5].

● والصنف الثاني: لا يناقشون الحساب، وإنما تعرض أعمالهم ثم يتجاوز لهم عنها، ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: «من نوقش الحساب عذب» فقالت عائشة: «أو ليس يقول الله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**﴾ ـ فقال: «إنما ذلك العرض ولكن من نوقش الحساب يهلك»[6].

---

(١) أخرجها البخاري، الصحيح مع الفتح ١١/٤٠٦.

(٢) البخاري مع الفتح ١١/٤٠٦ ومسلم ١/١٩٨، ١٩٩.

(٣) البخاري مع الفتح ١١/٤٠٦ ومسلم ١/١٩٨، ١٩٩.

(٤) البخاري مع الفتح ١١/٤٠٦ ومسلم ١/١٩٨، ١٩٩.

(٥) انظر فتح الباري ١١/٤١٠، ٤١١.

(٦) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١/٤٠٥ ومسلم ١/١٩٧.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت النبي ﷺ يقول في بعض صلاته: «اللَّهم حاسبني حسابا يسيرا» فلما انصرف قلت: يا نبي الله ما الحساب اليسير؟ قال: «أن ينظر في كتابه فيتجاوز عنه ـ (وفي رواية قال: الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها) ـ أن من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك»[1].

● والصنف الثالث: يناقشون الحساب ويسألون فيه عن أعمالهم، يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته[2] ومن أمثلة هذا الصنف الذي يناقش الحساب وتوزن حسناته وسيئاته صاحب البطاقة الذي قال فيه ﷺ: «إن الله سيخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئا؟ أظلمتك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: أحضروه، فيقول يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، قال: فطاشت السجلات وثقلت البطاقة فلا يثقل مع اسم الله شيء»[3].

---

(١) رواه أحمد ٦/٤٨، ١٨٥ والحاكم ١/٥٧ و٢٥٥، و٤/٢٤٩ وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وانظر الدر المنثور ٦/٣٢٩.

(٢) انظر: الفتاوى ٣/١٤٦.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٢١٣ و٢٢٢، والترمذي ٥/٢٥ وحسنه، وابن ماجه ٢/١٤٣٧ =

فهذه دلائل على تفاضل المؤمنين في الحساب.

وفي هذا الباب تظهر فضيلة خص الله بها أمة محمد ﷺ وهي اختصاصها بشهادتها للأنبياء على أممهم وبشهادة رسولهم ﷺ عليها، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وقال عز وجل: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٨] وتكون شهادة هذه الأمة على نحو ما قال ﷺ: «يجيء نوح وأمته، فيقول الله تعالى: هل بلغت؟ فيقول: نعم أي ورب، فيقول لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا، ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك، فيقول: محمد ﷺ وأمته، فنشهد أنه قد بلغ وهو قوله جل ذكره ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ والوسط: العدل»[1].

= والحاكم ١/٦ وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصحح الحديث الألباني. انظر هامش شرح الطحاوية ص ٤١٣.

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٦/٣٧١، ٨/١٧١.

المبحث الرابع
التفاضل في المرور على الصراط وورود الحوض

الصراط جسر ممدود على متن جهنم يجوز الخلق عليه بعد تفرقهم من المحشر وعليه كلاليب مثل شوك شجر السعدان إلا أنه لايعلم قدر عظمها إلا الله تخطف الناس من فوق الصراط وهو دحض مزلة كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ[1].

والمؤمنون يتفاضلون في المرور على الصراط، وهم في ذلك ثلاثة أصناف كما أخبر النبي ﷺ: «فناج مسلم وناج مخدوش، ومكدوس في نار جهنم»[2] فهم في الجملة صنفان:

١- ناجون سالمون من السقوط في جهنم يجوزون الصراط.

٢- مطروحون ساقطون في جهنم لا يتمون المرور على الصراط، فإذا عوقبوا على معاصيهم أخرجوا من النار إلى الجنة، وقد ورد إجمالهم في هذين الصنفين عن النبي ﷺ في رواية إذ قال: «فمنهم من يوبق بعمله ومنهم من يخردل ثم ينجو»[3].

ثم الناجون في الجملة صنفان: سالمون من خدش الكلاليب التي على الصراط ومخدوشون قد نالت منهم الكلاليب شيئاً بحسب أعمالهم.

---

(١) انظر صحيح البخاري مع الفتح ٢/١٩٢، وصحيح مسلم ١/١٦٤.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١/٤٤٥، ومسلم ١/١٦٩.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢/١٩٢، ومسلم ١/١٦٤.

ثم الناجون متفاضلون في صفة مرورهم على الصراط فمنهم من يمر عليه كالطرف، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كأجاويد الخيل حتى يمر آخرهم يسحب سحبا، أخبر بذلك النبي ﷺ[1].

وأفضل المارين على الصراط وأكملهم مروراً الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقد قال ﷺ: «ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ اللّهم سلم سلم»[2].

وأفضل أتباع الأنبياء مروراً أمة محمد ﷺ فهم أول من يجوز الصراط من الأمم، قال ﷺ: «فأكون أول من يجوز من الرسل بأمتي»[3].

وقد سئل ﷺ: «من أول الناس إجازة؟ قال: فقراء المهاجرين»[4] وهذه فضيلة لفقراء المهاجرين.

وأما الحوض:

فإن لكل نبي حوض كما في الحديث: «إن لكل نبي حوضاً، وأنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم واردة»[5].

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١ / ٤٤٥، ومسلم ١ / ١٦٩.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢ / ١٩٢، ومسلم ١ / ١٦٤.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢ / ١٩٢، ومسلم ١ / ١٦٤.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ٢٥٢.

(٥) أخرجه الترمذي ٤ / ٥٤٢ والطبراني كما قال لاهيثمي في المجمع ١٠ / ٣٦٣ وابن حجر =

وأحواض الأنبياء متفاضلة، وأفضلها حوض النبي ﷺ فهو أكثرها واردا، وقد جاء في صفته أنه مسيرة شهر وأن زواياه سواء وأن ماءه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء مَن شَرَب منه لم يظمأ أبداً[1] وماء حوض نبينا ﷺ «يشخب فيه ميزابان من الجنة»[2] كما قال ﷺ.

وقد خص ﷺ عن الأنبياء بالكوثر كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١] والكوثر نهر في الجنة، قال ﷺ: «بينما أنا أسير في الجنة إذا بنهر حافتاه قباب الدر المجوف، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربك فإذا طيبه - أو طينه - مسك أذفر»[3] شك من الراوي. وهذا من فضائله ﷺ.

والمؤمنون يتفاضلون في ورود الحوض فمنهم من يرده ومنهم من يذاد عنه قال ﷺ: «إني على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم وسيؤخذ ناس دوني فأقول: يا رب مني ومن أمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم»[4].

وقال ﷺ: «إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب

= في الفتح ١١ /٤٦٧ وكذا ابن أبي الدنيا كما قال ابن حجر في الفتح ١١ /٤٦٧.
وقد صححه السيوطي في الجامع ١ /٩٧ وكذا الألباني في صحيح الجامع ٢ /٢٢٩ وفي تخريج الطحاوية، هامش صفحة ١٩٢ وفصل ذلك في الصحيحة ١٥٨٩.

(١) ورد هذا في الحديث المتفق عليه، البخاري مع الفتح ١١ /٤٦٣، ومسلم ٤ /١٧٩٣.

(٢) صحيح مسلم ٤ /٧٩٩.

(٣) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٨ / ٧٣١.

(٤) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١ /٤٦٦، ومسلم ٤ /١٧٩٤.

بعصاي حتى يرفض عليهم»[1].

وهذه فضيلة لأهل اليمن وكرامة أن يدفع النبي ﷺ الناس عن حوضه حتى يشربوا هم ويتقدموا في الشرب[2].

---

(١) أخرجه مسلم ٤/١٧٩٩.

(٢) انظر شرح النووي لمسلم ١٥/٦٢.

المبحث الخامس
التفاضل في درجات الجنة

الجنة اسم لدار النعيم في الآخرة شامل لكل ما حوته، وهي جنات كثيرة جداً ودرجات متفاوتة، ولقد ذكر سبحانه وتعالى أنها جنات نحو ثمان وخمسين مرة في كتابه، كقوله سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الشورى: ٢٢] وقوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾﴾ [الحجر: ٤٥] وذكر سبحانه أنها درجات في أكثر من آية في كتابه نحو قوله سبحانه: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٤] وقوله: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَن بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٦٢﴾ هُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٣﴾﴾ [آل عمران: ١٦٢، ١٦٣].

وكذا أخبر ﷺ أنها جنان، ففي الحديث أن أم حارثة بن سراقة أتت النبي ﷺ تسأله عن ابنها وقد استشهد في بدر: أفي الجنة هو؟ فقال ﷺ: «أو جنة واحدة هي؟ إنها جنان في الجنة وأن ابنك أصاب الفردوس الأعلى»[١].

وأخبر أنها درجات في مثل قوله ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ١١/ ٤١٥ و٤١٨.

(٢) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٦/ ١١ و١٣/ ٤٠٤.

وهذه الجنات متفاضلة، ففيها جنات عُلىٰ كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾﴾ [طه: ٧٥] وفيها درجات دون التي فوقها كما قال سبحانه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ إلى أن قال: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمن: ٤٦ - ٦٢]، والجنات بعضها فوق بعض كما دل عليه قوله ﷺ: «إن أهل الجنة يتراءيون أهل الغرف من فوقهم كما يتراءيون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل ما بينهم»(١).

فقوله: «من فوقهم» يدل على ما ذكر، وهذه الجنات متباعدات كما دل عليه قوله ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة»(٢).

فهذا تباعد ما بين درجات هذه المائة التي أعدت للمجاهدين، ودرجات الجنة كثيرة لم يرد حصرها في عدد فهذه مائة أعدت للمجاهدين وقال ﷺ: «يقال لصاحب القرآن: إقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها»(٣) وهذا يدل

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦ / ٣٢٠، ومسلم ٤ /٢١٧٧.

(٢) البخاري مع الفتح ٦ /١١.

(٣) أخرجه أحمد ٢ /١٩٢ والترمذي ٥ /١٦٣ وقال حسن صحيح، وأبو داود ٢ /٧٣ وابن حبان ـ الإحسان ٢ / ٧١ ـ والحاكم ١ /٥٥٣ وقال الذهبي: صحيح، وحسنه الألباني في تخريج المشكاة ٢ /٦٥٨.

على أن درج الجنة لا حصر لها.

وقال الخطابي: جاء في الأثر: «أن عدد آي القرآن على قدر درج الجنة»[1] والله أعلم بصحته.

والجنات على كثرتها وعدم إحصائها إلا أنها ترجع إلى نوعين: جنتان ذهبيتان بكل ما اشتملتا عليه وهما المخصوصتان بالمقربين، وجنتان فضيتان بكل ما اشتملتا عليهم وهما لأصحاب اليمين[2] قال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾﴾ إلى أن قال: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمن: ٤٦ - ٦٢].

قال ﷺ: «جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما»[3].

والمؤمنون متفاضلون بتفاضل درجاتها، وأعلاهم وأكملهم درجة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، كما في الحديث المذكور قريباً، قال ﷺ: «إن أهل الجنة يتراءيون أهل الغرف من فوقهم كما يتراءيون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب لتفاضل ما بينهم قالوا: يا رسول الله، تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم. قال: «بلى والذي نفسي بيده، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين»[4].

أي: نعم هي منازل الأنبياء بإيجاب الله تعالى لهم ذلك ولكن

---

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ٢ / ١٣٦.

(٢) انظر حادي الأرواح ص ٧٧ وشرح النونية للهراس ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٨.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٨ / ٦٢٤ ومسلم ١ / ١٦٣.

(٤) متفق عليه البخاري مع الفتح ٦ / ٣٢٠ ومسلم ٤ / ٢١٧٧.

قد يتفضل الله تعالى على غيرهم بالوصول إلى تلك الدرجة[1].

وأفضل الأنبياء درجة محمد ﷺ فقد قال ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلّوا عليّ فإنه من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو»[2].

فهذه منزلة في الجنة خاصة به ﷺ، وهو ﷺ أول من يقرع باب الجنة فقد قال: «أنا أول من يقرع باب الجنة»[3] فيكون أول من يفتح له، قال ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك»[4].

ثم يتفاضل المؤمنون بعد الأنبياء في الجنات، قال ﷺ: «إن أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أشد كوكب دري في السماء إضاءة»[5] ولعل المراد بأول زمرة السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب من أمة محمد ﷺ كما تقدم في الأحاديث المذكورة فيهم أنهم يتقدمون الأمة وأن من صفاتهم أنهم زمرة واحدة على صورة القمر. وأقل أهل الجنة منزلة المخرجون من النار بعد العقوبة، قال ﷺ: «يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع فيدخلون الجنة، فيسميهم أهل الجنة:

---

(١) انظر فتح الباري ٦/ ٣٢٨.

(٢) أخرجه مسلم ١/ ٢٨٨، ٢٨٩.

(٣) أخرجه مسلم ١/ ١٨٨.

(٤) مسلم ١/ ١٨٨.

(٥) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٦/ ٣١٩ ومسلم ٤/ ٢١٧٨.

الجهنميين»[1]. وهؤلاء يتفاضلون في خروجهم من النار، يخرج بعضهم قبل بعض على منازلهم في الإيمان كما في حديث الرؤية الطويل الذي فيه أن المجاوزين الصراط إذا رأوا أنهم قد نجو وبقي إخوانهم يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرم الله صورهم على النار، فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدميه وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه فيخرجون من عرفوا»[2].
وآخر أهل النار خروجاً منها ما جاء فيه: «إني لأعلم آخر أهل النار خروجا منها، وآخر أهل الجنة دخولاً، رجل يخرج من النار حبوا فيقول الله: اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى، فيرجع فيقول: يا رب وجدتها ملأى، فيقول: اذهب فادخل الجنة فيرجع فيقول: يا رب وجدتها ملأى، فيقول: اذهب فادخل الجنة فيأتيها فيخيل إليه أنها ملأى، فيقول: اذهب فادخل الجنة، فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها» وجاء في آخر الرواية: «فكان يقال: ذلك أدنى أهل الجنة منزلة»[3].

وهذا هو أدنى أهل الجنة منزلة كما في حديث: «سأل موسى

---

(١) البخاري مع الفتح ١١/٤١٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١٣/٤٢١، ومسلم ١/١٦٩، ١٧٠.

(٣) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١/٤١٨، ٤١٩ ومسلم ١/١٧٣.

ربه: ما أدنى أهل الجنة منزلة؟ قال: هو رجل يجيء بعد ما أدخل أهل الجنة الجنة فيقال له: ادخل الجنة. فيقول: أي رب كيف وقد نزل الناس منازلهم وأخذوا أخذتهم؟ فيقال له: أترضى أن يكون لك مثل مُلك ملك من ملوك الدنيا؟ فيقول: رضيت، رب، فيقول: لك ذلك ومثله ومثله ومثله ومثله، فقال في الخامسة: رضيت، رب، فيقول: هذا لك وعشرة أمثاله. ولك ما اشتهت نفسك ولذت عينك. فيقول: رضيت، رب، قال: رب فأعلاهم منزلة، قال: أولئك الذين أردت غرست كرامتهم بيدي وختمت عليها. فلم تر عين ولم تسمع أذن ولم يخطر على قلب بشر» قال ومصداقه في كتاب الله عز وجل: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾[1] [السجدة: ١٧].

وحظ الرجال من الجنة أعظم من حظ النساء ففي الحديث: «أريت النار فلم أر منظراً كاليوم قط أفظع ورأيت أكثر أهلها النساء»[2].

وقال ﷺ للنساء: «تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم»[3].

وأمة محمد ﷺ أفضل أهل الجنة فهم أول من يدخل الجنة، قال ﷺ: «نحن الآخرون الأولون يوم القيامة، ونحن أول من يدخل الجنة»[4]. وهم أكثر أهل الجنة إذ هم نصف أهل الجنة ففي الحديث

---

(١) صحيح مسلم ١/١٧٦.

(٢) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٢/٥٤٠ ومسلم ١/٦٢٦.

(٣) مسلم ١/٦٠٣.

(٤) مسلم ٢/٥٨٦.

أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا: نعم، قال: «أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟»، قالوا: نعم، فقال: «والذي نفسي بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذاك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة وما أنتم من أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر»[1].

---

(١) صحيح مسلم ١/٢٠٠ - ٢٠١.

المبحث السادس
تفاوت أهل النار فيها

دل الكتاب والسنة أن جهنم دركات.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقال ﷺ في عمه أبي طالب: «هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»[١].

قال أبو عبيدة[٢]: «جهنم أدراك أي منازل وأطباق»[٣].

ويقال للمنازل إذا كان بعضها فوق بعض درج، ولذا سميت منازل الجنة درجات، وإذا كان بعضها أسفل بعضها يقال لها درك[٤].

ويشهد له قول الله ورسوله «في الدرك الأسفل» يعني أن النار درجات بعضها أسفل بعض. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦] وقال في بني إسرائيل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥].

فعذاب جهنم متفاوت بعضه أشد من بعض، وعلى هذا فمنازل أهل النار متفاوتة بتفاوت دركاتها، وقد أخبر سبحانه أن المنافقين

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ٧/١٩٣ ومسلم ١/١٩٥.

(٢) هو معمر بن المثنى، من أئمة اللغة، وكان مع هذا شعوبيا يبغض العرب وصنف في مثالبهم، وكان خارجيا أباضيا، ت ٢٠٩هـ.

انظر تهذيب التهذيب: ١٠/٢٤٦ وميزان الاعتدال ٤/١٥٥.

(٣) مجاز القرآن ١/١٤٢.

(٤) انظر زاد المسير ٢/٢٣٤، والنهاية في غريب الحديث ٢/١١٤.

أسفل أهل النار إذ هم في الدرك الأسفل منها.

وأخبر ﷺ عن أهون أهل النار عذابا فقال: «إن أهون أهل النار عذابا يوم القيامة لرجل توضع في أخمص قدميه جمرة يغلي منها دماغه»[١] وصرح ﷺ أنه أبو طالب فقال: «أهون أهل النار عذابا أبو طالب، وهو منتعل بنعلين يغلي منهما دماغه»[٢].

ولا شك أن عصاة المؤمنين الذين يدخلون النار فيعذبون فيها على قدر أعمالهم ثم يخرجون منها ـ كما تقدم بيانه ـ لا شك أنهم أهون أهل النار عذابا لأن عذابهم فيها مؤقت، أما بقية أهل النار من الكفار والمنافقين فكما قال الله عز وجل فيهم: ﴿**لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا**﴾ [فاطر: ٣٦].

ومقصود النبي ﷺ بقوله: «أهون أهل النار عذابا» في هذا الحديث أهلها المقيمين فيها الذين لا يخرجون منها كما قال ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم (أو قال بخطاياهم) فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحما أذن بالشفاعة فجيء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل»[٣].

أجارنا الله من عذاب جهنم وختم لنا بخير، آمين.

---

(١) متفق عليه، البخاري مع الفتح ١١/٤١٧، ومسلم ١/١٩٦.

(٢) أخرجه مسلم ١/١٩٦.

(٣) أخرجه مسلم ١/١٧٢، ١٧٣.

الخاتمة

الحمد لله، اللَّهم ربنا لك الحمد، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملأ السموات والأرض وملأ ما بينهما، وملأ ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، لك الحمد في الأولىٰ والآخرة، الحمد لله من قبل ومن بعد. أما بعد:

فمن خلال عرض أدلة الكتاب والسنة، وإيراد دلالاتها من منطوقها وفهم العلماء تقررت في بابي البحث وفصوله أمور في مباحث المفاضلة، فقد بينت فيه فضل الخالق على خلقه نقضاً لمذهب أهل وحدة الوجود والجهمية والمعتزلة الذين يستحيل على مذاهبهم إثبات فضل الله على خلقه.

ثم بينت تفاضل أسماء الله وصفاته، ودلالة هذا التفاضل على تعدد الأسماء والصفات وتعدد معانيها نقضاً لمذهب المعتزلة الذين جعلوا أسماء الله أعلاما محضة مترادفة لا معنى لها وعطلوا صفات الله فاستحال على مذهبهم تفاضل الأسماء والصفات.

وكذا بينت أن التفاضل يقع في الصفة الواحدة من صفات الله كتفاضل صفة الكلام نقضاً لمذهب الأشاعرة والكلابية ومن نحى نحوهم من المتكلمين في نفيهم تفاضل صفات الله وصفة الكلام خاصة.

وبينت أن تفاضل أسماء الله وصفاته هو تفاضل بين صفات

كمال لا نقص فيها ولا عيب فهو لا يستلزم نقص المفضول كما توهمه بعض أهل العلم فمنعوا لأجله تفاضل الأسماء والصفات بذواتها وحملوا ما ورد في النصوص بإثبات تفاضلها على تفاضل متعلقاتها دون ذواتها.

وبينت بعد ذلك تفاضل الخلق، وأن الأنبياء أفضل الخلق نقضا لمذهب الصوفية الذين زعموا أن الولي أفضل من النبي، ومذهب الرافضة الذين فضلوا أئمتهم على الأنبياء، ومذهب من زعم جواز كون أحد من الناس أفضل من الأنبياء عقلاً.

وبينت أن الأنبياء متفاضلون بعضهم أفضل من بعض، وأن أفضلهم محمد ﷺ ثم إبراهيم ثم بقية أولي العزم من الرسل نوح وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام.

ثم بينت أن أحوال النبي الفرد متفاضلة.

وبينت بعد ذلك فضل الصحابة على سائر الأمة نقضا لمذهب من انتقصهم وطعن في عدالتهم من المعتزلة والرافضة، وتقرر أن فضل الصحبة الذي اختصوا به لا يدركه من بعدهم وأنهم عدول بتعديل العليم بواطنهم لهم.

وبينت تفاضل الصحابة فيما بينهم، وأن أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي أفرادا وأفضلهم السابقون الأولون جماعات.

ثم بينت بعد ذلك تفاضل المؤمنين نقضاً لمذهب المرجئة الذين اعتقدوا التسوية بين سائر المؤمنين في الإيمان.

وتناول البحث مباحث متفرقة من المفاضلة، فتقرر جواز إمامة المفضول وأن الملائكة متفاضلون، وأن الصحيح هو تفضيل الأنبياء وصالح المؤمنين على الملائكة.

وتقرر كذلك تفاضل المؤمنين في الآخرة في أحوال البعث من الحشر والحساب والمرور على الصراط ودرجات الجنة.

وقد تقرر من خلال البحث عدد من القواعد العامة في المفاضلة أهمها:

١- أن التفاضل لا يكون إلا مع التعدد، فهو إنما يقع بين شيئين فصاعداً ولا يعقل في الواحد من كل وجه.

٢- أن المفاضلة لا تستلزم نقص المفضول بل تقع في الأشياء الفاضلة.

٣- أنه قد تثبت للمفضول خصيصة فاضلة لا يشاركه فيها الفاضل.

٤- أن ثبوت فضيلة يختص بها الشيء لا تستلزم تفضيله مطلقا.

٥- أن تفاضل الأزمنة والأمكنة لا لشيء في ذاتها بل لما تعلق بها من أعمال صالحة متفاضلة.

٦- أن مدار المفاضلة بين الخلق على العبودية لله فكل من كان حظه من العبودية أتم وأكمل كان أفضل.

٧- أن المؤمن ينبغي أن ترقى همته إلى الأمور الفاضلة فلا يقنع بالمفضول منها تقاعسا عن الأفضل، يتمثل بذلك هدي نبيه ﷺ وقد قال: «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس الأعلى».

نسأل الله الفردوس والدرجات العلا في الدنيا والآخرة، وأن يختم لنا خير الختام في سائر شؤوننا.

وأحمد الله على توفيقه وفضله، وأستغفره من خطأي وتقصيري، والحمد لله أولا وآخراً لا شريك له.

وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه

كتبه

محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي

٢٥ جمادى أول في سنة ١٤١١هـ



فهرس

المصادر والمراجع

(أ)

١- الإتقان في علوم القرآن:

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١هـ، صورة طبعة شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ط ٤ /١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢- اتمام الدراية لقراء النقاية:

لجلال الدين السيوطي، ـ بهامش كتاب مفتاح العلوم للسكاكي ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٣- إثبات الإمامة ـ من كتب الرافضة:

لأحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق د. مصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط ١ /١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.

٤- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة:

لبدر الدين الزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط ٣ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥- الاحتجاج ـ من كتب الرافضة ـ:

لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات: السيد محمد باقر الموسوي الخرسان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط٢ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان:

ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان، قدم له وضبط نصه: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧- أحكام الجنائز وبدعها:

لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ٢/ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٨- الأحكام في أصول الأحكام:

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تقديم: د. إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط١/ ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٩- أحكام القرآن:

لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، صورة الطبعة الأولى بمطبعة الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة العليا سنة ١٣٣٥هـ- الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.

١٠- أحكام القرآن:

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١١- اختصار علوم الحديث:

للحافظ أبي النداء ابن كثير، مع شرحه الباعث الحثيث ـ لأحمد محمد شاكر، دار التراث ـ القاهرة، ط٣/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:

لإمام الحرمين أبي المعالم عبد الملك الجويني، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:

لمحمد بن علي الشوكاني، بهامشه شرح المحلى على الورقات للجويني ـ نشر دار المعرفة ـ بيروت.

١٤- أسباب النزول:

لأبي الحسين علي بن أحمد الواحدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٥- الاستيعاب في معرفة الأصحاب:

لأبي عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله ـ بهامش كتاب الإصابة، وسيأتي بيان طبعته.

١٦- الأسماء والصفات:

للإمام البيهقي، أحمد بن الحسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٧- اشتقاق أسماء الله:

لأبي القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق ـ تحقيق الدكتور: عبد الحسين المبارك ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٨- الإصابة في تمييز الصحابة:

لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ـ صورة الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ـ نشر دار صادر.

١٩- أصول الدين:

للبغدادي عبد القادر بن طاهر التميمي ـ صورة طبعة الإلهيات بدار الفنون التركية سنة ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م، ط١/ نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط٣/ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢٠- الاضداد:

لمحمد بن قاسم الأنباري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، صيدا عام ١٤٠٧هـ.

٢١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:

للشيخ الأمين محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مطبعة المدني، سنة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.

٢٢- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين:**
للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، معه بحث في الصوفية والفرق الإسلامية لمصطفى عبد الرزاق.

٢٣- **الأعلام:**
للزركلي خير الدين بن محمود، دار العلم للملايين، بيروت ط ٥ / أيار ١٩٨٠م.

٢٤- **أعلام الموقعين عن رب العالمين:**
لابن القيم، مراجعة وتعليق: طه غبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.

٢٥- **أعلام النبوة:**
لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، نشرة دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦- **الأم:**
للإمام الشافعي محمد بن إدريس، أشرف على طبعته وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، توزيع: مكتبة المعارف بالرياض.

٢٧- **الإمامة والرد على الرافضة:**
للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: الدكتور علي بن محمد ابن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ـ

ط١/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٨- أمالي الصدوق ـ من كتب الرافضة:

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، قدم له: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ ط ٥/ ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٩- الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء:

لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به:

للباقلاني، أبو بكر بن الطيب، تعليق وتحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط الخانجي، مصر، ١٣٨٢هـ.

٣١- أنموذج جليل في بيان أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل:

لمحمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، بهامش كتاب إملاء ما من به الرحمن للعكبري، صورة طبعة قديمة، نشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

٣٢- الأنوار النعمانية ـ من كتب الرافضة ـ:

لنعمة الله الجزائري ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط٤/ ١٤٠٤هـ.

٣٣- الإيمان:

لأبي عبيد القاسم بن سلام، ـ ضمن أربع رسائل من كنوز

السنة ـ بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دار الأرقم ـ الكويت.

٣٤- الإيمان:

لابن منده محمد بن إسحاق، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية، ط١/ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٥- الإيمان:

لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط ٢/ ١٣٩٢هـ.

٣٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

لابن هشام جمال الدين بن يوسف الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٦/ ١٩٨٠م.

(ب)

٣٧- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:

أحمد محمد شاكر ـ مع متنه، وقد تقدم.

٣٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ـ من كتب الرافضة ـ:

للمرتضى علي بن الحسين، مؤسسة الوفاء ـ بيروت ط ٢/ ١٤٠٣هـ.

٣٩- البحر المحيط:

لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف، ـ صورة طبعة قديمة ـ نشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٠- بدائع الفوائد:

لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤١- بداية السول في تفضيل الرسول:

للعز بن عبد السلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٢- البداية والنهاية:

لابن كثير أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن عمر، دار الفكر، بيروت سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٣- البرهان في علوم القرآن:

لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة، بيروت.

٤٤- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:

للفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٥- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد:

لابن تيمية، تحقيق: الدكتور موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط ١/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٦- بغية المستفيد بشرح منية المريد ـ من كتب التيجانية ـ:

لسيدي محمد العربي السائح، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١/ ١٣٨٠هـ- ١٩٥٩م.

(ت)

٤٧- تأويل مختلف الحديث:

لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٨- تاج العروس من جواهر القاموس:

للزبيدي محمد بن محمد مرتضى، صورة الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية سنة ١٣٠٦هـ.

٤٩- تاريخ الأدب العربي:

لكارل بركلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف ط ٤.

٥٠- تاريخ بغداد أو مدينة السلام:

للخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٥١- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين:

لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم

الكتب، بيروت ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٢- التبيان في أقسام القرآن:

لابن القيم، دار الكتاب العربي، تصحيح وتعليق: طه يوسف شاهين.

٥٣- التبيين لأسماء المدلسين:

لسبط ابن العجمي، تحقيق: الأستاذ يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٤- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:

للمباركفوري، مطبعة المعرفة، القاهرة، نشر محمد عبد المحسن الكتبي، ط ٢ / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٥٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

لجلال الدين السيوطي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٦- تذكرة الحفاظ:

للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ـ نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٧- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف:

للمنذري عبد العظيم بن عبد القوي، ضبط وتعليق: مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ٣ / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥٨- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:**
لابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م بتحقيق: د. عبد الغفار البنداري ومحمد أحمد عبد العزيز.

٥٩- **التعريفات:**
للجرجاني علي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٠- **تغليق التعليق على صحيح البخاري:**
للحافظ ابن حجر، دار عمان ـ الأردن والمكتب الإسلامي، بتحقيق سعيد عبد الرحمن القزفي، ط ١ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦١- **تفسير البغوي ـ المسمى بـ «معالم التنزيل»:**
لأبي محمد الحسين بن مسعود، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة ـ بيروت، ط ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٢- **تفسير التحرير والتنوير:**
لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

٦٣- **تفسير الخازن، المسمى «لباب التأويل في معاني التنزيل»:**
طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، ط ٢ / ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، بهامش تفسير البغوي.

٦٤- تفسير الرازي، المسمى «التفسير الكبير»:

نشر دار الكتب العلمية ـ طهران ـ ط ٢.

٦٥- تفسير الطبري، المسمى «جامع البيان في تفسير القرآن»:

لابن جرير الطبري، طبعة بالأوفست عام ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر سنة ١٣٢٤هـ- دار المعرفة ـ بيروت، بهامشه تفسير غرائب القرآن.

٦٦- تفسير القرآن العظيم:

لابن كثير، دار الفكر، بيروت، نشر مكتبة الرياض الحديثة، ط١/ ١٤٠٠هـ.

٦٧- تفسير القرطبي، المسمى «الجامع لأحكام القرآن»:

لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، ليس لعيه أي بيانات، وفيه مقدمة بعنوان «مقدمة الطبعة الثانية».

٦٨- تفسير النسفي، المسمى «مدارك التنزيل وحقائق التأويل»:

لعبد الله بن أحمد النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٦٩- تقريب التهذيب:

لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ـ بيروت، ملتزم النشر محمد سلطان النمنكاني، ط ٢/ ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٧٠- تقريب النواوي:

للإمام النووي، مع شرحه «تدريب الراوي» وقد تقدم.

٧١- تلخيص المستدرك:

للإمام الذهبي - بهامش المستدرك، وسيأتي إن شاء الله.

٧٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:

لأبي عمر بن عبد البر، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في المغرب.

٧٣- تمهيد الأوائل:

للباقلاني، تحقيق عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١ / ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧٤- تهذيب التهذيب:

لابن حجر العسقلاني، صورة الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٥هـ.

٧٥- تهذيب تاريخ دمشق:

لابن عساكر، عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت ط ٢ / ١٣٩٩هـ.

٧٦- تهذيب سنن أبي داود:

لابن القيم، بحاشية مختصر السنن للمنذري، وسيأتي حرم إن شاء الله.

٧٧- **تهذيب اللغة:**

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، توزيع مكتبة ابن تيمية.

٧٨- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:**

لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية عام ١٣٩٨هـ.

(ج)

٧٩- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:**

للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، بهامشه كنوز الحقائق للمناوي، ط ٤.

٨٠- **الجامع في المقدمات:**

لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د. المختار بن الطاهر التليلي، دار الفرقان ـ عمان، ط ١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨١- **جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام:**

لابن القيم ـ دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. توزيع دار الباز للنشر والتوزيع بمكة.

٨٢- **جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن**

من أن قل هو الله أحد تعادل ثلث القرآن:

لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٨٣- جواهر القرآن:

لأبي حامد الغزالي - بتحقيق: د. محمد رشيد رضا القباني - دار إحياء العلوم - بيروت، ط ١ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(ح)

٨٤- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح:

لابن القيم، مطبعة المدني، القاهرة سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٨٥- الحجج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة:

للسيوطي، تحقيق: عبد الله الدرويش، اليمامة للطبعة والنشر، دمشق، بيروت، ط ١ / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٦- الحكومة الإسلامية:

للخميني، من كتب الرافضة - المكتبة الإسلامية الكبرى، إيران.

٨٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:

للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله - دار الكتاب العربي، بيروت ط ٣ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، صورة طبعة الخانجي.

(خ)

٨٨- خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان :

لمحمد صديق حسن خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٨٩- الخصائص الكبرى المسمى بـ «كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب» :

للسيوطي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٠- الخطط المقريزية المسمى بـ «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» :

لتقي الدين المقريزي، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ٢ / ١٩٨٧م.

٩١- خلق أفعال العباد :

لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. عبد الرحمن عميره، الناشر دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة ط ٢ .

(د)

٩٢- دائرة معارف القرن العشرين :

لمحمد فريد وجدي، دار الفكر، بيروت .

٩٣- درء تعارض العقل والنقل :

لابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق

د. محمد رشاد سالم، ط ١/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٩٤- الدر المنثور في التفسير بالمأثور:

للسيوطي، نشر دار المعرفة، بيروت، صورة طبعة قديمة بهامشه «تنوير المقباس».

٩٥- الدرة فيما يجب اعتقاده:

لابن حزم أبي محمد علي بن أحمد، تحقيق: د. أحمد الحمد، ود. سعيد القزمي، توزيع مكتبة التراث بمكة، ط ١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٩٦- الدرة الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء في وجود الله تعالى وصفاته ونظام العالم - من كتب الصوفية:

لملا عبد الرحمن الجامي، مع أساس التقديس للرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - بمصر، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

٩٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:

لابن حجر، دار الجيل، بيروت.

٩٨- دلائل النبوة:

لأبي نعيم، تحقيق: د. محمد رواس قلعة جي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت ط ٢/ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٩٩- دلائل النبوة:

للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(ر)

١٠٠- الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال:

لابن تيمية، راجعه وفهرسه وقدم عليه: أحمد إمام، مطبعة المدني، القاهرة، نشر: مؤسسة عبد الفتاح المدني بجدة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٠١- الرسالة التدمرية (مجمل اعتقاد السلف):

لابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ط ٢/ ١٤٠٠هـ.

١٠٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:

لمحمود بن عبد الله الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، صورة طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

١٠٣- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية:

للسهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، تقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٠٤- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد:

لابن قدامة المقدسي، المطبعة السلفية، القاهرة ط ٤ / ١٣٩١هـ.

(ز)

١٠٥- زاد المسير في علم التفسير:

لابن الجوزي، المكتب الإسلامي ط ٣ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٠٦- زاد المعاد في هدى خير العباد:

لابن القيم، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت ط ١٣ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(س)

١٠٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة:

لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

١٠٨- السنة:

لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم ـ الدمام، ط ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٩- السنة:

للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم، معه ظلال الجنة في تخريج السنة ـ لألباني، المكتب الإسلامي ط ١ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٠- **السنة:**
لأحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ط ١/ ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١١١- **السنة:**
لمحمد نصر المروزي، دار الفكر، دمشق، نشر: دار الثقافة الإسلامية، الرياض.

١١٢- **سنن الدارمي:**
الإمام عبد لله بن عبد الرحمن، دار الفكر بالقاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١١٣- **سنن أبي داود:**
مراجعة: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية - استانبول.

١١٤- **سنن ابن ماجه:**
أبي عبد الله محمد بن يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.

١١٥- **سنن الترمذي:**
تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦- **سنن النسائي:**
دار إحياء التراث العربي، بيروت، توزيع دار الباز بمكة

بحاشيته شرح السيوطي وحاشية السندي.

١١٧- السنن الكبرى:

للبيهقي، بذيله الجوهر النقي، دار المعرفة، بيروت، توزيع مكتبة المعارف بالرياض.

١١٨- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية:

لابن تيمية، دار الكتاب العربي.

١١٩- سير أعلام النبلاء:

للذهبي، مؤسسة الرسالة، ط ٢ / ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٢٠- السيرة النبوية:

لابن هشام، دار الفكر بالقاهرة.

(ش)

١٢١- الشاطبية، المساماة «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»:

للشاطبي القاسم بن فيرة، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٥هـ- ١٩٣٧م.

١٢٢- شذرات الذهب في أخبار من الذهب:

لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي.

١٢٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:

اللالكائي أبو القاسم هبة الله بن الحسين، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض، بتحقيق: د. أحمد سعد حمدان.

١٢٤- شرح الأصول الخمسة:

للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط ١/ ذو الحجة ١٣٨٤هـ، إبريل ١٩٦٥م.

١٢٥- شرح صحيح مسلم:

للنووي، المطبعة المصرية ومكتبتها.

١٢٦- شرح العقيدة الطحاوية:

مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر.

١٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، مع شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المعرفة، نشر: دار التراث بالقاهرة، ط ٢٠/ رمضان ١٤٠٠هـ- يوليو ١٩٨٠م.

١٢٨- شرح فصوص الحكم:

للقاشاني، مع الفصوص وسيأتي إن شاء الله.

١٢٩- شرح الفقه الأكبر:

لملا علي القاري، ـ مع متن الفقه الأكبر ـ دار الكتب العلمية،

بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٣٠- **شرح القصيدة النونية:**

لابن القيم، محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٣١- **شرح اللمع:**

لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٢- **شرح معاني الآثار:**

للطحاوي أحمد بن محمد الأزدي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، ط ١/١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٣٣- **شرح نخبة الفكر، المسمى «نزهة النظر»:**

لابن حجر، مكتبة طيبة، المدينة المنورة ١٤٠٤هـ.

١٣٤- **الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة:**

لابن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا بن نعسان معطي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٣٥- **الشريعة:**

للآجري أبو بكر محمد بن الحسين، مطابع الأشرف بباكستان، بتحقيق: محمد حامد الفقي، ط ١/١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٣٦- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:**

للقاضي عياض بن موسى، دار الكتب العلمية، بيروت

١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(ص)

١٣٧- الصحاح:
للجوهري اسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣/ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٣٨- صحيح الجامع الصغير وزيادته:
لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١/ ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.

١٣٩- صحيح ابن خزيمة:
تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤٠- صحيح مسلم:
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٤١- الصفات:
للدارقطني، تحقيق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار بالمدينة ط ١/ ١٤٠٢هـ.

١٤٢- صفة الصفوة:
لابن الجوزي، دار المعرفة، بيروت، بتحقيق: محمود فاخوري وخرج أحاديثه: محمد رواس قلعه جي. ط ٢/ ١٣٩٩هـ-

١٩٧٩م.

١٤٣- الصفدية:

لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط ٢/ ١٤٠٦هـ.

١٤٤- الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر:

للفيروز آبادي، تحقيق: محمد نور الدين الجزائري وعبد القادر الخياري ومحمد لحافظ، دار التربية، دمشق، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

١٤٥- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة:

لابن حجر الهيتمي، تخريج وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف/ مكتبة القاهرة، بمصر ط ٢/ ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م معه «تطهير الجنان واللسان».

١٤٦- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:

لابن القيم، تحقيق: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

(ط)

١٤٧- طبقات الحنابلة:

لأبي يعلى، وذيله لابن رجب، دار المعرفة، بيروت.

١٤٨- طبقات الشافعية الكبرى:

لتاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت ط ٢.

١٤٩- الطبقات الكبرى:

لابن سعد، دار صادر، بيروت.

١٥٠- طريق الهجرتين:

لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(ع)

١٥١- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي:

لابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.

١٥٢- العبودية:

لابن تيمية ـ المكتب الإسلامي، ط ٥/ ١٣٩٩هـ.

١٥٣- عجائب القرآن:

للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥٤- العدة في أصول الفقه:

للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. أحمد المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية:

لابن الجوزي، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور، المكتبة الإمدادية بمكة.

١٥٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري:

للعيني بدر الدين محمود بن أحمد، ط: دار إحياء الترث العربي، بيروت، صورة طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

١٥٧- عون المعبود شرح سنن أبي داود:

لشمس الدين الآبادي، دار الفكر، بيروت ط ٢ / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٨- عيون أخبار الرضا، ـ من كتب الرافضة ـ:

للصدوق.

(غ)

١٥٩- غاية النهاية في طبقات القراء:

لشمس الدين الجزري، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ٢ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٦٠- غاية المرام وحجة الخصام ـ من كتب الرافضة ـ:

للسيد هاشم البحراني، طبعة حجرية بإيران.

١٦١- غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب:

للسفاريني، أمر بطبعه جلالة الملك فيصل آل سعود، مطبعة الحكومة السعودية بمكة، ١٣٩٣هـ.

(ف)

١٦٢- الفتاوى «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»:

جمع وترتيب عبد الرحمن القاسم وابنه، صورة ط ١ / ١٣٩٨هـ.

١٦٣- فتاوى الإمام النووي المسمى «المسائل المنثورة»:
بترتيب تلميذه علاء الدين ابن المعطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٦٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري:
لابن حجر العسقلاني، نشر دار المعرفة، بيروت.

١٦٥- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:
لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢.

١٦٦- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن:
لأبي يحيى الأنصاري زكريا بن محمد، دار القرآن الكريم، بيروت تحقيق محمد علي الصابوني، ط ١/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٦٧- الفتوحات المكية:
لمحيي الدين بن عربي ـ من كتب الاتحادية ـ مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

١٦٨- فردوس الأخبار:
للديلمي شيرويه بن شهر دار، تحقيق: فواز الزمرلي، محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، معه «تسديد القوس لابن حجر».

١٦٩- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان:
لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط ٥/ ١٤٠١هـ.

١٧٠- الفرق بين الفرق :
للبغدادي عبد القاهر بن طاهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت .

١٧١- الفروق :
لقرافي شهب الدين الصنهاجي، دار المعرفة، بيروت، بهامشه كتابي : تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية .

١٧٢- الفروق في اللغة :
لأبي هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٣ / ١٩٧٩م.

١٧٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل :
لابن حزم، دار المعرفة، بيروت، طبعة بالأوفست سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ط ٢ .

١٧٤- فصوص الحكم :
لمحيي الدين بن العربي مع شرح القاشاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط ٣ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٥- فضائل الصحابة :
للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧٦- الفقه الأكبر :
للإمام أبي حنيفة، مع شرح القاري ـ وقد تقدم ـ.

١٧٧- **الفهرست:**

لابن النديم، نشر: دار المعرفة، بيروت.

١٧٨- **فيض القدير شرح الجامع الصغير:**

لعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة، بيروت.

(ق)

١٧٩- **القاموس المحيط:**

للفيروز أبادي، دار الفكر، بيروت، صورة طبعة قديمة.

١٨٠- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام:**

للعز بن عبد السلام، دار الجيل، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

(ك)

١٨١- **الكافي ـ من كتب الرافضة ـ:**

للكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الأضواء بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٨٢- **الكشاف عن حقائق التنزيل:**

للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، توزيع دار الباز بمكة.

١٨٣- **كشف الأستار عن زوائد البزار:**

لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط ٢/ ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٨٤- كشف الأسرار - من كتب الرافضة -:

لروح الله الخميني، قدم له: د. محمد الخطيب، ترجمة: محمد البنداري، تعليق: سليم الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ط ١ /١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٨٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:

للحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.

١٨٦- الكفاية في علم الرواية:

للخطيب البغدادي، تقديم: محمد التيجاني، مراجعة: عبد الحليم محمود وعبد الرحمن حسن، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ومكتبة المثنى ببغداد، ط ٢.

١٨٧- الكنى والأسماء:

للدولابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، صورة الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، سنة ١٣٢٢هـ.

(ل)

١٨٨- لباب النقول في أسباب النزول:

للسيوطي - مذيل بهامش تفسير الجلالين على القرآن الكريم، المكتبة الشعبية، بيروت.

١٨٩- لسان العرب:

لأبي الفضل ابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٩٠- لسان الميزان:

لابن حجر، صورة الطبعة الأولى عام ١٣٢٩هـ، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط ٢/ ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ.

١٩١- لطائف الأسرار:

لابن عربي - من كتب الاتحادية - دار الفكر العربي، بيروت ١٣٨٠هـ.

١٩٢- لمعة الاعتقاد:

لابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ط ٢/ ١٣٩١هـ - ٩١٧١م.

١٩٣- لوامع الأنوار البهية:

للسفاريني، مطبعة المدني بمصر.

(م)

١٩٤- مجاز القرآن:

لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٢/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٩٥- مجمع الأمثال:

للميداني أحمد بن محمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٩٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت ط ٣/ ١٤٠٢هـ -

١٩٨٢م.

١٩٧- **مجموعة الرسائل والمسائل:**
لابن تيمية، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٩٨- **مجموعة الرسائل المنيرية:**
دار إحياء التراث العربي، بيروت، صورة طبعة إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٣هـ.

١٩٩- **المجموعة العلمية السعودية:**
حققها: عبد الله بن محمد بن حميد، مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة ط ١/ ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٢٠٠- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:**
لابن عطية، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، مطابع فضالة بالمحمدية بالمغرب، ط ٢/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.

٢٠١- **المحلى:**
لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٠٢- **مختار الصحاح:**
لمحمد بن أبي بكر الرازي، المكتبة الأموية، بيروت، دمشق ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٢٠٣- **مختصر سنن أبي داود:**
للمنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي،

دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م بحاشيته كتابي معالم السنن وتهذيب السنن.

٢٠٤- مختصر الصواعق المرسلة:

لابن القيم، اختصار الموصلي، توزيع رئاسة إدارات لبحوث العلمية والإرشاد.

٢٠٥- المدونة الكبرى:

للإمام مالك بن أنس، صورة الطبعة الأولى في مطبعة السعادة بمصر، نشر دار صادر.

٢٠٦- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:

لابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٠٧- المستدرك على الصحيحين:

لأبي عبد الله الحاكم، دار الكتاب العربي.

٢٠٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

دار صادر، بيروت.

٢٠٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

ترتيب أحمد شاكر، دار المعارف، مصر.

٢١٠- مسند أبي داود الطيالسي:

دار المعرفة، بيروت.

٢١١- **مشكاة المصابيح:**

للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ٣/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، بيروت.

٢١٢- **مشكل الآثار:**

لأبي جعفر الطحاوي، دار صادر، بيروت ـ صورة الطبعة الهندية الأولى عام ١٣٣٣هـ.

٢١٣- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه:**

للبوصيري أحمد بن أبي بكر، تحقيق: كمال الحوت، دار الجنان، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١٤- **المصنف:**

لابن أبي شيبة، الدار السلفية بلاهند، ط ٢/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢١٥- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:**

لابن حجر، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة بيروت.

٢١٦- **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول:**

الحافظ الحكمي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.

٢١٧- **معالم السنن:**

لأبي سليمان الخطابي، بحاشية مختصر بنن أبي داود وقد تقدم.

٢١٨- **معترك الأقران في إعجاز القرآن:**
للسيوطي، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

٢١٩- **معجم الأدباء:**
لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، صورة طبعة دار المأمون.

٢٢٠- **معجم المؤلفين:**
لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي.

٢٢١- **المعجم الصغير:**
لأبي القاسم الطبراني، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١/١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٢٢- **معجم مقاييس اللغة:**
لابن فارس، دار الكتب العلمية، إيران، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٢٢٣- **المعرفة والتاريخ:**
لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، نشر: رئاسة ديوان الأوقاف بالعراق.

٢٢٤- **المعلم بفوائد مسلم:**
للمازري، مخطوط رقم ٣٤٩٣، مصور في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٢٥- **المغازي:**

لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق: د. مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت.

٢٢٦- **المغني في أصول الفقه:**

لعمر بن محمد الخبازي، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ١/ ١٤٠٣هـ.

٢٢٧- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم:**

لطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٨- **المفردات في غريب القرآن:**

للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٢٢٩- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:**

لأبي الحسن الأشعري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣.

٢٣٠- **مقدمة ابن خلدون:**

منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٣١- **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث:**

دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، نشر وتوزيع دار الباز بمكة المكرمة.

٢٣٢- **المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى:**

للغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٣- **الملل والنحل:**

للشهرستاني، بهامش الفصل وقد تقدم.

٢٣٤- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:**

لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٣٥- **المنتقي شرح موطأ الإمام مالك:**

لأبي الوليد الباجي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، صورة الطبعة الأولى ١٣٣٢هـ لطبعة مطبعة السعادة بمصر.

٢٣٦- **منهاج السنة النبوية:**

لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ط ١/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٣٧- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان:**

للهيثمي، تحقيق: محمد عبد الرازق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٨- **المواقف في علم الكلام:**

لعبد الرحمن الإيجي، مكتبة المثنى بالقاهرة.

٢٣٩- **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية:**

لأبي بكر القسطلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤٠- **الموطأ:**

للإمام مالك بن أنس، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:**

للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ط ١/ ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

(ن)

٢٤٢- **النبوات:**

لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٤٣- **نبوة أبي طالب ـ من كتب الرافضة ـ:**

لمزمل حسين التيمي، خال من البيانات.

٢٤٤- **نفح الطيب:**

للمقري التلمساني، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.

٢٤٥- **النخل:**

لأبي حاتم السجستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار اللواء

للنشر، الرياض ط ١/ ١٤٠٥هـ.

٢٤٦- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر:**

لأبي الفيض الإدريسي الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٤٧- **النهاية، أو الفتن والملاحم:**

لابن كثير، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ط ١.

٢٤٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر:**

لابن الأثير أبو السعادات مبارك بن محمد، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.

٢٤٩- **نوادر الأصول:**

للحكيم الترمذي، صورة الطبعة الأولى ـ دار صادر ـ بيروت.

(و)

٢٥٠- **الوابل الصيب:**

لابن القيم، تحقيق: اسماعيل الأنصاري، رئاسة إدارة البحوث العلمية.

٢٥١- **الوسائل في مسامرة الأوائل:**

للسيوطي، تحقيق: أبي مهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤٠٦هـ -

١٩٨٦م، معه كتاب الأوائل للطبراني.

٢٥٢- **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى:**

لعلي بن عبد الله السمهودي، تحقيق: محمد عبد الحميد محمود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤ / ١٤٠٤هـ.

٢٥٣- **وفيات الأعيان:**

لأبي العباس بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

• • •



فهرس الموضوعات

المـوضـوع | **الصفحة**

* * *